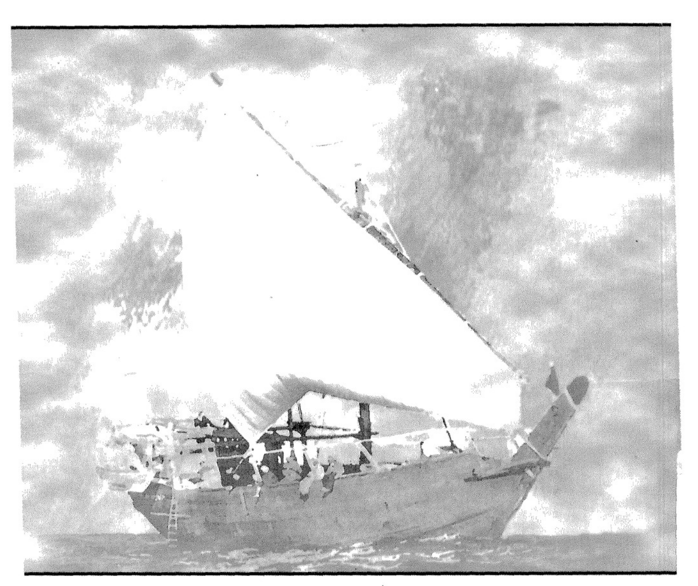
التاريخ السياسي لدول الخليج العربية

الحديث و المعاصر



أ.د. أحمد زكريا الشلق   أ.د مصطفى عقيل
أ.د. إبراهيم محمد شهداد   د. يوسف إبراهيم العبد الله

الدوحة - الطبعة الأولى ٢٠٠٥

إهــــــــداء ٢٠٠٨

الأستاذ / خالد بن عبد العزيز بن جاسم
ال ثانى
قطر

التاريخ السياسي لدول الخليج العربية

الحديث والمعاصر

دكتور أحمد زكريا الشلّق
دكتور مصطفى عقيل الخطيب
دكتور إبراهيم محمد شهداد
دكتور يوسف إبراهيم العبد الله

الدوحة ٢٠٠٥ م



التاريخ السياسي لدول الخليج العربية
الحديـث والمعاصـر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يتناول هذا الكتاب دراسة للتطورات السياسية لدول الخليج العربية من أوائل القرن السادس عشر، وهي الفترة التي شهدت بداية تكالب القوى الاستعمارية الأوربية على المنطقة، والتي تمثل بداية التاريخ الحديث، وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، أي بداية استقلال دوله، ودخولها في مرحلة جديدة من تاريخها، وهي مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية. ونود الإشارة إلى أن الكتاب يُشكل محاولة لتغطية مرحلة التاريخ الحديث والمعاصر، لدول عربية خمس في الخليج وهي سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية، والكويت والبحرين وقطر، أي دول مجلس التعاون الخليجي، (باستثناء المملكة العربية السعودية التي تشكل قوة إقليمية كبيرة داخل الجزيرة العربية تحتاج إلى جزء خاص)، وهي عموماً الدول التي مرت بتجربة تاريخية واحدة من حيث تعرضها للسيطرة والنفوذ البريطانيين وحتى حصولها على الاستقلال.

وقد تناول الفصل الأول دراسة الاستعمار البرتغالي والتنافس الدولي في الخليج العربي، ذلك التنافس الذي استطاعت بريطانيا أن تحسمه لصالحها، لتنفرد بالنفوذ والسيطرة على المنطقة، بدرجة أو أخرى، كما عالج الفصلان الثاني والثالث نشأة وتطور الكيانات السياسية العربية الحديثة في الخليج، فتناولا تاريخ دولتي اليعاربة والبوسعيد في مسقط وعُمان، وانفصال منطقة ساحل عُمان الشمالية لتتشكل فيها إمارات الساحل التي تؤلف دولة الإمارات الحالية، كما تناولا هجرات العتوب من قلب الجزيرة العربية ودورهم في تأسيس مشيختين وأسرتين حاكمتين في كل من الكويت والبحرين خلال القرن الثامن عشر، ثم نشأة وتكون إمارة قطر، كوحة سياسية مستقلة منذ أواسط القرن التاسع عشر. وقد تناول الفصل الرابع دراسة أفول نجم الدولة العثمانية وبروز قوى إقليمية جديدة في الخليج العربي ثم ظهور الوجود الأمريكي في الخليج وتعاظمه ليحل محل النفوذ البريطاني الذي كان بسبيله إلى الأفول.

أما الفصلان الخامس والسادس فقد قدما عرضاً تاريخياً مركزاً لتطور سلطنة مسقط وعُمان منذ بداية القرن التاسع عشر، أي منذ وقعت مع بريطانيا معاهدتي

(١٧٩٨ و ١٨٠٠) وحتى تولية السلطان قابوس بن سعيد عام ١٩٧٠، بينما اختص الفصل السابع بدراسة التطور السياسي لمشيخات ساحل عُمان وكيف تحولت إلى دولة واحدة مستقلة هي دولة الإمارات العربية المتحدة، أما الفصلان الثامن والتاسع فقد تتبعا تطور الكويت في تاريخها المعاصر، منذ توقيع معاهدة الحماية البريطانية عليها عام ١٨٩٩ وحتى استقلالها عام ١٩٦١، مع التركيز على التطور السياسي دولياً وإقليمياً ومحلياً، وبالنسبة للبحرين فقد درس الفصل العاشر تطورها السياسي المعاصر مع التركيز على الصراع بين النفوذ البريطاني والحركة الوطنية. أما الفصل الحادي عشر والأخير فقد اختص بدراسة التطور السياسي لقطر منذ معاهدة الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٦ وحتى استقلالها عام ١٩٧١ مع الاهتمام بتطور علاقاتها ببريطانيا، وتطوراتها السياسية والإدارية.

ولسنا نزعم بطبيعة الحال أن هذا الكتاب قد غطى كل تاريخ الخليج العربي السياسي خلال هذه المرحلة الزمنية الكبيرة، فثمة موضوعات لم تتسع لها صفحاته، ولكننا حاولنا أن نرسم ملامح الخطوط الرئيسية للتطور السياسي لدول الخليج العربية، مع تقديم معرفة تاريخية موثقة لأهم الحقائق، في سياق علمي لا يغفل التفاصيل في بعض القضايا المهمة، وفي لغة علمية يسيرة نأمل معها أن تفيد الباحثين المتخصصين والقرّاء المثقفين وطلابنا في الجامعات العربية، وقد كتب الدكتور مصطفى عقيل الفصلين الأول والثالث، كما كتب الدكتور إبراهيم شهداد الفصل الثاني وشارك في كتابة الفصل السابع، وكتب الدكتور يوسف العبد الله الفصل الرابع، أما الدكتور أحمد زكريا فقد كتب الفصلين الخامس والسادس وشارك في الفصل السابع، وكتب الفصول من الثامن حتى الحادي عشر، ويطيب لنا أن نشكر الأخوين سامي كماله وأحمد عبد السلام، لدقتهما الشديدة وجهدهما عند طباعة ومراجعة هذا الكتاب .. وأخيراً فإننا نأمل أن يحظى الكتاب بما هو جدير به من الإهتمام والمراجعة، آملين أن نستفيد من ذلك في طبعة لاحقة بمشيئة الله.

والله ولي التوفيق،

المؤلفون

الدوحة – ٢٠٠٥م

الفصل الأول

الاستعمار البرتغالي والتنافس الدولي
في الخليج العربي

الفصل الأول

الاستعمار البرتغالي والتنافس الدولي

في الخليج العربي

الغـزو البرتغالـي :

يبدأ تاريخ الخليج العربي الحديث، أو منطقة شرقي الجزيرة العربية، بظهور البرتغاليين فيه، منذ بدايات القرن السادس عشر، وقد بدأ هذا الوجود في أعقاب نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ومن ثم وصول أساطيلهم إلى سواحل الخليج والهند والشرق الأقصى، حيث نجحوا في السيطرة على طرق التجارة، وقضوا على أهم المراكز التجارية المزدهرة في الخليج آنئذ، وهي مملكة هرمز، التي كانت واحدة من أهم مراكز حركة التجارة بين الشرق والغرب، كما كانت تبسط سلطانها على مناطق كبيرة من سواحل الخليج وجزره، بلغت سواحل عُمان والقطيف وجزر البحرين .

وقد عاصر وصول البرتغاليين إلى الخليج وجود دولتين إسلاميتين كبيرتين هما الدولة الصفوية في فارس وإيران، والدولة العثمانية .. والملاحظ أن الدولة الصفوية لم تكن تبدي اهتماماً كبيراً بسواحل الخليج خلال هذه الفترة، حيث كان جل اهتمامها منصباً على شمال فارس، كما أنها انشغلت بصراعها مع الدولة العثمانية سياسياً ومذهبياً .. أما الدولة العثمانية فلم تهتم هي الأخرى بالخليج إلا منذ عام ١٥٣٤ عندما دخلت في جولة صراع جديدة مع الصفويين، ونجحت في انتزاع بغداد والموصل منهم وتحويلهما إلى ولايتين عثمانيتين، بينما تركوا حكم البصرة مؤقتاً لشيوخ القبائل العربية، حتى أسسوا لهم ولاية بها بعد نحو خمسة عشر عاماً، وبذلك صار لهم موطئ قدم في الخليج، لكن ذلك تم بعد أن وصل البرتغاليون إليه وسيطروا عليه وثبتوا أقدامهم فيه تماماً في ظل ظروف الصراع الصفوي – العثماني .

وينبغي ملاحظة أن الساحل الغربي أو العربي للخليج لم تكن قد برزت فيه كيانات سياسية عربية آنئذ سوى عُمان، التي كانت تحت حكم النبهانيين، الذي يعتبر عصرهم من أضعف عصور التاريخ العُماني، كما يعتبر خاتمة للعصور الوسطى، حيث تعرضت سواحلها لاحتلال فارس فترة من الزمن، بينما عانت مناطقها الداخلية من تمزق وصراع داخلي بين النبهانيين والإباضيين، الذين كانوا يسعون لبعث إمامتهم وانتزاع السلطة من وقت لآخر، وقد استمر الصراع سجالاً بين الطرفين حتى جاء البرتغاليون إلى بلادهم .

ويبدأ اهتمام البرتغاليين بالخليج في أعقاب وصولهم إلى سواحل الهند عام ١٥٠٥ ونجاحهم في إقامة حكومة لهم هناك، ثم تفكيرهم في السيطرة على البحار والمحيطات الواقعة حول المنطقة، لتكوين إمبراطورية استعمارية تسيطر على الشرق وتجارته، وكذلك القضاء على تجارة المسلمين من خلال السيطرة على البحار العربية، وكانوا مدفوعين إلى ذلك بروح صليبية تباركها الكنيسة كما هو معروف..

لكل هذه الأسباب قرر ملك البرتغال «عما نويل الأول» إرسال حملة بحرية إلى المحيط الهندي عام ١٥٠٦، وعهد بقيادة هذه الحملة إلى «تريستان» التي صدرت إليه الأوامر بالتقدم إلى الهند لتعزيز الحامية البرتغالية فيها، بينما يتخلف زميله «البوكيرك» لسد منافذ تجارة المسلمين في البحر الأحمر والخليج العربي، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية في شرق إفريقيا لإفساد هذه الخطة، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولما كان البوكيرك يدرك أهمية موقع جزيرة «سوقطره» لتحقيق أهداف حملته، لذلك قرر احتلالها وإقامة حامية عسكرية فيها، ثم اتجه بعد ذلك إلى باب المندب، وكان البحر الأحمر أكثر إغراءً بالنسبة للبرتغاليين، باعتباره يحيط بالأماكن الإسلامية المقدسة، فضلاً عن اتجاه القائد البرتغالي إلى قطع الطريق عن أي تعاون بين دولة المماليك في مصر وبين مسلمي الهند، خاصة وأن المماليك الذين أضيروا اقتصادياً

من جراء اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح، قد استعدوا لمقاومة البرتغاليين، غير أن البوكيرك عجز عن النزول إلى عدن ومدخل البحر الأحمر، بسبب تصدي السفن العربية له هناك، رغم تدميره لكثير منها، كما أنه ووجه بأسطول مملوكي، استطاع التصدي له، رغم ضعف دولة المماليك آنئذ، التي استطاعت حماية الأماكن المقدسة، وإبعاد البرتغاليين عن البحر الأحمر أنئذ.

ومن هنا جاءت حملة «البوكيرك» إلى الخليج العربي عام ١٥٠٧، وبدأت بإحراق السفن العربية في قلهات، وتضييق الخناق على هرمز بحصارها، ثم اندفعت نحو مسقط التي كانت المخزن الرئيسي لهرمز، حيث قامت بقصف المدينة وتخريبها وتدمير سفنها، ومنها انطلقت إلى صحار وخورفكان ثم رأس مسندم، فسيطرت على سواحل عُمان، من صور جنوباً حتى جلفار شمالاً، واستمر احتلالهم لها منذ عام ١٥٠٧ وحتى عام ١٦٥٠، واستطاعوا خلال السنوات الأولى إقامة حصون قوية، ومارسوا أبشع أنواع الاستغلال والقسوة والقرصنة، المهم أن هذا الوجود الاستعماري والصراع معه لإجلائه كان عنصراً فاعلاً في التاريخ العُماني، بل في تاريخ الخليج عامة لنحو قرن ونصف، ولم يقدر له أن ينتهي إلا في منتصف القرن السابع عشر.

لم يكتف البرتغاليون باحتلال المنطقة، بل إنهم في عام ١٥١٥ تقدموا بأسطولهم صوب المنامة بالجزيرة الرئيسية في البحرين، وأقاموا فيها حصناً، لاتزال آثاره باقية حتى الآن، ولم يتقدم البرتغاليون إلى القطيف بسبب عنف المقاومة العربية، واكتفوا بفرض جزية على الأهالي مستندين إلى قوة حصونهم التي انتشرت على سواحل الخليج، وخوفاً من تورطهم داخل الجزيرة العربية، وقد عانى أهالي الخليج من قوة وبطش البرتغاليين، ومن تعسفهم في جمع الأموال، وتنكيلهم بالسكان بشكل بربري، سجلته المصادر التاريخية.

ولما كان البرتغاليون قد تحالفوا مع مملكة هرمز، فإن هذه لم تلبث أن أدركت أن هذا التحالف لم يكن يهدف إلا للسيطرة على هذه المنطقة عسكرياً واقتصادياً،

لذلك أخذ ملك هرمز يتحين الفرصة للتحرر من السيطرة البرتغالية، وقد جاءت الفرصة بالفعل عندما توفي البوكيرك، وبدأ البرتغاليون يواجهون متاعب في الهند، اضطرتهم إلى سحب جزء كبير من قواتهم في الخليج، لذلك بادر ملك هرمز إلى إصدار أوامره إلى عماله في عُمان والبحرين لإعلان الثورة ضد البرتغاليين، وبالفعل تمكن عرب الخليج من القضاء على عدد كبير من البحارة والجنود البرتغاليين بعد قيامهم بثورة في ٣٠ نوفمبر ١٥٢١، وكان من الملفت للنظر أن يتوصل عرب الخليج، خلال هذه الفترة المبكرة إلى خطة محكمة لتوقيت الثورة ومهاجمة الحصون البرتغالية في المنطقة، بل وقتل قائد الحامية نفسه خلال هذه الثورة، ورغم النجاح السريع للثورة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها، حيث استغل البرتغاليون فرصة الخلافات بين مملكة هرمز وشيوخ «الجبور» في عُمان، وكان هؤلاء قد دفعتهم الرغبة في الانتقام من ملك هرمز الذي سبق أن تحالف مع البرتغاليين، وكان هذا التحالف سبباً في مقتل زعيمهم (مقرن بن زامل).

ومع ذلك لم يستسلم عرب الخليج للسيطرة البرتغالية، فلم تلبث أن اندلعت حركات مقاومة في كل من عُمان والبحرين عام ١٥٢٦، عندما تصدى أهالي مسقط وقلهات لقادة الحامية العسكرية البرتغالية أثناء عمليات ابتزازهم للأهالي أثناء تحصيلهم الضرائب، وفي عام ١٥٢٩ أعلن أهالي البحرين امتناعهم عن دفع الضرائب المقررة عليهم وقاموا بحركة احتجاج واسعة، فشل قائد الحماية البرتغالية بالبحرين في قمعها، نتيجة انتشار الأمراض ونقص الذخائر، مما أجبر البرتغاليين على الانسحاب إلى قاعدتهم الرئيسة في هرمز، غير أنهم ما لبثوا أن عادوا للسيطرة على البحرين بعد الحصول على إمدادات عسكرية كبيرة من الهند، واستطاعوا خلع حاكم البحرين من أسرة الجبور، وولوا حاكماً فارسياً بدلاً منه.

ورغم أن السيطرة البرتغالية استمرت قائمة على البحرين خلال الفترة التالية أي حتى عام ١٦٠٢، بدرجة أو أخرى، إلا أن الحكم البرتغالي لم يكن مستقراً، فكثيراً ما قامت حركات مقاومة من جانب الأهالي ضد الحكام الذين فرضهم

البرتغاليون، وبسبب تعسف البرتغاليين في جمع الضرائب، حتى تم طردهم من البحرين تماماً عام ١٦٠٢ بعد أن تمكن الشاه عباس الكبير، من التدخل في الصراع بين حاكم البحرين المعين من قِبَل البرتغاليين وبين الأهالي، فأرسل الشاه حملة عسكرية انتزعت البحرين من أيديهم، بينما واصل الشاه مخططاته ضد البرتغاليين في الخليج، فاستولى على بوشهر وحاصر قاعدتهم العسكرية في هرمز منذعام ١٦٢٢ بعد تحالفه مع الإنجليز حتى نجح في الاستيلاء عليها.

وهكذا يمكن القول إن السيطرة البرتغالية على الخليج ووجهت بحركات مقاومة وثورات من جانب القوى المحلية وعرب الخليج، للتخلص من هذه السيطرة، وكسر الاحتكار الاقتصادي الذي فرضه البرتغاليون، فضلاً عن الدوافع الدينية التي كانت تبدو واضحة في هذه الثورات، خاصة وقد بدأت الدولة العثمانية تبدي اهتماماً واضحاً بالخليج، ورغم أن هذا الاهتمام جاء متأخراً، إلا أنه شكل دفعة قوية للسكان لمقاومة السيطرة البرتغالية.



لقد كان على **الدولة العثمانية** كوريثة لسلطنة المماليك، أن تواجه الخطر البرتغالي الجاثم على صدر الخليج والمهدد للأماكن المقدسة، خاصة وأن حكام البصرة والقطيف والبحرين أعلنوا اعترافهم بالسيادة العثمانية، ولما كان البرتغاليون قد عاونوا الفرس في فترة سابقة، أثناء صراعهم مع الدولة العثمانية، لذلك كان لابد من المواجهة .. والثابت أنه بدأت بين الجانبين سلسلة من الحروب على امتداد السواحل العربية الجنوبية منذ عام ١٥٤٦، تضمنت جولة صراع لتحرير مسقط، لكن لم ينتصر فيها العثمانيون، وقد دأب البرتغاليون على معاونة العناصر المعادية للعثمانيين، خاصة في البصرة، بهدف إضعاف النفوذ العثماني. وقد تمكن البرتغاليون من احتلال ساحل القطيف، فرد العثمانيون بحملة استهدفت احتلال هرمز، بدأت بدخول خليج عُمان وتمكنت من أسر قائد الحامية

البرتغالية في مسقط عام ١٥٥٢، لكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالمدينة فمضت لمحاصرة هرمز، لكن حاميتها البرتغالية حالت دون نجاح ذلك، لذلك اتجهت الحملة العثمانية إلى جزيرة قشم فاحتلتها، واستولى قائدها على ثروة ضخمة لنفسه، وعندما فرَّ بها لاحقه جنود السلطان العثماني وقضوا عليه .

ومن الواضح أن الأسطول العثماني لم يكن من القوة التي تمكنه من القضاء على الوجود البرتغالي في الخليج، فكانت المعارك سجالاً وغير حاسمة، لكنها في النهاية ساهمت في إضعاف البرتغاليين في المنطقة، فقد أرسلت الدولة العثمانية حملة أخرى عام ١٥٥٤ وصلت إلى خورفكان لكنها لم تحرز انتصارات تذكر، كما تكررت محاولات الدولة لتحرير مسقط عام ١٥٨١، وإن كانت قد عجزت عن الاحتفاظ بها أو بغيرها من موانئ الخليج، وقد يعزى ذلك إلى ضآلة الأسطول العثماني وصغر حجم سفنه وبُعد قواعده الرئيسية في البحر المتوسط، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تكلف نفسها عناء إقامة حكم مستقر على سواحل الخليج، ربما لقلة العائد المادي آنذاك .. وهكذا أتاحت الظروف للبرتغاليين البقاء في المنطقة والاستقرار فيها بسبب ضعف القوى المحلية، وعجز الدولة العثمانية عن التصدي لهم بفاعلية .

ومنذ بداية العشرينيات من القرن السابع عشر، وبالذات عندما استولى الشاه عباس الكبير على هرمز، بالتعاون مع الإنجليز عام ١٦٢٢، حيث استطاع في العام الثاني الاستيلاء على بغداد وانتزاعها من حاكمها العثماني، عندئذ، تغيرت السياسة العثمانية تجاه البرتغاليين، حيث استعان حاكم البصرة بالبرتغاليين تحسباً لامتداد السيطرة الفارسية إلى ولايته، وبالفعل وصلت سفن برتغالية إلى شط العرب للدفاع عن البصرة ضد الفرس، فخرجت بذلك الدولة العثمانية عن سياستها التقليدية، التي كانت تجعل منها حامية للعالم الإسلامي منذ الغزو الأوربي، وبخروج العثمانيين من ساحة الصراع في الخليج العربي، انفسح المجال أمام قوة عربية إسلامية ناشئة، هي قوة دولة اليعاربة في عُمان، تلك القوة التي استطاعت

بالتعاون مع القبائل العربية في الخليج أن تلعب دوراً مهماً في تحرير سواحلها من السيطرة البرتغالية، مستفيدة من الظروف التي كانت تمر بها الامبراطورية البرتغالية، فنجحت في التصدي لها وشكلت عاملاً كبيراً من عوامل انهيار نفوذ هذه الامبراطورية في الخليج العربي.

فقد خضعت البرتغال ذاتها للسيطرة الأسبانية منذ عام ١٥٨٠ على يد الملك فيليب الثاني وامتدت هذه السيطرة لنحو ستين عاماً، كما أن سياسة البرتغاليين في المناطق التي وقعت تحت نفوذهم، قد اتسمت بالقسوة والجشع والتعصب الديني، وهو ما أدى إلى كثير من حركات المقاومة والثورات ضدهم، ويضاف إلى ما سبق قلة العنصر البشري في المناطق المستعمرة، مما جعل البرتغاليين يعوضون ذلك بالاعتماد على عناصر من المرتزقة الهنود، وهو ما شكل نقطة ضعف خطيرة في إدارتهم للامبراطورية البرتغالية الاستعمارية، كذلك بدأت البحرية البرتغالية، التي كانت عصب قوة هذه الامبراطورية، تعاني من الضعف والانهيار بسبب كثرة حوادث التمرد والصراع بين قادة الأسطول.

وأخيراً كان ظهور قوى بحرية وتجارية قوية منافسة للبرتغاليين في المنطقة، خاصة منذ أوائل القرن السابع عشر، وعلى رأسها الإنجليز والهولنديون، فقد تطلع الهولنديون وشركاتهم للوصول إلى الهند منذ أواخر القرن السادس عشر، مما سيكون له أثره على الوجود البرتغالي في الخليج، وسوف نرى كيف أن الهولنديين نجحوا في أوائل القرن السابع عشر من اختراق معاقل النفوذ والاحتكارات البرتغالية في الهند وأن يستولوا عليها ويرثوا البرتغاليين في المنطقة.

كما شكل الإنجليز قوة منافسة للبرتغاليين في الخليج أيضاً في نفس الفترة تقريباً، حيث سعوا لكسر احتكاراتهم التجارية والحصول على امتيازات تجارية من الشاه، مكنتهم من تأسيس الوكالات التجارية على الساحل الشرقي للخليج، بعد تلاقي مصالحهم مع مصالح الشاه عباس، الذي كان قد نجح في انتزاع السيادة على

البحرين من البرتغاليين عام ١٦٠٢- كما مرّ بنا - وأصبح طامعاً، بالتعاون مع الإنجليز، في إخراج البرتغاليين من الخليج تماماً، وقد توجت العلاقات البريطانية - الفارسية باتفاقية عام ١٦٢٢ التي استهدفت القضاء على المصالح البرتغالية واقتسام ممتلكاتها، فتمكن الحليفان من تحرير قشم وهرمز، وقد انفرد الإنجليز بهرمز، بينما أسس الشاه ميناءً جديداً في مواجهتها حمل اسمه (بندر عباس)وكان قد منح امتيازات كثيرة للهولنديين والإنجليز في بلاده مما زاد من حدة التنافس على الخليج كله بشكل خطير .

ونتيجة لضياع هرمز من البرتغاليين، سعوا إلى تعزيز وجودهم في مسقط فشددوا من قبضتهم عليها، وكان على العُمانيين مواجهة أوضاعهم الداخلية المتردية قبل التصدي للبرتغاليين، ومن قلب المعاناة من الضغوط البرتغالية على سواحلهم والتمزق الداخلي ولدت روح الوحدة والمقاومة والتحرير، فعلى أنقاض حكم النبهانيين وما جره من فوضى واضطراب، ظهر الإمام «ناصر بن مرشد اليعربي»، الذي بويع بالإمامة، ليؤسس دولة ذات سلطة قوية وأسرة حاكمة جديدة هي أسرة «اليعاربة»، التي حكمت عُمان بقوة نحو قرن من الزمان (١٦٢٤-١٧١٨) أنجزت خلالها مهام جليلة يأتي على رأسها تحقيق وحدة البلاد في ظل سلطة مركزية قوية، ثم تحريرها من الاستعمار البرتغالي، وكذلك تحولها إلى قوة بحرية كبرى في الخليج والمحيط الهندي .

لقد حاصر الإمام ناصر صحار وحررها من البرتغاليين ثم أعقب ذلك بتحرير صور وقريات ومعظم جلفار، ولما صمدت الحامية البرتغالية في مسقط أمامه، عقد اتفاقاً مرحلياً مع قائدها عام ١٦٤٨، غير أن القدر لم يمهله لإتمام تحريرها، وإن كان قد وضع أسس الانتصارات اللاحقة، التي أحرزها خليفته، الذي تمكن من دخول مسقط والقضاء على الوجود البرتغالي فيها تماماً عام ١٦٥٠، وبذلك انتهى الوجود البرتغالي من الخليج[1]. وهكذا يمكن القول بأن ثمة عوامل عديدة تضافرت على إضعاف النفوذ البرتغالي في الخليج، حتى استطاع الفرس والإنجليز إخراجهم

من هرمز، كما استطاع اليعارية إخراجهم من مسقط وسائر عُمان، ولتنطوي بذلك صفحة الاستعمار البرتغالي للخليج .

التنافـــس الدولــي :

أعقب ذلك مرور المنطقة بفترة اشتد فيها التنافس الدولي حولها، استمرت حتى استطاع الإنجليز حسم هذا التنافس لصالحهم والانفراد بالمنطقة في أواخر القرن الثامن عشر، فقد اشتد التنافس مع بداية القرن السادس عشر، وتداخل مع الوجود البرتغالي فترة من الزمن، وتمثلت القوى المتنافسة في الهولنديين والفرنسيين والإنجليز، حين أسست دولهم شركات تجارية ضخمة حملت كل منها اسم (شركة الهند الشرقية ...)، وراحت تخطط للسيطرة على التجارة والنفوذ في الخليج العربي.

ومما هو جدير بالإشارة أن القوى المتنافسة التي تعاونت لضرب السيطرة البرتغالية، لم تلبث أن تناحرت فيما بينها، ورغم أن الإنجليز تعاونوا مع الهولنديين لتصفية الامبراطورية البرتغالية، إلا أنهم اتجهوا بعد ذلك للتخلص من حلفائهم الهولنديين أولاً، ثم منافسة الفرنسيين بعد ذلك، حتى نجحوا في السيطرة على الهند وعلى الجزء الغربي من المحيط الهندي .

وقد بدأ **الهولنديون** نشاطهم التجاري في الشرق بعد أن تخلصوا من الحكم الأسباني في أواخر القرن السادس عشر، فقدموا إلى المنطقة مدفوعين بحماسة شديدة لتعويض الفترة التي حرموا فيها من المشاركة في التجارة في الشرق خلال فترة خضوعهم للأسبان، وقد خرجت أساطيلهم الأولى صوب الهند بالفعل عام ١٥٩٥، ثم تبعهم الأسطول البريطاني، وربما يرجع الفضل إلى الرحالة الهولندي «جان هوتن» إلى لفت انتباه الهولنديين إلى منطقة الخليج العربي، عندما كتب تقريراً عن رحلاته إلى الشرق، أبرز فيه الأهمية التجارية والاستراتيجية للخليج ولحركة التجارة مع الهند وجنوب وشرق آسيا.

لذلك شجعت الحكومة الهولندية كبار التجار الهولنديين على تأسيس «شركة الهند الشرقية الهولندية»، واستطاعت هذه الشركة بالفعل أن تتعاون مع الإنجليز، الذين كانوا قد أسسوا «شركة الهند الشرقية البريطانية» عام ١٦٠٠، لتصفية الوجود البرتغالي في الخليج، وقد أتاح تعاون الهولنديين مع الإنجليز فرصة السيطرة على بعض مناطق من الخليج، كان أهمها جزيرة «خارج» التي تقع في مواجهة ميناء بوشهر، ثم قام الهولنديون بعد ذلك بتأسيس وكالة تجارية أخرى لهم في ميناء «بندر عباس» منذ عام ١٦٢٣، مما ساعدهم على تثبيت نفوذهم في الخليج، خاصة بعد تحطيم الوجود البرتغالي في هرمز، وقد ساعدهم على ذلك أنهم كانوا يمتلكون أسطولاً بحرياً قوياً ومتفوقاً،كما وقفت الحكومة الهولندية ظهيراً ومدعماً لنشاط الشركة الهولندية.

غير أن هذا التفوق ما لبث أن أثار حنق ومنافسة الإنجليز، خاصة عندما رفض الهولنديون دفع جمارك للإنجليز في بندر عباس، وكان للإنجليز امتياز تحصيل نصف عوائد الميناء بموافقة من الشاه عباس الكبير، ومع ذلك استطاع الهولنديون سحب الكثير من النفوذ الإنجليزي في فارس، حيث تمكنوا منذ عام ١٦٢٩، في أعقاب وفاة الشاه عباس، من أن يحصلوا من خليفته على امتيازات تجارية تفوق كثيراً ما كان الإنجليز قد حصلوا عليه، حتى لقد أثبت المؤرخون أن تزايد النشاط التجاري الهولندي في الخليج جعلهم يستأثرون بتجارة المنطقة خلال الشطر الأكبر من القرن السابع عشر .. في وقت كانت تعاني فيه الكثير من الوكالات البريطانية من الإفلاس.

ولم يكف الهولنديون عن ممارسة ضغوطهم التجارية على حكام فارس للحصول على مزيد من الامتيازات التجارية، بل أكثر من هذا بدأوا يمارسون ضغوطاً عسكرية، ولم يتورعوا عن مهاجمة جزيرة قشم عام ١٦٤٥، لكي يحصلوا من الشاه على امتياز احتكار تجارة الحرير في موانئ فارس، مما شكل ضربة قاسية للشركة البريطانية التي اضطرت إلى نقل وكالاتها التجارية من بندر عباس إلى

البصرة، بل إن الهولنديين تعقبوا الإنجليز في البصرة وحطموا وكالتهم هناك، فلم ير رئيس الوزراء البريطاني بداً من إعلان الحرب على تجارة هولندا البحرية منذ عام ١٦٥٢، ومع ذلك استطاع الاسطول الهولندي هزيمة الأسطول البريطاني قرب بندر عباس عام ١٦٥٤ والاستيلاء على بعض قطعه. وفي عام ١٦٧٠ امتد نشاط الهولنديين إلى مسقط، من خلال تأسيس مكاتب لتسهيل نشاطهم التجاري في الخليج، كما استطاعوا توطيد نفوذهم على نحو كبير في كل من البصرة وبندر عباس.

غير أن هذا النمو السريع للنفوذ الهولندي في الخليج والمحيط الهندي ما لبث أن تعرض للضعف والتدهور منذ بداية الربع الأخير من القرن السابع عشر، نتيجة للحروب المتواصلة التي خاضها الهولنديون ضد الإنجليز (١٦٥٢-١٦٧٤) تلك الحروب التي فقدت فيها هولندا الكثير من قوتها الاقتصادية وقوتها البحرية، وزاد من سوء وتدهور أوضاع الهولنديين دخولهم الحرب ضد فرنسا منذ عام ١٦٧٤، وهي الحرب التي جعلت الهولنديين يتقربون من الإنجليز، لمقاومة فرنسا عدوهم المشترك، وفي ظل هذا التقارب استطاع الإنجليز كسب مواقع الهولنديين ومراكزهم التجارية الواحد تلو الآخر، في الوقت الذي كان فيه الهولنديون قد فقدوا أسطولهم في البحر المتوسط على يد الفرنسيين مما أثر على مراكزهم التجارية في الخليج.

ولم يأت القرن الثامن عشر إلا وكان النفوذ الهولندي في الخليج العربي يعاني من تدهور خطير، بعد أن ضعفت هولندا كدولة، وبعد أن مال «الشاه حسين» إلى الإنجليز وجعل يمنحهم الامتيازات والاهتمام، حتى لقد اضطر الهولنديون إلى إغلاق وكالتهم في بندر عباس عام ١٧٣٠، وإن كانوا قد استطاعوا من خلال معاونة «نادر شاه» فيما بعد أن يستعيدوا بعض نشاطهم ونفوذهم منذ عام ١٧٤٧ حيث افتتحوا وكالة لهم في بوشهر، كما أعادوا فتح وكالتهم في بندر عباس عام ١٧٥٢، غير أنهما لم تستمرا طويلاً بسبب فداحة الضرائب التي فرضت عليهما من حاكم فارستان، ومن المنافسة الشديدة من الإنجليز والشركات الأوربية الأخرى،

لذلك أغلقوهما، واكتفوا بتركيز جهودهم في جزيرة «خارج» منذ عام ١٧٥٣، ومع ذلك فقد حاربهم الإنجليز تجارياً، كما ووجهوا بثورات محلية وعمليات هجوم مستمرة من جانب «مير مهنا» ابن الشيخ ناصر حاكم بوشهر، الذي نجح في إجلاء الهولنديين من خارج عام ١٧٦٥، لينتهي بذلك النفوذ الهولندي من الخليج نهائياً.



أما **فرنسا** فالمعروف أن أول سفينة وصلت إلى المحيط الهندي عبر رأس الرجاء الصالح كانت في عام ١٥٢٩، ولكن فرنسا انصرفت بعد ذلك عن استئناف نشاطاتها البحرية في المنطقة، بينما استمر الهولنديون والإنجليز يمارسون نشاطهم في الكشف والريادة، غير أن الملك هنري الرابع لم يلبث أن أدرك أهمية المشاركة في تجارة الشرق مع الدول الأوربية التي سبقت بلاده، فحاول تأسيس شركة فرنسية للتجارة مع الهند عام ١٦٠١، وفي نفس العام قام بعض المغامرين الفرنسيين يقودهم «دي لاڤال» بالتوجه نحو الشرق وسلكوا طريق رأس الرجاء الصالح من جديد ولكن سفينتهم تحطمت عند جزر المالديف بالقرب من سواحل الهند، ثم ما لبثت فرنسا أن انشغلت من جديد بأحداث القارة الأوربية، وفي العشرينيات من القرن السابع عشر جرت محاولات لإرسال بعثة فرنسية إلى الشاه عباس الكبير لعقد معاهدة تجارية مع فارس ولكنها لم تتم، بينما كان الشاه من جانبه يرغب في عقد هذه المعاهدة لتصريف منتجات بلاده من الحرير الفارسي، ومع ذلك لم تسفر الاتصالات عن توقيع المعاهدة المنشودة.

غير أن وزير مالية فرنسا «كولبير» (١٦٦١-١٦٨٢) الذي كان حريصاً على بناء أسطول بحري قوي لفرنسا أبدى اهتماماً كبيراً بتأسيس شركة الهندة الشرقية الفرنسية من أجل تطوير التجارة مع الهند والشرق عموماً، وبالفعل تأسست الشركة عام ١٦٦٤، على نفس نمط الشركة الإنجليزية، لتدخل بها فرنسا ميدان المنافسة في بحار الشرق، ومع ذلك لم يكن دور الشركة كبيراً حتى نهاية القرن

السابع عشر، فمارست نشاطاً محدوداً مع فارس، بسبب تصاعد النشاط الإنجليزي والهولندي، فضلاً عن تورط فرنسا ذاتها في مشاكل القارة الأوربية وحروبها الكثيرة في عهد لويس الرابع عشر مما انعكس بشكل سيئ على تجارتها في الشرق على وجه العموم.

وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان الفرنسيون يركزون اهتماماتهم على طريق البحر الأحمر للوصول إلى مستعمراتهم في المحيط الهندي، غير أنه في أوائل ذلك القرن جرت محاولات فرنسية لإقامة قاعدة بحرية في مسقط، من خلال نشاط المثلين الفرنسيين في البلاط الفارسي الذي استهدف تحالفاً فرنسياً - فارسياً، رحبت به فارس أملاً في قمع النشاط البحري العُماني الذي كان يشكل خطورة على مصالح فارس، ولم ينجح الجانبان في إتمام التحالف، وبالتالي لم تنجح فرنسا في إنشاء قاعدة لها في مسقط، ولذلك لجأت إلى احتلال جزيرة تقع في غرب المحيط الهندي هي «إيل دي فرانس» أو جزيرة موريشيوس في عام ١٧١٥، وأرسلت شركة الهند الشرقية الفرنسية وكلاءها للإقامة فيها واستعمارها، وبالفعل اتخذت هذه الجزيرة قاعدة للنشاط الفرنسي في غربي المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي.

وقد استطاعت فرنسا من خلال استعمارها لجزيرة موريشيوس أن تعقد علاقات تجارية مع مسقط بواسطة الحكام الفرنسيين لهذه الجزيرة، واستفاد حكام مسقط من هذه العلاقات كثيراً، حتى أن الإمام أحمد بن سعيد (١٧٤٤-١٧٧٣) ارتبط بعلاقات مودة وصداقة مع الحكام الفرنسيين للجزيرة، ومع ذلك لم يستطع الفرنسيون تأسيس وكالة تجارية لهم في مسقط، يستطيعون من خلال منافسة النشاط البريطاني في الخليج، ومع اشتداد التنافس بين فرنسا وبريطانيا حول المصالح في المنطقة، لم ير حكام مسقط بداً من التزام الحياد، حفاظاً على مصالحهم، ومع ذلك فإن استعمار فرنسا لجزيرة موريشيوس كان يؤرق المصالح البريطانية في الهند ومسقط.

والمعروف أنه في عام ١٧٨١ قامت إحدى السفن الفرنسية، بأسر سفينة عُمانية تُدعى «صالح» بالقرب من صحار، وذلك للضغط على الإمام أحمد بن سعيد، بسبب ترحيبه بالإنجليز، فرد الإمام بأسر سفينة فرنسية، غير أن السلطات الفرنسية أجرت اتصالات مع الإمام لتسوية المشكلة، ومن ثم أفرج عن السفينة الفرنسية، وأعيدت العلاقات الطيبة بين الفرنسيين والإمام، حتى أن فرنسا أرسلت عام ١٧٩٠ إحدى سفنها وهي «سكوريال» هدية لمسقط تعويضاً عن السفينة «صالح»، حيث دشنت السفينة الفرنسية باسمها، مما جعل الإمام سعيد بن أحمد (١٧٧٣-١٧٩٢) يرحب بتعيين قنصل فرنسي في بلاده، ويقرر أن يمنحه داراً يقيم فيها إقامة رسمية دون مقابل.

وعندما اندلعت الحرب بين بريطانيا وفرنسا عام ١٧٩٣ صارت فرنسا تنظر إلى الخليج باعتباره قاعدة محتملة لنشاطها في الهند، التي كانت تتطلع إليها، ذلك أن فرنسا كانت في موقف المهاجم خلال هذه الفترة من الصراع بين الدولتين، لذلك أصرت على إنشاء قنصلية لها في مسقط، وكان الهدف من إنشائها التجسس على تحركات الإنجليز في الهند، ودراسة الأحوال الداخلية لهذه البلاد، ولكن لم يقدر لهذه القنصلية أن تقام، رغم ترشيح «بوشمب» ليكون أول قنصل لفرنسا في مسقط، لأن الفرنسيين قاموا بالاعتداء على سفن مسقط خلال صراعهم مع السفن البريطانية، وادعوا أنها لم تكن تحمل ما يدل على هويتها، في الوقت الذي استطاعت فيه بريطانيا استمالة حاكم مسقط سلطان بن أحمد (١٧٩٢-١٨٠٤) أملاً في إبعاد أي نشاط فرنسي في بلاده، وبالفعل توجت علاقات بريطانيا بالسلطان بتوقيع معاهدة عام ١٧٩٨، التي كانت أول معاهدة سياسية توقعها بريطانيا مع حاكم عربي، وقد تعهد فيها السلطان بإبعاد الفرنسيين تماماً عن بلاده، وبفشل مشروع الحملة الفرنسية على مصر والشام عام ١٨٠١ ابتعد الخطر الفرنسي عن الخليج مع نهاية القرن الثامن عشر، ثم ما لبثت بريطانيا أن احتلت جزيرة موريشيوس عام ١٨١٠، لتقضي بذلك على كل آمال لفرنسا في المنطقة.

والواقع أن علاقة فرنسا بالخليج، وبالشرق عموماً، تأثرت بشكل خطير بصراعها المتواصل مع بريطانيا خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٧٣) ثم خلال مرحلة حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦-١٧٨٣)، وكذلك خلال حروب نابليون بونابرت في القارة الأوربية، وحملته على الشرق (١٧٩٨-١٨٠١) وسياسته في القارة الأوربية في أعقابها، فقد أنهكت هذه الحروب فرنسا بشكل أثر على محاولاتها تأسيس نفوذ تجاري وسياسي قوي في المحيط الهندي والخليج العربي. وربما كانت آخر محاولاتها استعادة علاقاتها بمسقط هي التي تمت عام ١٨١٧ عندما نجحت في عقد معاهدة مع السلطان، ورغم أن فرنسا أعقبتها عام ١٨٤٤ بمعاهدة أخرى، إلا أن هاتين المعاهدتين كانت مجرد معاهدتين تجاريتين، ذلك أن بريطانيا قد انفردت بكل الثقل السياسي والعسكري في مسقط وتوابعها في شرق إفريقيا ، بل والخليج العربي عامة، منذ أوائل القرن التاسع عشر.



أما نفوذ **بريطانيا** في الخليج ، فقد بدأ بعد اتصالها بالهند ، ذلك الاتصال الذي بدأ منذ هزيمة الإنجليز للأسطول الأسباني - البرتغالي في حرب الارمادا عام ١٥٨٨ حيث برزت قوة الأسطول البريطاني بشكل حاسم، ومنذ ذلك التاريخ وكبار التجار الإنجليز يضغطون على الملكة اليزابيث طالبين التصريح لهم بالاتجار مع الهند في حماية ذلك الأسطول، وكان قد ارتاد المنطقة كثير من الرحالة والمغامرين الذين جاءوا لاستكشافها وسجلوا تقارير عن أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية.

ومنذ أواخر القرن السادس عشر وبالتحديد منذ عام ١٥٩٨ شرع عدد كبير من التجار الإنجليز في تكوين «شركة الهند الشرقية البريطانية» التي استطاعت إقناع الملكة للحصول على تأييدها وعلى دعم الأسطول البريطاني للقيام باحتكار تجارة الخليج العربي وإنشاء مراكز تجارية وملاحية وإقامة علاقات دبلوماسية في المنطقة، وبالفعل بدأت الشركة نشاطها منذ عام ١٦٠٠، ومن الأسباب التي حفزت

الإنجليز على اقتحام ميدان الشرق كذلك تعدد التجار الوسطاء الذين رفعوا أسعار البضائع القادمة من الشرق، وكانت لشبونة هي مستودع تلك البضائع كما كان التجار الهولنديون هم الذين يقومون بتوزيعها على الدول الأوربية الأخرى وكانوا يتحكمون في أسعار التوابل وغيرها من بضائع الشرق.

وقد رحب الشاه عباس بالإنجليز في فارس ومنحهم امتيازات عديدة في بلاده عندما عاونوه في إخراج البرتغاليين من المنطقة، كما مر بنا، خاصة عندما سقط حصن هرمز في أيدي الإنجليز عام ١٦٢٢ فكان ذلك نقطة تحول هامة في نشاط الشركة البريطانية، حيث عهد إليها الشاه بحماية التجارة في الخليج، خاصة وكان الإنجليز قد حصلوا من الشاه على حق إنشاء وكالتين تجاريتين في شيراز وأصفهان عام ١٦١٧ ثم وكالة أخرى بعد ذلك في بندر عباس، ومن ثم تزايد النشاط التجاري البريطاني بدرجة جعلت الشاه يعهد للإنجليز بحماية التجارة في الخليج. وفي عام ١٧٦٣ نجح الإنجليز في عقد اتفاق مع حاكم بوشهر لإعفائهم من رسوم الجمارك، والأهم من ذلك إقامة أول تمثيل سياسي وتكوين حرس خاص لحماية مركز الوكالة البريطانية في بوشهر، وبذلك بدأ النشاط التجاري البريطاني يتخذ غطاءً سياسياً ووجوداً عسكرياً حتى وإن كان محدوداً في البداية.

وقد ووجه النشاط الإنجليزي في المنطقة بمنافسة خطيرة من قِبَل الهولنديين الذين استطاعوا أن يحصلوا من الشاه على امتيازات كثيرة منها حق إنشاء وكالة تجارية لهم في بندر عباس إلى جانب الوكالة البريطانية، بل إنه في عام ١٦٤٠ كانت أغلب السفن التي تقف في ميناء بندر عباس يرفرف عليها العلم الهولندي حتى لقد تحكم الهولنديون في التجارة الفارسية تماماً منذ عام ١٦٤٤ - كما ذكرنا- الأمر الذي جعل الإنجليز يتجهون نحو البصرة ويركزون نشاطهم فيها، وقد اشتبك الإنجليز والهولنديون في معارك بالخليج سنة ١٦٥٤ عند بندر عباس بالذات، انتصر فيها الهولنديون زاد من حرج موقف الإنجليز الخلافات التي تفجرت بينهم وبين الفرس بشأن العوائد الجمركية لميناء بندر عباس.

ومع مجيء الفرنسيين وسَعيهم للاتصال بالشاه وسلطان مسقط زادت مخاوف الإنجليز، ومن هنا بدأوا في عقد عدة اتفاقيات لإقامة وكالة تجارية لهم في مسقط يتركز نشاطها في إبعاد الرعايا الفرنسيين وسفنهم عن مسقط، ووقعّت بالفعل اتفاقية بهذا المعنى مع السلطان في أكتوبر سنة ١٧٩٨، كما أشرنا، ويلاحظ أن الاتفاقية التي وقعّها عن الجانب البريطاني مهدي علي خان وعن الجانب العربي سلطان بن أحمد، قد تضمنت نصوصها الموافقة على إقامة تمثيل دبلوماسي بريطاني في مسقط، لكن السلطان عطّل تنفيذ هذا النص حتى لا يطلب الفرنسيون إجراءً مشابهاً.

وفي نفس الاتجاه حاول الإنجليز الاتصال بالشاه لإقناعه بعدم السماح للفرنسيين أو لسفنهم بالتعامل مع بلاده وموانيه منذ عام ١٨٠٠. بل لقد جرت مفاوضات بريطانية- فارسية تستهدف الحصول على تنازل الشاه عن جزر «هنجام وقشم وخارج» لتقام فيها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية بريطانية ولكن لم تنجح المفاوضات، وإن نجحت الدبلوماسية البريطانية في توقيع معاهدة مع الشاه عام ١٨٠١ التزم فيها الطرفان بالتعاون ضد أي قوة تحاول غزو الهند، وتزويد فارس بالأسلحة البريطانية ومنع السفن الفرنسية من الرسو أمام سواحل فارس.

وقد عاود الفرنسيون اتصالاتهم بسلطان مسقط لإغرائه بتعاونهم التجاري معه، لذلك بدأ الإنجليز في المقاومة من جديد حتى اضطر سلطان بن أحمد، بعد تهديده بمنع سفنه من الوصول إلى سواحل الهند، إلى عقد معاهدة جديدة معهم عام ١٨٠٠ تؤكد معاهدة أكتوبر ١٧٩٨ السابقة والأهم من ذلك أنها تقضي بقبول وكيل سياسي بريطاني في مسقط، وبالفعل كان أول وكيل سياسي بريطاني في مسقط هو الطبيب «بوجل» الذي توفي بعد عدة شهور ليخلفه الكابتن «سيتون» الذي قضى ثمان سنوات في مسقط (١٨٠٠-١٨٠٨) استطاع خلالها إبعاد الفرنسيين تماماً عن السلطنة وتوثيق صلات بلاده بها وكسب مودة السلطان.

وبهزيمة بونابرت في الشرق بدأ الدور الفرنسي في الخليج ينحسر تماماً ولم يعد الإنجليز يخشونه، على نحو ما مر بنا، وقد جرت مشاورات بين الساسة البريطانيين في مطلع القرن التاسع عشر بهدف وضع سلطنة مسقط تحت الحماية البريطانية بناءً على طلب السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦)، لكن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك، حتى لا تحمل البحرية البريطانية مسئوليات جديدة، وخشية معاودة الصدام مع الفرنسيين، وحتى لا تتورط بريطانيا في المنازعات الداخلية في شبه الجزيرة العربية مع خصوم السلطنة.

ونتيجة لذلك حاول السلطان استئناف اتصالاته بالفرنسيين منذ أوائل عام ١٨٠٨ لكن الأسطول البريطاني تحرك في استعراض للقوة وحاصر موريشيوس وهدد المصالح الفرنسية، ولوّح للسلطان بخطورة اتجاهه، فاضطر السلطان إلى إبعاد من بقي من الفرنسيين عن بلاده، وتحسنت العلاقات بين الإنجليز والسلطان من جديد.. وعندما مال الشاه إلى طلب معاونة الفرنسيين عسكرياً لاستعادة الأقاليم الشمالية من بلاده والتي ضمتها روسيا، لم تغمض عين الإنجليز، لكن عقد نابليون الصلح مع قيصر روسيا في يوليو عام ١٨٠٧ (صلح تلست) خيّب أمل الشاه في تعاون فرنسا العسكري معه ضد روسيا، ومن ثم اتجه إلى الإنجليز بخطوات أوسع، ووقع معهم منذ عام ١٨٠٩ سلسلة معاهدات أكسبتهم نفوذاً سياسياً واقتصادياً في فارس بشكل عام، أضيف إلى نفوذهم في مسقط، مما سجل مع نهاية القرن الثامن عشر مؤشرات هامة على انفرادهم بساحلي الخليج بالقوة، وبالتالي استطاعوا كسب نفوذ سياسي واقتصادي كبير في المنطقة وهو ما تأكد مع بداية القرن التاسع عشر.



المراجع والمصادر

- أرنولد ويلسون : الخليج العربي، مجمل تاريخي، ترجمة محمد أمين عبد الله، نشر وزارة الثقافة والتراث القومي، سلطنة عُمان، دون تاريخ.
- ب. ج. سلوت : عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤، في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ترجمة عايدة خوري، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٩٣.
- بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤.
- ج. ج. لوريمر : دليل الخليج، القسم التاريخي، سبعة مجلدات، قسم الترجمة بالديوان الأميري بدولة قطر، طبعة عام ١٩٧٥.
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر، بالقاهرة ١٩٨٥.
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربية، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، الطبعة الأولى، دار الفكر بالقاهرة ١٩٧٣.
- صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١، الإنجلو المصرية، ١٩٩٢.
- عبد العزيز عوض : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، جزءان في مجلد، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.
- فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨١.
- مصطفى النجار وآخرون : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، جامعة البصرة، ١٩٨٤.
- مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢-١٧٦٣، الطبعة الثالثة، الدوحة ١٩٩٤.
- نوال حمزة الصيرفي : النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، الرياض ١٩٨٣.



الفصل الثاني

نشأة وتطور دولتي اليعاربة والبوسعيد وظهور مشيخات ساحل عُمان

١ - نشأة وتطور دولتي اليعاربة والبوسعيد في عُمان

٢ - ظهور مشيخات ساحل عُمان

الفصل الثانـي

نشأة وتطور دولتي اليعاربة والبوسعيد
وظهور مشيخات ساحل عُمان

١ - نشأة وتطور دولتي اليعاربة والبوسعيد في عُمان

دولـة اليعاربــة :

استمرت السيطرة الاستعمارية البرتغالية على عُمان نحو قرن ونصف من الزمان (١٥٠٧-١٦٥٠م) عانت خلالها معاناة شديدة، سواء من المستعمرين أو من عناصر الضعف والتمزق الداخلي، ومن قلب هذه المعاناة ولدت همم الوحدة والمقاومة والتحرير، فمن قلب الفوضى السياسية وعلى أنقاض الحكم النبهاني، الذي تمزقت البلاد خلال مرحلة احتضاره إلى كيانات متناحرة وقبائل متحاربة، ظهر الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، الذي بُويع بالإمامة، ليؤسس دولة ذات سلطة قوية وأسرة حاكمة، حكمت عُمان ما يزيد على قرن من الزمان (١٦٢٤-١٧٤٣م) أنجزت خلالها مهام جليلة سجلها التاريخ العُماني لهم بفخر، يأتي في مقدمتها تحقيق وحدة البلاد في ظل سلطة مركزية قوية، ثم تحريرها من السيطرة البرتغالية، وتحولها إلى قوة بحرية كبرى في الخليج والمحيط الهندي، ونعمت عُمان بالاستقرار والأمن والرخاء الاقتصادي.

لقد أخذ الإمام المؤسس ناصر بن مرشد (١٦٢٤-١٦٤٩) على عاتقه مهمة إنهاء الحروب الأهلية وتوحيد القبائل العُمانية قبل مواجهة البرتغاليين، فبدأ «بالرستاق»، التي نصب إماماً بها، وانتزع قلعتها من يد ابن عمه - مالك بن أبي العرب اليعربي - بعد أن لقي تأييداً من الشخصيات البارزة التي آمنت بقيادته وناصرته، كما انضمت إليه بعض القبائل وعاونته للقضاء على الزعامات المناوئة، فأحرز انتصارات زادت من أتباعه ومن أنصار وحدة البلاد، حتى أن أهل «نزوى»

استحشوه على دخول مدينتهم بعد أن بايعه أهل «سمايل»، وبالفعل دخل نزوى ومنها انطلق فاتحاً الممالك التي كانت قد تأسست على أسس قبلية في عهد أسلافه، كما توافد عليه شيوخ قبائل المنطقة مؤثرين حقن الدماء، وقد نجح كذلك في القضاء على تمرد حدث في «الظاهرة» وإن بتضحيات جسيمة، حيث تولى قيادة العمليات بنفسه، وفعل نفس الشيء مع «الجبور» ودخل معقلهم «لوي» وشرع يستعد لحصار «صحار» تمهيداً لتخليصها من الحكم البرتغالي، ونجح في الاستيلاء عليها بالفعل، وإن استعصى عليه أحد حصونها، رغم نجاحه في تحريرها مع صور ومعظم جلفار، كما صمدت أمامه الحامية البرتغالية الأكبر في مسقط، مما جعله يوقع اتفاقاً مع قائدها، يضمن له حرية الملاحة وتحصيل جزية من البرتغاليين الذين هدم تحصيناتهم في سمد وقريات.. غير أن القدر لم يمهله لاستكمال تحرير عُمان تماماً، فتوفي بعد أن حقق وحدة البلاد وتماسكها وأمنَّها من الأخطار، ووضع أسس الانتصارات اللاحقة ضد البرتغاليين فضلاً عن تمتع عُمان بسلطة قوية مركزية وموحدة .

بويع ابن عمه سلطان بن سيف (الأول) بالإمامة (١٦٤٩-١٦٨٨م) فاختار نزوى عاصمة لحكمه، وتولى قيادة عمليات الجهاد بنفسه، ورغم أن الحرب استمرت سجالاً في بدايتها، إلا أنه أرغم البرتغاليين في مسقط على التسليم، وبدأت حصونهم تتساقط في أيدي العُمانيين، بل أكثر من ذلك بدأ العُمانيون في مطاردة البرتغاليين في سائر عُمان والخليج وحتى سواحل الهند وشرق أفريقيا، حتى لقد استنجد بهم أهالي زنجبار لتحريرهم من السيطرة البرتغالية .. وقد نجح سلطان في تقوية مركزه العسكري بعد أن أسس أسطولاً قوياً، استطاع أن يضم به قشم والبحرين، كما شهد عهده إصلاحات عمرانية وبناء قلاع عسكرية، وازدهار التجارة مع فارس والهند والبصرة.. وقد أدى اهتمامه بالتجارة إلى نفور رجال الدين منه، إلى أن توفي ليبايع ابنه بلعرب إماماً (١٦٨٨-١٦٩٢) غير أن أخاه سيف بن سلطان ثار عليه وحصل على بيعة بالإكراه، بعد أن فرض سيطرته على قلاع

عُمان الرئيسية وحاصر أخاه، فاضطر رجال الدين وكبار رجال الدولة إلى إعلان إمامته حقناً للدماء ومخافة تمزق الدولة.

تولى سيف بن سلطان الإمامة بتلك البيعة (١٦٨٨-١٧١١م) وانتقل بالعاصمة إلى الرستاق وكان بلعرب قد جعلها في «جبرين» - وعندما توفي أخوه، استتابه العلماء وجددوا له البيعة عام ١٦٩٢ وإن كان «السالمي» يرى أن البيعة الأولى التي تمت بالإكراه عام ١٦٨٨م ليست صحيحة لأنه خرج على أخيه الإمام.

المهم أنه في عهد سيف تم إجلاء البرتغاليين تماماً من كل سواحل عُمان، وتم استكمال بناء الأسطول الذي شكل البحرية العُمانية الشهيرة، التي سيطرت على سواحل إفريقيا الشرقية من ممباسا حتى كلوة، وتعقبت فلول البرتغاليين في المحيط الهندي وسواحل الهند، حتى قضى على وكالتهم في منجالور، ونتيجة لتعاظم قوة عُمان بعد القضاء على البرتغاليين، بينما كانت فارس تتطلع لوراثة البرتغاليين، لذلك حدثت مواجهات بينها وبين عُمان، وانتصر العُمانيون مما دفع فارس إلى الاستعانة بالقوى الأوربية كالإنجليز والفرنسيين.

لقد كان سيف هو أقوى الشخصيات التي عرفتها الأسرة بعد مؤسسها، كما كان رجل دولة، ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في عهده من خلال نشاط تجاري واسع بفضل ضخامة وقوة الأسطول، ومن خلال الاهتمام الواسع بزراعة النخيل والقمح والشعير، كما بُني في عهده كثير من القلاع والحصون، مما سجله له المؤرخون كرجل حرب وسياسة ورجل دولة.

وقد أعقبه ابنه سلطان بن سيف (الثاني) (١٧١١-١٧١٨م) الذي بويع بالإمامة، ويذكر له التاريخ اهتمامه بالعمران وبناء الحصون، وأشهرها حصن «الحزم»، الذي انتقل إليه من الرستاق، واتخذه مقراً لحكمه واتخذ من «الحزم» خط دفاع أول عن عُمان وعن المنطقة كلها.. واستطاع إخراج الفرس من البحرين ولارك، ثم توفي عام ١٧١٨م لتمر عُمان بفترة من الفوضى السياسية والاضطراب

الذي أدى في النهاية إلى اندلاع حرب أهلية استمرت نحو عشر سنوات، وبدا خلالها أن دولة اليعاربة تسير نحو نهايتها. لقد انقسم العلماء والعامة إلى فريقين، أحدهما يؤيد ولاية ابنه الصبي (سيف) والآخر يؤيد ولاية (مهنا بن سلطان بن ماجد) الذي كان موضع ثقة الإمام الراحل وزوجاً لابنته، وتولى مهنا بالفعل لثلاث سنوات (١٨-١٧٢١م) لكن معظم اليعاربة خرجوا عليه، كما خرج عليه أهل الرستاق يقودهم (يعرب بن بلعرب) الذي كان وصياً على الصبي، ونجح في احتلال مسقط والقضاء على مهنا ورجاله، وتولى نحو عامين (٢١-١٧٢٢م) ثم أرغم على التنازل بعد تفجر الصراع بين أكبر تجمعين قبليين في عُمان (الغافريين والهناويين) حتى بويع (محمد بن ناصر) زعيم الغافريين بالإمامة عام ١٧٢٢ ليظل بها حتى بلغ الصبي أشده وبويع بالإمامة عام ١٧٢٧م.

ومع استمرار الصراع القبلي تطلع الناس إلى الإمام الشاب، الذي لم يكن قادراً على ممارسة مهام منصبه وتحمل تبعاته، فانفض عنه مؤيديوه من العلماء والناس.. ثم عُزل عام ١٧٣٢ وبويع (بلعرب بن حمير) إماماً، مما جعل سيف بن سلطان يستنجد بالفرس ضد الإمام الجديد، فبادر هؤلاء بإرسال قوة عسكرية لمعاونته، اكتشف بعدها أنها جاءت لإخضاع عُمان للسيطرة الفارسية، مما جعل العلماء يتفقون على إعادته للإمامة عام ١٧٣٢م حقناً للدماء وإنقاذاً للبلاد من التدخل الفارسي، غير أن الإمام العائد أساء السيرة وخالف أصول الشريعة، فعزله العلماء عام ١٧٤١، ونصبوا (سلطان بن مرشد) الذي تولى مقاومة الفرس الذين كانوا قد حاصروا مسقط وصحار، غير أن سلطان بن مرشد توفي أثناء المقاومة في صحار، التي كانت تحت حكم أحمد بن سعيد .. كما توفي سيف بن سلطان هو الآخر، وأصبح منصب الإمام شاغراً .

وصار المشهد التاريخي لعُمان مع بداية الأربعينيات من القرن الثامن عشر مؤذناً بزوال دولة اليعاربة التي مزقها الصراع القبلي لعقدين من الزمان، وثبت فيها عجز الإمامة عن حفظ كيانها، كما منيت بتدخل الفرس، الذين حاصروا مسقط

وصحار، ودام حصارهم للأخيرة تسعة أشهر.. وبدا أن الأمر يحتاج إلى شخصية قائدة تنقذ البلاد من هذا التدهور، وبرز حاكم صحار أحمد بن سعيد، ليتقدم الصفوف، بعد صمود مرهق للحصار الفارسي، وعقد مع الفرس اتفاقية لحقن الدماء عام ١٧٤٢ حيث رآها ضرورية لذلك، وفرصة لبناء قوته، وإعادة توحيد البلاد قبل مجابهة الفرس.. وبتوقيع هذه الاتفاقية اعترف الفرس بأحمد سعيد حاكماً على عُمان.

ولا يستطيع المؤرخ أن يطوي صفحة اليعاربة دون أن يشير إلى حقيقة مؤداها أن حكم اليعاربة مرّ بمرحلتين مختلفتين، تميزت أولهما بالقوة والازدهار وهي المرحلة الأكبر، الممتدة من تأسيس دولتهم (١٦٤٢) وحتى (١٧١٨) أي حتى نهاية عهد سلطان بن سيف (الثاني)، وفيها برزت قوة الدولة وهيمنتها ونعمت عُمان بالأمن والرخاء، وكان لنجاح اليعاربة في القضاء على النفوذ البرتغالي قد أتاح لأسطولهم السيطرة على النشاط البحري في الخليج، كما برزت خلال هذه الفترة هجرات وتحركات، استطاعت في النهاية أن تتحول إلى كيانات قبلية وسياسية استقرت على سواحل الخليج الغربية، كالعتوب وما نتج عن فروعهم من تأسيس إماراتيهم في الكويت والبحرين، أما المرحلة الثانية من حكم اليعاربة (١٨-١٧٤٤) التي امتدت حتى تأسيس الأسرة البوسعيدية، فقد كانت فترة قاتمة انتهت بزوال سلطة اليعاربة، بعد أن مزقت عُمان الحروب الأهلية والصرعات القبلية، وبدا أن الإمامة عجزت عن تحقيق الأمن والاستقرار، ويشير المؤرخون إلى تولي أكثر من إمام في وقت واحد، وأخيراً اختتمت هذه المرحلة بالغزو الفارسي وتداعياته السيئة.

ومن المهم أن نلاحظ أن عصر اليعاربة، شهد تطورين هامين، يتمثل **أولهما** في التقدم الهائل في النشاط البحري والملاحي، استفاد فيه العُمانيون بالموقع الاستراتيجي المحوري وبالبحر الذي يشكل ركيزة أساسية في حركة تاريخهم، وأسسوا أسطولاً حربياً وتجارياً أحرز السيادة في المحيط الهندي، فضلاً عن

الخليج، ونفذ إلى البحار الشرقية وبلغ قمة نشاطه في تصفية معاقل البرتغاليين، وأثار الرعب في نفوس القوى الأوربية في الخليج كما وصفه «بروس»، حتى لقد اتهمته بممارسة القرصنة، متجاهلة دوره المشروع في حماية مصالح دولته وسيادتها على بحارها.. ومع ذلك فالمعروف أن اليعاربة نجحوا في الاستفادة من تنافس القوى الأوربية وتعارض مصالحها في الخليج والمحيط، واستعانوا بالخبرة الأوربية والتقدم الذي أحرزته في فنون الملاحة وتطوير السفن، ولم يكتفوا بالشراء أو التأجير، وإنما صنعوا سفناً جديدة لحسابهم في ثغور الهند ومرافئ بلادهم، وسلحوها بأحدث الأسلحة، مما أذهل الأوربيين.. واستطاع الأسطول العُماني في أواخر عهد سيف بن سلطان أن يصل إلى باب المندب وأن يؤسس قلعة على ساحل مكران، وامتد نفوذه ليصل إلى كوريا موريا، وصارت مسقط، قاعدة الأسطول، من أهم موانئ الخليج، نشاطاً وازدهاراً خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر.

أما التطور **الثاني** فهو امتداد نفوذ عُمان إلى شرق إفريقيا، فرغم أن صلة عُمان بشرق إفريقيا بدأت منذ العصر القديم وامتدت إلى العصرين الأموي والعباسي، من خلال التجارة والاستيطان وتأسيس العُمانيين للمراكز التجارية الهامة في ماليندة وزنجبار وممباسا وكلوة، خاصة عندما هاجر إليها بعض ملوك النباهنة، الذي أسسوا حكماً في «بات» ، ونقلوا إلى ساحل إفريقيا مؤثرات عربية وإسلامية حضارية، ولم يوقف ذلك إلاّ احتلال البرتغاليين لسواحل إفريقيا الشرقية، وتدهور دولة النباهنة ذاتها، ولكن عندما برزت قوة اليعاربة في تحرير الخليج من البرتغاليين، واستغاث الأفارقة بسلطان بن سيف، أرسل هذا حملة بحرية قوية عام ١٦٥٥ حررت زنجبار وكلوة وممباسا من البرتغاليين، وتوالت الحملات حتى حررت إفريقيا الشرقية جميعاً منهم، وإن كان هؤلاء قد استعادوا بعض نفوذهم نتيجة لتدهور الأوضاع داخل عُمان من جديد، غير أن العُمانيين استعادوا ممباسا مرة أخرى عام ١٦٩٨ وإن لم تساعدهم أوضاعهم الداخلية على اتخاذها قاعدة لامبراطورية عُمانية في شرق إفريقيا، فلم يحدث ذلك إلاّ في عهد

الأسرة البوسعيدية، في عهد سعيد بن سلطان، كما سنرى، ورغم نجاح اليعاربة في إنهاء الوجود البرتغالي في شرق إفريقيا، مما أتاح مناخاً مواتياً لنشر الإسلام وثقافته بين الأفارقة وأضاف عاملاً جديداً للدور العُماني الفاعل هناك، إلا أن نقطة الضعف الأساسية في عدم تواصل هذا الدور تتمثل في انعكاس الأوضاع الداخلية في عُمان من صراعات وحروب أهلية على سيطرة العُمانيين على شرق إفريقيا، مما أتاح لنواب الحكام اليعاربة هناك أن ينفردوا بالحكم.

دولة البوسعيد حتى بداية القرن التاسع عشر

لقد كان الوجود الفارسي في عُمان وضرورة التخلص منه فرصة تاريخية لإعادة توحيد قبائل عُمان، التي أرهقتها الحرب الأهلية، كما كان فرصة لظهور قيادة تاريخية تأتلف القبائل وتتولى طرد الفرس من عُمان، وقد رأينا أن الظروف باتت مواتية لوالي صحار، الذي اختار ببصيرة سياسية مهادنة الفرس أولاً، حتى تمكن من توحيد عُمان، وإنهاء الصراع الداخلي قبل المواجهة الحاسمة، وقد نجح في كسب ثقة القائد الفارسي الذي سحب قواته من صحار، وتوالت عمليات انحسار الوجود الفارسي تدريجياً عن مسقط ومطرح، بعد أن ضيَّق عليها أحمد بن سعيد الخناق، مستفيداً من تفاقم المشكلات الداخلية في فارس وصراع نادرشاه مع العثمانيين.

وقد بويع أحمد بن سعيد إماماً (١٧٤٤-١٧٧٣م) ورغم اختلاف المصادر التاريخية حول البداية إلا أن عام ١٧٤٤ كان عام انفراده بالحكم وتوليه الإمامة، وبداية تأسيسه لأسرة البوسعيد التي تحكم عُمان حتى وقتنا الحالي.. لقد بدأ الإمام بتثبيت سلطته وإخماد ثورات اليعاربة ضده، وكذلك القضاء على تمرد بعض قبائل «الظاهرة»، وتم له ذلك بالقوة وبالدبلوماسية وبالمصاهرة، حتى نجح في إعادة هيبة الدولة وسلطتها المركزية ووحد قبائلها تحت سلطته، وقد أتاح له ذلك فرصة استقرار أفاد منه في تحديث الأنشطة الاقتصادية وتحديث الأسطول الحربي والتجاري

لعُمان، وهو أمر نفسته عليه فارس، بعد أن رأت مدى طموح القوة البحرية العُمانية للسيادة على الخليج العربي.

وعندما تولى كريم خان الزند السلطة في فارس، بعد اغتيال نادرشاه، بدأ الشاه الجديد يتطلع إلى التوسع في الخليج، حتى لقد طلب من أحمد بن سعيد أن يدفع جزية سنوية متعللاً بأن عُمان تتبع فارس، لكن حاكم عُمان القوي رفض ذلك وبدأ في عقد تحالفات مع خصوم فارس، ونجح في الحفاظ على مركز بلاده قوياً، من خلال تحالفه مع شيوخ القواسم، وتواصله مع بني كعب، وتحالفه مع العثمانيين في الصراع مع فارس، ومعاونته لهم خلال حصارهم للبصرة، حتى كافأته الدولة العثمانية بمبلغ سنوي من خزانة البصرة، بعد مشاركته بحرياً في فك الحصار عنها وتحريرها.

أما بالنسبة للقوى الأوربية، فقد رسم أحمد بن سعيد سياسة ترتكز على الحياد تجاهها، وقد نجحت هذه السياسة في ظل استقرار العلاقات بين بريطانيا وفرنسا، ولكنها فشلت عندما نشبت حرب السنوات السبع بين الدولتين، وكان الإمام مؤمناً بأهمية التعاون مع فرنسا بسبب اتساع العلاقات التجارية بين بلاده والمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي، وأبدى استعداده لفتح وكالة فرنسية في مسقط، وإن كانت ظروف فرنسا قد حالت دون ذلك.

وإذا كان أحمد بن سعيد قد أحرز نجاحاً كبيراً في التصدي للفرس، فإنه لم يحقق نجاحاً في الاحتفاظ بنفوذ عُمان في شرق إفريقيا، الذي بدأت ولاياته تنفصل عنها في أعقاب سقوط حكم اليعاربة، فانفصل آل المزروعي بحكم ممباسا.. ورغم أن الإمام لجأ إلى الخديعة، حتى نجح رجاله في قتل المزروعي وحاشيته واستعادة السلطة على ممباسا، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فسرعان ما استرد أحد أشقاء المزروعي السلطة وقتل الوالي العُماني، وقاد حركة تمرد ضد دولة البوسعيد ليس في ممباسا وحدها وإنما في ساحل إفريقيا الشرق كله، ونجح في ذلك حتى لم يبق سوى زنجبار وحدها تحت سيطرة عُمان.

وبعد وفاة الإمام المؤسس عام ١٧٧٣ مرت عُمان بفترة من المتاعب والصراعات الداخلية، وبدأت ممتلكاتها داخل شبه الجزيرة العربية في الانحسار، بعد أن كانت تمتد من إقليم ظفار المتاخم لحضرموت وحتى حدود قطر في وسط الخليج.. كما بدأت تفقد القسم الشمالي منها المعروف بساحل عُمان، الذي برزت فيه نويات لقوى قبلية كان أبرزها قبائل بني ياس والقواسم، وبلغ الأخيرون من القوة البحرية ما حاول دون استعادة عُمان لسيطرتها على المنطقة، وقد شكلت هذه القوى القبلية إمارات خاصة عرفت آنئذ بإمارات - أو مشيخات الساحل العُماني- والتي ألفت فيما بعد دولة الإمارات العربية، ورغم أن عُمان حاولت استعادة سيطرتها السابقة على المنطقة، إلا أنها عجزت تماماً وبرزت هذه القوى التي استفادت قبل ذلك من ضعف وسقوط دولة اليعاربة، ومن انغماس عُمان في مشاكل شرق إفريقيا فيما بعد.

تمت مبايعة سعيد بن أحمد بن سعيد إماماً (١٧٧٣-١٧٩٢) وكان زاهداً انعزل في الرستاق داخل البلاد، وابتعد عن مركز البلاد البحري، وتولى ابنه حمد الحكم في مسقط مستقلاً بالساحل، ومنذ هذه الفترة بدأ الازدواج في السلطنة في عُمان، سلطة في الساحل وإمامة في الداخل، وصار هناك شبه اتفاق ضمني على أن حاكم مسقط الذي حمل لقب سلطان يحكم المنطقة الساحلية، بينما تستقل القبائل الداخلية بشئونها الخاصة تحت الزعامة الروحية للإمام .. صحيح أن الأمر في هذه المرحلة لم يؤد إلى صراع وانفصال، إلا أن الأمر أدى إلى ذلك فيما بعد، عندما انفصلت الإمامة بسلطة سياسية أيضاً عن السلطنة، وكان ذلك أحد العوامل المؤثرة سلباً في مسيرة التاريخ العُماني.

وقد توفي حمد بن سعيد (الابن) في حياة والده الإمام، الذي حاول استعادة سلطته على الساحل، لكن لم يلبث أن لحق بابنه عام ١٧٩٢، فاستطاع أخو الإمام وهو (سلطان بن أحمد بن سعيد) أن يتولى السلطة في مسقط (١٧٩٢-

١٨٠٤) ليكون أول من حمل لقب «سلطان» من حكام مسقط، الذين آثروا اتخاذ هذا اللقب، أو لقب «السيد» منذ ذلك التاريخ.

واجه السلطان مشاكل وحروباً قبلية وخارجية ودخل في علاقات دبلوماسية هامة خلال عهده القصير نسبياً، والحافل بالأحداث الجسام، فشن حملات لاستعادة قشم والبحرين ولإرهاب فارس، وبسط نفوذه على ساحل مكران، واستولى على مينائي شهبار وجواذر. ووثّق صلة عُمان ببلوشستان واستولى على بندر عباس لتأمين بلاده، واستعادت عُمان سلطتها على زنجبار بعد أن تلاشت، وتصدى لمحاولة إبعاد الوالي العُماني بالبحرين بعد أن عاون الوهابيون أهلها على إبعاده، وهكذا مارس السلطان سياسة خارجية نشطة بفضل أسطوله القوي واستطاع مدّ نفوذ عُمان على مناطق واسعة، وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية فقد بنى عدداً من الحصون والقلاع والأبراج، وحصّن مسقط تحصيناً قوياً، وبنى «قصر العلم» المعروف الآن، فضلاً عن بناء أسطول ضخم قدّره المؤرخون بستمائة سفينة، حربية وتجارية منها جزء كبير من ذوات الحمولة الضخمة، وقد أسهم هذا الأسطول في تنمية علاقات مسقط بالعالم الخارجي غير أن السلطان لم يلبث أن اغتيل في إحدى رحلاته البحرية إلى البصرة ليخلفه ابنه (سعيد بن سلطان) (١٨٠٤-١٨٥٦) حفيد الإمام المؤسس أحمد بن سعيد، الذي سوف نتناول عصره هو وخلفاؤه في فصلٍ تالٍ من هذا الكتاب .



٢ - نشأة وتطور مشيخات ساحل عُمان

نشأة مشيخات ساحل عُمان :

تدهور النفوذ البرتغالي في الخليج العربي واشتد التنافس الهولندي والفرنسي والإنجليزي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر على نحو خاص.

وقد ظهر التفكك منذ بدايات القرن الثامن عشر، داخل الكيانات والقوى السياسية الكبرى المحيطة بالمنطقة (ضعف الدولة العثمانية وسقوط الدولة الصفوية ١٧٢٢وتدهور دولة المغول في الهند) في الوقت الذي برزت فيه قوة بريطانيا بشكل خاص، وتعقدت مصالحها وأحدقت بالمنطقة من شبه القارة الهندية وصارت تتطلع إلى السيطرة على الخليج العربي.

وكان سقوط دولة اليعاربة ١٦٢٤-١٧٤٣م بعد صراع طويل على السلطة قد انحسم لصالح حاكم صحار «أحمد بن سعيد» الذي أسس دولة البوسعيديين منذ أواسط القرن الثامن عشر ١٧٤٤م، لذلك كله، وتواكباً معه بدأت موجات من الهجرات القبلية أتت إلى المنطقة من شبه الجزيرة العربية واستقرت في سواحل الخليج، وأدت في النهاية إلى ظهور كيانات سياسية جديدة، منها هجرة العتوب ليؤسس منهم «آل صباح» مشيخة في الكويت، كما يؤسس «آل خليفة» مشيخة في البحرين وكانت هجرة المعاضيد وغيرهم إلى قطر حيث تزعمهم «آل ثاني»، وكذلك استقرار القواسم في رأس الخيمة ولنجة، بالإضافة إلى حلف بني ياس «بزعامة آل بوفلاح» الذين استقروا في أبوظبي.

أما ساحل عُمان فيلاحظ أنه خلال الصراع الذي أجهز على دولة اليعاربة وانتشار الحرب الأهلية برزت فيه قوتان إحداهما قوة القبائل الهناوية وقوة القبائل الغافرية .. شكلت القوة الأولى حلف بني ياس ويتزعمهم آل بوفلاح واستقروا في الظفرة وأبوظبي وامتد نفوذهم على طول ساحل عُمان من دبي حتى حدود قطر ..

والقوة الثانية ألفت حلف القواسم ومقرهم رأس الخيمة ويمتد نفوذها على ساحل الشميلية على خليج عُمان وعلى الساحل الشمالي حتى حدود الشارقة مع دبي.

١ - بالنسبة لحلف بني ياس ونشأة إمارة أبوظبي : فقد هاجرت قبائلهم من نجد إلى عُمان واستقروا في «ليوا» بأرض الظفرة ومارست الرعي وزراعة النخيل .. وهم ليسوا قبيلة بالمعنى المفهوم، ذلك أنهم يضمون نحو ١٥ قبيلة (البوفلاح، البوفلاسة، السودان، القبيسات، المرين، الهوامل، المحاربة، البوهمير، الرميثات، المزاريع، القمزان، السبايس، الرواشد، المشاغين).

وقد اندمجت هذه القبائل جميعاً في شكل اتحاد جعل منهم قبيلة واحدة متماسكة ومتجانسة، ويلاحظ «لوريمر» في دليل الخليج أن عددهم كان يتراوح بين ١٠ - ١٢ ألف نسمة، ويضيف أن البدو فيهم من أقوى وأكثر قبائل عُمان وحدة وتضامناً وأنهم سكنوا المنطقة الممتدة من البريمي حتى دبي إلى جزيرة أبوظبي .. ومن المعروف أن أول مجموعة سكنية ظهرت في أبوظبي عام ١٧٦١م تألفت من عشرين بيتاً بعد اكتشاف المياه فيها (وربما يعود الاسم إلى كثرة الظباء فيها) .. وقد تزعمها جميعاً آل بوفلاح الذين ينتسبون إلى ياس «ومن هنا جاءت التسمية بحلف بني ياس»، وترجع المصادر أول إشارة إلى بني ياس إلى عام ١٦٣٣م أيام دولة اليعاربة وذلك في المخطوطة العُمانية القديمة (كشف الغمة الجامعة لأخبار الأمة) لسعيد بن سرحان .. وحين انتشروا في أبوظبي عام ١٧٦١م - كما ذكرنا- كان شيوخ آل بوفلاح يديرون شؤون الحكم من واحة ليوا في الداخل إلى أن اتخذ الشيخ شخبوط بن ذياب سنة ١٧٩٣م من مدينة أبوظبي عاصمة لهم.

ويعتبر الشيخ شخبوط بن ذياب ١٧٩٣-١٨١٦ من أقوى الشخصيات في تاريخ بني ياس، وإن كان قد ترك مقاليد الحكم في يد ابنه الأكبر محمد الذي انفرد بالحكم لنحو عامين ١٨١٦-١٨١٨ حتى عاد الوالد ليمسك بمقاليد الحكم ثانية مع ولده الأصغر طحنون واستمرا معاً حتى ترك الوالد السلطة لابنه طحنون

فترة من الزمن، شاركه فيها أخواه سلطان وخليفة، حتى انفرد خليفة بن شخبوط بالسلطة وحده من ١٨٣٣-١٨٤٥.

وقد نقل الشيخ شخبوط مقر حكمه من الداخل إلى جزيرة أبوظبي في خطوة جريئة ذات أثر سياسي واقتصادي بالغ في تاريخ الإمارة، حيث انفتح بني ياس والمناصير على نشاط بحري هام تمثل في التجارة والملاحة والغوص، وانتشرت جماعات بني ياس على شتى الجزر المقابلة لساحلهم واتسع نشاطهم في استخراج اللؤلؤ وتجارته وفي نفس الفترة - أواسط القرن التاسع عشر - جاءت علاقات طحنون وخليفة (ولدي شخبوط) الطيبة بإمام مسقط لتضعف علاقة بني ياس بالقواسم، بل لتحدث بينهما متاعب وخلافات، انحسمت بتوقيع معاهدتي سلام إحداهما عام ١٨٣١م والأخرى عام ١٨٤٣م.

ويلاحظ كذلك أنه خلال فترة حكم شخبوط بن ذياب قد أرسيت تحالفات بني ياس مع قبيلة الظواهر، فضلاً عن حلفائهم السابقين من المناصير.. كما بدأت إمارة أبوظبي في التوسع شرقاً فانتشرت جماعات بني ياس في منطقة العين مع حلفائهم الظواهر.

وفي فترة حكم سعيد بن طحنون ١٨٤٥-١٨٥٥ استعيد التحالف بين بني ياس وبين القواسم.. وإن كانت علاقته قد ساءت مع السعوديين (الموحدين) حتى لقد اشتبك معهم في صراعات حول منطقة البريمي، بل استطاع سعيد هزيمة قوة نجدية جاءت للقضاء عليهم، وفي عهد سعيد أيضاً وقعت معاهدة سلام مع الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم عام ١٨٥١، كما وقّعت مع بريطانيا هدنة السلام البحري الدائمة في عام ١٨٥٣م، فأرسيت العلاقات بينه وبين كل من القواسم والإنجليز بموجب هاتين المعاهدتين .

٢ - **بالنسبة لجماعة البوفلاسة** : فتروي المصادر أنهم قد أنهوا تحالفهم مع البوفلاح وهاجروا من مشيخة أبوظبي واتجهوا نحو منطقة عُرفت باسم **دبي**

وأسسوا لهم مشيخة هناك بمساعدة الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم عام ١٨٣٣م، واختير الشيخ مكتوم بن بطي حاكماً على المشيخة الجديدة، وكان هو الذي تزعم البوفلاسة في انفصالهم عن أبوظبي وحكم خلال الفترة (١٨٣٣-١٨٥٢) ،حتى خلفه سعيد بن بطي (١٨٥٢م-١٨٥٩)، ثم حشر بن مكتوم ١٨٥٩-١٨٨٦، ثم أخاه راشد بن مكتوم ١٨٨٦-١٨٩٤.

٣ - وقد اتجهت هجرات **آل النعيم وآل بو علي إلى سواحل عجمان** حتى نجح الشيخ راشد بن حميد في جمع الكلمة حوله وصار حاكماً لمشيخة عجمان (١٨٢٠-١٨٣٠)، وخلفه ابنه حميد بن راشد (١٨٣٨-١٨٤١)، فأخوه عبد العزيز (١٨٤١-١٨٤٨)، حتى استعاد حميد بن راشد السلطة من أخيه ثانية وحكم خلال الفترة (١٨٤٨-١٨٧٣)، ثم تولى السلطة بعده ولده راشد بن حميد (١٨٧٣-١٨٩١)، كما هو معروف، حيث أعقبه ابنه حميد بن راشد (١٨٩١-١٩٠٠).

٤ - أما **أسرة المعلا حكام أم القيوين** فتنسب إلى الشيخ ماجد الذي نزح من اليمن إلى المنطقة وحكمها أولاده راشد بن ماجد ثم ابنه عبد الله بن راشد قبل عام ١٨٢٠، وكان الشيخ راشد بن ماجد هو أول من سكن بجماعته في أم القيوين .. وكانت تابعة للقواسم في بداية أمرها حتى استطاع الشيخ عبد الله بن راشد أن يقيم علاقات صداقة ومودة مع الشيخ سلطان بن صقر حاكم القواسم، بعد صراع طويل، حفظ به استقلاله بأم القيوين .. كما صدق على هدنة السلام البحري الدائمة مع المقيم البريطاني عام ١٨٥٣. وقد خلفه على الحكم ولداه علي وأحمد منذ ١٨٥٣ وحتى ١٩٠٤م.

٥ - أما **القواسم** حكام رأس الخيمة والشارقة، فينسبون إلى شيخهم قاسم الذي كانت له خيمة عند جلفار واشتهرت منطقته برأس الخيمة، وبعض المصادر ينسبهم إلى عرب الشمال الذين هاجروا من نجد، وبعضهما الآخر ينسبهم إلى عرب

الهولة الذي وفدوا من سيراف إلى منطقة الصير... الخ، وقد اختلف المؤرخون كذلك في تحديد زمن نزوحهم وإن يكن من الممكن تقدير ذلك ما بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر على أي حال.

المهم أنهم شكلوا قوة بحرية وسياسية منذ أواسط القرن الثامن عشر حيث انتشروا في أجزاء كبيرة من ساحل عُمان فضلاً عن امتداد نفوذهم إلى أجزاء عديدة من ساحل فارس.. وكانوا قد صرفوا اهتمامهم بالبحر فأصبح لهم أسطول ضخم ساعدهم على ذلك الموقع الجغرافي المتميز، وقد استفادوا من انهيار قوة فارس البحرية في أعقاب اغتيال نادر شاه عام ١٧٤٧م ومع ذلك احتفظوا بعلاقات طيبة بفارس، حيث تزوج الشاه ملا علي خان ابنة الشيخ راشد بن مطر القاسمي .

أما بالنسبة لعلاقاتهم مع أئمة عُمان فإنه بالرغم من تبعيتهم لإمامها في النصف الأول من القرن الثامن عشر إلا أنهم كانوا يتصرفون بشكل يكاد يكون مستقلاً تماماً، حتى أعلن رحمة بن مطر القاسمي استقلال بلاده عن عُمان تماماً في أعقاب انهيار وسقوط دولة اليعاربة ١٧٤٣م وقد حاول الإمام أحمد بن سعيد غزو عُمان الصير - حيث القواسم- وكذلك محاصرة جميع مدن الساحل ونجح في ذلك بالفعل عدا رأس الخيمة، فاعترفت المناطق التي حاصرها بسلطته، واضطر هو إلى الاعتراف بسلطة القواسم في رأس الخيمة فاستقلوا بها.

وقد نجح القواسم بعد ذلك في إقامة علاقات طيبة مع أمراء فارس وبندر عباس، واستطاعوا بذلك تحقيق طموحاتهم في قشم وهرمز وبندر عباس ولنجة وألحقوها جميعاً برأس الخيمة .. وخلال صراعهم مع سلطنة عُمان، فيما بعد، قيل إن القواسم استطاعوا اغتيال سلطان بن أحمد عام ١٨٠٤ وهو في طريقه إلى البصرة .

وعندما امتدت الدولة السعودية بنفوذها إلى الخليج العربي سرى تيار الدعوة السلفية إلى القواسم في عهد سلطان بن صقر، الذي رحب بدخول القوات السعودية

إلى البريمي عام ١٧٩٩ وأعلن خضوعه لآل سعود ودفع الزكاة لهم مقابل اعترافهم بزعامته للقواسم.. وكان الهدف من ذلك هو الاستناد إلى قوة دولة إسلامية تعطي لنشاطهم البحري صفة الجهاد في مواجهة الإنجليز.

أما بالنسبة لعلاقة القواسم بالإنجليز فيلاحظ أن هؤلاء كانوا يرقبون نشاط القواسم بكل قلق خاصة بعد أن فاقت سفن القواسم كل القوى المحلية في الخليج، كما أضر استيلاؤهم على قشم بالتجارة الإنجليزية، حيث فقدت بندر عباس أهميتها التجارية نتيجة لذلك .. وأكثر من هذا أن سفن القواسم دأبت منذ العقدين الأخيرين للقرن الثامن عشر على مهاجمة السفن الإنجليزية العاملة في الخليج، وفشل الإنجليز في الحد من نشاطهم فاتهموهم «بالقرصنة» وبدأوا يلوحون لهم باستخدام القوة.. فدخل هؤلاء في مواجهة عنيفة مع الإنجليز أملاً في إجلائهم عن المنطقة، وكان الهدف الرئيسي المباشر من عملياتهم البحرية ضد الإنجليز هو استنزاف قدراتهم الاقتصادية والعسكرية. وقد اتصفت أعمالهم بالبطولة والروح الوطنية لتخليص سواحل بلادهم، بينما اعتبر الإنجليز هذا النشاط البحري نوعاً من القرصنة ومن هنا جاءت تسميتهم للمنطقة بساحل القراصنة Pirate Coast لتبرير تدخلهم في المنطقة ومحاربة القواسم بتلك الحملات المشهورة التي بدأت منذ عام ١٨٠٥م على ما سوف نرى .

بريطانيا ومشيخات الساحل العُماني في القرن التاسع عشر :

لقد نجح القواسم في احتلال «قشم» وإقامة قاعدة تجارية لهم بها أثرت على مركز الإنجليز ووكالتهم التجارية في بندر عباس، الأمر الذي أثار استياءهم وجعلهم يتحينون فرصة مواتية لهم للهجوم على القواسم ، وحدث أن قام الشيخ صقر بن راشد مع أتباعه في عام ١٧٧٨م بالاستيلاء على سفينة لشركة الهند الشرقية، كانت في طريقها من بومباي إلى مسقط واعتقلوا بحارتها وطلبوا فدية لهم وفاءً لبعض رسوم المرور التي فرضها القواسم لتعويض خسارتهم الناجمة عن هيمنة شركة الهند على التجارة في الخليج.

وفي عام ١٧٩٨م قامت سفن القواسم بهجمات ضد السفن البريطانية واستولوا على بعضها واحتجزوها لمدة يومين ثم أفرجوا عنها، ويُلاحظ أن هجمات القواسم تزايدت في العقد الأخير من القرن الثامن عشر بشكل أزعج شركة الهند الشرقية البريطانية، مما جعلها تصمم على اتخاذ موقف حازم من نشاط القواسم ضد تجارتها، ولكن وجهة النظر الوطنية كانت ترى أن هذا النشاط البحري يعتبر نوعاً من الجهاد المشروع للدفاع عن أرزاق الناس في سواحل بلادهم.

لذلك أرسلت بريطانيا حملتها الأولى يقودها الكابتن «سيتون» الذي بدأ تحركاته بالاستيلاء على بندر عباس في يوليو عام ١٨٠٥م، ثم حاصر قشم وترتب على ذلك مفاوضات بين الجانبين أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام في العام التالي تنص على ما يأتي:

أولاً : أن يحترم كلا الجانبين ممتلكات الآخر .

ثانياً : يتعهد القواسم بإعادة السفن التي استولوا عليها ومعاونة السفن التي تتردد على موانئهم .

ثالثاً : السماح للقواسم بالتردد على موانئ الهند والاتجار بها بموافقة السلطات البريطانية.

ونتيجة لتلك الاتفاقية نعمت السفن البريطانية بالسلام لما يقرب من عامين، لكن لم يلبث القواسم أن عاودوا نشاطهم البحري مرة أخرى، ولذلك أرسلت بريطانيا حملة ثانية في عام ١٨٠٩م استهدفت تدمير قواعد القواسم الواقعة بين الرمس وأبوظبي، فضلاً عن الهجوم على لنجة وقشم وبقية ممتلكات القواسم على الساحل الشرقي للخليج وذلك بعد أن أخطرت حكومة الهند الحاكم الإداري الفارسي المسؤول عن المنطقة. وكانت الحملة تستهدف أيضاً إطلاق سراح الرعايا الإنجليز الواقعين في أسر القواسم، فضلاً عن الحيلولة دون وقوع عُمان تحت سيطرة السعوديين وحلفائهم من القواسم، ومن التعليمات التي أعطيت للحملة كذلك عمل

مسح شامل لسواحل الخليج وجزره لتوضيح مخابئ القواسم من ناحية ولاختيار مكان صالح لإقامة قاعدة بريطانية فيه من ناحية أخرى.وأخيراً فرض معاهدة سلام على القواسم تضمن سلوكهم في المستقبل .

وجاءت الحملة بالفعل من بومباي عام ١٨٠٩م تضم ١٣ سفينة حربية وأربع سفن للجنود الذين بلغ مجموعهم ١٥٠٠ من الهنود والإنجليز يقودهم «جون رايت» ومعه الكولونيل «سميث»، وقد وصلت إلى رأس الخيمة وقامت بقصفها في نوفمبر ١٨٠٩ وأحرقتها نتيجة للمقاومة العنيفة من القواسم، ثم واصلت تقدمها إلى الشارقة وجزيرة الحمرا ثم اتجهت إلى لنجة فوجدتها خالية من السكان فرحلت إلى قشم وكانت في طريقها تحرق كل ما تصادفه من سفن القواسم، كما قصفت الميناء الذي قاوم ببسالة لفترة وحتى سقطت الجزيرة والمنطقة في أيديهم . وواصلت الحملة التقدم نحو كلبا وخور فكان، ولكنها ما لبثت أن توقفت خشية أن تدخل في مواجهات شرسة، لأن قوات السعوديين بقيادة مطلق المطيري وصلت إلى المنطقة لمساعدة القواسم ثم عادت الحملة لتمشيط موانئ القواسم ثانية وإحراق ما تبقى من سفن وعادت إلى الهند في عام ١٨١٠م.

وإذا أردنا تقييم الحملة فسنلاحظ أنها حققت جزءاً من أهدافها فقط، فدمرت قوة القواسم البحرية لكنها لم تهزمهم هزيمة حاسمة، كما أنها لم تقم بعملية المسح الطبوغرافي الشامل ولم تنجح في عقد اتفاق سلام معهم، وبالتالي لم يقدر للإنجليز أن يقيموا مركزاً أو قاعدة عسكرية لهم على سواحل القواسم خلال تلك المرحلة .

ولم يلبث القواسم أن استعادوا قوتهم وأعادوا بناء سفنهم وبدأوا من جديد يهاجمون السفن البريطانية حتى عام ١٨١٤م مما حدا بالجانبين إلى إجراء مفاوضات، وقد نتج عنها الاتفاق مبدئياً على ما يأتي :

أولاً : أن يتعهد القواسم بعدم الاعتداء على السفن التي تحمل العلم الإنجليزي.

ثانياً : أن تحمل سفن القواسم علماً أحمر مكتوب عليه (لا إله إلا الله).

ثالثاً : أن يتعهد القواسم بمعاونة السفن البريطانية في حالة تعرضها لأية حوادث بالقرب من شواطئهم.

رابعاً : أن يعيد القواسم الأموال المسلوبة من أية سفينة إذا ثبت أنها مملوكة لأحد الرعايا البريطانيين.

خامساً : تمنح الاتفاقية حقوقاً متساوية لكلا الجانبين في كل الموانئ.

لم يعلن زعماء القواسم رفض الاتفاق لكنهم لم يوقعوه، وبالتالي لم يلتزموا به ولذلك استؤنفت عمليات الهجوم المتبادل بين الطرفين خلال الفترة (١٨١٥-١٨١٩م)، لذلك كان على حكومة الهند أن تتخذ موقفاً أكثر حزماً وصلابة، حيث بدأت تدرس أمر إرسال حملة جديدة لتأديب القواسم واستندت في ذلك إلى تقارير وكلائها السياسيين في المنطقة وكبار رجال البحرية الهندية خلال عام ١٨١٨م.

وصدرت التعليمات إلى «جرانت كير» بالتوجه إلى الخليج في أكتوبر ١٨١٩م مزوداً بالتعليمات التالية : الاستيلاء على رأس الخيمة، وتدمير أسطول القواسم وحصونهم ومستودعاتهم، وتجنب الابتعاد عن السواحل، وبعد سقوط رأس الخيمة تبقى قوة بريطانية بها لتأمين سقوطها، وبعد ذلك تمضي الحملة إلى الرمس والشارقة وجزيرة الحمرا وعجمان وتدمير كافة سفن القواسم بها.

لقد كانت الحملة تتألف من ثلاث سفن حربية كبيرة و ١٨ سفينة نقل قوات و٩ طرادات وعدد قواتها جميعاً بلغ نحو ٣٥٠٠ جندي، وقد أبحرت من بومباي في نوفمبر ١٨١٩م وبدأت تخوض معارك عنيفة على سواحل رأس الخيمة التي قاومت بأقصى ما تستطيع من قوة وعنف رغم افتقارها للأسلحة والذخائر، وواصل الإنجليز قصف المدينة بوحشية لمدة خمسة أيام متتالية في الفترة من٦ إلى ١١ ديسمبر حتى انهارت المدينة واستولى الإنجليز على قلعتها وعلى ٨٠ سفينة.

أما الرمس فقد قاومت الحصار الذي فرض عليها بشراسة شديدة وظل الإنجليز يحاربونها خمسة أيام قبل أن تستسلم، كما تم تدمير كل استحكامات القواسم ودفاعاتهم وبقيت قوة بريطانية مؤقتة في رأس الخيمة أخذت على عاتقها تأسيس قاعدة بريطانية هناك، ثم واصلت الحملة هجومها على جزيرة الحمرا وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي فدمرت استحكاماتها جميعاً وأحرقت سفنها، وأخيراً لم تغادر الحملة الخليج إلا بعد أن دمرت سفن القواسم في جزيرة قيس ولنجة وغيرها على الساحل الشرقي للخليج ثم رحلت إلى بومباي في مارس عام ١٨٢٠م.

طلب شيوخ القواسم الأمان من كير، فأعطاه لهم رابطاً بين عودتهم لمشيخاتهم وتوقيع اتفاقيات منفردة معه في رأس الخيمة تعهد فيها الشيوخ بتسليم القلاع والمدافع والسفن (عدا سفن الصيد) وكذلك الأسرى من الهنود، والتزم الإنجليز في المقابل بعدم دخولهم مناطق القواسم فيما بعد، ثم وقّع معهم كير فيما بعد ما عُرف باسم (معاهدة السلم العام) التي تضمنت ما يلي :

١ - تعهد الشيوخ بالتوقف عن أعمال القرصنة والنهب في البحر.

٢ - تعهد الشيوخ بعدم الدخول في حرب ضد بعضهم البعض.

٣ - أن تحمل سفنهم علماً أحمر وله حاشية بيضاء ، وأن تسجل السفن في سجلات تحمل بموجبها تراخيص تكون قابلة للتفتيش عليها من الأسطول البريطاني.

٤ - أن يجدد التوقيع على الاتفاقية سنوياً.

٥ - تدمير تحصينات القواسم كإجراء مشروع مُثبت في صلب المعاهدة.

٦ - تعهد الشيوخ بالامتناع عن الاتجار بالرقيق أو حمله على سفنهم .

وفي المقابل أجازت بريطانيا لسفن القواسم دخول موانئ الإنجليز وحلفائهم للتجارة وحررت المعاهدة في رأس الخيمة في ٨ يناير ١٨٢٠م ووقعها من طرف الإنجليز كير وتومسون ومن الجانب العربي شيوخ المنطقة واحداً فواحد .. وفي

تقديرنا أن هذه ليست معاهدة بالمعنى القانوني والسياسي، وإنما هي تعهد من طرف واحد ليست فيها التزامات قانونية مقابلة على الطرف الآخر، ومن ثم فقد أملتها القوة القاهرة من جانب الطرف الأقوى المنتصر وهو الإنجليز بطبيعة الحال.

وقد صدرت التعليمات في أبريل ١٨٢٠م بنقل القوات البريطانية من رأس الخيمة إلى قشم بعد أن تدمر ما تبقى من استحكامات الدفاع عن المدينة، وأن يسلم حكم المدينة للشيخ سلطان بن صقر. وبالفعل مضى الأسطول البريطاني بقيادة تومسون إلى قشم بعد حصوله على موافقة خطية من سلطان مسقط بتأسيس قاعدة لهم في الجزيرة التي كانت تابعة له، وقد أثارت تلك التطورات احتجاج فارس وطلبت من القائم بالأعمال البريطاني سحب الحامية البريطانية من قشم. ونتيجة لذلك جرت مشاورات جديدة في حكومة الهند لاختيار مكان بديل عن قشم، وبالفعل طرحت جزر قيس وهنجام وغيرها كمواقع بديلة ولكن لم يتم الاتفاق على أيٍّ منها، ثم ما لبثت أن اقتنعت حكومة الهند بضرورة إنهاء الوجود العسكري البريطاني في قشم بعد أن تبين لها عدم ملائمتها صحياً لرجال البحرية الإنجليز، وبالفعل صدرت الأوامر بالجلاء عن قشم في عام ١٨٢٢ وتسليمها لسلطان مسقط.

ولم يعد للإنجليز سوى تأليف دورية بريطانية من أربع سفن تطوف بالخليج بشكل دوري للضبط والتفتيش، وصدرت التعليمات بذلك للمقيم السياسي البريطاني في بوشهر «ماكلويد» كما صدرت إليه التعليمات بأن يقوم بزيارة الشيوخ الموقعين على معاهدة السلام للتعرف عليهم وإبلاغهم بالتطورات الجديدة، خاصة مسألة الجلاء عن قشم حتى لا يفسرونها باعتبارها تغييراً في السياسة البريطانية، كما ينبههم بأمر الدورية البريطانية التي ستزور موانئهم من وقت لآخر. وجاء ماكلويد إلى المنطقة ثم زار سواحل قطر والبحرين والتقى بالشيوخ جميعاً في يناير ١٨٢٣ وزار عمليات المسح البحري التي كانت تتم هناك منذ عام ١٨٢٠م.

وعندما حدثت بعض المشاكل المحلية بين الشيوخ المتصالحين مع بريطانيا في عام ١٨٣٤م انتهز المقيم البريطاني الجديد «هينيل» الفرصة ووجه دعوته لجميع الشيوخ ليجتمعوا به بهدف تسوية المنازعات بينهم، والتوقيع على هدنة بحرية لمدة ستة أشهر (موسم الغوص) وبالفعل نجح الرجل في مهمته ووقعت اتفاقية الهدنة الأولى في عام ١٨٣٥م وظلت تجدد حتى أبريل ١٨٣٧ وعلى أساسها توقفت الحروب بين القبائل ونعمت مياه الخليج بشيء من السلام، ثم أصبحت تجدد سنوياً منذ عام ١٨٣٨ حتى عام ١٨٤٢ عندما طلب الشيوخ من المقيم أن يجعل الهدنة دائمة، فتخوفت بريطانيا من أن يحمِّلها ذلك تبعات جديدة قد لا تستطيع تحملها في المستقبل فاقترحت أن يكون التجديد لعشر سنوات تالية على سبيل الاختبار.

وبعد مشاورات مع الشيوخ وقعت هدنة العشر سنوات (١٨٤٣-١٨٥٣) ونصت على إيقاف كل الاعتداءات البحرية وتعويض من وقع عليه الاعتداء من جانب الشيوخ الموقعين ومحاسبة المسئولين، كما نصت على أن يحتكم الجميع إلى المقيم البريطاني وكان ذلك تفويضاً جعل من بريطانيا حكماً في المنازعات البحرية بين الشيوخ .

ومنذ عام ١٨٥٣ تم توقيع معاهدة السلام البحرية الدائمة التي لا تختلف في جوهرها عن معاهدة السنوات العشر غير أن نصوصها أكثر إحكاماً، فهي تنص على أنه في حالة القيام بأية اعتداءات تقوم الأطراف الموقعة بمعاقبة المعتدي وإلزامه بالتعويض، ولا يكون العقاب من نفس نوع الجريمة وإنما يتم إبلاغ المقيم البريطاني وهو الذي يقرر، ويلاحظ أن بريطانيا التي جعلت من نفسها حكماً وقاضياً في تلك المنازعات تقاضت ثمن ذلك نفوذاً وهيمنة، كما جاءت المعاهدة خالية من الحديث عن الحروب بين المشيخات لأنها لا تهم بريطانيا التي يهمها السفن والمياه، وهكذا تغنى الإنجليز بازدهار التجارة والسلام، ولكنه في الواقع كان «السلام البريطاني» الذي قام على أساس تحطيم القوى العربية وتقييدها بتلك الاتفاقيات أو المعاهدات.



لقد اتخذت بريطانيا من معاهدات الهدنة البحرية وسيلة للضغط على المشيخات ومحاصرتها والتفتيش المستمر باسم محاربة الرقيق وتجارة الأسلحة، الأمر الذي ضيق كثيراً من نشاط الأهالي التجاري مما أدى إلى تدهور تجارتهم ونقص أرزاقهم، وقد انعكس ذلك بدوره على كثرة المنازعات والصراعات القبلية التي تفشت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى نهايته تقريباً. لقد حققت بريطانيا سلاماً يتمشى مع مصالحها، واتسمت سياستها بكثير من الظلم والإجحاف، وهناك تقرير بريطاني أعده «بادجر» وهو بريطاني اشترك في التحكيم بين مسقط وزنجبار، كتب في تقرير أرسله إلى حكومة الهند عام ١٨٦١م سجل فيه المظالم التي كان يمارسها المقيم البريطاني ووكلاؤه الوطنيون أو المحليون، حيث وصف مسلكهم بالتكبر والتعسف ورأى أن نظام الغرامات التي كانوا يفرضونها مشكوك في حكمته فضلاً عما فيه من ابتزاز، وقد سجل «بادجر» أيضاً أن الشيوخ والأهالي العرب أصبحوا غير راضين عن المقيم ووكلائه وتوقع أنهم سوف يرحبون بأي قوة أخرى تأتي إلى الخليج.

وقد أجبرت بريطانيا الشيوخ على توقيع معاهدات تنص على عدم الاتجار بالرقيق منذ عام ١٨٤٧م ومُنحت السفن البريطانية حق التفتيش والملاحقة والمصادرة للسفن التي تتاجر عموماً، ولم يشأ الإنجليز التدخل في شأن الرقيق الذين يعملون في المنازل لأنهم كانوا جزءاً من طبيعة الحياة العربية في ذلك الوقت، فضلاً عن أن الكثير من هؤلاء الرقيق لم يرغبوا في التحرر لأن معظمهم كانوا يعملون لنحو أربعة أشهر في العام في موسم الغوص الذي كان مصدر رزق لهم.

ومنذ ١٨٦٤ بدأت بريطانيا في مد خطوط البرق في أجزاء مختلفة من الخليج، وكان أول خط برقي عبر المنطقة من البحر المتوسط إلى رأس الخليج ليصل إلى الهند من جهة، ومن البحر المتوسط إلى بريطانيا من جهة أخرى، ثم توسعت شبكة البرق باتساع المصالح البريطانية، ولم تكتف بريطانيا بالإشراف البحري فقط

وإنما تخلت عن سياستها التقليدية بممارسات حدثت داخل البر أيضاً، فعندما كانت تتفاقم المشاكل الداخلية، بما يهدد مصالحها، كانت تتدخل بين الشيوخ لإرساء الأوضاع على ما هي عليه، وقد ثبت أنها حذرت الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي، وكان شخصية قوية مسيطرة في الخليج، من الامتداد بحدود مشيخته إلى سواحل الخليج، فضلاً عن أنها تدخلت في منازعات الشيوخ القبلية، بحجة المعاهدات والاتفاقيات التي وقعوها معها، كما كان وكلاؤها الوطنيون يخبرونها بكل صغيرة وكبيرة في تقاريرهم، لتبني سياستها على أساس تلك المعلومات.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر اشتد التنافس الدولي في الخليج العربي من جديد بفعل عوامل منها، إرسال الدولة العثمانية إلى المنطقة حملتها المعروفة باسم «حملة الأحساء» التي تبناها والي بغداد العثماني (مدحت باشا) عام ١٨٧١ مستهدفة تحويل سيادتها الاسمية في الخليج والجزيرة العربية إلى نفوذ فعلي، سياسي وعسكري، ومن هذه العوامل أيضاً أن ألمانيا، التي نجحت في تحقيق وحدتها منذ عام ١٨٧١ راحت تفكر في الاتجاه نحو الشرق، لتأخذ نصيبها من المستعمرات، وكانت ترى في ممتلكات الدولة العثمانية «مجالها الحيوي» الذي يحقق طموحها وسياستها الجديدة، ومن هنا كان مشروعها «سكة حديد برلين - بغداد» الذي أقضَّ مضاجع الإنجليز.

يضاف إلى تلك العوامل تطلع روسيا إلى تحقيق مشروعاتها التجارية في المنطقة، بإنشاء وكالات تجارية ومحطات للفحم لسفنها على سواحل الخليج العربي الذي باتت تخطط للوصول إليه عن طريق اختراق فارس، كما أن فرنسا، العدو التاريخي لبريطانيا، عاودت إرسال بعثاتها إلى حكام المنطقة، لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية.. لكل العوامل السابقة أصبحت بريطانيا قلقة على سيطرتها على الخليج، ومن ثم كان تفكيرها في إحكام قبضتها عليه من جديد، للتصدي للقوى الدولية المتكالبة عليه، وفي إطار هذا التفكير، كان توقيعها المعاهدات الانفرادية، أو المانعة، مع شيوخ الساحل المتصالح عام ١٨٩٢.

وتقضي هذه المعاهدات، كما هو معروف، بأن يمتنع الشيوخ عن استقبال أي مندوب عن شركة أو ممثل لأي دولة دون الرجوع إلى السلطات البريطانية، وكذلك أن يمتنعوا عن التنازل، سواء بالبيع أو التأجير أو الهبة، عن أي قطعة من أراضي بلادهم، دون الرجوع للسلطات البريطانية وأخذ موافقتها.

ويرى كثير من المؤرخين بناء على المشاورات التي سبقت توقيع هذه المعاهدات، أنها جرت على أساس أن تكون معاهدة حماية وإن لم ينص على فكرة الحماية في الصيغة القانونية لها، على اعتبار أن التنازل عن السيادة الخارجية لبريطانيا، يقتضي بشكل ضمني أن تتولى بريطانيا صون مصالح المشيخة وحمايتها في المقابل، كما أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج، كان يذكر لحكومته في المراسلات السرية أنه وعد الشيوخ شفاهة بأن دولته سوف تحميهم إذا ما تعرضوا لأي اعتداء، ولذلك يرى بعض المؤرخين أن تلك المعاهدات التي وقعت مع سلطان مسقط عام ١٨٩١، وشيوخ الساحل العُماني والبحرين عام ١٨٩٢، والكويت عام ١٨٩٩، هي في جوهرها - وليس في نصها - معاهدات حماية، ويرجع السبب الرئيسي في عدم النص القانوني على ذلك هو مراوغة بريطانيا، وعدم إلزام نفسها بنص يقيد حركتها السياسية في المستقبل إذا ما تعارضت مصالحها مع حماية تلك المشيخات، فضلاً عن رغبتها في عدم إثارة مشاكل مع الدولة العثمانية التي تدّعي السيادة على العالم الإسلامي بما فيه مشيخات الخليج العربي.



المصادر والمراجع

- بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، والجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٨.

- بوكسر (كي. دي) : امبراطورية هولندا البحرية (١٦٠٠-١٨٠٠)، ترجمة شوقي جلال، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٩٤.

- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٥.

- زهدي سمور : تاريخ ساحل عُمان السياسي في القرن التاسع عشر، جزءان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥.

- سلوت (ج. ب.) : عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤ في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية، ترجمة عايدة خوري، المجمع الثقافي، أبوظبي ١٩٩٣.

- شركة الزيت العربية الأمريكية : عُمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٢.

- صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ٩٠-١٩٩١، الأنجلو المصرية، ١٩٩١.

- عائشة السيار : دولة اليعاربة في عُمان وشرق إفريقيا ١٦٢٤-١٧٤١، بيروت ١٩٧٥.

- عبد العزيز عبد الغني : بريطانيا وإمارات الساحل العُماني، دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد ١٩٧٨.

- عبد العزيز عوض : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، جزءان في مجلد، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.

- عبد القوي فهمي : مشيخات الساحل العُماني ١٨٩٢-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

- فؤاد سعيد العابد : دور القواسم في الخليج العربي، بغداد ١٩٧٦.

- فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، جـ(١)، ذات السلاسل، الكويت.

- فاطمة الصايغ : الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي ١٩٩٧.

- فالح حنظل : المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، جزءان، لجنة التاريخ والتراث بدولة الإمارات، أبوظبي ١٩٨٣.

- لاندن (ر.ج.) : عُمان منذ ١٨٥٦، مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، بيروت ١٩٦٠.

- لوريمر (ج. ج.) : دليل الخليج ، القسم التاريخي، سبعة أجزاء، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الدوحة ١٩٧٥.

- محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ذات السلاسل ١٩٨٣.

- محمد عبد الله مرسي : إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى، ١٧٩٣-١٨١٨، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨.

- محمد عبد الله مرسي : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت ١٩٨١.

- معهد البحوث والدراسات العربية : دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية، القاهرة، الفصل الأول «إمارات قديمة ودولة حديثة» إعداد جمال زكريا قاسم.

- معهد البحوث والدراسات العربية : مسح المجتمع العُماني، القاهرة، فصل «التكوين التاريخي لسلطنة عُمان» إعداد أحمد زكريا الشلّق .

- وزارة الإعلام بسلطنة عُمان : عُمان في التاريخ ، دار إميل للنشر بلندن، ١٩٩٥.

- ويلسون (أ.ت.) : الخليج العربي، مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت (دون تاريخ)



الفصل الثالث

نشأة وتطور الكويت والبحرين وقطر

١ - العتوب وتأسيس مشيختين في الكويت والبحرين

٢ - ظهور كيان قطر السياسي وتطوره

الفصل الثالث

نشأة وتطور الكويت والبحرين وقطر

١ - العتوب وتأسيس مشيختين في الكويت البحرين

آل صباح وتأسيس مشيختهم في الكويت:

ينسب العتوب أو بني عتبة إلى قبيلة عنزة العربية التي كانت تقيم في نجد، وقد هاجروا منها حوالي النصف الثاني من القرن السابع عشر وتفرعت هجرتهم إلى فرعين أحدهما، فرع الدولة وهو الذي هاجر إلى الشام، والآخر هو الفرع الذي رحل إلى شبه جزيرة قطر ثم إلى الكويت والبحرين، وترجع هجرة العتوب نتيجة عاملين رئيسيين.. أولهما : القحط الشديد الذي ألمَّ بموطنهم الأصلي في شبه الجزيرة العربية خلال القرن السابع عشر، وثانيهما كثرة الخلافات والصراعات العشائرية والقبلية.

وقد تعود التسمية إلى رجل يُدعى عُتبة وربما تعود إلى تحركهم - أي عتبهم- واتجاههم نحو الشمال، ومن هنا يصبح الاسم مشتقاً من التحرك أو العتب، وتختلف المصادر التاريخية حول تحديد تاريخ دقيق لهجرتهم، لكن من الملاحظ أنهم ظلوا بساحل قطر فترة زمنية مناسبة تعلموا خلالها ركوب البحر وفنون الصيد والملاحة، ثم غادروا قطر نتيجة خلافاتهم مع حكامها من آل مُسَلَّم ومضوا إلى الكويت، رغم أنهم انتصروا على آل مُسلَّم في معركة عند «رأس تنورة»، وكانت فروع العتوب ثلاثة هم : آل خليفة، وآل صباح، والجلاهمة.. وهناك روايات تفيد بأنهم وصلوا إلى قرب «الفاو» ولكن السلطات العثمانية رفضت إقامتهم هناك خشية حدوث اضطرابات تهدد سيطرتها على المنطقة، وهناك روايات أخرى تشير إلى اتجاههم إلى جزيرة قيس وعبدان على الجانب الشرقي للخليج، لكن أكثر الروايات وثوقاً تفيد أنهم مضوا حتى خور الصبيّة باتجه كوت (قلعة) بني خالد

في منطقة القرين (الكويت الحالية) وهناك رحب بهم حكامها من بني خالد فأقاموا معهم.

ولم تتفق المصادر كذلك حول تاريخ وصولهم للكويت : فالمؤرخ «القناعي» يذكر أن الكويت تأسست عام ١٦٨٨ على يد بني خالد وأن الكويت لم تُعمَّر إلا في أواخر القرن السابع عشر، وفي تقرير بريطاني أعده «واردن» عن القبائل العربية في الخليج ذكر فيه أن العتوب بقبائلهم الثلاث الرئيسية، قد استولوا على بقعة في الساحل الشمالي الغربي من الخليج تسمى الكويت حوالي عام ١٧١٦، ويمكن التوفيق بين روايتي «القناعي» و «واردن» بالقول بأن العتوب نزلوا إلى الكويت في أوائل القرن الثامن عشر حيث لا يمكن الجزم بتحديد عام معين لحدوث ذلك.

وقد اتفقت فروع العتوب فيما بينها على أن يتولى آل صباح شؤون الحكم والإدارة، بينما يتولى الجلاهمة شؤون البحر، أما آل خليفة فيختصون بشؤون التجارة والمال. وقد ساعد العتوب على الاستقرار في المنطقة أن حكامها من بني خالد قد تفشت بين أبنائهم الصراعات فضعفت قبضتهم على المنطقة من ناحية، ولانشغالهم بمواجهة السعوديين «الموحدين» من ناحية أخرى، وقد أتاح ذلك لجماعات العتوب أن تختار من بينها زعيم جماعة آل صباح، ويُعد «صباح بن جابر» هو أول حاكم للكويت الذي تولى عام ١٧٥٠م، وبذلك يمكن اعتبار الفترة ما بين وفاة آخر حكام بني خالد «سليمان بن محمد»، وتولية صباح فترة انتقالية مهدت السبيل أمام العتوب للانفراد بحكم الكويت، بعد بني خالد الذين تدهور نفوذهم تماماً في أواخر القرن الثامن عشر ثم زال على أيدي السعوديين.

ومن المعروف أن المصادر لم تحدد تاريخ وفاة الشيخ صباح.. ولكن ذلك قد يُفهم من تولية ابنه الشيخ عبد الله بن صباح الذي تولى عام ١٧٦٢.. وحتى يؤمِّن آل صباح وجودهم سعوا إلى كسب اعتراف حكام الأحساء بهم، وعقدوا معهم

اتفاقية صداقة متبادلة اعترفوا فيها بتبعية العشائر المقيمة بين الكويت والأحساء لحكام الأحساء من بني خالد.. ولكن آل صباح ما لبثوا أن تخلصوا من قيود هذه الاتفاقية عام ١٧٩٥ عندما نجح السعوديون في الإطاحة بحكم بني خالد.

وقد تعرضت مشيخة الكويت لخطر الغزو القبلي من قبيلة بني كعب وهي من القبائل العراقية التي استوطنت شط العرب، وأنشأت لها أسطولاً ضخماً حققت به مصالحها التي كانت تتذبذب بين العثمانيين وبين الفرس، وكانت بشكل عام تمارس نوعاً من النفوذ على شواطئ الخليج .. وقد سعى بنو كعب إلى استمالة آل صباح إليهم ومصاهرتهم، لكن شيخ الكويت رفض واستعد للقتال رغم أن حلفاءه من آل خليفة كانوا يميلون إلى المصاهرة والمسالمة ..ووقفت القبائل الكويتية إلى جانب آل صباح حيث نجحوا في التصدي للهجوم الكبير الذي شنه بنو كعب وأضرموا النار في سفنهم واستولوا على بعضها عند «فيلكا».. وانتصر الكويتيون في تلك المعركة التي اشتهرت في التاريخ باسم معركة «الرقة».

نتج عن تلك المعركة اشتداد نفوذ وقوة آل صباح.. ثم انفراط عقد التحالف العتبي حيث رحل آل خليفة عن الكويت، التي كانت قد بلغت مستوى عالٍ من النمو والازدهار .. وقد رغب آل خليفة في توسيع نشاطهم التجاري، وكانوا يبيتون النية على الانفراد بالثروة، فطلب شيخهم محمد آل خليفة أن يرحل إلى مستوطنات قريبة من مغاصات اللؤلؤ، وبالفعل رحل إلى الزبارة ثم تبعه آل خليفة إلى هناك عام ١٧٦٦، بينما كانت عيونهم ترنو إلى البحرين الغنية بمغاصات اللؤلؤ ومزارع النخيل الواسعة.

وثمة رواية تفيد بأن فيصل، جد خليفة شيخ آل خليفة كان قد زوج ابنته إلى الشيخ جابر والد صباح عقب اختياره أول حاكم للكويت من قِبَل العتوب، على أمل أن يصبح الحاكم الذي يخلفه من أسرة فيصل آل خليفة، لكن صباحاً اختار ابنه عبدالله للحكم، فكان ذلك أيضاً من أسباب رحيل آل خليفة من الكويت .

آل خليفة وتأسيس مشيختهم في البحرين :

عندما غادر آل خليفة الكويت استقروا في الزبارة على ساحل قطر عام ١٧٦٦ وهناك حصلوا على جزء هام من مصايد اللؤلؤ، وجمعوا ثروة كبيرة استقطبت بقية القبيلة التي ما لبثت أن استقلت بالزبارة. وثمة رواية تفيد بأنه سبق لجد خليفة أن حكم تلك المنطقة التي كان يقيم فيها العتوب لنحو عدة عقود قبل رحيلهم إلى الكويت.. ومن المعروف أن وجهتهم في البداية، عندما رحلوا عن الكويت كانت إلى البحرين، لكنهم ووجهوا هناك بحكامها من آل مذكور من عرب فارس، ولذلك رحلوا إلى الزبارة في شبه جزيرة قطر، وظلوا يتطلعون إلى الاستقرار في البحرين.

وقد أحاط بآل خليفة في مستقرهم الجديد بنو خالد في الأحساء، وآل مُسلّم في قطر.. وكذلك القبائل القطرية، ثم قُدِّرَ لهم أن يشتبكوا مع آل مُسلّم عندما رفضوا أن يدفعوا الزكاة لهم .. وعندما أحسوا بخطورة وضعهم شرعوا في إقامة التحصينات والقلاع والأسوار في الزبارة وحولها، فضلاً عن تنمية مواردهم الاقتصادية وتدعيم سفن الغوص وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة لجذب التجار، وبالرغم من ذلك عجزت الزبارة عن تحقيق أطماعهم وظلوا يتحينون الفرصة للانقضاض على البحرين، خاصة وأن الزبارة قد ضاقت بأعدادهم التي تزايدت نتيجة هجرات كثيرة أتت إليهم من البصرة بعد حصار الفرس لها (١٧٧٦-١٧٧٩) بالإضافة إلى هجرات جديدة أتت من قلب الجزيرة العربية أمام ضغط السعوديين «الموحدين»، كما أن البحرين كانت تمثل آنئذٍ مركزاً لثروة اقتصادية نتيجة شهرتها ووفرة مغاصات اللؤلؤ ووفرة النخيل بها.

ومن الملاحظ أن آل خليفة لم يفكروا حينئذ في مد نفوذهم داخل قطر ذاتها رغم أنهم يقيمون على ساحلها، وذلك حتى لا يشتبكوا في أية صراعات مع آل مُسلّم الذين كانوا تابعين لبني خالد في الأحساء، ومن ثم حرصوا على أن

تكون علاقتهم بهم طيبة حتى لا يجرون عداء الخوالد عليهم، فضلاً عن أن تفكيرهم في مد نفوذهم داخل قطر سيجر عليهم صراعاً مع القبائل القطرية، الأمر الذي سيفتح عليهم جبهة واسعة، لذلك كان تفكيرهم منصباً على البحرين.

يُضاف إلى ما سبق أن البحرين كانت في مأمن من خطر توسع السعوديين لوجود حاجز مائي، كما أنها برخائها ستزيد من قوتهم، وهم يمتلكون سفناً قوية تستطيع إخضاعها، فضلاً عن أنهم يعتبرون أنفسهم أقرب إلى سكانها من آل مذكور، الذين كانوا يحكمونها من بوشهر .

وكان لابد من خوض الصراع.. فوقف شيوخ بني كعب وبندر ريق وهرمز والقواسم في صف آل مذكور، وأيدت القبائل القطرية آل خليفة الذين أيدهم كذلك حلفاؤهم القدامى من آل صباح والجلاهمة، وعندما استفحل العداء تحركت القوات من بوشهر للاستيلاء على قلعة الزبارة لكنها عجزت عن ذلك لشدة مقاومة آل خليفة الذين هزموا الحملة وأسروا بعض قادتها، وكان الشيخ نصر حاكم بوشهر قد أرسل قارباً إلى ابنه في البحرين يحذره من خطر آل خليفة، ويحثه على الدفاع ويخطط معه ذلك إلى حين وصول إمدادات إليه من بوشهر، فاستطاع عتوب الكويت «آل صباح» الذين أتوا لمساعدة حلفائهم القدامى، أسر ذلك القارب واستطاعوا بذلك معرفة الوضع العسكري لخصومهم، عندئذ شارك آل صباح آل خليفة في قصف المنامة والاستيلاء على القلاع الرئيسية فيها .. واستجمع آل خليفة كل قوتهم ونزلوا إلى الجزيرة لإخضاعها ونجحوا في ذلك بالفعل مدعمين بمعاونة القبائل القطرية، وعتوب الجلاهمة .. ونجح الهجوم المشترك وسقطت البحرين في أيدي آل خليفة عام ١٧٨٣م.



ولم ينته الأمر بالنسبة للعتوب على النحو السابق، وإنما حدثت عدة تطورات يمكن رصدها فيما يلي:

١ - بذل عرب الساحل الشرقي للخليج جهوداً جديدة لاستعادة البحرين، فتحركت سفنهم عام ١٧٨٥ لتحقيق هذا الهدف، ولكنها لم تتم مهمتها نتيجة المتاعب التي مرت بها في بوشهر.

٢ - كانت سلطنة مسقط تقف على الحياد خلال ذلك الصراع، حيث كان الإمام «أحمد بن سعيد» يدرك أن تأييده لآل خليفة سوف يُسقط دعواه في البحرين وكان طامعاً فيها، كما لم يكن بوسعه تأييد آل مذكور لنفس السبب، ولأنه سيدعم بذلك نفوذهم في البحرين، فضلاً عن أن النزاع بين أولاده قد جعل عُمان عاجزة عن التدخل من الناحية العملية.

ولكن الأمر تطور في عهد «سلطان بن أحمد» عندما شن حملة على البحرين عام ١٧٩٩ مدعياً امتناع سفن آل خليفة عن دفع ما عليها من الرسوم خلال عبورها لمضيق هرمز. وبالرغم من فشل حملته إلا أنه كرر المحاولة في العام التالي (١٨٠٠م) ونجح في احتلال البحرين، لكن آل خليفة استطاعوا، بتأييد من السعوديين، المقاومة حتى تخلصوا من الحاكم الذي كان قد عينه سلطان بن أحمد والياً على البحرين، ورغم تكرار السلطان محاولة غزو البحرين عام ١٨٠٢م، إلا أن آل سعود قد شددوا من ضغوطهم على عُمان، مما اضطر حاكم عُمان إلى الانسحاب والعودة دون الاستقرار في البحرين.

٣ - مرّ آل صباح بمتاعب نتيجة تورط عبد الله الأول آل صباح في الخلافات التي دارت بين حكام البصرة وبغداد من العثمانيين .. وقد لجأ خصوم والي بغداد (سليمان باشا) إلى حاكم الكويت الذي آواهم، فاضطر والي بغداد إلى طلب وساطة الإنجليز لدى حاكم الكويت حتى لا يضطر إلى غزوها.. وقد أتاحت الوساطة الإنجليزية الفرصة أمام الإنجليز للاقتراب من شيخ الكويت.. وبدت لديهم إمكانية الاستفادة من العلاقة به مستقبلاً، وخاصة إذا قدّر لهم مد نشاطهم التجاري في المنطقة، في حالة حدوث خلافات بينهم - أي الإنجليز - وبين السلطات العثمانية في العراق.. وقد انتهز الإنجليز الفرصة ونقلوا الوكالة البريطانية من البصرة إلى الكويت خلال الفترة (١٧٩٣-١٧٩٥) ثم أعادوها إلى البصرة مرة أخرى.

٤ - نجح الموحدون في نشر حركتهم ومد نفوذهم، وتطلعوا إلى الخليج فاصطدموا ببني خالد حتى اضطرت أعداد منهم إلى الفرار إلى ممتلكات العتوب في الكويت والبحرين والزبارة، مما دفع الموحدين إلى شن هجماتهم على تلك المناطق في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، ولم يكن بوسع العتوب توحيد جهودهم ضد الموحدين، وذلك لبُعد جبهاتهم وممتلكاتهم ولسرعة هجوم الموحدين الخاطف.

وقد تصادف هجوم الموحدين على الكويت وجود الوكالة البريطانية فيها.. وفي البداية لم يتدخل الإنجليز في الصراع الذي وقع عبؤه على آل صباح وأهل الكويت الذين نصبوا المدافع للمقاومة، ولكن الإنجليز لم يلبثوا أن تدخلوا وأنزلوا مدفعاً وعشرين جندياً من إحدى السفن المكلفة بحماية الوكالة، كما اشترك حرس الوكالة من الهنود في التصدي لغارات الموحدين الذين لم يلبثوا أن تراجعوا .. وترجع رواية معاونة الإنجليز لشيخ الكويت رداً لجميله في استضافة الوكالة البريطانية، ولخوف الوكالة على أموالها ونشاطها إذا ما نجحت هجمات الموحدين.

٥ - تعرض عتوب الزبارة لغزوة من جانب الموحدين قادها «إبراهيم بن عفيصان» حاكم الأحساء عام ١٧٩٥م حيث سقطت الزبارة في يده ومنها واصل الموحدون غزو بقية الأراضي القطرية، بينما انسحب من بقي من آل خليفة في الزبارة إلى البحرين، ولكن لم يلبث الموحدون أن انشغلوا عن المنطقة بحروبهم مع العثمانيين وبمعاركهم داخل الحجاز فتركوا العتوب وشأنهم.

٦ - **أما الجلاهمة** فقد ساءت أحوالهم الاقتصادية في الكويت فرحلوا إلى الزبارة حيث رحب بهم آل خليفة في البداية، ثم دب الخلاف بينهما بسبب مخصصات الجلاهمة فتركوا الزبارة إلى منطقة «الرويس» في شبه جزيرة قطر، وأعدوا سفناً هاجموا بها آل خليفة وأسفر الصراع عن قتل شيخ الجلاهمة. لكن هؤلاء ما لبثوا أن حالفوا آل خليفة ثانية، وعاونوهم في صد غارات عرب الساحل

الشرقي للخليج، وعاونوهم في فتح البحرين، ولم يقنع «رحمة بن جابر» زعيم الجلاهمة بنصيبه من الغنائم البحرية، فهرب إلى الدمام ومنها ظل يهاجم آل خليفة في البحرين حتى قُتل في إحدى معاركة معهم عام ١٨٢٦م، ولم يتحقق أمل الجلاهمة في إقامة كيان سياسي مستقل لهم كما تحقق لحليفيهم آل صباح في الكويت، وآل خليفة في البحرين.

تطور الكويت حتى أواخر القرن التاسع عشر

يلاحظ أن تاريخ الكويت منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وطوال القرن التاسع عشر كان تاريخ صراع مستمر وعلاقات متشابكة، سواء مع الدولة العثمانية أو بريطانيا، أو حتى القوى الدولية، التي تكالبت على المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن بين جميع هذه الصراعات خرجت الكويت محافظة على كيانها في ظروف غاية في التعقيد.

فبالنسبة لعلاقة الكويت **بالدولة العثمانية** فالمعروف أنها كانت أقرب إمارات الخليج لممتلكات الدولة العثمانية في العراق، حيث كان الوجود العثماني في ولايات العراق واقعياً وفعلياً، ومع ذلك لم تمتد سيطرة الدولة العثمانية إلى الكويت قبل عام ١٨٦٩ وهو العام الذي تولى فيه مدحت باشا حكم ولاية بغداد. ومن هنا يجمع المؤرخون على أن تبعية الكويت للدولة كانت تبعية اسمية، قصد بها آل صباح تأمين مركزهم، بالاعتراف بالولاء لدولة الخلافة الإسلامية، وبالتالي كانت ثمة علاقات طيبة بين شيوخ آل صباح وبين والي البصرة العثماني، باعتباره أقرب ولاة الدولة إلى الكويت. فكان هذا الولاء من جانب الكويت يشكل اعترافاً بسيادة اسمية للدولة، لم يترتب عليها نفوذاً أو وجوداً فعلياً في الكويت، وكل ما حدث أن الشيخ جابر بن صباح (١٨١٥-١٨٥٩) اعترف بسيادة دولة الخلافة على الكويت ورفع علمها على قصره عام ١٨٢٩، لكي يتصدى لمحاولات الإنجليز التدخل في شؤونه والسيطرة عليه.

وفي عام ١٨٤٥ كان الأسطول الكويتي قد بلغ درجة كبيرة من القوة، حتى لقد لجأ السلطان العثماني إلى الاستعانة به لحماية البصرة، في مقابل مبلغ سنوي كان يدفع للشيخ جابر من خزينة البصرة، مما يعني أن الدولة العثمانية كانت تحتاج إلى معاونة شيوخ آل صباح، الذين لم يتوانوا عن الوقوف إلى جانب الدولة .

وبشكل عام يمكن القول إن علاقة الدولة العثمانية بالكويت ظلت طوال معظم القرن التاسع عشر تقريباً ، مجرد علاقة اسمية، حمل بموجبها حكام الكويت من آل صباح لقب «قائمقام عثماني» كما أعلنت الدولة بفرماناتها أن الكويت «سنجق عثماني» مستقل استقلالاً ذاتياً، وكذلك دأبت السفن الكويتية على رفع علم دولة الخلافة الإسلامية، لكن في مقابل ذلك كله لم يثبت أن كان للدولة العثمانية حامية عسكرية بالكويت، أو أنها ألزمت شيوخها بدفع ضريبة أو خراج سنوي، كما هو الشأن في ولايات الدولة الأخرى . وربما كانت حاجة شيوخ الكويت إلى مظلة الدولة، وحاجة الدولة هي الأخرى إلى معونتهم، هي التي صاغت العلاقة على هذا النحو، فأقرت الدولة شيوخ آل صباح على الحكم حتى الثُلث الأخير من القرن التاسع عشر، دونما سيطرة فعلية، أو دون إلحاقها بولاية البصرة أو غيرها. بالإضافة إلى عدم خضوع الكويت لسيادة القوانين والنظم القضائية العثمانية، وعندما ألحقت الدولة العثمانية الكويت بولاية البصرة، مثلها مثل نجد والأحساء في أعقاب حملة مدحت باشا على الأحساء (١٨٧١)، لم يكن ذلك سوى إجراء تنظيمي، قصد به إعادة ترتيب أوضاع الدولة العثمانية الإدارية في المنطقة، ولم يكن مقصوداً به دمج الكويت في البصرة.

وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تسير بالدولة العثمانية نحو الضعف والإنهيار، على نحو ما هو معروف، الأمر الذي انعكس بدوره على علاقاتها بالمنطقة، حيث بدأ وجودها العسكري ينحسر عن الأحساء ، لتصبح حاميتها العسكرية رمزاً، أكثر منها قوة فعّالة، وقد أغرى ذلك قوى جديدة، على رأسها بريطانيا، لكي تنفرد بالمنطقة، في وقت قيِّض فيه للكويت أن يتولاها شيخ

قـوي طموح استفاد من الأوضاع الجديدة، فجاء تولي مبارك آل صباح السلطة عام ١٨٩٦، ليدخل بالكويت مرحلة جديدة وهامة من تاريخها .

لم تبد **بريطانيا** اهتماماً حقيقياً بالكويت قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بالذات منذ احتلال إيران للبصرة عام ١٧٧٦، وما ترتب عليه من انتقال نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية، بمستودعاتها وممثليها إلى الكويت، ومنذ ذلك الوقت دخلت الكويت إلى بؤرة الاهتمام البريطاني، تجارياً وسياسياً ، ثم زاد الاهتمام بها مع تزايد قلق بريطانيا من النشاط السعودي في الأحساء، والخوف من امتداده إلى الكويت، فضلاً عن الخوف مما سيحدث للمنطقة إذا ما نجحت مشروعات فرنسا في الشرق بعد حملة بونابرت إلي مصر والشام (١٧٩٨)، لكل هذه العوامل بدأت بريطانيا تهتم بالكويت بشكل غير مسبوق، خاصة وقد اكتشفت أهمية مينائها تجارياً واستراتيجياً، وما سيحققه من ازدهار أفضل من البصرة .

وقد نجحت بريطانيا في أن تحصل على توقيع شيخ الكويت على معاهدة السلم البحري لمدة عام (١٨٤١) على أن يُعاد النظر في تجديدها، واستهدفت من ذلك تأمين السلم لمصالحها في سواحل الكويت، كما فعلت بالنسبة لسواحل الخليج الأخرى .. ثم حاولت إغراء الشيخ جابر الأول (١٨١٥ - ١٨٥٩) بقبول الحماية البريطانية ورفع أعلامها على سفنه وقصره، لكنه لم يستجب، ويبدو أن هذا الاهتمام البريطاني بالكويت، كان من أسباب تزايد اهتمام العثمانيين بها، ذلك الاهتمام الذي عبرت عنه محاولاتهم إنشاء مركز جمركي عثماني بالكويت، وإصرارهم على منح شيخها لقب «قائمقام عثماني» .

لقد كان البريطانيون يخططون لوضع الخليج تحت سيطرتهم الكاملة، خاصة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩، صحيح أن اهتمامهم كان منصباً في البداية على تأمين المياه والسواحل، ومن هنا لم يضغطوا بشكل مباشر

لإقامة علاقات مع شيوخ الكويت، ربما لاعترافهم بسيادة الدولة العثمانية على داخلية المنطقة من البصرة إلى القطيف، حيث كانت هذه السيادة، في نظرهم، ضعيفة ولا خطر منها على المصالح البريطانية، غير أن هذه النظرة البريطانية تغيرت، مع تولي كيرزن وظيفته كحاكم عام على الهند منذ عام ١٨٩٨، حيث درس المسألة، ورغم توصله إلى أنه لايوجد اتصال فعلي بين الدولة العثمانية وأهل الكويت، وأن هؤلاء يكرهون العثمانيين، فضلاً عن انعدام مظاهر السيادة العثمانية، إلا أنه خلص إلى أن استمرار بلاده في الاعتراف بهذه السيادة سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها في الخليج، وسيخلق متاعب بالغة الخطورة، ورأى ضرورة إعلان الحماية البريطانية على الكويت، لمنع العثمانيين أو أى دولة أخرى من السيطرة عليها.

والواقع أن هذا الاتجاه البريطاني الجديد كان وليد مخاوف متزايدة من اشتداد التنافس الأوروبي حول المنطقة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، الأمر الذي دعا بريطانيا إلى إعادة تقييم علاقاتها بالمنطقة، ورسم استراتيجية جديدة لاحتواء كياناتها السياسية، وقد تزامن ذلك مع وصول علاقة الكويت بالدولة العثمانية إلى أدنى درجاتها، مما دفع بريطانيا لتوطيد علاقاتها بالكويت بخطوات محسوبة ومقدرة، كما تزامن مع حدوث صراع داخلي على السلطة بين الأسرة الحاكمة في الكويت، خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وذلك الصراع الذي انحسم باستيلاء «الشيخ مبارك آل صباح» على السلطة بعد قتل أخويه محمد وجراح عام ١٨٩٦.

أما الدولة العثمانية فقد تغاضت عن التطورات الداخلية في الكويت مؤقتاً ورأتها فرصة لفرض نوع السيادة العملية فيما بعد، ويبدو أن مباركاً بذكائه الشديد حاول تجنب أية صدامات بالدولة، حتى يستطيع أن يحقق أهدافه بهدوء، ويضفي على وضعه شيئاً من الشرعية سواء أمام شعبه أو أمام القوى الخارجية، فضلاً عن الحفاظ على ممتلكاته في الفاو والبصرة، ومن هنا أبدى ولاءه للسلطان

ورفع الراية العثمانية على قصره وسفنه، ولكن السنوات الثلاثة التالية لتوليه السلطة كانت تخفي في طياتها ترتيبات أخرى نتيجة لاقترابه من الإنجليز.

ومن الملفت للنظر أن خصومه، من أبناء شقيقيه، قد أجروا اتصالاً بالقنصل البريطاني في البصرة أملاً في طلب المساعدة في مقابل فرض الحماية البريطانية على الكويت، بينما كان مبارك يغدق الأموال على السلطات العثمانية، خاصة لوالي بغداد، ولشيخ الإسلام في اسطنبول، طمعاً في معاونتهما ليعترف السلطان بالوضع الجديد، ولذلك بدأت السلطات العثمانية في اختبار الوضع الجديد، حين أرسلت مندوباً لإدارة مركز للحجر الصحي بالكويت، كنوع من فرض السيادة وممارستها، فسكت مبارك على ذلك في البداية ثم رآها خطوة تتلوها خطوات، فبدأ يجرى اتصالات سرية مع الساسة البريطانيين في المنطقة، ولم يكن ذلك بخافٍ عن العثمانيين، وبدا واضحاً أن الدولة العثمانية لم تطمئن إلى علاقات مبارك بالإنجليز، وكانت تعتقد أنه قد ينساق وراءهم بسبب أزماته المالية المتكررة.

وفي نفس الفترة راحت الحكومة البريطانية تبدي اهتماماً خاصاً بالأوضاع داخل الكويت، وبالذات تدرس علاقة الكويت بالدولة العثمانية، فجاءت تقارير ممثليها في الهند وفي دار المقيمية بالخليج تقرر أن خضوع الكويت للدولة العثمانية ليس إلا خضوعاً اسمياً، ومن ثم فإنها ليست واقعة تحت حمايتها من الناحية الفعلية، ولكن نتيجة لموضوع الحجر الصحي طلب مبارك من المقيم السياسي فرض الحماية البريطانية على بلاده، وأعلن مسؤوليته، لا السلطان، عن أية حوادث «قرصنة» تجري من جانب رعاياه ضد السفن البريطانية في المستقبل.

وقد قرر مبارك طلب الحماية البريطانية عندما سأل في رسالة منه إلى المقيم البريطاني في الخليج أن يرسل إليه مندوباً عنه ليشرح وجهة نظره، فأرسل له المقيم مساعده «جاسكين» في سبتمبر ١٨٩٧ حيث عقد مع مبارك لقاءين على البر، لرفض مبارك الصعود إلى السفينة «لورنس» وخلالهما أكد الشيخ استعداده لمنع القرصنة وأنه وشعبه يريدون أن يمنعوا الأتراك من ضم الكويت، بعد أن ثبت أنه

لايمكن الاعتماد عليهم، وأنهم يريدون وضع أنفسهم تحت الحماية البريطانية .. فردت الحكومة البريطانية مرة أخرى بالرفض وعدم التدخل في أمور الكويت بأكثر مما هو ضروري لتحقيق السلم في الخليج، وقد جدد مبارك طلبه عندما ساد الاعتقاد بأن الشيخ قاسم آل ثاني حاكم قطر يعد العدة للهجوم على الكويت، وعندئذ اكتفت السلطات البريطانية بإرسال سفينة تراقب الأحداث على ساحل الكويت، دون أوامر بالتدخل «إلا إذا حدث تهديد مباشر للمصالح البريطانية».

أما الدولة العثمانية فقد رأت أن اعتراف مبارك بالولاء لها وكذلك تغاضيه عن إرسالها لمندوب الحجر الصحي، إلى جانب شعورها بأن تأييدها لخصومه سيصبح قضية خاسرة، في ظل الترقب البريطاني، والاتصالات التي يجريها مبارك مع الإنجليز، كل ذلك جعلها تأخذ زمام المبادرة وتعترف بمبارك قائمقام في أول ديسمبر ١٨٩٧، أي بعد نحو عام ونصف من استيلائه على السلطة، مقرة بذلك الأوضاع وطامعة في انتزاع مبارك بعيداً عن الإنجليز .

ولكن السلطات البريطانية لم تلبث أن غيرت موقفها من طلب مبارك فرض حمايتها على الكويت، لأسباب تتعلق بخوفها من أن يرمي مبارك نفسه في أحضان الدولة العثمانية، وتتعلق كذلك باشتداد حدة التنافس الدولي على المنطقة، خاصة من جانب روسيا وفرنسا وألمانيا بشكل لم يسبق له مثيل. وفي يناير ١٨٩٩ وقَّع الشيخ مبارك الاتفاقية مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج «الكولونيل ميد»، والتي اعتبرت اتفاقاً سرياً يتعهد فيه الشيخ بما سبق أن تعهد به شيوخ الخليج، الذين ارتبطوا مع بريطانيا بالاتفاقيات الانفرادية المعروفة.

وعموماً كان الاتفاق ينص على تعهد مبارك على الالتزام ببندين أولهما ألا يستقبل وكيلاً أو ممثلاً لأي دولة أو حكومة في أي مكان من أراضيه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وثانيهما أن يلزم نفسه وورثته وخلفاءه بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا أي دولة بدون

موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. وبذلك دخلت الكويت في نطاق الإمارات المشمولة بالحماية البريطانية، ومن ثم في مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر.

تطور البحرين حتى أواخر القرن التاسع عشر :

ثمة حقيقة مهمة ينبغي الإشارة إليها ، وهي أن آل خليفة منذ استقلوا بحكم البحرين في أواخر القرن الثامن عشر، بدأوا يتعرضون لأطماع جميع القوى السياسية التي ظهرت في الخليج، وهي فارس والدولة السعودية الأولى، والجلاهمة، وكذلك سلاطين مسقط وعُمان، ومع ذلك استطاع آل خليفة المحافظة على ملكهم بالدهاء، أو بإعلان التبعية لهذه أو تلك فترة من الزمن، أو بدفع الزكاة أحياناً، أو بالاستعانة بإحدى هذه القوى ضد أخرى.

بدأ شيوخ البحرين يمارسون نشاطاً تجارياً واسعاً بين مسقط والبصرة، الأمر الذي لفت انتباه الإنجليز إليهم ورأوا في ذلك خطراً ينافس مصالحهم، وكان المسؤولون البريطانيون يبدون اهتمامً قديماً بالبحرين، حتى قبل فتح آل خليفة لها، ذلك أن موقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية، كانت تشكل قاعدة صالحة لتحقيق الكثير من أهدافهم، ويرجع «لوريمر» أول اتصال للإنجليز بحكام البحرين إلى عام ١٨٠٥ عندما تقدم شيوخها يطلبون تزويدهم ببعض السفن لمساعدتهم على التصدي للسعوديين، وللتعبير عن عدم خضوعهم لهم ولحلفائهم من القواسم، ولم تستجب بريطانيا آنئذ لطلب حكام البحرين خشية إغضاب السعوديين، وحتى لا تعرض قوافلها التجارية وبريدها، الذي يمر في أراضي خاضعة للسعوديين للخطر.

وعندما أرسلت بريطانيا حملتها ضد القواسم عام ١٨١٩ التي كسرت شوكتهم وقضت على قوتهم وقيدت الحكام بمعاهدات السلام العامة عام ١٨٢٠، أصبح الطريق ممهداً لربط البحرين بالنفوذ البريطاني، وقد سارع الشيخ سلمان بن أحمد وأخوه عبد الله، بالتوقيع على هذه المعاهدة، لكي ترفع سفنهم أعلام السلام

البحري ليكون هناك اعتراف ضمني بريطاني باستقلال البحرين، وكان من بين مبررات توقيع الشيخين للمعاهدة خوفهما من نوايا السيد سعيد سلطان مسقط الذي كان يتطلع لضم البحرين، وكان قد جهز حملة لهذا الغرض عام ١٨١٩، كما أن توقيعهما للمعاهدة سوف يحمي البحرين من أطماع فارس، مما سيجعل بريطانيا في مواجهتها، وكان على بريطانيا في المقابل أن تتصدى لمحاولات فارس غزو البحرين، بل إنها وعدت آل خليفة بالحيلولة دون غزو فارس لبلادهم، مما أثار احتجاج فارس التي حاولت غزو البحرين في أواخر عام ١٨٢٢ فشلت في محاولتها، وما لبثت فارس أن انشغلت بحروبها مع روسيا، تلك الحروب التي سعت خلالها لكسب دعم بريطانيا، مما جعلها تنشغل عن البحرين حتى أواسط الأربعينيات من القرن التاسع عشر.

ولم تثر فارس ادعاءاتها بالسيادة على البحرين إلا عندما حدث النزاع داخل أسرة آل خليفة، ذلك النزاع الذي استولى فيه الشيخ محمد بن خليفة على السلطة من الشيخ عبدالله بن أحمد (عم والده) الذي لجأ إلى طلب الحماية الفارسية، غير أن بريطانيا تدخلت وأنكرت الادعاءات الفارسية في البحرين كلية، وطالبت السلطات الفارسية بطرد عبد الله بن أحمد، وجعلت تعامل حكام البحرين باعتبارهم مستقلين، وقد عقدت مع محمد بن خليفة معاهدة لحظر تجارة الرقيق عام ١٨٤٧.

وكانت البحرين قد شهدت خلال الأربعينيات من القرن التاسع عشر صراعاً على السلطة بين الحاكم الشيخ عبد الله بن أحمد، (١٨٢٥-١٨٤٢) الذي تميز عهده بكثرة المشاكل، والتي كان أهمها تمرد أبنائه عليه، وإن استطاع أن يقضي على تمردهم، ثم مالبث حفيد أخيه سلمان وهو الشيخ محمد بن خليفة، وكان يعاونه في الحكم طبقاً لتقاليد الأسرة، أن ثار عليه أيضاً واستطاع الاستيلاء على السلطة والانفراد بالحكم (١٨٤١-١٨٦٧) ليعاني من مشاكل مع أبناء الشيخ عبد الله بن أحمد، حيث تدخلت فارس في هذه النزاعات الأسرية، وكان فيصل بن

تركي أمير الدولة السعودية (الثانية) يطالب بالبحرين هو الآخر، فضلاً عن ضغوط الأتراك لفرض سيادتهم على البحرين.

أما بالنسبة لفارس فقد بلغت مطالبتها بضم البحرين حداً كبيراً في عام ١٨٤٧، الأمر الذي جعل الشيخ محمد بن خليفة يطلب من حاكم البصرة العثماني أن يسجل سفن البحرين في سجلات الدولة العثمانية، ووجدها العثمانيون فرصة لبسط سيادتهم على المنطقة، ومن ثم أرسلوا إحدى سفنهم إلى الخليج تحمل أعلام الدولة لإعطائها لمن يريد أن يدخل تحت تبعيتها، ووجد شيخ البحرين في ذلك فرصة يحاول من خلالها تخفيف الرسوم المفروضة على سفنه من جانب حكومة الهند البريطانية، التي هددها بإعلان ولائه للدولة العثمانية، لكن بريطانيا ذكّرته بمعاهدة عام ١٨٢٠ التي اعترفت فيها بالبحرين إمارة مستقلة مرتبطة معها، وأنها لذلك لن تسمح بسيادة الدولة العثمانية أو فارس على البحرين.

أما الأمير السعودي فيصل بن تركي، فكان يتذرع في مطالبته بالبحرين بأنها كانت تدفع الزكاة لأسلافه (الموحدين) غير أن بريطانيا ردت على ذلك بأنه لا يعني خضوع البحرين لهم، وكانت بريطانيا تدرك أن بسط فيصل سيادته على البحرين سوف يدخلها في إطار سيادة الدولة العثمانية، حيث كان الأمير فيصل يحمل خلال هذه الفترة لقب قائمقام نجد.. غير أن الأمير واتته فرصة عندما لجأ إليه أبناء الشيخ عبد الله بن أحمد طالبين مساعدته في استرداد حكم البحرين، مما أقلق الشيخ محمد بن خليفة وجعله يشكو من ذلك للمقيم السياسي البريطاني عندما زار البحرين عام ١٨٥٢، غير أن المقيم طمأنه وطلب إليه الاستعداد لصد أي هجوم، كما حثه على دفع الزكاة للسعوديين حتى يأمن خطرهم.

وقد حدث فيما بعد أن أبناء الشيخ عبد الله (وعلى رأسهم ابنه محمد بن عبدالله)، قاموا بمحاولات لاحتلال البحرين عامي ١٨٥٢، ١٨٥٤ مؤيدين بقوة الأمير فيصل، لكنهم عجزوا عن ذلك، لدعم الإنجليز للشيخ وحمايتهم للبحرين،

وطلبت السلطات البريطانية من الأمير فيصل ألاً يتدخل في النزاع القائم بين فرعي أسرة آل خليفة، ثم لم يلبث المقيم السياسي البريطاني أن توسط في النزاع بين محمد بن عبد الله وحاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة، في عام ١٨٥٦ توصل بموجبه الطرفان إلى تعهد أبناء محمد بن عبد الله وإخوته بالكف عن المطالبة بالحكم وأن يقطعوا علاقتهم بالسعوديين، مقابل أن يتسلموا مستحقاتهم من دخل القرى والمناطق التي كانوا يملكونها في البحرين، وأن يقيموا في الدمام، كما وافق الطرفان على الاحتكام مستقبلاً إلى المقيم البريطاني في أي نزاع ينشب بينهما.

غير أن محمد بن خليفة لم يلبث أن أعلن عام ١٨٥٩ أنه سيكف عن دفع الزكاة للدولة السعودية، ولم تلبث أن عادت الخلافات بينه وبين محمد بن عبدالله، حتى لقد تطورت إلى صراع شن بموجبه الأخير حملة بحرية على المنامة، تصدت لها بريطانيا، وردت بقصف الدمام، مما أثار الدولة العثمانية التي اعتبرت المسألة اعتداءً بريطانياً على أرض عثمانية، كما حذرت السلطات البريطانية الأمير فيصل من مغبة إثارة المشاكل والإخلال بالسلام، لكنه رد بحزم بأن صيانة السلام مسؤوليته هو وليس بريطانيا، وأضاف بأن البحرين تابعة له وأنها تدفع الزكاة، وينبغي ألا تتدخل السلطات البريطانية بينه وبين أتباعه، ولم يكتف شيخ البحرين بما قامت به بريطانيا، وإنما قام بحملة انتقامية على القطيف، فوجهت إليه السلطات البريطانية تحذيراً من عواقب الحملة وازدياد الصراع.

وإزاء تشدد بريطانيا معه حاول الشيخ محمد بن خليفة التودد إلى فارس التي أرادت الاستفادة من الفرصة، كما أعاد اتصالاته بالدولة العثمانية، محاولاً الاستفادة من الصراع بين القوى المحيطة به، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية تشعر بأن نفوذها بات يتعرض للخطر من جراء الوضع المتدهور في البحرين، وعندما قام الشيخ محمد في عام ١٨٦١ بمهاجمة ساحل الأحساء، وطرد عدد كبير من التجار الهنود الذين يحملون الجنسية البريطانية من البحرين، صدرت

التعليمات للمقيم السياسي بردع شيخ البحرين، وبالفعل حاصرت السفن البريطانية «المحرّق» واحتجزت سفينتين للشيخ وقررت أنه لن يُفرج عنهما إلا بعد أن يوقّع محمد بن خليفة معاهدة جديدة.

وقّعت المعاهدة الجديدة في مايو عام ١٨٦١ وجاء في مقدمتها أن البحرين مشيخة مستقلة، وأن شيخها يقر باعترافه بمعاهدات بريطانيا السابقة مع حكام البحرين، وأن يكف عن القيام بأية أعمال عدوانية. كما يتعهد بأن يخبر المقيم بأي عدوان على بلاده، ويحتكم إليه، ومن جانبه يتعهد المقيم باتخاذ الإجراءات ضد المعتدين على الشيخ ورعاياه، كذلك نصت المعاهدة على منح الرعايا البريطانيين حرية الإقامة والتجارة وأن يتمتعوا بحقوق الدولة الأكثر رعاية، فضلاً عن منحهم امتيازات قضائية، بجعل الوكيل المحلي أو الوطني في البحرين مسؤولاً عن تسوية منازعاتهم مع الأهالي، وتعد هذه المعاهدة مطابقة لاتفاقيات الهدنة التي عقدتها بريطانيا مع مشيخات ساحل عُمان، ولم تصل إلى فرض نظام حماية رسمي على البحرين.

ولم تكفل هذه المعاهدة إقرار الامور والتفاهم بين الشيخ محمد بن خليفة والإنجليز، فما لبث أن تجاهلها الشيخ محمد واعتدى على قطر عام ١٨٦٧ لفرض نفوذه وسيطرته عليها فاعتبرت بريطانيا ذلك تحدياً لهيبتها، فأنذره المقيم السياسي البريطاني، لكنه استمر في حملته، التي شاركه فيها شيخ أبوظبي، لذلك تحرك الأسطول البريطاني إلى البحرين في أغسطس ١٨٦٨، وما أن رآه الشيخ محمد بن خليفة حتى فرّ من البلاد تاركاً السلطة لأخيه علي، وتقدم المقيم «لويس بيلي» وقصف سواحل البحرين وأعلن أن الشيخ محمد قد عُزِلَ من الحكم، وفرض غرامة تأديبية على البحرين واعترف بالشيخ علي حاكماً عليها بعد أن تعهد باحترام معاهدة ١٨٦١ وتسليم السفن المعتدية على قطر، وكذلك تسليم السلطات البريطانية الشيخ محمد في حالة عودته إلى البحرين.

والحاصل أن الشيخ علي بن خليفة (١٨٦٧-١٨٦٩) استطاع إعادة أخيه على مسؤوليته، غير أن الشيخ محمد لاحظ أن هناك استياءً عاماً من حكم أخيه، الذي أثقل الناس بالضرائب ليستطيع الوفاء بالغرامة التي قررتها السلطات البريطانية، فرأى الشيخ محمد في ذلك فرصة لاسترداد سلطته، مما استدعى تدخلاً بريطانياً عسكرياً مرة أخرى، وفي هذه المرة تدخلت السلطات البريطانية ونصبت الشيخ «عيسى بن علي آل خليفة» حاكماً على البحرين ووقفت تدعم حكمه الذي استمر لنيف وستين عاماً (١٨٦٩-١٩٣٢).

وعندما اشتد التنافس الدولي على الخليج في أواخر القرن التاسع عشر، رأت بريطانيا ضرورة توقيع شيخ البحرين على اتفاقية جديدة في مارس ١٨٩٢، تضمنت مزيداً من القيود على الشيخ، وحالت بينه وبين الاتصال بأي دولة أو مندوب عنها، أو التنازل عن أي أراضٍ من بلاده لأي دولة، دون موافقة بريطانيا، وبهذه الاتفاقية الانفرادية، المانعة، أمسكت بريطانيا بكل شؤون البحرين الخارجية والداخلية، واتبعت ذلك بتأسيس أول وكالة لها في البحرين عام ١٩٠٠ تولاها «جاسكين» في البداية بدرجة مساعد مقيم، ثم «بريدو» بدرجة وكيل سياسي، حيث صار الوكيل البريطاني في البحرين بمثابة الحاكم الفعلي للبلاد.



٢ - ظهور كيان قطر السياسي وتطوره

في البداية لابد من الإشارة إلى أن تاريخ قطر منذ مطلع العصر الحديث وحتى أواسط القرن التاسع عشر كان جزءاً من تاريخ الخليج العربي على وجه العموم، أي أنه لم يكن لها تاريخ مستقل كوحدة سياسية متميزة.

ففي أواخر القرن السادس عشر استطاع العثمانيون غزو الأحساء والاستيلاء عليها، لكن حكمهم لها خلال الفترة (١٥٨٠-١٦٦٠) كان ضعيفاً، ما لبث أن انهار بعد نحو ثمانين عاماً على يد قبيلة بني خالد التي استولت على الأحساء وخضع الخليج لحكمها، وإن اعترف حكامهم فيما بعد بالسيادة العثمانية، واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن الثامن عشر، عندما نجحت الدولة السعودية الأولى التي أسسها محمد بن سعود مستنداً إلى المذهب السلفي (الوهابي) في ضم الأحساء والقضاء على بني خالد، بينما كانت الدولة العثمانية منصرفة في مشاكلها في أوربا والبلقان.

ويلاحظ أن وجود العثمانيين على الساحل الشرقي للجزيرة العربية تواصل بشكل أو بآخر من البصرة إلى قطر، شاملاً الكويت والأحساء والبحرين، ومع ذلك فإننا لا نجد إدارة عثمانية حقيقية أو ممارسة إدارية للدولة العثمانية، خارج نطاق ولاية البصرة، حتى جاء بنو خالد ومارسوا سلطة حقيقية على هذه المناطق، وكانوا ذوي كفاية وقوة، بحيث دانت لهم المنطقة من حدود البصرة إلى قطر والبحرين، غير أن أسرتهم منيت بصراع داخلي على السلطة أودي بها في النهاية.

ويلاحظ أن بني خالد لم يحكموا قطر وغيرها حكماً مباشراً، وإنما كانوا يعتمدون على بعض الأسر المحلية، في ممارسة السلطة نيابة عنهم، فاستندوا على «آل مُسلَّم» في حكمهم لشبه جزيرة قطر، وكان مركزهم في «الحويلة». غير أنه مع قيام الدولة السعودية الأولى، وتوسعها في الأحساء، بعد أن عينت «إبراهيم بن عفيصان» والياً على الأحساء عام ١٧٩٥، حيث بسط سلطة الدولة على بقية

شرقي الجزيرة العربية، ففي عام ١٧٩٨ بدأ هجومه على الزبارة، وعهد إلى رجاله بمهمة عزل المدينة عن البر ومحاصرتها للاستيلاء عليها، ولكن الحصار فشل، فبدأ بالهجوم على قلعتها التي سقطت في يده بعد خسائر فادحة في الأرواح، ثم شرع في الاستيلاء على بقية شبه جزيرة قطر، وهكذا امتدت سلطة الدولة السعودية الأولى إلى شرقي الجزيرة العربية، واستطاع السعوديون في النهاية القضاء على حكم بني خالد.

ونتيجة لموجات متعاقبة من الجفاف والقحط مرت على نجد، بدأت موجات هجرة قبلية من نجد والأحساء إلى سواحل الخليج، ووسط هذه الظروف تدافعت موجات من قبائل العتوب والمعاضيد وغيرهم، في أوقات متقاربة من نجد لتعبر إلى بر قطر حيث شبه الجزيرة والساحل، وليس هناك تاريخ محدد لهجرة العتوب من نجد، ولكن يرجح أن ذلك تم في بداية الرُبع الأخير من القرن السابع عشر، وقد أقام العتوب في قطر عدة عقود من الزمن اصطدموا خلالها بآل مُسلَّم، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ في قطر آنئذ ويدفعون الزكاة لبني خالد، إقراراً بولائهم لهم، ولم تكن علاقة العتوب بآل مُسلَّم عندما نزلوا إلى الزبارة علاقة وئام، والمعروف أن الشيوخ المحليون في المناطق التي تخضع لسلطة بني خالد كانوا يمارسون نوعاً من الاستقلال الذاتي في أعقاب وفاة «سليمان بن محمد» زعيم بني خالد عام ١٧٥٢. وقد طالب آل مُسلَّم العتوب في الزبارة بدفع الزكاة، إلا أنهم رفضوا واستعدوا للدفاع عن أنفسهم إذا ما هاجمهم آل مُسلَّم، وكان هؤلاء يتحينون الفرصة لإبعاد العتوب عن قطر، وقد حدث أن قتل أحد العتوب رجلاً من آل مُسلَّم فاستعد هؤلاء للثأر وحشدوا قوتهم التي أرهبت العتوب فآثروا الرحيل عن الزبارة، وركبوا سفنهم ومضوا وآل مُسلَّم في إثرهم حيث لحقوا بهم عند «رأس تنورة» حيث دارت معركة عنيفة لم ينتصر فيها آل مُسلَّم الذين ما لبثوا أن عادوا إلى قطر، بينما هاجر العتوب إلى شمال الخليج حيث استقروا في الكويت كما مرَّ بنا.

وفي نفس الفترة الزمنية التي شهدت الهجرات القبلية من نجد، اندفعت أعداد أخرى من القبائل، كان منهم المعاضيد، الذين ينتسب إليهم «آل ثاني» واستقروا على حدود قطر بعد أن جاءوا من بلدة «اشيقر» في إقليم «الوشم» بشرقي نجد. واستقروا في واحة «جبرين» حيث أقاموا هناك فترة من الزمن، قبل أن يتحركوا منها إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر، فمروا بموقع اسكاك ثم الرويس فالزبارة ثم فويرط وأخيراً استقروا في الدوحة، قبل أواسط القرن التاسع عشر، وهناك رواية عن الشيخ «قاسم بن محمد آل ثاني» ذكر فيها أنه حفظ عن والده «محمد بن ثاني» أنه قال بأن قبيلة المعاضيد كانت ذات يوم قرب البصرة، ثم تقدمت ناحية الكويت، ثم إلى قطر... ولكن ليس ثمة دليل تاريخي يؤكد هذه الرواية.

ولما كانت الدولة السعودية قد قامت في الجزيرة العربية في قلب نجد وامتد نفوذها إلى الأحساء بعد أن قضت على حكم بني خالد - كما ذكرنا - فقد انعكس قيام هذه الدولة الجديدة على أوضاع شرقي الجزيرة العربية حيث اعتنق الناس المذهب السلفي طواعية، بعد أن ضم السعوديون كل من الأحساء وقطر والبحرين في ولاية واحدة تولى أمرها إبراهيم بن عفيصان.

وكانت الزكاة تُجمع من قطر والأحساء لتُرسل إلى مقر هذه الولاية في البحرين، وعندما اشتد خطر الدولة السعودية على النفوذ العثماني في الجزيرة العربية، لجأ السلطان العثماني إلى واليه في مصر «محمد علي باشا» الذي أرسل حملاته المشهورة التي قضت على الدولة السعودية الأولي (١٨١٢-١٨١٨)، وبالتالي لم يستقر حكم السعوديين في الولاية المثلثة (قطر - الأحساء - البحرين) كثيراً، في الوقت الذي انتهز فيه آل خليفة الفرصة لاستعادة مركزهم في البحرين، بعد أن فقدوه تحت الحكم السعودي.

وقد نجح الأمير فيصل بن تركي في استعادة نفوذ الدولة السعودية على الأحساء وشرقي الجزيرة العربية كله، مستفيداً من الفراغ الجديد الناجم عن

انسحاب الجيوش المصرية من الجزيرة العربية، وبالفعل وصلت جيوشه إلى حدود قطر في عام ١٨٥٠م بينما كانت أوضاع قطر تمر بفترة من الضعف والفوضى بين عامي (١٨١٨ - ١٨٦٨) خاصة في جنوبها، حيث كانت تفتقر خلال هذا النصف قرن إلى وجود زعامة وطنية قوية، وكانت تنعكس عليها النزاعات بين الأسرة الحاكمة في البحرين، وكذلك الصراعات القبلية بين شيوخ إمارات الساحل العُماني في أبوظبي وغيرها .

ولما كانت أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين تعاني من صراع داخلي بين فرعي سلمان وعبد الله بن أحمد آل خليفة، فإن محمد بن خليفة بن سلمان قد رحل إلى قطر أثناء هذا الصراع، مما ورط القبائل القطرية في هذا الصراع العائلي البحريني، إلى أن تمكن محمد بن خليفة من انتزاع السلطة في البحرين بمساعدة القبائل القطرية، والتي برز من رجالاتها «عيسى بن طريف» من آل بن علي (البنعلي)، حيث استطاع أن يحشد كثيراً من القبائل القطرية لمعاونة حليفه محمد بن خليفة، الذي تنكر له فيما بعد وانقلب عليه واشتبكا في معركة قتل خلالها عيسى بن طريف عام ١٨٤٧م هي معركة «أم سوية» التي خرب فيها البحرينيون الدوحة تماماً .

وكان فيصل بن تركي قد نجح في استعادة نجد والأحساء ثم وصل بقواته إلى حدود قطر كما ذكرنا عام ١٨٥٠م ودارت بينه وبين شيوخ قطر اشتباكات عند «المسيمير» في نفس العام، برز خلالها «قاسم بن محمد آل ثاني» قائداً للقبائل القطرية غير أن والده «محمد بن ثاني» استطاع أن يجري اتفاقاً مع السعوديين لإنهاء الصراع خوفاً من أن يعزز فيصل قواته ويعود إلى قطر بقوة، غير أن هذا الاتفاق مع الأمير فيصل، أزعج آل خليفة في البحرين وجعلهم يتهمون القطريين بالانحياز إلى السعوديين .

وقد حاول السعوديون غزو البحرين لكن الأسطول البريطاني تصدى لهم، حتى تمت تسوية المسألة في عام ١٨٦١م بينهم وبين كل من الإنجليز وآل خليفة، وعلى

أساس هذه التسوية قبل آل خليفة دفع الزكاة للسعوديين، بينما تعهد الأسطول البريطاني بحماية سواحلهم، وكانت قطر تساهم بجزء من هذه الزكاة، وعندما توفي الأمير فيصل بن تركي عام ١٨٦٥م امتنع القطريون عن دفع الزكاة للسعوديين، كما توقف آل خليفة في البحرين عن دفعها أيضاً.

وقد حدث أن تحرش ممثل آل خليفة ورجاله برجل من قبيلة «النعيم» بالوكرة واعتقلوه وسجنوه في قلعتها، الأمر الذي أدى بزعماء النعيم إلى الاستنجاد بقاسم بن محمد آل ثاني، الذي نجح في جمع كلمة القبائل القطرية جميعاً للتخلص من كل سيطرة أو نفوذ أجنبي، وأشار عليهم بالتحرك نحو الوكرة لإطلاق سراح السجين بالقوة، وبالفعل تطورت الأمور وحاصر الثائرون القلعة وأطلقوا السجين في الوقت الذي هرب فيه ممثلوا آل خليفة إلى البحرين، ونجم عن ذلك حالة من العداء والجفاء بين القطريين والبحرينيين.

وقد ساءت الأمور فيما بعد بشكل سريع ولجأ حكام البحرين إلى المناورات، عندما أرسل شيخها محمد بن خليفة وأخاه علي، رسالة ودية إلى قاسم بن محمد يعرضان عليه المجيء للتشاور «لتجديد الصحبة وإزالة الشبهة» فتقدم الرجل بجرأةٍ وما كاد يصل إلى المنامة حتى اعتقل وسجن هناك، وكانت هذه الواقعة بداية لسلسلة من المعارك البرية والبحرية التي دارت بين شيوخ البحرين والقبائل القطرية، التي تولى قيادتها محمد بن ثاني وابنه قاسم. ويلاحظ المؤرخون أن شخصية قاسم بدأت تبرز باعتباره زعيماً وطنياً خلال هذه المعارك بشكل كبير، وكان الرجل بالفعل تتوفر فيه عناصر الزعامة من الذكاء والقوة وحُسن السياسة، فعبر عن شعور القبائل القطرية بالرغبة في التخلص من أي نفوذ أجنبي والتحرر ببلادهم من أي سلطة.

استعد آل خليفة في البحرين بحملة بحرية قوية، تلقت دعماً من أبوظبي، وبدأت في الهجوم على الوكرة والدوحة في أكتوبر ١٨٦٧م، ونجحت القوات

المشتركة في تخريب مدينة الدوحة تماماً، فضلاً عن نهب ما تبقى في المدينة بعد رحيل الكثير من سكانها سواء إلى السواحل العربية الأخرى أو الساحل الشرقي للخليج.

غير أن القطريين ما لبثوا أن استعدوا وجمعوا صفوفهم، بعد انتهاء موسم الغوص، وفي يونيو عام ١٨٦٨ بدأوا في شن هجوم كبير على البحرين، والتقى جيشهم بجيش آل خليفة في موقع من جزر البحرين اسمه «دامسه» حيث دارت معركة عنيفة، لكن القطريين ما لبثوا أن تراجعوا منسحبين إلى قطر، في مناورة، ينقضون بعدها على قوات آل خليفة، لقطع السبيل أمام عودتهم، ونجحت خطة القطريين بعد أن باغتوهم بهجوم كبير قبل أن يستقروا بالمدينة، ونجحوا في أسر شيخين من آل خليفة ساوم القطريون بهما لإطلاق سراح الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني.

ولما كان آل خليفة قد تعهدوا في اتفاقية عام ١٨٦١م لبريطانيا بالحفاظ على السلام في البحر، لذلك فإن اعتداءهم على قطر هذه المرة، اعتبر تحدياً لهيبة بريطانيا وخرقاً للاتفاقية وللسلام البحري. لذلك تقدم المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «لويس بيلي» وأمر بضرب قلعة البحرين، وبعزل محمد بن خليفة من منصبه كحاكم للبحرين، وتعيين أخاه «علي» حاكماً بدلاً منه، كما فرض على شيوخ البحرين غرامة كبيرة - كما مرّ بنا - ، كما فرض غرامة أخرى على شيوخ أبوظبي، ثم تقدم «بيلي» بسفن الأسطول البريطاني إلى سواحل قطر وأجرى اتصالات مع شيوخها وكان أبرزهم الشيخ محمد بن ثاني .. وتم توقيع الاتفاقية الشهيرة بين محمد بن ثاني باعتباره «شيخاً لقطر» وبين المقيم السياسي البريطاني في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨م، وإلى هذه الاتفاقية يعزي المؤرخون بروز قطر كإمارة أو وحدة سياسية مستقلة، غير خاضعة لأي نفوذ من جيرانها، وبضمانة بريطانية، وبداية لحكم شيوخ أسرة آل ثاني باعتبارهم حكاماً على قطر، كما يمثل هذا العام بداية لتاريخ قطر كإمارة تتمتع باستقلال خاص.

ويجمع المؤرخون على أن آل ثاني وصلوا إلى السلطة نتيجة مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية مع أنهم لم يكونوا أكثر عدداً حينئذ، وكانت أسرتهم قد استقرت في الدوحة منذ فترة، وأن جدهم الأكبر «ثاني» الذي وُلِدَ في الزبارة كان من تجار اللؤلؤ المشهورين حيث نجح في تحقيق ثروة كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة، جعلته يأتلف القبائل القطرية خاصة وأن أسرته عرفت بالتحضر والتطور الذي اشتهر به المعاضيد، وقد أوصلت هذه المكانة الشيخ محمد بن ثاني لكي ينوب عن السعوديين في جمع الضرائب أو الزكاة من القبائل القطرية، ويسلمها إلى إمام السعوديين في نجد بين عامي (١٨٥١-١٨٦٥)، وقد برزت قوة وحكمة الشيخ خلال فترة الصراع مع البحرين وأبوظبي مما أهله ليكون شيخاً على قطر منذ عام ١٨٦٨.

وعندما جاءت إلى قطر حامية عسكرية عثمانية، في يوليو عام ١٨٧١، واستقرت في «البدع» ضمن خطة الدولة التي سيطرت بموجبها على الأحساء، بدأت مرحلة من التنافس البريطاني - العثماني حول قطر، أثيرت خلالها مشكلة «العديد» التي أيدت فيها بريطانيا ادعاءات أبوظبي في امتلاكها، حتى تمنع امتداد النفوذ العثماني إلى مشيخات ساحل عُمان. وكذلك أثيرت مشكلة «الزبارة» التي تصدت فيها السلطات البريطانية لمحاولات العثمانيين إعمارها وبناء مينائها، فقد اعتبر الإنجليز أن ذلك سيكون نقطة ارتكاز معادية لنفوذهم في البحرين، وتشددت بريطانيا في ذلك حتى أنها قصفت الزبارة عامي ١٨٧٥، ١٨٧٨.

وباتخاذ العثمانيين مزيداً من الإجراءات التي تستهدف إحكام قبضتهم على قطر بين عامي (١٨٨٩-١٨٩٢) تدهورت العلاقات بينهم وبين قاسم الذي كان قد تولى الحكم خلال الفترة (١٨٧٨-١٩١٣)، ووصلت الأمور إلى حد الصدام المسلح في معركة «الوجبة» عام ١٨٩٣ والتي لقي فيها الجنود العثمانيون هزيمة مخزية، وحاولت السلطات البريطانية التوسط لتسوية الأزمة، لكن الدولة

العثمانية رفضت وساطتها، وطلب الشيخ قاسم من الإنجليز تجديد اتفاقية عام ١٨٦٨، أو عقد اتفاقية جديدة معه على غرار الاتفاقيات الانفرادية (المانعة) التي وقّعت مع شيوخ ساحل عُمان، ورغم عدم استجابة الإنجليز له، إلا أنهم كانوا مصممين على حماية قطر بالقوة إذا ما تدخل العثمانيون مرة أخرى.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر انتهاءً لنفوذ الدولة العثمانية، حتى لقد وجد حاكم قطر نفسه وحيداً في مواجهة الإنجليز، لذلك كرر طلبه الارتباط بهم باتفاقية جديدة مثل بقية حكام الخليج، ورغم عزوف بريطانيا عن الاستجابة له، إلا أن علاقتها بقطر تحسنت خلال الفترة التالية، وبانتهاء التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية في الخليج، بتوقيع اتفاق عام ١٩١٣، الذي أقرّت فيه الدولة تنازلها عن حقوق السيادة على قطر، وبقيام الحرب العالمية الأولى، أسرعت السفن البريطانية بإجلاء الحامية العسكرية العثمانية التي كانت موجودة في «البدع»، كما ألزمت عبد العزيز آل سعود بالنص في معاهدة «دارين» على عدم التدخل في شؤون قطر، التي بدا واضحاً أن بريطانيا تمارس حماية فعلية عليها، قبل أن ترتبط معها بمعاهدة حماية رسمية، تلك التي وقعتها مع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عام ١٩١٦.



المصادر والمراجع

- أحمد أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤.
- أحمد أبو حاكمة : تاريخ شرقي الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠، نشأة وتطور الكويت والبحرين، ترجمة محمد أمين عبد الله، دار الحياة، بيروت ١٩٦٥.
- أحمد زكريا الشِّلق : فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة ١٩٩٩.
- أمل الزياني : البحرين ١٧٨٣-١٩٧٣، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت ١٩٧٣.
- بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، والجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٨.
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٥.
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٦٦.
- سالدانها (جي.) : الشؤون القطرية ١٨٧٣-١٩٠٤، تعريب أحمد العناني، الدوحة قطر ١٩٧٦.
- سالدانها (جي.) : تاريخ البحرين السياسي ١٧٥٣-١٩٠٤، تعريب فتوح الخترش، ذات السلاسل، الكويت ١٩٩٢.
- شركة الزيت العربية الأمريكية : عُمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٢.
- صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج، من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ٩٠-١٩٩١، الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
- عبد العزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، ذات السلاسل، الكويت، ط(٢)، ١٩٨٠.
- فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٣-١٩١٤، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤.

فـائق حـمـدي طهـبـوب : تاريخ البـحـرين السـيـاسي ١٧٨٣-١٨٧٠، ذات السـلاسل، الـكويت ١٩٨٣.

- كيلي (ج. ب.) : الحدود الشرقـية للجزيرة العربـية، ترجمة محـمد أمين عبـد الله، الكويت ١٩٦٨.

- كيلي (ج. ب.) : بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠، جزءان، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة ١٩٧٩.

- لوريمر (ج. ج.) : دليل الخليج ، القسم التاريخي، سبعة أجزاء، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الدوحة ١٩٧٥.

- محمد الرميحي : البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، شركة كاظمة، الكويت، ط (٢)، ١٩٨٤.

- محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت ١٩٦٢.

- مـحـمـد عـرابي نخلة : تاريخ الأحسـاء السـيـاسي ١٨١٨-١٩١٣، ذات السـلاسل، الـكويت ١٩٨٠.

- محمود الصراف : تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة ١٩٨٠.

- محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام، ط (١)، بغداد ١٩٦٦.

- مصطفى مراد الدباغ : قطر ماضيها وحاضرها، ط(١)، بيروت ١٩٦١.

- معـهـد البـحـوث والدراسـات العربيـة : دولة البـحـرين، دراسـة في تحديات البـيئـة والاسـتـجـابة البشرية، القاهرة ١٩٧٥، الفصل الأول «بناء الدولة» إعداد أحمد طربين.

- وليـد الأعظمي : الكويت في الوثائق البـريطانيـة ١٧٥٢-١٩٦٠، دار الريس، لندن، أبـريل ١٩٩١.

- ويلسـون (أ.ت.) : الخليـج العـربي، مـجـمـل تـاريخي منذ أقـدم الأزمنة حـتى أوائل القـرن العشرين، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت (دون تاريخ)



الفصل الرابع

القوى الجديدة في الخليج العربي المعاصر

الفصل الرابع
القوى الجديدة في الخليج العربي المعاصر

شهد الخليج العربي المعاصر منذ بداية القرن العشرين أفول نجم إحدى القوى السياسية التقليدية التي لعبت دورها في تقرير مصيره وهي الدولة العثمانية، في الوقت الذي بدأت تولد فيه قوة إقليمية جديدة وهي الدولة السعودية الثالثة بقيادة عبد العزيز آل سعود وتحولها إلى قوة مؤثرة في تاريخ الجزيرة العربية والخليج العربي، كما شهدت بداية العقد الثالث من نفس القرن إنهيار حكم الأسرة القاجارية على الساحل الإيراني للخليج وتأسيس أسرة فتية حاكمة على أنقاضها وهي الأسرة البهلوية. وبينما شهدت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ضعف وتدهور النفوذ البريطاني، كانت تشهد تزايداً وتعاظماً للوجود والنفوذ الأمريكي فيها، ليبدو مشهد الخليج خلال النصف الأول من القرن العشرين وقد تبدلت فيه مراكز القوى الإقليمية والعالمية على نحو شكل أسس التطورات السياسية اللاحقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ويمكن لنا أن نبلور أهم هذه التطورات في الموضوعات التالية:

أولاً : انتهاء الوجود العثماني من الخليج وشبه الجزيرة العربية.

ثانياً : ظهور المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية.

ثالثاً : ظهور الأسرة البهلوية وتحول إيران إلى شرطي الخليج.

رابعاً : الوجود الأمريكي في الخليج وتعاظمه.



أولاً : انتهاء الوجود العثماني من الخليج وشبه الجزيرة العربية:

فيما يتعلق بتواجد الدولة العثمانية في الخليج والجزيرة العربية فالمعروف أن الحجاز دخل سلماً تحت السيادة العثمانية منذ فتح السلطان سليم الأول مصر عام

١٥١٧ وأبقى على نظام الشرافة وأنشأ سنجقية للدولة في جدة لتأمين الحرمين الشريفين، كما قرر دعماً مالياً سنوياً للحجاز الذي ظل بعيداً عن تطلعات الدولة العثمانية السياسية والعسكرية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وعندما احتل العثمانيون البصرة عام ١٥٤١ صار لهم موضع قدم في الخليج ولكن مع ذلك ظل وجودهم في المنطقة ضعيفاً بسبب صراعاتهم مع الصفويين، وتمرد شيوخ القبائل العربية ضدهم، كما لم يفلحوا في تأسيس قاعدة بحرية يستطيعون من خلالها بسط سيادتهم على الخليج، لذلك كله استعاضت الدولة العثمانية عن وجودها العسكري بنفوذ ومكانة دينية حظيت بها من جانب العرب باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية.

والثابت أن الدولة العثمانية بسطت نفوذها على القطيف والأحساء (١٥٥٠-١٥٥٢) واعتبروا المنطقة وما جاورها ولاية عثمانية، إلى أن انتزعها منهم بنو خالد عام (١٦٧٠) الذين ما لبثوا أن أعلنوا خضوعهم إسمياً لدولة الخلافة، لكن من الثابت أيضاً أن الحكم العثماني لم يمتد إلى قلب شبه الجزيرة بعد بسط السيادة العثمانية على الحجاز، أو حتى بعد فتح اليمن، لذلك تركز الوجود العثماني على أطراف شبه الجزيرة وعلى سواحل البحر الأحمر. وقد حاول الأسطول العثماني التصدي للأسطول البرتغالي، خاصة بعد أن أعلن حكام البصرة والقطيف والبحرين اعترافهم بالسيادة العثمانية، فقامت سلسلة من المعارك البحرية خلال الفترة(١٥٤٦-١٥٨١) كانت سجالاً، ولم يستطع العثمانيون تحقيق انتصار حاسم، وإن كانت حروبهم قد ساهمت في إضعاف النفوذ البرتغالي.

وعندما قامت الدولة السعودية الأولى في أواسط القرن الثامن عشر ووحدت نجد عام (١٧٨٦) ووصلت بفتوحاتها إلى الحجاز، أعلنت انتهاء السيادة العثمانية بعد أن دخلت جيوشها إلى الحجاز بالفعل عام (١٨٠٣) ولم يستطع ولاة الدولة العثمانية التصدي للسعوديين إلى أن تمكّن محمد علي من استعادة الحجاز بعد عدة حملات عسكرية كانت آخرها عام (١٨١٨) ليظل النفوذ المصري - العثماني

في شبه الجزيرة العربية حتى عام (١٨٤١)، وعموماً تحول هذا النفوذ بعد ذلك إلى مجرد سيادة إسمية بسبب ضعف السلاطين العثمانيين وانشغالهم عن الخليج والجزيرة بمشاكلهم الداخلية وحروبهم الخارجية، وبشكل عام لم يكن للدولة العثمانية وجود عسكري أو سياسي حقيقي وفعّال في المنطقة حتى الثُلث الأخير من القرن التاسع عشر.



وفي عام (١٨٦٩) استجدت ظروف جعلت الدولة العثمانية تفكر في أن يكون لها وجود سياسي وعسكري في الخليج والجزيرة، منها انتهاز فرصة ضعف الدولة السعودية بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي وانقسام البيت السعودي، ومنها أن الجيش العثماني قد تم تحديثه وتطويره، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية (١٨٦٩) ليغري الأسطول العثماني على ارتياد البحر الأحمر، ومنها تعيين مدحت باشا والياً على بغداد وكان من دعاة إصلاح وتقوية الدولة، وكان لدى الدولة اعتقاد بأن شعوب الخليج سيرحبون بها، باعتبارهم من «رعايا» السلطان خليفة المسلمين، وعموماً اتخذت الدولة العثمانية من استنجاد الأمير عبدالله بن فيصل بها ضد خصومه ذريعة لإرسال حملتها الشهيرة إلى الأحساء عام (١٨٧١) مستهدفة بسط سيادتها على سواحل الخليج وعلى نجد، واستطاعت الحملة بالفعل أن تحتل الأحساء وسواحلها، وإذا كانت قد نجحت في ترك حامية عسكرية لها في الدوحة، إلا أن تصدي بريطانيا لها قد حال دون امتداد نفوذها إلى البحرين وإمارات الساحل العُماني التي كانت بريطانيا تعتبرها مناطق نفوذ لها، لذلك تصدت لجيوش الدولة العثمانية وهددتها، واستندت في ذلك إلى ارتباط حكام هذه المناطق معها بمعاهدات واتفاقيات منذ عام (١٨٢٠)، وردت الدولة العثمانية على ذلك بأنها لا تنوي مد نفوذها إلى هذه المناطق وأنها تتمسك بأحقيتها في السيادة على نجد، وعموماً جعلت الدولة من الأحساء لواءً عثمانياً

وألحقت به ثلاثة أقضية هي القطيف وقطر والهفوف، وجعلت الأخير عاصمة لها يقيم فيه «متصرف» عثماني، واعتبرت قضاء قطر تحت حكم شيخها القوي قاسم بن محمد آل ثاني[1].

غير أن عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام (١٨٧٢) وتآلف القوى السعودية ضد العثمانيين وتوالي ثوراتها أدى إلى إضعاف قبضة الدولة على كل من نجد والأحساء، وقد حاول الأمير عبدالله استعادة الأحساء بحملة قوية عام (١٨٧٩) كادت أن تنجح لولا تصدي الدولة العثمانية لها بمعاونة الإنجليز الذين رأوا أن وضع الدولة العثمانية بضعفها في المنطقة أهون بكثير من عودة الدولة السعودية إلى سابق قوتها، وقد شجعت الدولة العثمانية آل الرشيد في صراعهم مع السعوديين، حتى تمكنوا من دخول الرياض، في الوقت الذي انقسم فيه أبناء البيت السعودي على عمهم الأمير عبدالله بن فيصل، ليختفي نجم آل سعود مؤقتاً، حتى لم يبق منهم سوى الأمير عبدالرحمن بن فيصل الذي وقع عليه عبء مكافحة آل الرشيد والعثمانيين، بعد أن بويع عام (١٨٨٩).

وفي أعقاب ذلك انشغلت الدولة العثمانية بحروبها في البلقان حتى قيام ثورة تركيا الفتاة عام (١٩٠٨)، وعندما وصل الاتحاديون إلى السلطة، جددوا إدعاءاتهم بشأن السيادة على بعض مناطق الخليج مستندين في ذلك إلى حملة الأحساء وما كانت قد استولت عليه، ومدفوعين بتأييد ودعم ألمانيا في مقاومة النفوذ البريطاني في الخليج، ولكن بات واضحاً أن الإنجليز قد دعموا نفوذهم في الخليج أكثر وأكثر، كرد فعل لذلك، من خلال المعاهدات الانفرادية «المانعة» منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، غير أن انشغال الدولة العثمانية بمتاعبها الأخرى، وعدم اهتمامها اهتماماً حقيقياً بالمنطقة قد أسهم في ضعف النفوذ العثماني بشكل واضح في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

حتى لقد اضطرت الدولة العثمانية إلى تسوية نزاعاتها في الخليج مع بريطانيا سلمياً، لكي تتفرغ لمشكلاتها الأخرى، فقامت بإجراء مفاوضات معها بين

عامي (١٩١١-١٩١٣) أسفرت عن مشروع اتفاق توصل إليه الجانبان في يوليو عام (١٩١٣) أقرت فيه الدولة العثمانية بالامتناع عن التدخل في شؤون الكويت واعترفت باتفاقياتها مع بريطانيا، كما أقرت الدولة بتخليها عن كافة مطالبها في شبه جزيرة قطر، واعترفت كذلك باستقلال البحرين وانتهاء كافة ادعاءاتها فيها، وبذلك وقّعت الدولة العثمانية، بالأحرف الأولى على وثيقة إنسحابها من الخليج كلية بعد تجربة مريرة استمرت نحو أربعين عاماً (١٨٧١-١٩١٣)[٢].



ومع قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، بينما كان الوجود العثماني في العراق لا يزال قائماً، ومع خشية بريطانيا من ثقل الدولة العثمانية الروحي في المنطقة، سعت إلى أن تحبط أي تعاون محتمل بين إمارات الخليج والدولة العثمانية التي حاولت من جانبها إثارة الحماسة الدينية تحت شعار الجهاد لدى شعوب المنطقة، ولذا فرضت بريطانيا حماية صريحة وواضحة على شيوخ الكويت وعربستان، باعتبارهم كانوا مهددين مباشرة من الوجود العثماني في البصرة، بينما لم تكن تخشى ذلك بالنسبة لقطر والبحرين وإمارات ساحل عُمان، خاصة وقد تم إجلاء الحامية العسكرية العثمانية عن الدوحة مع بداية الحرب، فضلاً عن أن ضم عبدالعزيز آل سعود الأحساء عام (١٩١٣) قد شكل قوة عازلة بين هذه الإمارات وبين النفوذ العثماني في الشمال، بعد أن طرد بقايا الوجود العثماني من الأحساء.

وبالرغم من إعلان الدولة العثمانية الجهاد الديني، فإن بريطانيا أحكمت قبضتها على الخليج كما استغلت الخلافات المذهبية والسياسية القائمة بين إيران والدولة العثمانية للحيلولة دون تدفق القوات العثمانية إلى المنطقة فضلاً عن تخطيطها لاحتلال العراق لتأمين آبار النفط في فارس وتأمين وجودها في شمال الخليج، كما طلبت إلى حكام الخليج معاونتها في «تحرير» البصرة من السيطرة

العثمانية، وتأمين حملتها العسكرية على العراق والتي ستأتي عن طريق شط العرب، وبررت مجيء الحملة بهدف حماية المنطقة وحماية أصدقائها وطرد القوات العثمانية، ووعدت الزعماء العرب في جنوب العراق بتخليصهم من الأتراك.

واستطاعت الحملة الإنجليزية احتلال البصرة وبدأت تتطلع نحو بغداد رداً على التحركات التركية والألمانية، ونتيجة لخشية بريطانيا أن تستغل الدولة العثمانية العاطفة الدينية لدى ابن سعود وحكام الخليج، دعتهم إلى مؤتمر بالكويت في يناير عام (١٩١٥)، لتأليف تكتل منهم يقف إلى جانبها أو يقف على الحياد، لكن المؤتمر لم يكتمل كما أراد الإنجليز، الذين سعوا لكسب صداقة ابن سعود، الذي كانت دولته وأسلافه خصوماً تقليديين للدولة العثمانية، ومن ثم لم يكن بحاجة إلى من يدفعه لتأييد الإنجليز بسبب ما عاناه من العثمانيين[٣].

ومن جانبها حاولت الدولة العثمانية استمالة ابن سعود وابن الرشيد - رغم العداوة القائمة بينهما - لكن لم يستجب لها سوى ابن الرشيد، ومع ذلك لم تفقد الدولة الأمل في إمكانية استمالة ابن سعود، لذا أرسلت له وفداً بهذا الشأن، لكنه ذكر أن ليس بوسعه مقاومة الإنجليز الذين تقدمت جيوشهم في البصرة، وقد رفض ابن سعود كذلك معاونة الإنجليز وآثر الحياد، كما رفض طلب العثمانيين منه أن يحارب الشريف حسين، فقد كان يرى أن يركز جهوده على محاربة آل الرشيد الذي يشكلون الخطر الحقيقي على نفوذ أسرته، وقد بدأ العثمانيون في تأليب آل الرشيد على السعوديين، وبدأت الحرب بينهم في يناير (١٩١٥)، وطالب ابن سعود الإنجليز بأن يعقدوا معه معاهدة توضح موقفه منهم وموقفهم منه، فكانت معاهدة «دارين» (قرب القطيف) المعروفة التي وقّعها الجانبان في ديسمبر (١٩١٥)[٤]، والتي اعترفت فيها بريطانيا باستقلاله وحماية بلاده ضد أي اعتداء عليها، كما لم يبد عبدالعزيز معارضة لنص المادة السادسة التي تناولت الإمارات التي لها علاقة ببريطانيا والتي تعهد فيها بألاً يتدخل في شؤون كل من الكويت والبحرين وقطر وسواحل عُمان المشمولة بحماية الحكومة البريطانية، وكان واضحاً

أن بريطانيا أرادت بذلك إزالة مخاوف حكام إمارات ساحل عُمان من احتمالات توسع السعوديين بعد ضم الأحساء لدولتهم منذ عام (١٩١٣).

وهكذا كسبت بريطانيا صداقة وتأييد عبدالعزيز آل سعود، كما أنها في أبريل من نفس العام (١٩١٥) كانت قد عقدت «معاهدة جيزان» مع الإدريسي أمير عسير أعلن بموجبها الحرب على الأتراك .. ويلاحظ أن معاهدة دارين لم تشجب الاتفاق الإنجليزي - العثماني الذي وقّع في يوليو (١٩١٣)، حيث أصرت بريطانيا على إلزام ابن سعود بهذا الاتفاق، الذي لم تتم المصادقة عليه، باعتباره وريثاً للدولة العثمانية في منطقة الخليج.

وفي عام (١٩١٦) كانت ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية قد اندلعت هي الأخرى ليزداد وضع الدولة حرجاً خلال سير الحرب، ومع ذلك سعت بريطانيا لعقد مؤتمر ثانٍ للحكام العرب في الكويت في نوفمبر (١٩١٦) لتتحقق من حُسن نواياهم نحوها ولحشد تأييدهم لها وتأييد ثورة الشريف حسين، وقد بذل المندوب البريطاني السير برسي كوكس جهوداً كبيرة للتخفيف من الشعور الموالي للدولة العثمانية، والذي لاحظه لدى حاكم الكويت، وحرص على ألا ينفض المؤتمر دون أن يُقسم كلاً من ابن سعود والشيخ جابر والشيخ خزعل على التحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين.

والحاصل أن ظروف الحرب وتداعياتها العسكرية قد ساعدت على تدعيم السيطرة البريطانية على الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد خرجت ألمانيا من حلبة التنافس، وكذلك خرجت روسيا من الحرب بسبب ثورة البلاشفة فيها، كما أن فرنسا اعترفت لحليفتها بريطانيا بالسيطرة والسيادة على كثير من المناطق، بل إنها أغلقت قنصليتها في مسقط عام (١٩٢٠) لينتهي بذلك آخر مظهر من مظاهر الوجود الفرنسي في الخليج العربي، ثم جاء اختفاء الدولة العثمانية سبباً آخر من أسباب انفراد بريطانيا بالسيطرة على الخليج، سيطرة امتدت من شط

العرب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، ولما كانت الدولة العثمانية قد هزمت في الحرب العالمية الأولى فإنها عند توقيع «معاهدة سيفر» تنازلت عن كل حقوقها وادعاءاتها في المناطق العربية، ومع ذلك ظل الأمر معلقاً حتى توقيع «معاهدة لوزان» عام (١٩٢٣).



ثانياً : ظهور المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية:

من التطورات الإقليمية الهامة التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ بداية القرن العشرين، وحتى استقلال إماراته وبروز الدول الوطنية فيه عام (١٩٧١)، ظهور وتكوين الدولة السعودية (الثالثة) التي أسسها الأمير عبدالعزيز آل سعود، منذ بداية القرن، والتي تحولت إلى مملكة عام (١٩٣٢)، وصارت خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين قوة جيوستراتيجية هامة في المنطقة، بحكم الموقع الجغرافي، وبحكم القوة المادية – اقتصادية وبشرية – وبحكم القوة المعنوية التي تعنى المكانة والمنزلة الإقليمية والدولية، وفيما يتعلق بالقوة الجيوستراتيجية فقد اكتسبتها من الموقع الجغرافي المتميز، وبالامتداد الكبير الذي يمثل نصف مساحة النظام الإقليمي الخليجي كله تقريباً، ثم إنها الدولة الوحيدة التي لها علاقات حدودية مع كل دولة، بما فيه البحرين بعد إقامة جسر الملك فهد، وإيران بحدودها البحرية عبر الجزر الواقعة في مياه الخليج، أما القوة المادية فقد استطاعت المملكة، بما تملكه من احتياطي نفطي كبير، وما تحصله من عائدات ضخمة أن توظف ذلك في بناء الدولة الحديثة وفي اكتساب الكثير من مصادر ومقومات القوة الاقتصادية.

أما القوة المعنوية فإنها تستمد عناصرها بصفة أساسية من العوامل الدينية والتاريخية، باعتبارها تملك مصادر مميزة للقوة المعنوية ارتكزت عليها في ممارسة نفوذها والمنافسة على الزعامة والقيام بدور كبير داخل المنظومة الإقليمية،

فالعلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية في الخليج في مرحلة ما قبل تكون دوله الحديثة والانسحاب البريطاني عام (١٩٧١)، والارتباط المذهبي بينها وبين هذه الإمارات، والتداخل القبلي، كلها عناصر أكسبت المملكة مكانة مرموقة، خاصة في علاقاتها الإقليمية، ويأتي العامل الديني بطبيعة الحال باعتباره المصدر الرئيسي للقوة المعنوية، مما جعل منها زعيمة للعالم الإسلامي، وليس داخل الحدود الإقليمية للمنطقة فحسب[٥].

ومن المعروف أن الدولة السعودية الثانية بدأت تضعف وتنهار منذ نهاية عهد الأمير فيصل بن تركي وانقسام أبنائه بعد عام (١٨٦٥)، حتى كان رحيل الأمير عبدالرحمن بن فيصل ومعه أبناؤه عام (١٨٩١) ليستقر في الكويت بضع سنين وقعت الرياض خلالها تحت نفوذ آل الرشيد، إلى أن استطاع الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (الذي اشتهر باسم ابن سعود فيما بعد)، والذي كان يقيم مع والده في الكويت، من أن يخطط لاسترجاع ملك أسرته، وقد استطاع أن يدخل الرياض بالفعل وأن يطيح بسلطة آل الرشيد فيها عام (١٩٠٢) ليبدأ بذلك عهد الدولة السعودية الثالثة، التي حملت اسم المملكة العربية السعودية منذ عام (١٩٣٢).

وبعد استيلاء عبدالعزيز على الرياض شرع في ضم بقية بلاد نجد، فبسط سلطته على الخرج والأفلاج والحوطة والحرث ووادي الدواسر في نفس العام، كما ضم سدير والوشم، والمحمل، ثم عنيزة وبريدة عامي (١٩٠٣-١٩٠٤) لتصبح القصيم ضمن أملاكه مما فجر الصراع بينه وبين الدولة العثمانية وآل الرشيد، ولكنه استطاع التصدي لجيوشهم وهزيمتهم، مما اضطر الدولة إلى مفاوضته على أن يكون «قائمقام» عنها في القصيم ولكنه رفض، واستؤنفت المعارك التي انتصر فيها الأمير مما اضطر آل الرشيد إلى التنازل عن حقوقهم في القصيم وبقية مناطق نجد الأخرى، على أن يعترف ابن سعود بإمارة آل الرشيد على حائل وبقية منطقة شمر.

تقدم عبدالعزيز بعد ذلك إلى استرداد أملاك أسلافه في الأحساء واستطاع هزيمة الحامية العثمانية بها في عام (١٩١٣) وعندما استسلمت أمر بإبعادها إلى

البحرين، ثم سيطر على القطيف، وقد فاوضته الدولة العثمانية عن طريق واليها في البصرة، على أساس اعترافها به والياً على نجد ومتصرفاً على الأحساء وأن يكون على ولاء للدولة العثمانية التي ستمده بالأسلحة والأموال، وقبل عبدالعزيز الذي اعترفت الدولة بسيادته على المناطق التي ضمها إلى حوزة دولته.

وقد استطاع عبدالعزيز أن يقوم بعملية توطين واسعة للبدو، الذين كانوا يشكلون مصدر قلق لدولته فأخرجهم من حالة البداوة ودفع بهم إلى حياة الاستقرار والتحضر، بعد أن أنشأ لهم قرى سميت كل منها بـ «الهجر» في مناطق الواحات وحول آبار المياه التي أقامها منذ عام (١٩١١) كما جعل البدو يتقبلون الاشتغال بالزراعة والحرف والصناعات، ويتحلون بتعاليم الإسلام الحقيقية، وقد بلغت أعداد «هجراتهم» نحو مائتين في ذروة انتشارها عام (١٩٢٦)، وكان يطلق على سكانها «الإخوان» الذين كوّن منه عبدالعزيز جيشاً شبه نظامي ولعبوا دوراً كبيراً في الحروب التي خاضها ضد أعدائه والمناوئين له، إلى أن انقلبوا هم عليه وانتهى الأمر بصراعهم معه في أواخر العشرينيات كما هو معروف[٦].

وخلال فترة الحرب العالمية الأولى أيدت الدولة العثمانية كلاً من ابن الرشيد والشريف حسين، خصما عبدالعزيز، مما كان سبباً رئيسياً في معاناته، ورغم ذلك لم يستجب لدعوة بريطانيا له لمعاونتها ضد الدولة العثمانية، مؤثراً أن يقف على الحياد، وإن اتفق معها على محاربة ابن الرشيد، ثم قبل التفاوض مع الإنجليز ليوقّع معهم معاهدة دارين (القطيف) عام (١٩١٥) التي اعترفوا فيها باستقلاله وسيادته على نجد والأحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والموانى التابعة لها على ساحل الخليج، وقد استفاد ابن سعود من هذه المعاهدة في سعيه للتخلص من الدولة العثمانية وتعزيز مركزه الدولي، كما ضمنت له مساعدة بريطانيا، وفي المقابل قيدته بقيود شبيهة بالقيود التي فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج العربي، وعموماً اعتبر ابن سعود في مصاف حكام الخليج ومع ذلك ظلت هذه

المعاهدة عديمة الجدوى حتي ألغيت بعد ضم الحجاز، وعقده معاهدة صداقة وحُسن تفاهم مع بريطانيا (معاهدة جدة ١٩٢٧).

ولما كان الخلاف قائماً بين كل من عبدالعزيز آل سعود - الذي كان يحمل لقب سلطان نجد وملحقاتها آنئذ - والشريف حسين الذي كان يحمل لقب ملك الحجاز، حيث كان عبدالعزيز لا يعترف بسلطته، فإن قوات السلطان تمكنت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من ضم واحتي «تربة» و «الخرمة» الواقعتان شرق الطائف، وقد كانت بريطانيا قلقة من قوة عبدالعزيز وطموحاته، ولذلك سعت إلى تطويق دولته بحكومات هاشمية في الحجاز وشرق الأردن والعراق، مما زاد من مخاوف عبدالعزيز الذي صمم على القضاء على إمارة آل الرشيد في حائل، واستطاع حصارها بالفعل عام (١٩٢١) حصاراً أنهى وجودها السياسي وصارت منطقة جبل شمر ضمن أملاك السلطان وأعاد بذلك توحيد نجد مرة أخري تحت حكم أسرته، وفي العام التالي (١٩٢٢) تمكّن الأمير فيصل بن عبدالعزيز من ضم منطقة عسير حتى حدود اليمن الجنوبية وحدود إمارة الإدريسي من الغرب.

وفي مؤتمر العقير عام (١٩٢٢) تم تحديد الحدود بين نجد وبين كل من العراق والكويت، وقد أقرّت الاتفاقية التي وقّعت آنذاك بوجود منطقتين محايدتين بين نجد وبين كل منهما، وقد استطاع السلطان عبدالعزيز توسيع ممتلكات دولته في مناطق الحدود الشمالية والغربية، فضم واحتي «تيماء» و«خيبر» في يوليو عام (١٩٢٢)، كما ضم الجوف ووادي السرحان، ولم يبق أمامه سوى مملكة الحجاز.

ولم يكن الحجاز قد خضع للحكم السعودي سوى فترة قصيرة في أوائل القرن التاسع عشر، ولذلك فإن استيلاء ابن سعود على الحجاز عام (١٩٢٦) تُعد نقطة تحول كبيرة ومهمة، فقد جلبت له شهرته ومكانته البارزة في العالمين العربي والإسلامي، فلم يعد مجرد حاكم من حكام الخليج الخاضعين لنظام الحماية طبقاً لمعاهدة دارين (١٩١٥)، ولما كان الشريف حسين ملكاً مستقلاً على الحجاز

ويحظى خلال سنوات الحرب وفي أعقابها بدعم بريطاني كبير، فقد تفاقمت حالة من العداء بينه وبين ابن سعود، خاصة عندما حاول استرداد واحتي «تربة» و«الخرمة» اللتان كانتا محل نزاع تقليدي بين آل سعود وأشراف مكة، لكن جيشه لم يستطع الاحتفاظ بهما فقد استردهما ابن سعود من جديد، وأصبح يسيطر على الطريق إلى الحجاز وصار بإمكانه التقدم إليه، وقد تدهورت العلاقات أكثر عندما عاون الشريف آل الرشيد بالمال والسلاح لشن الحرب على ابن سعود، لكن هذا استطاع هزيمتهم كما مر بنا [٧].

وفي هذه الظروف كانت علاقة الشريف حسين بالإنجليز قد ساءت، بعد أن يئس من تحقيق آماله، وتحول إلى خصم للسياسة البريطانية، مما أثر على مكانته وقوته عند مواجهة ابن سعود، كما امتنع عن حضور مؤتمرات العقير والكويت لتسوية الحدود بين ابن سعود وبين جيرانه الهاشميين، وانتهى خلافه مع الإنجليز بقطع معونتهم عنه عام (١٩٢٤)، زاد من تدهور العلاقات أن الشريف أعلن نفسه خليفة للمسلمين بعد أن أعلن مصطفى كمال إلغاء الخلافة في تركيا، فبدأ ابن سعود يشن حملة واسعة من الدعاية عن سوء إدارة الشريف للحجاز ويُعلن أنه يقبل بأن تشترك هيئة تمثل الشعوب الإسلامية في إدارته، وكسب ابن سعود بذلك تأييد الكثيرين أثناء زحف قواته إلى الحجاز.

وبالفعل تقدمت القوات السعودية في حملة خاطفة استطاعت احتلال الطائف في سبتمبر (١٩٢٤)، بعد أن أنزلت بقوات الشريف هزيمة قاسية، حتى لقد اضطر معها إلى التنازل عن عرش الحجاز لابنه الأمير علي، ولكن هذا لم يحل دون تقدم القوات السعودية نحو مكة، وكان ابن سعود يرافق قواته التي دخلت المدينة المقدسة دون أن تلحق ضرراً بأحد، وبينما رحل الشريف حسين إلى قبرص حيث عاش فيها بقية أيامه (توفى ١٩٣١) كان على ابنه عليّ أن يحصن جدة وأن يواجه تقدم السعوديين، الذين نجحوا في دخول جدة بالفعل بعد محاصرتها لنحو عام هي والمدينة، في ديسمبر (١٩٢٥)، مما اضطر الأمير علي أن يُعلن تنازله

عن ملك الحجاز، في اتفاقية أمنت له ولأسرته مغادرة البلاد، حيث نودي بالسلطان عبدالعزيز ملكاً على الحجاز، وليصبح لقبه «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها» منذ يناير (١٩٢٦).

وقد أعقب نجاح عبدالعزيز في ضم الأماكن المقدسة إلى دولته مع سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا أن دعا إلى عقد مؤتمر إسلامي في مكة عام (١٩٢٦) حضره ممثلون من مختلف البلاد الإسلامية، لمناقشة مستقبل المدينتين المقدستين، وقد انتهى المؤتمر إلى مبايعة الملك عبدالعزيز باعتباره أميناً عاماً على الأماكن المقدسة، بما يعنيه ذلك من خدمتها وحمايتها، كما أقر بمسؤوليته كذلك عن تأمين الطريق إليها، ومنذ ذلك التاريخ والدولة السعودية تعتبر نفسها مخولة بزعامة العالم الإسلامي[٨].

وفي أكتوبر عام (١٩٢٦) امتدت سلطة الدولة السعودية إلى تهامة عسير، حيث كانت إمارة الإدريسي، وفي يناير عام (١٩٢٧) حمل ابن سعود لقب «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها» وهو اللقب الذي اعترفت به الدول الأجنبية، واستطاع بفضل استخدام المصفحات والمخترعات الحديثة تأسيس جيش نظامي حديث، قضى به على تمردات «الإخوان» ونظم دولته إدارياً على أسس حديثة وأقام حكماً قوياً مستقراً بعد أن قضى على نزعة القبائل للاستقلال عن أية سلطة مركزية، وفي سبتمبر عام (١٩٣٢) أصدر ابن سعود مرسوماً ملكياً بتوحيد أجزاء دولته تحت اسم «المملكة العربية السعودية» والتي أصبح يحكمها أبناؤه من بعده، بعد أن برزت كقوة إقليمية كبيرة لعبت دوراً هاماً ومؤثراً في التطورات السياسية في منطقة الخليج، من خلال التعاون السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.



ثالثاً : ظهور الأسرة البهلوية وتحول إيران إلى شرطي الخليج:

لقد شهدت إيران تطورات هامة وخطيرة خلال القرن العشرين أثرت بدورها على تاريخ المنطقة، ومن أبرز هذه التطورات سقوط أسرة القاجاريين بعد ثورة دستورية نخرت في عظام النظام، ليستولي على السلطة فيها «رضا ميرزا» عام (١٩٢٥) ويؤسس أسرة حاكمة جديدة هي الأسرة البهلوية، التي حكم بها البلاد هو وولده محمد من بعده، بعد أن تحولت إلى إمبراطورية قوية، قدر لها أن تدخل في صدامات حادة مع رجال الدين خلال الستينيات والسبعينيات حتى استطاع هؤلاء القيام بثورة أطاحت بها عام (١٩٧٨)، بعد أن كانت إيران قد تحولت إلى قوة مهيمنة في المنطقة مستندة إلى وجودها التاريخي والجيوستراتيجي وحجمها المادي والبشري، فضلاً عن العامل المذهبي[٩].

وقد شهدت إيران كذلك خلال هذه الفترة استبدال النفوذ الأمريكي بالنفوذ البريطاني، الذي كانت قد كرسته معاهدتها مع بريطانيا عام (١٩١٩) على حساب الروس، بل إن إيران سعت عملياً لوراثة الدور البريطاني في الخليج عندما قرر البريطانيون الانسحاب عام (١٩٦٨)، لتتحول إلى قوة عسكرية مهيمنة، استناداً إلى دعم وتخطيط أمريكي، لتلعب دور «شرطي الخليج» المكلف بحماية المصالح الأمريكية والغربية عموماً في المنطقة، وليسعى الشاه مع ذلك إلى تحقيق أطماع بلاده التوسعية في المنطقة - خاصة في جزر الإمارات والبحرين، وتغيير الوضع الديموغرافي لسكانها- وليبرز دور إيران في معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج باعتبارها قوة مسيطرة قادرة على بسط نفوذها وهيمنتها.



ففي عام (١٩٠٥) أرغمت سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات مظفر الدين شاه الذي كان قد تولى السلطة في إيران على إثر إغتيال ناصر الدين شاه عام (١٨٩٦)، على أن يوافق على الدستور ويدعو لعقد أول برلمان عرفته البلاد، ثم

لم يلبث الشاه أن تنكر للحركة الثورية الدستورية بتأييد من روسيا ، فألغى الدستور وهاجم المجلس وفرّقه، وفي عام (١٩٠٧) وبعد مفاوضات سرية طويلة بين روسيا وبريطانيا ، اللتان كانتا تتنافسان على الهيمنة على إيران، وقّعت الدولتان معاهدة تم بمقتضاها تقسيم إيران إلى منطقة نفوذ روسية في الشمال ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة في الجنوب، ومنطقة وسطى محايدة تشمل طهران. وقد كانت قوة ألمانيا المتزايدة وراء عقد هذه المعاهدة، بالإضافة إلى اكتشاف النفط واحتمالات وجوده بكميات ضخمة، وقد تم استخراجه بالفعل عام (١٩٠٨) من «مسجدي سليمان» في الجنوب.

وخلال الحرب العالمية الأولى كانت إيران من الناحية الرسمية محايدة، لكنها عملياً كانت مسرحاً للحرب، حيث احتلت الجيوش الروسية والإنجليزية أجزاء منها لوقف زحف الألمان والأتراك. ولما كان الروس قد طلبوا إلى الشاه تشكيل بوليس للأقاليم الشمالية منذ سنوات طويلة فيما عُرف بفرق «القوازق» التي ضمت ضباطاً روس، فإن هؤلاء انسحبوا مع قيام الثورة الروسية عام (١٩١٧) وتركوا قيادتها في أيدي ضباط الصف الإيرانيين[١٠] ، الذين برز فيهم رقيب يُدعى «رضا ميرزا» الذي استطاع أن يكون وكيلاً لقائد الفرقة بدعم من الإنجليز الذين أرادوا ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الروسي، وبعد الحرب مباشرة كانت إيران في حالة من الفوضى الشاملة وإن كان الوعي القومي الذي أثارته الحرب قد ترك أثره العميق في أنحاء البلاد ، وفي ظل هذه الظروف استطاع رضا ميرزا بعزيمة وإصرار شديدين أن يستولي على قيادة فرقته، ثم على طهران وأخيراً على كل إيران.

واستطاع رضا خلع آخر حكام أسرة القاجار ثم أعلن نفسه شاهاً على إيران عام (١٩٢٥)، وقام بوضع التاج على رأسه بيده، ولكي يعزز عرشه ويضفي على نفسه نوعاً من الشرعية، اتخذ لأسرته لقب «بهلوي»، وغيّر اسم البلاد من فارس إلى «إيران» كما استولى على ثروات الأسرة المخلوعة وأصهر إلى ملكية عريقة هي أسرة محمد علي في مصر حيث زوّج إبنه الأكبر «محمد» للأميرة فوزية

شقيقة الملك فاروق عام (١٩١٩) بعد أن غيّر نص الدستور الذي كان يشترط أن تكون زوجة الشاه إيرانية.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية كان الشاه الذي يحكم حكماً دكتاتورياً متعاطفاً مع الألمان وعلى اتصال دائم بهم[١١١] ، خاصة بعد سقوط فرنسا، بل لقد تدفق رجال الأعمال الألمان إلى بلاده بشكل ملفت، لذلك كان على الجيوش الروسية والإنجليزية عندما غزت إيران عام (١٩٤١) أن ترغمه على التنازل عن العرش لإبنه.

والواقع أن السنوات الأولى من حكم محمد رضا بهلوي كانت من أهم سنوات التحول في تاريخ إيران، فلم تعد مجالاً لتنافس روسيا وبريطانيا فقط، بل دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلبة بعد أن أصبح النفط من أهم عناصر الصراع. لقد كان الأمريكيون يريدون تسهيلات جوية للقيام بجهودهم الحربية في بداية الحرب الثانية، ثم صاروا ينظرون للاعتبارات الاستراتيجية والتجارية في نهايتها، فضلاً عن امتيازات النفط، ولذلك كان عليهم أن يثبتوا لأنفسهم وجوداً في إيران قبل أن تضع الحرب أوزارها، وخلال فترة الحرب الباردة صارت إيران مجالاً للمنافسة الأمريكية - الروسية، بينما كانت أمريكا تخطط لكي ترث الوجود والنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط كله[١٢].

وعندما زار الشاه محمد رضا قاعدة جوية أمريكية في عبدان عام (١٩٤٤)، أعرب للسفير الأمريكي عن رغبته في أن تعاونه الولايات المتحدة معونة صادقة، ومن هنا بدأ المستشارون الأمريكيون ينتشرون في فروع الإدارة الإيرانية بعد أن أصبحوا طرفاً أساسياً في الحرب، وكان واضحاً أن واشنطن تخطط لوضع سياسة أمريكية خاصة نحو إيران في المستقبل لحماية وتعزيز المصالح الأمريكية والاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يسمح بإنشاء قواعد جوية، والاستفادة من الأهمية المتزايدة لحقول النفط الإيراني. وكان مؤتمر طهران الذي عقده الحلفاء

(روزفلت وتشرشل وستالين) في ديسمبر عام (١٩٤٣) قد أعلن تنظيم عملية إنسحاب القوات الأجنبية من إيران، وخطط معاونتها أثناء الحرب وبعدها. ومن جانبها قررت واشنطن عام (١٩٤٤) أن تعطي الأولية لتسليح الجيش الإيراني، وأن تظل البعثة العسكرية الأمريكية هناك إلى ما بعد الحرب لأن حماية وتعزيز المصالح الأمريكية سيقتضي توليها تعزيز قوات الأمن الإيرانية.

وبحلول منتصف عام (١٩٤٦) كانت القوات الروسية والبريطانية قد انسحبت من إيران، وعندما حاولت روسيا أن تبقي لها نفوذاً في الشمال على حساب سلطة الدولة الإيرانية اشتكى الإيرانيون من ذلك للأمريكيين الذين تصدوا لذلك بحزم مؤيدين من الإنجليز والشاه ورئيس وزرائه «قوام السلطة» فكان لدى الأمريكيين تصميم على أن تبقى إيران خارج النشاط السوفيتي بكل الوسائل. وكان ممثل شركة «استاندرد فاكوم» قد وصل إلى طهران عام (١٩٤٤) للحصول على امتياز في النفط الإيراني فوجد ترحيباً إيرانياً بمنح تسهيلات في هذا المجال للشركات الأميركية، وهو ما أدى إلى تقاطر شركات أمريكية أخرى للدخول في نفس المجال، وكان من الواضح أن الروس لا ينوون الرحيل عن إيران، مع بقية دول الحلفاء، وإنما كانوا يودون تثبيت أقدامهم على الأقل في منطقة «أذربيجان» التي كانت روسيا تطمع في ضمها، وإزاء احتدام الأزمة واضطراب الأوضاع، أصبح الشاه يخشى من محاولة قيام انقلاب ضده من جانب إحدى القوى التي احتلت بلاده فساهم ازدياد خطر التدخل الأجنبي، وعجز الشاه الواضح عن الدفاع عن مصالح بلاده، في تزايد التأييد للجبهة القومية التي كان يتزعمها الدكتور مصدق، بينما نجح رئيس الوزراء «قوام السلطة» في الحصول على تاريخ محدد لإنسحاب الروس مقابل وعود بمنحهم امتيازات بترولية مُرضية، فقد أثار ذلك قلق الأمريكان، بل والشاه نفسه الذي عبّر عن شكوكه لهم من أن رئيس وزرائه سيصبح ألعوبة في أيدي الروس، وانتهى الأمر بأن صوّت البرلمان الإيراني بعدم منح الروس أية امتيازات

بترولية، بعد أن كانت قوات الشاه قد سيطرت بالفعل على أذربيجان، ولم يكن أمام موسكو سوى أن توجه اللوم للحكومة الإيرانية باعتبارها خانت تعهداتها [١٣].

ومع بداية الخمسينيات كان الأمريكيون يقيمون لأنفسهم نقاط ارتكاز في كل نواحي الحياة في إيران، وكان ذلك يتم في كثير من الأحوال على حساب الإنجليز، لقد كانوا ينظرون إلى إيران باعتبارها أضعف حلقة في سلسلة الدول الشرق أوسطية المحيطة بالاتحاد السوفيتي، وكان همهم الأول تقوية هذه الحلقة وملء الفراغ الإيراني سواء بالأسلحة أو بالمساعدات أو بالتحالفات، لذلك دفعت إلى إيران بأسلحة حديثة ودربت ضباط الجيش الإيراني في الولايات المتحدة، بينما ألح الإيرانيون في طلب المساعدات الاقتصادية التي منحت لهم بسخاء وجرت المشاورات بشأن تدعيم إيران لحلف «سعد أباد» الذي وُقِّع ميثاقه عام (١٩٣٧)، وانضمامها إلى ما يُسمى «بحلف البحر المتوسط»، ونتيجة للنشاط المتزايد لحزب «تودة» الشيوعي، والكساد الاقتصادي، وازدياد الفوضى مع عجز الحكومة القائمة، بدأت الخارجية الأمريكية تفكر في تحديد الإصلاحات التي ينبغي لحكومة إيرانية حازمة وقوية أن تنفذها، في ظل المساعدات الأمريكية، وتحت رعايتها، بل وصل الأمر إلى حد أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لأن تحدد اسم المسؤول الإيراني الذي تتوسم فيه المقدرة على تنفيذ ذلك، وبينما كانت تفكر على هذا النحو كان هناك تطور آخر تمثل في بروز شخصية الدكتور مصدق الذي استطاع أن يُعبِّر عن شعور مواطنيه الديني والقومي، ذلك الشعور الذي يطالب بتأميم النفط الإيراني، حتى لقد بدا وكأنه بطل الساعة والتأميم ورمز اعتزاز الأمة بنفسها وتجسيداً لطموحات الشعب الإيراني.

المهم أنه استطاع في ظروف تاريخية بالغة الدقة أن يتولى رئاسة الوزارة في أبريل (١٩٥١) وأصدر قانون التأميم في أواخر نفس الشهر، ومن ثم توقفت شركات النفط عن دفع التزاماتها للخزينة الإيرانية، وقدمت الحكومة البريطانية شكوى لمحكمة العدل الدولية ثم هيئة الأمم المتحدة وتفاقمت الأزمة خلال عام

(١٩٥٢) مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وبالرغم من أن الأمريكيين كانوا يعارضون قرار التأميم إلاّ أنهم جعلوا يصطادون في الماء العكر ويخططون للاستفادة من هذا الوضع لشركاتهم البترولية، ثم لعب «كيرميت روزفلت» رجل وكالة المخابرات المركزية دوراً خطيراً في تدبير إنقلاب على حكومة مصدق مستعيناً بكل خصومه، ونجح الإنقلاب وأطيح بمصدق في عملية عُرفت باسم «أجاكس» وأصبحت السفارة الأمريكية هي مركز السلطة في طهران!

وبطبيعة الحال ألغيت قرارات التأميم، وسارعت الحكومة وشركات النفط الأمريكية في تقديم قروض سخية لتعويض المتضررين، وبلغ الأمر أن صار للشركات الأمريكية ما يقرب من ٤٠٪ من احتكارات النفط الإيراني، كما بدأ نظام الشاه في استخدام وسائل جديدة لتدعيم قوته كان منها إنشاء جهاز البوليس السري «السافاك» الذي كان يُعتبر بشكل من الأشكال فرعاً من وكالة المخابرات المركزية، ومنها سيطرة النظام على الصحافة والإذاعة، لتتصدر أخبار الشاه كل شيء، كما تم التخلص من كل المعارضين بشتى الأساليب، وبدا الشعب، وخاصة الشباب، يعاني من الحكم الدكتاتوري البوليسي، وكرد فعل لذلك كله بدأت الجمعيات السرية في الانتشار وكان أبرزها جماعة «مجاهدي خلق» المؤلفة من عناصر الجبهة القومية ذات الملامح الإسلامية، وجماعة «فدائيين خلق» الماركسية، وراحت هذه الجماعات تتدرب سراً في الداخل والخارج، وبشكل عام كانت القوى المعارضة للشاه تهجر العاصمة وتتجه إلى مدينة «قم»، بينما كان الشاه ينسق مع إسرائيل، عن طريق وكالة المخابرات المركزية، حتى لقد أرسل عدداً من الضباط وأفراد الحرس الملكي للتدريب فيها من خلال التعاون بين السافاك والموساد (١٤).

وعندما تحرك رجال الدين ضد النظام في «قم» بدأت تبرز شخصية «روح الله الخميني» كزعيم ديني يتحدى الشاه الذي استطاع قمع الحركة واعتقل الإمام، مما كان سبباً في اغتيال رئيس الوزراء، فقام الشاه بطرد الخميني خارج إيران واتخذ إجراءات صارمة ضد المعارضة الدينية للتخلص منها بشتى الطرق خلال عام

(١٩٦٣) ثم بدأ يؤلف الوزارات والأحزاب حسب هواه، في ظل حكم مطلق لا يستند إلى أساس شرعي أو قانوني غير استفتاءات يجريها بين الحين والآخر.

وقد ساعدت ظروف نتائج حرب (١٩٦٧) وتأثر نفوذ عبدالناصر بها، ثم قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج وإنهاء حمايتها على إمارات الخليج (١٩٦٨)، على تدعيم مركز الشاه، ولما كان قد ورث عبئاً يتمثل في مطالبة بلاده بالبحرين، فإنه في عام (١٩٦٩) توصل إلى صيغة لإنقاذ ماء الوجه تمثلت في موافقته على إرسال بعثة لتقصي الحقائق من جانب سكرتير الأمم المتحدة إلى البحرين لمعرفة رغبة شعبها الذي أعلن بحسم رغبته في الاستقلال ورفضه أي تبعية لإيران. ومع استقلال البحرين وقطر، وإمارات الساحل العُماني وتكوين «دولة الإمارات العربية» في أواخر عام (١٩٧١)، ومع إتمام خروج بريطانيا من المنطقة وانشغال العراق بأموره الداخلية، لم يبق في الخليج سوى المملكة العربية السعودية وإيران، وكان الشاه يرى أن الخليج في طريقه لأن يصبح أهم منطقة اقتصادية واستراتيجية في العالم، ومن ثم يجب أن يكون لبلاده الجانب الأكبر للسيطرة عليه، لذلك لجأ للولايات المتحدة لدعمه عسكرياً ودبلوماسياً، وهو ما حدث بالفعل، لتتحول بلاده إلى أقوى قوة عسكرية إقليمية في الخليج، وليحتفل عام (١٩٧١) بمرور ثلاثين عاماً على توليته احتفالاً أسطورياً، حمل خلاله لقب «أريامهر» بالإضافة إلى «شاهنشاه» أي ملك الملوك، ووصل إلى ذروة جنونه باحتفالات «برسوبوليس» التي حضرها ستة وثمانون من ملوك وأمراء ورؤساء الدول، ومع نهاية عام (١٩٧٣) وبعد ارتفاع أسعار النفط أصبحت بلاده دائنة بعد أن كانت مدينة، وبدأ يتحدث كيف أن بلاده سرعان ما ستصبح خامس دولة صناعية في العالم[١٥].

أما في الخليج فكان يعتقد أن السعودية لا تستطيع أن تنافسه، فتسليحه الأمريكي بلغ درجة كبيرة من التطور والتفوق، كما أن بلاده تتفوق في عدد السكان (٣٧ مليون مقابل ٤ ملايين للسعودية آنذاك)، ورغم أنه كف عن المطالبة بالبحرين إلا أنه بدأ يتبع سياسة أخرى للتغلغل عن طريق هجرة الإيرانيين

إلى إمارات الخليج جميعاً لتغيير الوضع الديمغرافي للتركيبة السكانية، كما بدأ يقوم بدور شرطي الخليج طبقاً للسياسة التي استنها مبدأ نيكسون - بدعم وسلاح الولايات المتحدة، ليثبت أنه حل محل بريطانيا كحام للمنطقة عملياً فاحتلت قواته جزر أبو موسى والطنبين التابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة عشية إتمام الانسحاب البريطاني في ٣٠ نوفمبر (١٩٧١)، ثم شاركت قواته في قمع ثورة ظفار الماركسية عام (١٩٧٣) بعد التنسيق مع الإدارة الأمريكية، وهكذا أصبحت إيران قوة إقليمية خطرة ذات مطامع صريحة، كشفت عن ذلك بشكل صريح وواضح خاصة مع نهاية الوجود البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات، ومن سخريات التاريخ أنه في الوقت الذي بلغت فيه ذروة قوتها كان الشاه ونظامه عاجزاً عن إدراك مدى خطورة المعارضة الدينية في الداخل والخارج، تلك المعارضة التي لم تلبث أن أطاحت بعرش الطاووس في ثورة خطيرة عام (١٩٧٨)، أعلن على إثرها قيام الجمهورية الإسلامية.



رابعاً : الوجود الأمريكي في الخليج وتعاظمه:

لقد بدأت علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي تاريخياً مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، عندما عقدت معاهدة تجارية مع سلطان مسقط وعُمان عام (١٨٣٣)، ثم أعقبتها بتعيين قنصل أمريكي في زنجبار - التابعة للسلطان آنئذ - عام (١٨٣٦) لمتابعة النشاط التجاري الذي كان يغلب على علاقة الأمريكيين بالمنطقة. غير أنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر اتخذت هذه العلاقة اتجاهاً جديداً من خلال إرسال البعثات التبشيرية الأمريكية، حيث وصلت إلى البحرين ومسقط بعثتان أمريكيتان بين عامي (١٨٩٢، ١٨٩٣)، ثم توالت البعثات إلى البصرة حتى بداية القرن العشرين، فالكويت عام (١٩١٠). وقد شرعت هذه البعثات في ممارسة نشاطها في مجال تقديم الخدمات الطبية بتأسيس المستشفيات، والخدمات التعليمية بتأسيس المدارس والمكتبات

العامة. وكانت الخارجية الأمريكية تعتمد على المبشرين في موافاتها بتقارير عن أوضاع المنطقة قبل أن يكون لها نشاط دبلوماسي كامل، كما لجأت إلى الاستفادة من نشاط وجهود بعثات التنقيب عن الآثار - وخاصة في العراق - لمعرفة شؤون المنطقة في أوائل القرن العشرين[١٦].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم يكن لها تمثيل سياسي أو قنصلي في الخليج - باستثناء مسقط وزنجبار - حتى قيام الحرب العالمية الأولى، تمسكاً بسياسة العزلة التي انتهجتها منذ مبدأ مونرو عام (١٨٢٣)، إلا أنها بدأت خلال سنوات الحرب الأولى، في عهد الرئيس ودرو ويلسون، تخرج عن هذه العزلة، خاصة بعد أن أعلن مبادئه الشهيرة والتي نادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولاقت صدى واسعاً في العالم العربي الذي كان مستعمراً - وكان التطبيق العملي للسياسة الجديدة قد دخل بالولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء، ثم مطالبتها لحلفائها المنتصرين في أعقاب محادثات السلام باتباع سياسة «الباب المفتوح» في مناطق نفوذهم ونشاطهم التجاري والاستعمادي، مما يعني أن تشارك الولايات المتحدة في السيطرة على أسواق ومصادر الثروة في البلاد المستعمرة، وكانت أهمها بطبيعة الحال مناطق التنقيب عن النفط والمشاركة في امتيازاته.

لقد كان النفط هو الباب الرئيسي الذي دخلت منه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، كما كان السبب الرئيسي في تواجدها العسكري والسياسي فيما بعد على نحو خطير، كما أشرنا، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما استطاعت الشركة الأنجلو إيرانية الحصول على امتياز النفط في شمال إيران عام (١٩٢٠)، لجأ عدد من الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط إلى وزارة الخارجية لكي تساعدها على شق طريقها في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال، واعتبرت أن انفراد الشركات البريطانية يخل بسياسة الباب المفتوح، لذلك تنازعت الولايات المتحدة مع بريطانيا بشأن امتيازات التنقيب عن النفط في فلسطين والعراق، لكن فيما بين عامي (١٩٢٢، ١٩٢٨) استطاع عدد من الشركات الأمريكية التي

كونت اتحاداً فيما بينها، أن تتفاوض مع شركة النفط التركية والشركة الأنجلو إيرانية وأن يوقّع الجميع، بالإضافة إلى شركتين إحداهما فرنسية والأخرى هولندية، اتفاقية عُرفت باسم «الخط الأحمر» والتي تألفت بموجبها «شركة نفط العراق» وبذلك صار للشركات الأمريكية فرصة مساوية للشركات الأوربية في نفط العراق وتركيا.

وفي عام (١٩٢٥) شهدت البحرين تنافساً أمريكياً - بريطانياً، انحسم لصالح شركة إستاندرد أويل أوف كالفورنيا الأمريكية (سوكال) عام (١٩٢٨)، ومن البحرين انطلقت الشركة للحصول على امتياز نفط الأحساء بالسعودية، وحصلت عليه بالفعل عام (١٩٣٣)، ومنذ ذلك العام، بدأت الأموال والخبرة الأمريكية تتدفق إلى المنطقة، وانفتح باب الخليج والشرق العربي على مصراعيه أمام الأمريكيين، وكان في ذلك بداية لنهاية السيطرة البريطانية على الخليج العربي. ويلاحظ أن شركة (سوكال) تحولت عام (١٩٣٩) إلى «شركة الزيت العربية الأمريكية» (أرامكو)، كما نقل مركزها الرئيسي إلى الظهران عام (١٩٥٢). أما بالنسبة للكويت فقد تفاوضت الشركات الأمريكية مع شركة النفط الأنجو إيرانية، حتى نجحت شركة (جلف) إلى التوصل معها إلى اتفاقية مشتركة على أساس المناصفة في نفط الكويت، ثم شكلتا معاً «شركة نفط الكويت» عام (١٩٣٤). ويلاحظ أن الخارجية الأمريكية وقفت ظهيراً دبلوماسياً للشركات الأمريكية خلال مفاوضات شركاتها مع البريطانيين الذين حاولوا إعاقة ذلك بشتى الوسائل خاصة في كلٍ من البحرين والكويت، أما السعودية فلم يكن ثمة حاجة لذلك.

وكان احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات الاقتصادية لمؤتمر سان ريمو قد أدى إلى توقيع اتفاقية مع بريطانيا وفرنسا ضمنت مساواة أمريكا لهما في المسائل الاقتصادية في الشرق العربي، ومن الناحية العملية لم يكن بوسع الإنجليز منع الشركات والمصالح الأمريكية من الدخول إلى منطقة الخليج، بعد أن بلغت

الولايات المتحدة مكانة مرموقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، خاصة وأنها صممت على خلق مصالح اقتصادية كبيرة في هذه المنطقة الواعدة.

وقد اقتضى الأمر من الولايات المتحدة متابعة ومراقبة التطورات السياسية في المنطقة، والمشاركة فيها بقدر ما يتوافق ذلك مع مصالحها النفطية. ففي عام (١٩٢٥) اعترفت بسلطة رضا بهلوي في إيران، كما اعترفت عام (١٩٣٠) بالعراق، وخططت لإقامة تمثيل دبلوماسي فيه، ثم اعترفت بالحكومة السعودية عام (١٩٣١)، وتفاوضت معها لعقد معاهدة تعامل فيها معاملة الدولة الأولى بالرعاية في شؤون التجارة والملاحة عام (١٩٣٣).

وهكذا أدى التوسع في عمليات إنتاج النفط في الخليج إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة كبرى حصلت على مصالح تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة، فإلى جانب إصرار الخارجية الأمريكية على تطبيق مبدأ الباب المفتوح لكي تضمن للشركات الأمريكية نحو ٢٣,٥ ٪ من أسهم شركة نفط العراق، فإنها حصلت على ١٠٠٪ من أسهم نفط البحرين والسعودية، و٥٠٪ من أسهم شركة نفط الكويت. ورغم أن الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من هذه الامتيازات كان قليل الأهمية بالقياس إلى الإنتاج المحلي الأمريكي الضخم، فقد اتضح أن الولايات المتحدة يتزايد اهتمامها بالحصول على أكبر قدر ممكن من نفط الخليج تعويضاً لنقص احتياطيها وللحيلولة دون سيطرة بريطانيا على معظم مصادر النفط في العالم في المستقبل نتيجة هيمنتها على منطقة الخليج، وانتهى الحال بأن أدت الامتيازات الأمريكية في فترة ما بين الحربين إلى وقوع حوالي ٦٠٪ من إنتاج نفط الخليج - بحلول عام (١٩٦٠)- في أيد أمريكية، وقبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت أعداد الأمريكيين الوافدين إلى الخليج والجزيرة العربية تتزايد بشكل كبير للعمل في مناطق النفط، كما كانت الشركات الأمريكية تُنفق أموالاً طائلة في سبيل تطوير صناعة النفط، في الوقت الذي إزداد فيه ارتباط الشرق العربي والخليج بقضايا الأمن القومي

وبمكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية. عموماً كان تركيز الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ينصب على بناء قوة اقتصادية ضخمة وعلى إقامة علاقات اقتصادية مع القارة الأوربية[١٧].

ولكن مع اشتعال الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة تُغيّر من سياستها تجاه المنطقة خاصة بعد صدور مبدأ روزفلت الذي كان ينص على ضرورة أن تمارس الولايات المتحدة دورها في قيادة العالم مما يقتضي أن تتبنى خطاً عسكرياً مؤثراً على الأحداث الدولية بالشكل الذي يؤهلها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومي الأمريكي وتهدد المصالح الأمريكية، وكان أول تطبيق فعلي لهذا المبدأ هو مساعدة الاتحاد السوفيتي في الحرب مادياً وعسكرياً، الأمر الذي يتطلب وجوداً عسكرياً أمريكياً في الخليج، وهو ما نتج عنه لاحقاً تشكيل ما سُميَ «بقيادة الخليج الفارسي». ولذلك أرسلت الولايات المتحدة وزيراً مفوضاً لها في جدة عام (١٩٤١) ثم أنشأت سفارة لها في الرياض، وصار لها أول بعثة دبلوماسية مكتملة في الخليج والجزيرة العربية، وقد تواكب ذلك مع اشتراك الولايات المتحدة الفعلي في الحرب، بعد أن بدا واضحاً أن السعودية أصبحت تمثل أهمية استراتيجية لمواصلاتها وإمداداتها[١٨].

وإذا كان مركز بريطانيا في المنطقة قد بدأ يضعف وينهار منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، فإن تداعيات الحرب وحرج موقف بريطانيا خلال سنواتها الأولى قد زاد من ضعفها العام لحساب القوة العسكرية الأمريكية التي صارت تتقارب مع الخليج والجزيرة العربية وتسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام الإنجليز، ولما كان ابن سعود في بداية الحرب يعتمد كثيراً على بريطانيا التي كانت تمد بلاده بالمؤن الضرورية، فقد أعربت شركات النفط الأمريكية عن قلقها من ذلك، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تُصرّح لبريطانيا بأن تخصص للسعودية نسبة من معونات «الإعارة والتأجير» - التي كانت بريطانيا تتلقاها منها كدعم لمجهودها الحربي - مما زاد من معونة بريطانيا لابن سعود، حتى لقد فكر البريطانيون عام (١٩٤٢)

في تأسيس بنك مركزي في السعودية لإدخالها في منطقة الإسترليني. لذلك بدأ الأمريكيون يتنبهون لخطورة ذلك ويتحسبون لاحتمالات ما بعد الحرب، ومن احتمال أن يعمد البريطانيون، مستعينين بالأموال الأمريكية، إلى استغلال ظروف الحرب للمساس بالمكاسب التي أحرزها الأمريكيون.

ويدأ مديرو شركة أرامكو يمارسون ضغوطهم على وزير النفط الأمريكي طلباً للمساعدة، وعبّروا عن مخاوفهم من ضياع امتيازات النفط برمتها إن لم تقدم الحكومة الأمريكية دعمها ومساعدتها للعاهل السعودي، وأوضحوا أن إدخال السعودية في منطقة الإسترليني سوف يعرقل نشاط شركتهم باعتبارها مؤسسة أمريكية. لذلك استجاب الرئيس روزفلت وقرر تطبيق مبدأ «الإعارة والتأجير» على السعودية مباشرة عام (١٩٤٣)، دون وساطة بريطانية، بل أكثر من هذا أعلن أن الدفاع عن السعودية أمر ذو أهمية حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة التي بدأت تنشط في هذا الاتجاه وتدعم ابن سعود ولتكتسب أهمية كبيرة لديه، فقدمت لبلاده قروضاً ومعونات سخية، ثم لم يلبث أن التقى العاهل السعودي بالرئيس روزفلت على ظهر إحدى السفن الأمريكية في مياه البحيرات المُرّة شمال السويس عام (١٩٤٥)، حيث دارت بينهما مباحثات حول النفط وقضية فلسطين، وإقامة قاعدة جوية أمريكية في الظهران، كانت أول قاعدة عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية، كما منح الملك عبد العزيز بعض الامتيازات على أراضي بلاده مقابل رسوم وعوائد تدفعها الحكومة الأمريكية، واتفق على استقدام السعودية لخبراء جيولوجيين أمريكيين للبحث عن المعادن والمياه الجوفية، وعموماً تسجل هذه التطورات نهاية للتفوق البريطاني في المنطقة وإن كان الواقع يُشير إلى أن النفوذ البريطاني كان قد بدأ ينهار حتى قبل بداية الحرب العالمية الثانية، كما تسجل بداية تفوق التواجد الأمريكي، بعد أن أسفرت واشنطن عن نيتها في التصدي لأي تغلغل بريطاني في حقول النفط السعودية، وقد نتج عن ذلك توتر العلاقة بين الدولتين بشأن النفوذ في المنطقة، بينما مضت شركتا كاليفورنيا

وتكساس في تدعيم مركزهما في السعودية والتوسع في الإنتاج بتشجيع من الحكومة الأمريكية وتحت حمايتها، وقد كسبتا تقدير الملك عبدالعزيز بزيادة موارده النفطية[١٩].

ومن المهم ملاحظة أن الحرب العالمية الثانية قد أضعفت أوروبا الاستعمارية، وكشفت عن القوة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي قوة لديها الإمكانيات اللازمة للسيطرة ولا ينقصها إلا الخبرة الاستعمارية. وقد ازداد النشاط الأمريكي في الخليج والجزيرة العربية قوة واتساعاً، خاصة بعد انتصار حلفاء أمريكا بدعم عسكري وسياسي منها، مما اقتضى ضرورة توزيع الغنائم بين المنتصرين، ولم يعد يحق لأي دولة من دول الحلفاء أن تتمسك بمبدأ الاحتكار، لتعارضه مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذي سنّتهُ أمريكا قبل الحرب، التي خرجت منها وهي أقوى وأعظم وصارت تفكر في الزعامة والسيطرة، ولو على حساب حلفاء الأمس، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، وكان لها ما أرادت لتصبح أكبر قوة اقتصادية مهيمنة، وليصبح الدولار الأمريكي هو العملة المعتمدة للمبادلات بين الدول وبعد أن استطاعت تأكيد هيمنتها الاقتصادية وزعامتها السياسية للعالم الرأسمالي، لم تعد مشكلة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب هي التنافس مع بريطانيا، فسرعان ما غطى عليها التحدي السوفيتي للمصالح الحيوية لكل من الدولتين. فكان عليها التصدي لحلفاء الأمس وتشكيل صياغة لمرحلة جديدة تواجه بها صراعاً استراتيجياً ضد السوفييت فيما عُرف بالحرب الباردة، ومقاومة الفكر الشيوعي بشتى الوسائل.

وفي مواجهة القوة السوفيتية المتنامية، والحركات الوطنية التحررية، اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً يمكن وصفه بسياسة «العصا والجزرة» أي ما بين التدخل العسكري طبقاً لمبدأ الرئيس ترومان، والمساعدات الاقتصادية طبقاً لمخطط مارشال وهما وجهان لعملة أمريكية واحدة على كل حال [٢٠]، وقد ظهر مبدأ ترومان عام (١٩٤٧) وكان ينادي بالتخلي العلني عن سياسة عدم التورط في القضايا

الدولية، كما أعلن الرئيس الأمريكي مشروعه الذي سُميّ بالنقطة الرابعة في بداية عام (١٩٤٩) لدعم سكان العالم وبلاده التي تنتهج النهج الأمريكي. وفي نفس الفترة قامت بخفض نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط إلى ما يقل عن ٦٠٪ للمرة الأولى، لتصبح مستورداً للنفط، كما خفضت صادراتها لأوربا. وفيما يتعلق بالجزيرة العربية والخليج فإن الولايات المتحدة بدأت تقلل من اعتمادها على التقارير البريطانية بشأن تقييم الأوضاع في الخليج، وتواكب ذلك مع بداية امتداد نشاطها الدبلوماسي في الأقطار الخليجية، أسوة بالسعودية، كما حصلت على امتيازات النفط في المنطقة المحايدة بين كل من السعودية والكويت عامي (١٩٤٨-١٩٤٩)، وبدا واضحاً بشكل ملفت أن الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة، تطبق سياسة محددة تجاه المنطقة يمكن وصفها بسياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي ومحاصرته داخل نطاق من الدول المحيطة به، مما تجلى في تكوين حلف بغداد، وفي تركيز علاقاتها نحو أهم القوى الإقليمية في المنطقة وهي السعودية وإيران والعراق[٢١].

وفي عام (١٩٥١) وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية مع المملكة العربية السعودية حصلت الأخيرة بمقتضاها على المساعدات التقنية بموجب برنامج النقطة الرابعة، ثم جددت اتفاقية تأجير قاعدة الظهران العسكرية في نفس العام، مع تسليح وتدريب الجيش السعودي، فضلاً عن ازدياد النشاط الأمريكي في المجالات المدنية، خاصة في مشروعات الري وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، ورصف الطرق وإنشاء وتطوير الموانئ وتأسيس شركة طيران، ومد خطوط السكك الحديدية بين الدمام والرياض. وإن كانت العلاقات السعودية الأمريكية لم تتضمن في الاتفاقيات، قيوداً تشبه الشروط التي تضمنتها معاهدات بريطانيا واتفاقياتها مع كل من مصر والعراق والأردن، فكان للسعودية مطلق الحرية في التعامل مع البلاد الأخرى واتباع سياسات ليس بالضرورة أن تتمشى مع سياسة الولايات المتحدة.

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة تطور أساليب النفوذ البريطانية القديمة وتتلافى عيوبها، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تنشغل بالحلول الوسطى وإقامة التوازنات والتركيز على المصالح المباشرة، دون اهتمام بالمستقبل، فإن الولايات المتحدة، وتحت حماية بريطانيا في البداية، استطاعت أن تقيم وأن توسع علاقاتها بالمنطقة وأن تحرز مكاسب دون أن تتحمل مسؤوليات تتناسب مع جسامة تلك المكاسب، وبمضي الزمن وحُسن استغلال الفرص، وخلقها، استطاعت المؤسسات الأمريكية توسيع مصالحها واستثماراتها لتتحول إلى مصالح دائمة وقد اتضح ذلك بشكل كبير خلال فترة الحرب الباردة[٢٢].

وكانت أزمة تأميم النفط الإيراني عام (١٩٥١) مثالاً جيداً، فقد عجزت الإدارة البريطانية عن معالجتها على إثر الانقلاب الذي قاده الدكتور مصدق وتولي به رئاسة الوزارة وأصدر قرار تأميم النفط مما أضاع هيبة بريطانيا وسمعتها في المنطقة، في الوقت الذي كانت تخطط فيه الولايات المتحدة لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الحلفاء من إيران عام (١٩٤٦) بأساليب منها تسليح الجيش الإيراني، ومنها المساعدات الاقتصادية طبقاً لمبدأ ترومان، فضلاً عن الأحلاف العسكرية التي خططت لإحاطة الاتحاد السوفيتي بها، كانت بريطانيا تتعثر في حل الأزمة التي قطعت بسببها العلاقات البريطانية الإيرانية، لذلك خططت السلطات الأمريكية لاستفادة شركات النفط الأمريكية بالمزايا التي يمكن أن تترتب على الأضرار التي تلحق بالشركات البريطانية وكان بوسع وكالة المخابرات الأمريكية - كما أشرنا - أن تتولى مهمة القيام «بانقلاب مضاد» للإطاحة بحكومة مصدق، ونجح ذلك بالفعل عام (١٩٥٣) [٢٣]. وتقاضت الولايات المتحدة الثمن، نفوذاً قوياً سياسياً وعسكرياً في إيران، وحالت دون ما كانت تسميه بالتهديد السوفيتي للاستيلاء على إيران، وحصلت على مشاركة خمس شركات أمريكية في اتفاقية جديدة للنفط الإيراني.

وفي أعقاب حرب السويس عام (١٩٥٦) التي أطاحت بهيبة وسمعة بريطانيا وفرنسا في الشرق العربي، كان على الولايات المتحدة أن تصوغ مبدأً جديداً

يتعامل مع المتغيرات التي ستنجم عن انهيار مركز بريطانيا وفرنسا في المنطقة وعن بروز الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى على استعداد قوي للتحالف مع دول المنطقة.

لذلك صاغ الرئيس الأمريكي إيزنهاور مبدأ جديداً نُسب إلى اسمه عام (١٩٥٧) وهو «مبدأ إيزنهاور» الذي جعل يؤكد على الأهمية الكبرى للشرق الأوسط بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، واعتبر أن أي تهديد من جانب الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، مما يتطلب الرد باستخدام القوات المسلحة، وضرورة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لدول المنطقة حسب طلبها واحتياجاتها، مع ما يعنيه ذلك من عزم الولايات المتحدة على التدخل في دول المنطقة بحجة ردع الاتحاد السوفيتي[٢٤].

وعندما قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج عام (١٩٦٨) كانت ثمة قلقاً واضحاً من جانب الولايات المتحدة من محاولة الاتحاد السوفيتي ملء «الفراغ» الذي سينجم عن هذا مما يهدد المصالح الأمريكية والغربية عموماً. وتدارست الخارجية الأمريكية الأمر وطرحت خيارات عام (١٩٦٩) منها استمرار دعم الحكومات الموالية في الخليج والابتعاد عن أي دور عسكري، ومنها نشر قوات أمريكية كبديل للبريطانية، ومنها دعم قوة إقليمية عسكرياً وسياسياً للقيام بالمهمة لضمان مصالح الولايات المتحدة والغرب عموماً في المنطقة، وبطبيعة الحال استبعد أمر التواجد العسكري الأمريكي خاصة وأن أمريكا كانت لا تزال غارقة في مستنقع فيتنام، لذلك لقيت مسألة الاستعانة «بوكيل إقليمي» اهتماماً خاصاً باعتبارها تخدم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، وعلى هذا تبلور «مبدأ نيكسون» الذي يؤكد على فكرة الابتعاد عن التدخل المباشر، دون تغيير في الاستيراتيجية، وذلك بالاعتماد على الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج.

ولما كانت الولايات المتحدة قد سبق لها عقد محالفة عسكرية مع إيران عام (١٩٥٩)، تعهدت فيها باستخدام القوة العسكرية لحمايتها ضد أي اعتداء

عليها، كما أن إيران منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت مجالاً حيوياً للنشاط الأمريكي في مجال النفط والتسليح، فضلاً عن العلاقات الخاصة مع الشاه محمد رضا بهلوي، يضاف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي المتاخم للاتحاد السوفيتي، وأهميتها الاقتصادية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية. لكل ذلك كانت إيران مرشحة للقيام بالدور المطلوب في الخليج، ومن هنا بدأت تحتل المركز الأول في اهتمامات السياسة الأمريكية بعد عام (١٩٦٨)، ومن جانبه أعلن الشاه ترحيبه بالقيام بالدور الأمريكي المطلوب كحارس للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة.

وبالرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة تحافظ على علاقاتها مع السعودية لاعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية، تستند إلى ما تتمتع به المملكة من مكانة سياسية واقتصادية ودينية داخل النظام الإقليمي لمنطقة الخليج. وقد رأت الولايات المتحدة أن تستفيد من ذلك إذا ما نجحت في الجمع بينها وبين إيران - بعد تسوية المشاكل المعلقة بينهما - في إطار ما أسمته بسياسة «العمودين المتساندين» غير أن السعودية كانت تنظر بقلق لتزايد القوة العسكرية الإيرانية، وتزايد أطماع إيران في الجزر العربية، كما كان واضحاً لها أن الولايات المتحدة تسخو عسكرياً على إيران، بينما كانت مساعداتها العسكرية للسعودية لا تخرج عن الإطار الدفاعي وتتم ببطء شديد، ولم يكن بوسع السعودية أن تتعامل مع إيران وفقاً للاستراتيجية الأمريكية. فضلاً عن تعامل إيران المنفتح مع الكيان الصهيوني الذي ترفضه السعودية، وبدا واضحاً أن هناك تفرقة عسكرية مقصودة من حيث التعاون العسكري الأمريكي مع الدولتين، لذلك لم تنجح سياسة العمودين، ولم تستطع السعودية القيام بهذا الدور، بل ورفضت منح الأمريكيين تسهيلات عسكرية كانوا يطلبونها في أراضيها. ولذلك ركزت الولايات المتحدة على إيران بشكل كبير للقيام بالدور الأمريكي المطلوب في الخليج العربي[٢٥].



الهوامش والمصادر

١ - حول حملة الأحساء راجع: Anscombe, F., The Ottoman Gulf, New York, 1997, pp. 16-33.؛ عبدالله سراج منسي: المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، كلية الآداب جامعة الملك عبدالعزيز، جدة ١٩٩٤، ص ٢٣ - ٣٣؛ وعبدالعزيز عبدالغني: أمراء وغزاة، قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، دار الساقي بلندن، ط(٢) ١٩٩١، ص ٤٣ وما بعدها.

٢ - Kursun, Zakeriya, The Ottomans in Qatar, Istanbul, 2002, pp. 124-134.؛ عبدالله السبيعي: الحملة العسكرية على الأحساء والقطيف وقطر ١٨٧١-١٩١٣، أسبابها ونتائجها، ط(١)، السعودية، ١٩٩٩، ص ١٣-١٥، ص ٥٥- ١٢٥؛ فيصل الكندري: الحملة العثمانية على الأحساء عام ١٢٨٨هـ -١٨٧١م من خلال الوثائق العثمانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ٦٣ - ٧٦.

٣ - راجع: جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، ط(١)، القاهرة ١٩٧٣، ص ٢٤-٣٦.

٤ - راجع نص معاهدة دارين في كتاب حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة ١٩٥٦، ص ٣٣٤؛ وتعليقات جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٣٢ - ٣٣.

٥ - محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٢٩، ١٢٥، ١٨٠؛ وكذلك غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص ١٧٣ وما بعدها.

٦ - حول توطين البدو ونشأة الأخوان، راجع: فؤاد حمزة: قلب جزير العرب، مكة ١٣٥٢هـ، ص ٣٧٨-٣٨٠؛ وكذلك عبدالرحيم عبدالرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط(٥)، دار الكتاب الجامعي بالقاهرة، ١٩٩٠، ٣٤٢-٣٤٣.

٧ - انظر صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، الأنجلو المصرية، ١٩٩٨، ص ٤٧٧-٤٧٨؛ وكذلك أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، بيروت ١٩٥٤، ص ٤٩ وما بعدها؛ حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٣٥٧ وما بعدها.

٨ - محمد السعيد إدريس: المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨٢؛ وكذلك سعيد باديب: العلاقات السعودية - الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٣، دار الساقي بلندن، ١٩٩٤، ص ١٠٣-١٠٦.

٩ - راجع محمد السعيد إدريس: المرجع السابق، ص ١٧٨، ٣٩٢، ٣٩٤؛ وكذلك Agwani, M. S., Politics in the Gulf, New Delhi, 1978, pp. 90-93.

١٠- حول النشاط الروسي البريطاني في إيران انظر كتاب سعيد الصباغ: تاريخ إيران السياسي، جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٠، ص٥٥ وما بعدها.

١١- بشأن اتصالات الشاه بالألمان، راجع سعيد الصباغ: المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

١٢- محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، دار الشروق، ط٣، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٣-٥٦.

١٣- محمد حسنين هيكل: نفس المرجع، ص ٥٦-٥٧.

١٤- محمد حسنين هيكل: نفس المرجع، ص ٧٣-٧٨، ٨٥-٩٨.

١٥- محمد السعيد إدريس: المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٧؛ محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ١٢٣-١٢٥.

١٦- حول التبشير الأمريكي في الخليج راجع محمد الطناحي: تطور السياسة الأمريكية في الخليج ١٩٧١-١٩٨٨، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس٢٠٠٢، ص ٢٨-٢٩؛ لوريمر: دليل الخليج، الجزء الأول، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر، ص ٥٣٧؛ عبدالمالك التميمي: التبشير في منطقة الخليج العربي، الكويت ١٩٨٢، ص ٥٥.

١٧ - أحمد عبدالرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت أبريل ١٩٧٨، ص ٢٣ - ٣٣.

١٨ - محمد الطناحي: المرجع السابق، ص ٣؛ رءوف عباس حامد: أمريكا والعرب، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، المستقبل العربي، يوليو ١٩٨١، ص ٦٤.

١٩ - Marlowe, John, The Peraian Gulf in the 20th century, London, 1962, pp. 131-133

وكذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٣٦-٣٨.

٢٠ - زهير شكر: السياسة الأمريكية في الخليج العربي «مبدأ كارتر»، معهد الإنماء العربي، بيروت، دون تاريخ، ص ٥٦.

٢١ - راجع محمد الطناحي: المرجع السابق، ص ٣١-٣٢؛ وكذلك محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت ١٩٨٨، ص ١٠٠.

٢٢ - أحمد عبدالرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٤٨-٥٢؛ وكذلك نظام شرابي: أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، دار رياض الريس، لندن ١٩٩٠، ص ٧٠.

٢٣ - محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، ص ٣٧-٨٩.

٢٤ - حول مبدأ إيزنهاور راجع: محمد الطناحي، المرجع السابق، ص ٣٢؛ وكذلك إدوارد يس: التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الرملي، دار التقدم بموسكو، ١٩٨٩، ص ١٦ وما بعدها.

٢٥ - حول موقف الولايات المتحدة من الانسحاب البريطاني وسياستها تجاه إيران والخليج العربي، راجع: منى سحيم آل ثاني: السياسة الأمريكية في الخليج العربي، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٥٢-٢٧٧؛ وكذلك محمد الطناحي: المرجع السابق، ص ٣٥-٤٣؛ وكذلك زهير شكر: المرجع السابق، ص٥٧-٦٠.



الفصل الخامس

التطور السياسي لمسقط وعُمان

حتى عام ١٩٤٥

الفصـل الخامس
التطـور السياسـي لمسقـط وعُمـان
حتى عام ١٩٤٥

تمهيـــد

شهد تاريخ عُمان خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر اشتداد المنافسة السياسية والدبلوماسية بين بريطانيا وفرنسا للفوز بأكبر المصالح في السلطنة، التي حاولت الالتزام بالحياد خلال هذه المنافسة، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى صراع وصدامات بحرية في المياه الإقليمية للسلطنة. حتى استطاعت بريطانيا الفوز في النهاية وإقناع «سلطان بن أحمد بن سعيد» (١٧٩٣-١٨٠٤م) بتوقيع معاهدة مع بريطانيا في أكتوبر ١٧٩٨م، لتكون أول معاهدة في التاريخ الحديث يوقعها بلد عربي مع بريطانيا .

وأياً كانت ملابسات وأسباب الجانب العُماني لتوقيع المعاهدة، فالثابت أنها نصت على توطيد الصداقة بين السلطنة وبريطانيا، وانفراد بريطانيا بها، وكذلك على تعهد السلطان بعدم منح أية أراض أو امتيازات للفرنسيين أو الهولنديين في بلاده، بما فيها عدم إقامة أية وكالة Factory طالما أن الدولتين في حالة حرب مع الشركة البريطانية (مادة ٣)، وتعهد السلطان كذلك بمنعه السفن الفرنسية من دخول ميناء مسقط، وأن يقدم معاونته للإنجليز إذا ما اشتبكت سفنهم في حرب مع السفن الفرنسية (مادة ٥)، وأنه لن يعترض إذا ما رغب الإنجليز في أي وقت في إنشاء وكالة لهم بميناء بندر عباس، وكذلك إذا ما رغبوا في تحصين الميناء وإقامة حامية عسكرية لهم به، كما لا يفرض السلطان رسوماً على بضائعهم أكثر من المفروضة عليها في البصرة وبوشهر (مادة ٧) [١] .

وبالرغم من أن بنوداً كثيرة من المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ، لإدراك السلطنة ضرورة إحداث قدر من التوازن في علاقاتها، إلا أنها تسجل في النهاية

بداية تأكيد الوجود البريطاني في السلطنة وإكساب هذا الوجود صفة رسمية. وقد حرصت بريطانيا على إعادة توكيد هذه المعاهدة عام ١٨٠٠م، واستطاعت في التأكيد الجديد أن تحصل على حق تعيين ممثل سياسي بريطاني في مسقط، وتوالى بالفعل مجيء هؤلاء الممثلين، الذين سعوا إلى تأكيد نفوذ بلادهم وكسب مودة السلطان وتكريس علاقة بريطانيا بالسلطنة على نحو غير مسبوق.

وعندما تولى السلطان «سعيد بن سلطان» (١٨٠٤-١٨٥٦م) الذي امتد عهده لأكثر من نصف قرن شملت النصف الأول من القرن التاسع عشر. كانت السلطنة فريسة لصراعات قبلية، خاصة في الداخل، حتى بدا أن السلطان لم يعد يمارس سلطته في داخلية عُمان، فضلاً عن توسع جيرانه السعوديين في إقليم «الظاهرة» بالإضافة إلى نمو قوة «القواسم» البحرية في سواحل عُمان، الأمر الذي دفع إليهم بقوة تنافسهم في الملاحة والتجارة.. وربما كان ذلك وراء طلب السلطان الجديد من بريطانيا أن تحمي بلاده، وإن كانت بريطانيا قد أبدت تردداً في فرض حمايتها، مكتفية باقتصار الحماية على السفن العمانية القائمة بالملاحة بين عُمان وسواحل الهند.

والواقع أن عهد سعيد بن سلطان كان زاخراً بالأحداث، مضطرباً بين النجاح والفشل، انعكست على عُمان خلاله آثار الصراع الإقليمي والدولي، وقد حرصت عُمان خلاله على إحداث توازنات دقيقة، واستطاع السلطان إنجاز اتفاقيات سياسية وتجارية، كان معظمها في صالح السلطنة، وكان أهم انجاز حدث خلال هذه المرحلة هو استطاعة السلطان تأسيس دولة عربية في زنجبار وشرق أفريقيا في تجربة فريدة.

ونتيجة لنمو قوة الإباضيين واستقلالهم بداخلية عُمان، وانفصالهم في صحار بحكومة خاصة منذ عام ١٨٣٩م، لم يواجه السلطان هذه الأوضاع بالحزم المطلوب، وإنما ابتعد عن ميدان الصراع وأقام كثيراً في عاصمة ملكه الجديد في شرق أفريقيا

(زنجبار) تاركاً حكم مسقط لابنه «ثويني» الذي استطاع القضاء على الحركة الانفصالية في صحار، بينما السلطان الأب أصبح يولي القسم الأفريقي الاهتمام الأكبر ... وقد أشاد المؤرخون بامتلاك السلطنة لأسطول بحرى ضخم استطاع أن يحمى سواحلها العريضة بقسميها الآسيوى والأفريقي، وأن يحول السلطنة إلى قوة اقتصادية كبيرة، عندما نشطت تجارتها مع الصين وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، حتى لقد أبحرت سفن السلطان إلى نيويورك حاملة بضائع وهدايا عُمان إلى الرئيس الأمريكي عام ١٨٤٠م.



وعموماً لقد سجل المؤرخون تطورين هامين شهدتهما السلطنة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

أولهما : يتعلق باتساع ممتلكات السلطنة في شرق أفريقيا واتخاذها زنجبار عاصمة لممتلكاتها هناك، مما دفع بالتجار العمانيين إلى داخل القارة الأفريقية، حيث وصلوا إلى كينيا والمنطقة الاستوائية، فنشطت تجارتهم ونشروا الإسلام، وأقاموا جسراً ثقافياً وحضارياً هاماً بين العرب وأفريقيا الشرقية والاستوائية، ورغم قيام حركات انفصالية ضد حكم السلطنة في ممباسا، إلا أن السلطان اعتبر أن شرق أفريقيا أصبح هو مجال مشروعاته وطموحاته، حتى لقد أقام بصفة شبه دائمة في زنجبار، ابتعاداً عن متاعب مسقط ومشكلاتها الداخلية، ورغبة في تحقيق أهدافه الاقتصادية.

وهكذا بلغت السلطنة أقصى اتساع لنفوذها وممتلكاتها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومع هذا فإن القوى الأوروبية لم تترك هذا الارتباط الوثيق بين العرب وأفريقيا وكذلك هذا النشاط الاقتصادي المزدهر، فسرعان ما تسابقت للحصول على امتيازات من السلطنة، انعكست آثارها السيئة فيما بعد على هذا الامتداد العُماني وازدهاره الاقتصادي .. ومن الواضح أن انتقال السلطان وإقامته

في زنجبار قد مهد السبيل لانقسام السلطنة بعد وفاته عام ١٨٥٦م إلى قسمين مختلفين، وامتدت آثار هذا الانقسام فيما بعد لتنفصل زنجبار وشرق أفريقيا عن السلطنة الكبيرة، وينتهي الوجود العُماني العربي هناك.

وثانيهما : يتعلق باتساع علاقات السلطنة الدولية، فرغم ارتباط السلطنة منذ أواخر القرن الثامن عشر بفلك السياسة البريطانية في الخليج وبالتحديد منذ معاهدة أكتوبر عام ١٧٩٨م، إلا أن الجديد هنا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن السلطنة انفتحت أكثر على العالم الخارجي، ونجحت في إقامة علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، توجت بمعاهدة وقعها السلطان عام ١٨٣٣م، تمتعت الولايات المتحدة بموجبها بامتيازات اقتصادية وقضائية في جزئي السلطنة، وبرز النشاط الأمريكي في الجزء الأفريقي أكثر وتجاوز ما اتفق عليه في المعاهدة، ونشأ عن ذلك خلافات بشأن تفسير بنودها، خاصة حول حجم ومجال التجارة الأمريكية في الجزء الأفريقي، وطلب السلطان تحديد ذلك، ووقف أي تدخل من جانب القنصل الأمريكي في الشئون الداخلية لمسقط، ولما لم يلق استجابة جمدت المعاهدة وأهملت العلاقات.

وقد حذرت بريطانيا السلطان (سعيد بن سلطان)آنئذ من الأطماع الأمريكية في شرق أفريقيا، واستطاعت بدورها أن تعقد معه معاهدة جديدة عام ١٨٣٩م بشأن تنظيم التجارة والملاحة مع السلطنة، وبموجبها منحت السفن البريطانية تسهيلات وامتيازات أوسع في سواحل عُمان، كما منح القنصل البريطاني امتيازات قضائية في النزاعات التي تنشأ بين مواطنيه ومواطني السلطنة ... وفي عام ١٨٤٤م عقد السلطان معاهدة شبيهة مع فرنسا، حصلت بموجبها على نفس الامتيازات التجارية والاقتصادية بشكل عام... وهكذا بدا واضحاً أن السلطان وهو يسعى للانفتاح على العالم الخارجي، أراد أن يحدث نوعاً من التوازن في هذه العلاقات، حيث رأى أن ذلك يخدم مصلحة بلاده، خاصة في جزئها الأفريقي، الذي انفتحت أبوابه للنشاط الاقتصادي، وما جره ذلك من تدخلات أجنبية في

شئون هذا الجزء، بل وفي شئون السلطنة كلها، لحماية وصيانة وتنمية هذه المصالح الأجنبية.

وقد توفي السلطان ولم يكن قد رشح أحداً من أبنائه لخلافته في حكم السلطنة بجزأيها، وإن كان قد ترك لثويني حكم مسقط منذ عام ١٨٣٣م، كما عهد إلى ابنه الثاني (ماجد) بحكم زنجبار منذ عام ١٨٥٤م، وما أن توفي السلطان حتى تفجر الصراع بين الأخوين وشهدت السلطنة حروباً أهلية واضطرابات سياسية هددتها بالتمزق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي ظل اضطراب الأوضاع تدخلت بريطانيا منتهزة الفرصة للحصول على مزيد من النفوذ والوصاية. فوقفت بحزم ضد فكرة إعادة توحيد السلطنة، صيانة لمصالحها هي، وانتهى الأمر إلى قيامها بدور الحكم بين الأخوين، وتقاضت ثمن ذلك نفوذاً أقوى وسيطرة على كليهما، وأعدت لجنة للتحكيم، رفعت تقريرها إلى حاكم الهند البريطاني، الذي أصدر تحكيمه الذي اشتهر باسمه (تحكيم كاننج) الذي صدرت وثيقته في أبريل ١٨٦١ متضمنة النقاط التالية :

١ - تثبيت ماجد حاكماً مستقلاً على زنجبار وملحقاتها الإفريقية .

٢ - وضع حد لتدخل مسقط وقبائل عُمان في أمور وراثة الحكم في زنجبار.

٣ - أن يدفع ماجد مبلغاً سنوياً لثويني قدره ٤٠ ألف ريال مقابل تخلي ثويني عن ادعاءاته في زنجبار وأن تكون الجزية دائمة يدفعها حاكم زنجبار لحاكم مسقط وعُمان. ولا يجوز إيقافها إلا في حالة اعتداء حاكم مسقط على زنجبار .

٤ - إذا اعتدى حاكم مسقط على زنجبار أو امتنع حاكم زنجبار عن دفع الجزية فعلى المتضرر أن يحتكم إلى حكومة الهند [٢] .

ويلاحظ أن مبلغ الجزية السنوية التي فرضت على حاكم زنجبار كان هدفها تحقيق المساواة في الميراث بين الأخوين، على اعتبار أن زنجبار كانت أكثر غنى،

على ألا يعتبر هذا المبلغ دليل تبعية من جانب زنجبار لمسقط، واتخذت الخطوة النهائية لتقسيم السلطنة في مارس ١٨٦٢، وهكذا فقدت السلطنة الكبيرة جزأها الأفريقي. وبدا الطابع الأفريقي يغلب على زنجبار وملحقاتها، وحدث اعتراف دولي بالوضع الجديد، الذي كان من أخطر تداعياته وقوع «السلطنتين» تحت السيطرة البريطانية تماماً مما مهد لفرض الحماية عليهما، وكذلك ضعف الصلات بين العرب في سلطنة زنجبار وبين الوطن الأم، مما قضى تدريجياً على الوجود العربي، وأدى ذلك في النهاية إلى سقوط حكم أسرة البوسعيد في أفريقيا عام ١٩٦٣م.



لقد أصبح تاريخ عُمان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد وفاة السلطان سعيد وانقسام السلطنة، وضياع القسم الأفريقي، تاريخ صراع على السلطة، انبعثت فيه الإمامة الإباضية من جديد، ولعب الإنجليز دوراً قوياً في تقرير مصير ذلك الصراع وعانت السلطنة من ثورات داخلية، ومن تمرد حاكم صحار (تركي بن سعيد أخي السلطان ثويني) الذي أراد توحيد السلطنة ثانية، ونتيجة لتحرك الإباضيين ومطالبتهم بإحياء الإمامة، اضطر ثويني أن يستعين بالإنجليز لمواجهة ذلك، غير أن اغتياله المفاجئ على يد ابنه سالم عام ١٨٦٦م، الذي انتزع السلطة وأبدى ميلاً للتعاون مع السعوديين، قد أحفظ الإنجليز عن تأييده، مما أتاح الفرصة لتمكين الإباضيين من السيطرة على زمام الأمور، حتى تولى زعمهم (عزان بن قيس) السلطنة في مسقط عام ١٨٦٨م، - وهو من أحد فروع أسرة البوسعيد أيضاً - ليجمع بينها وبين الإمامة، كما كان الحال في عهد مؤسس الأسرة أحمد بن سعيد، غير أن عزان لم يبق في السلطة - كسلفه سالم - أكثر من عامين حيث فقد تأييد قطاع من القبائل الهناوية، كما عانى من تدخل العلماء الإباضيين في شئون الحكم، والأهم من ذلك كله تدخل الإنجليز الذين رأوا في استمرار حكم الإمامة الإباضية ضياعاً لنفوذهم، لذلك اضطروا إلى إعادة تركي بن

سعيد (١٨٧٠ - ١٨٨٨م) الذي كان قد تمرد على أخيه ثويني وهرب إلى بومباي واستقر بها، فاتفق معه الإنجليز على تسليمه السلطة بعد تعهده بعدم إثارة قضية إعادة زنجبار وتوحيد السلطنة، وبالفعل عاد تركي وعاونه الإنجليز في حصار مسقط وإسقاط حكم الإمام عزان بن قيس، وتولى الحكم عام ١٨٧٠م .. ومع ذلك كان موقف السلطان الجديد ضعيفاً، واستمرت الفوضى ضاربة في داخل عمان، وتكررت محاولات الإباضيين بعث إمامتهم، وقد اقتضى ذلك كله من الإنجليز تشديد قبضتهم على البلاد من جديد.



وبعد وفاة السلطان تولى ابنه فيصل بن تركي (١٨٨٨ - ١٩١٣م) لتشهد السلطنة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر تطوراً هاماً يتعلق بتأكيد النفوذ البريطاني فيها، وهو أمر فعلته بريطانيا في كل الإمارات العربية في الخليج تقريباً خلال نفس العقد .

والمعروف أنه بعد وفاة تركي نشب الخلاف على السلطنة بين ولديه محمود وفيصل، واستطاع فيصل أن يتولى الحكم مقصياً أخاه الأكبر محموداً الذي كان في عُرف الوراثة أحق بالسلطنة. غير أن فوز فيصل لم يضع حداً للصراع على الحكم، حيث بقي الأخ الأكبر يثير القلاقل، مما دفع بفيصل إلى البحث عن دعم لحكمه، ولم يكن أمامه سوى بريطانيا التي لم تكن قد أعلنت اعترافها به فور توليه الحكم، فأرجأت ذلك حتى عام ١٨٩٠، ووجدت في هذه الأوضاع فرصتها لزيادة هيمنتها وسيطرتها على مسقط، وعلى ذلك أقنعت السلطان بتوقيع اتفاقية معها في مارس ١٨٩١م يتعهد فيها بعدم التنازل بأي صورة عن أي جزء من أراضي بلاده لأي جهة دون موافقة السلطات البريطانية، كما تضمنت توسيع الامتيازات الاقتصادية والقضائية التي كانت قد حصلت عليها باتفاقية عام ١٨٣٩م، مع ضمان بريطانيا لتوارث الحكم في الأسرة الحاكمة، واعتبار الهنود

رعايا بريطانيين في الشئون القضائية ... الخ، ورغم أن الاتفاقية الجديدة لا تشكل حماية بريطانية رسمية إلا أنها كانت خطوة في طريق وضع السلطنة تحت الحماية بالفعل[٣].

وعندما تعرض فيصل لمتاعب داخلية جديدة وتراخت السلطات البريطانية في معاونته بدأ يفكر في توثيق علاقاته مع فرنسا، فوافق عام ١٨٩٤م على إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط، كما منح الفرنسيين امتياز إنشاء محطة للفحم عام ١٨٩٨م، فأثار ذلك حاكم الهند البريطاني الجديد والمتشدد (اللورد كيرزن) الذي أرغم السلطان على سحب الامتياز، وجعله يستقبل قنصلاً بريطانياً جديداً يتصف بالحزم والنشاط وهو السير (برسي كوكس)، ولم تتوان بريطانيا عن اتخاذ السبل الكفيلة بإبعاد أي نفوذ فرنسي عن عُمان، وبالفعل بدأت فرنسا في التخلي عن امتيازاتها وارتبط ذلك بتسوية مشكلاتها الاستعمارية مع بريطانيا والتي توجت بالوفاق الودي بين الدولتين عام ١٩٠٤م وهكذا انفردت بريطانيا بالنفوذ، ليس في السلطنة وحدها، وإنما في الخليج العربي عامة، حتى بداية الحرب العالمية الأولى .



وعندما تولى تيمور بن فيصل (١٩١٣ - ١٩٣٢م) لم يكن في موقف يحسد عليه، ليس لتأثير السيطرة البريطانية فحسب وإنما لانهيار الأوضاع العامة في الخليج .. وإذا كانت السلطنة قد فقدت قسمها الأفريقي منذ أواسط القرن التاسع عشر، فإنها خلال العقدين الأولين للقرن العشرين قد تعرضت لثورة الإباضيين التي كادت أن تقسمها إلى دولتين أحدهما في الساحل للسلطان والأخرى في الداخل للإمام، بسبب انبعاث الإمامة عام ١٩١٣م وثورات مؤيديها وأنصارها (١٣-١٩٢٠م).. ففي ظل تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في مسقط، برز زعماء الإباضية من معاقلهم في نزوى والرستاق، وقدموا ولاءهم لإمام جديد لهم، وخلعوا ولاءهم للسلطان معتبرين إياه مدعوماً من الإنجليز، خاصة بعد

أن أرغمته الأوضاع الاقتصادية على تخفيض المكافآت التي كان يرسلها لشيوخ القبائل العمانية في الداخل، وجاءت الحرب العالمية الأولى لتلقي بظلالها السيئة على السلطنة، وبدا واضحاً أن السلطان يفقد سلطته على المقاطعات الداخلية في عُمان وأن هذه أوشكت على الانفصال، بعد حركات التمرد والثورة التي قام بها أنصار الإمامة الإباضية ضد السلطنة، خاصة خلال الفترة ١٣-١٩١٨م.

المهم أنه مع انشغال بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وتردي الأوضاع في مسقط وعُمان، أصبحت السلطنة تعاني من تدهور اقتصادي كبير بسبب الاضطرابات الداخلية، من ناحية، وانعكاسات الحرب من ناحية أخرى مما أدى إلى نقص السلع التموينية وانخفاض تجارة مسقط بشكل خطير، ولم تفلح القروض البريطانية في إيقاف التدهور العام، فكانت فترة الحرب العالمية الأولى من أكثر فترات التاريخ العماني تدهوراً.

وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت السلطات البريطانية تبدي اهتمامها بالمنطقة ففي خريف ١٩١٨م قدم الوكيل السياسي البريطاني في مسقط (هيوارث) مشروعاً يتضمن تنظيماً جديداً للشئون الاقتصادية والأمنية، يتولى تنفيذه موظفون بريطانيون من خلال المراكز الإدارية الرئيسية في مسقط، كما وافقت حكومة الهند البريطانية على تقديم قرض مالي لإدخال إصلاحات على الإدارات الحكومية والمالية ولتصفية ديون السلطنة، ثم تكوين قوة عسكرية تمثل نواة لجيش يعتمد عليه السلطان للدفاع ضد القبائل الثائرة، لتحل محل الحامية العسكرية البريطانية المرابطة في مسقط ومطرح التي كانت تقوم بهذه المهمة.

وبدا واضحاً أن تنفيذ البرنامج الإصلاحي البريطاني وقبول القرض سوف يفقد السلطان سلطته الفعلية على بلاده، وبالفعل جاء إلى مسقط وكيل سياسي بريطاني جديد (وينجت) ليتولى تنفيذ البرنامج عام ١٩٢٠م كما عين موظف بريطاني آخر أرسلته حكومة الهند (مالكولم) ليتولى كافة الشئون المالية،

وليصبح بمثابة وزير بريطاني للمالية ويهيمن بشكل عام على حكومة مسقط، وفي العام التالي (١٩٢١م) تألف أول مجلس للوزراء في تاريخ السلطنة، تولاه نادر بن فيصل (أخ السلطان) ثم تولاه ابنه تيمور منذ عام ١٩٢٩م، كذلك عين ضابط بريطاني كأول قائد عام لجيش السلطنة الجديد الذي كان يسمى «فيلق مشاة مسقط» والذي حل محل الحامية البريطانية[٤].

ثورة الإمامة واتفاقية السيب ١٩٢٠م

أما بالنسبة لبعث الإمامة الإباضية، فالمعروف أن الإباضيين حاولوا بعث إمامتهم منذ أوائل القرن العشرين، وكانوا يعارضون نظام السلطنة وتوارثها الحكم، ويؤمنون أن ضعف شخصيات السلاطين أمام اشتداد النفوذ البريطاني هو الذي أدى إلى تدهور الأوضاع على هذا النحو، ومن ثم بدأوا في الثورة على هذه الأوضاع، لأسباب سياسية أكثر منها دينية، وقد حاول السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨ - ١٩١٣) تهدئة خواطرهم بأن أعلن نفسه إماماً للإباضيين، إلى جانب كونه سلطاناً لكنهم لم يتقبلوا ذلك، وشرعوا في جمع صفوفهم وانتخبوا (سالم بن راشد الخروصي) إماماً لهم في مايو عام ١٩١٣م، وكان هذا يعنى خلع ولائهم للسلطان فيصل بن تركي، ولم يكتفوا بذلك بل بدأوا في التحرك لبسط سلطة الإمامة سياسياً على كل عُمان في الداخل والساحل، واتخذوا من نزوى عاصمة لهم، واستطاعوا كسب تأييد معظم القبائل الهناوية والغافرية، وشرعوا في الاستعداد لدخول مسقط، في وقت كان السلطان الجديد تيمور بن فيصل (الذي تولى في أكتوبر ١٩١٣م) يعاني من خواء الخزينة وضعف الإدارة، وانحصار سلطته في مسقط ومطرح وصور وصحار وبعض الموانئ الساحلية دون بقية عُمان.

وقد واجه السلطان تحركاتهم بفرض حصار اقتصادي على داخل عُمان، وتحركت القوات البريطانية مستعدة للدفاع وأنذر الوكيل السياسي البريطاني الثائرين وحذرهم من مهاجمة مسقط ومطرح، وبينما يستعد زعماء الإمامة

لاستغلال ظروف الحرب العظمى وبينما هم يجهزون الحملة لدخول مسقط، اختلفوا فيما بينهم بشأن نفقاتها، مما أدى لقبولهم مفاوضات لم تلبث أن فشلت، ليشتد التوتر من جديد وليتولى الإمام الخروصي قيادة قوات القبائل المؤيدة له في هجوم كبير على مسقط عام ١٩١٥م، حتى أوشكوا على اقتحامها، ورغم ضخامة جيشهم إلا أنه كان يفتقر إلى فنون التنظيم والتكتيك الحديثة، فاستطاعت الحامية البريطانية ردهم على أعقابهم فتقهقروا إلى الداخل.

سعى السلطان لمهادنتهم، بناء على نصيحة الإنجليز ووساطتهم، فاعتبروا ذلك دليل ضعفه، وتشككوا في نزاهة الإنجليز، ولم يستجيبوا، وتمكنت قوات السلطان، بدعم إنجليزي قوي، من مطاردة فلولهم، بهجوم مضاد قاده السلطان بنفسه، عند ذاك تصدعت جبهتهم ورضخوا للمفاوضات، وكانت أهم مطالبهم ضرورة اعتراف السلطان بنظام الحكم الذي يمارسه الإمام، وخاصة في الشئون القضائية، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة عليهم، وتحريم استيراد الخمور والدخان، والوصول إلى تنظيم يعترف فيه الإمام بالسلطان حاكماً على مسقط وسائر عُمان على أن تكون السلطة التنفيذية في أيدى الإمام، يديرها من مسقط بنفسه أو بنائب عنه حسب الشريعة الإسلامية، وأخيراً سحب القوات البريطانية من البلاد فوراً... ولما كان تنفيذ هذه المطالب يجعل السلطان مجرد أداة في أيديهم فقد رفضها، وطالب بخضوع الإمام وأتباعه خضوعاً تاماً أولاً لسلطته، ثم ينظر بعدها في أمر تعيين ممثل له في الداخل، باستثناء وادي سمائل الذي يجب أن يخضع فوراً للسلطان، ونتيجة للتفاوت الشديد بين مطالب الفريقين لم ينجح اجتماع السيب هذا وتوقفت المفاوضات، ومع ذلك استمرت سيطرة قوات الإمام على معظم مقاطعات عُمان الداخلية، واستطاعت السيطرة على الرستاق.

وعندما انتصرت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى تفرغت للتدخل في عُمان لإقرار الأمور بين السلطنة والإمامة، فطلب الوكيل السياسي البريطاني من زعماء الإمامة، بلهجة ملؤها التهديد، أن يوقفوا هجومهم ضد السلطنة ومقاطعتها،

ودعاهم للتعاون مع السياسة البريطانية، وعندما أدرك زعماء الإمامة مغزى التهديد البريطاني وما يترتب عليه من تدخل عسكري، بدأت تحركاته في الساحل بالفعل، قبلوا التفاوض من جديد في خريف ١٩١٩م في مدينة السيب، بيد أن المفاوضات الجديدة لم تلبث أن فشلت لعدم إحراز أي تقدم يضيق شقة الخلاف بين الفريقين، ولمعارضة شقيق الإمام وبعض زعماء الإمامة ممن لا يريدون التضحية بمصالحهم ومكاسبهم من غزواتهم ضد السلطنة.

نتج عن ذلك مزيد من إحكام السيطرة على مسقط، واستعراض قوة قام به الأسطول البريطاني على السواحل العمانية، لتأكيد هيبة السلطان، والتهديد بقمع أية اضطرابات، كما فرض السلطان مزيداً من الضرائب الجزافية على التجارة مع المناطق الداخلية التابعة للإمامة بلغت ٢٥٪ لمزيد من التضييق، وقد أدى ذلك كله إلى إضعاف الإمامة وأنصارها ، في الوقت الذي مزقتهم فيه الخلافات الداخلية، والتي نتج عنها اغتيال الإمام الخروصي في يوليو عام ١٩٢٠م، بسبب الاستياء العام من حكمه، وتذمر كثير من القبائل لانفراده وأخيه بالسلطة، وتمت مبايعة (عبد الله الخليلي) إماماً جديداً للإباضيين، ومهدت السبيل لإعادة استئناف المفاوضات مع السلطنة.

وبالفعل استؤنفت مفاوضات السيب في ديسمبر عام ١٩٢٠م، بوساطة من الوكيل السياسي البريطاني، وكانت أهم مطالب أنصار الإمامة الاعتراف باستقلال المقاطعات الداخلية في عُمان وتخفيض الضرائب بما لا يتجاوز ٥٪ ومنح أنصار الإمامة حرية التنقل داخل مقاطعات السلطنة، وأن يعيد السلطان اللاجئين إليه إلى عُمان، وعدم مساعدة بريطانيا لأعدائهم، وعدم الاعتداء على عقيدتهم، ثم دفع السلطنة رواتب لمساعدة زعماء القبائل .

وفي المقابل يتعهد أنصار الإمامة بعدم مهاجمة مقاطعات السلطنة، وأن يسمحوا لسكانها بحرية السفر والتجارة في مقاطعاتهم بالداخل، وأن يردوا

المجـرمين الفـارين من السلطان ... الخ .. المهم، وافق الفـريقـان على المطالب المتبادلة، وان اعترض الوكيل البريطاني على المطلب الأول للإمامة، على اعتبار أن العمـانيين حصلوا على استقلالهم عمليـاً .. وأخيـراً رحبت السلطات البريطانية بالاتفاقية، ورأتها تمهد الطريق إلى استقرار السلطنة .

ومع ذلك فالملاحظ أن الاتفاقية لم تحدد طبيعة حقوق السلطان وسيادته على كل عُمان، فضلاً عن مسألة استقلال الإمامة عن السلطنة، كما كان ثمة اختلاف في تفسير مدى اعتراف السلطنة بسلطة الإمام على شعب عُمان، وبشكل عام لقد جاءت الفقرة المتعلقة بطبيعة العلاقة بين عُمان (الداخل) وبين السلطان غامضة تماماً، فلم يتضح منها ما إذا كانت علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين وحكومتين[٥]، كما يستشف من بنود الاتفاقية أن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية، فضلاً عن أنها لم تتضمن مطالب الإمامة المتعلقة بإلغاء حظر تجارة الرقيق والأسلحة، وضرورة وجود قاضٍ يعينه الإمام في مسقط للإشراف على الشئون الدينية والقضائية .

لقد أقرت اتفاقية السيب مسألة استقلالية أنصار الإمامة في شئونهم الداخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن من مظاهر غموضها أنها لم تحدد سيادة الأطراف على الأراضي، بل أعطت حق السيادة للطرفين على جميع الأراضي بشرط عدم التدخل في الشئون الداخلية لكلا الطرفين، فلم يكن بالإمكان الفصل بين القبائل التي تتحالف مع السلطان والقبائل التي تدين بالولاء للإمام وتظهر التحالف مع السلطان، فضلاً عن مشكلة تحديد الحدود التي تحتلها كل مجموعة من القبائل .

واختلف الكثيرون في تفسير هذه الاتفاقية، فمنهم من اعتبرها اعترافاً من جانب السلطان بحكومة الإمام، ومنهم من رآها مجرد تنظيم داخلي بين السلطان والقبائل التابعة له، والخلاصة أنه على الرغم من أن الاتفاقية قد أوقفت تدهور العلاقات بين الداخل والخارج، ولو بشكل مؤقت، إلا أنها كانت أشبه بهدنة مؤقتة،

حققت قدراً من الاستقرار وأنهت الصراع، وأتاحت حرية التجارة وسبل تنظيمها، وإن لم ترق إلى وثيقة تسوية عامة محددة تنهي كافة المشكلات بين السلطنة والإمامة [٦] .



وبرغم كل ما سبق تفاقمت مشاكل السلطنة المالية وغيرها خلال العشرينات، كما أن الاتفاقية السابقة لم تحسم الخلافات نهائياً، التي كانت تتفجر بين حين وآخر، بالإضافة إلى أن ازدياد الضغوط البريطانية على السلطان قد سلبه نفوذه وأضعفه حتى ضاق ذرعاً بكل ذلك، ورغب في التنازل عن الحكم نهائياً بالرغم من أن ابنه وولي عهده (سعيد بن تيمور) لم يكن قد تجاوز التاسعة من عمره، لذلك نصحته حكومة الهند البريطانية بالتريث، وعينت مستشاراً اقتصادياً للسلطنة عام ١٩٢٥م، شرع في اتخاذ اجراءات لحل الأزمة المالية، التي استحكمت خاصة بعد تعطل نشاطات البحرية العمانية وتصفيتها وفقدان مسقط لأهميتها كمستودع ضخم للسفن وحركة التجارة في الخليج العربي، كما كان لضياع ممتلكات السلطنة الخارجية وفقدان مواردها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكذلك سوء الأوضاع في المقاطعات الداخلية لعُمان وتدهور المحاصيل وخاصة التمور، كل ذلك زاد من حدة الأزمة المالية وتردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

وقد استطاعت السلطات البريطانية التخفيف نسبياً من حدة الأزمة من خلال زيادة الضرائب على البضائع البريطانية والفرنسية وإن لم تستطع ذلك مع البضائع الأمريكية، وقد ووجِهَتْ الاجراءات الجمركية الجديدة والمراكز التي أنشئت لتنظيمها بمعارضة القبائل في مقاطعات الساحل، ومن قبل بعض الولاة الذين رأوها فرصة للتعبير عن استقلالهم عن سلطة مسقط، ونتج عن ذلك حدوث بعض الاضطرابات في القسم الشمالي من الساحل وإن استطاعت قوات السلطنة اخمادها بمعاونة الإنجليز، كما حدثت كذلك اضطرابات في الجزء الجنوبي من الساحل، وخاصة في

ميناء صور ومنطقة جعلان، حيث استغلت قبائلها عجز حكومة السلطان الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه شيوخها، فتمردت متحدية سلطة الحكومة بل طلب بعضها حماية السعوديين، وبات متوقعاً أن الإمامة سوف تتحرك بقواتها لإخضاع صور لسيطرتها مما سيفجر الحروب القبلية من جديد، لذلك تحركت القوات البحرية البريطانية أمام سواحل صور في مظاهرة عسكرية تنذر بالتهديد، في الوقت الذي تحرك فيه سعيد بن تيمور - نجل السلطان - وعقد اجتماعاً حضره ممثلو القبائل العمانية، والمقيم السياسي البريطاني وقائد البحرية البريطانية وكذلك الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، واستطاع المقيم أن ينتزع من زعماء القبائل وشيوخها تعهدات تفيد امتثالهم لحكومة السلطان، بعد تحذيرهم بأن بلاده لن تعترف بأي حركة انفصالية سيقومون بها.

وفي بداية الثلاثينات مع تأثير الأزمة المالية العالمية، أزمة الكساد الكبير، وإدراك السلطان أن الاجراءات المالية والعسكرية التي اتخذتها السلطات البريطانية لم تكن كافية، عاد للتفكير في التنازل عن الحكم مرة أخرى، وأعرب هذه المرة عن عدم قدرته صحياً على القيام بأعباء الحكم، وبالفعل تنازل لابنه سعيد عام ١٩٣٢م وكان الشاب قد بلغ الحادية والعشرين من عمره، واكتسب خبرة في شئون الحكم والإدارة أهلته لخلافة أبيه وتحمل مسئولية السلطنة.



لقد ارتبط تاريخ السلطنة في عهد «سعيد بن تيمور» (١٩٣٢-١٩٧٠م) بتطورات هامة أثرت في حركته وشكلت مساره، ومع تداخلها وتشابكها جميعاً فإنها أخرجت السلطنة في النهاية موحدة تمتلك أسباب نهضة حديثة، **وأول** هذه التطورات يتعلق بموقف السلطان الجديد من النفوذ البريطاني وموقف السلطات البريطانية منه، **وثانيها** يتصل بمحاولات السلطان استرداد السلطة على سائر عُمان ومقاطعاتها الداخلية، وهو ما أدى في النهاية إلى انتهاء الإمامة كسلطة سياسية،

وتوحيد السلطة في ظل حكم مركزي واحد، **وثالثها** يتمثل في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره وتأثير ذلك سياسياً واقتصادياً على السلطنة **ورابعها** تفجر الصراع الاجتماعي والسياسي في ظفار وتشكيل جبهة من الثوار اليساريين الذين واجهتهم السلطنة بكل حزم وقوة، مع تبني اتجاهات اصلاحية لمواجهة الفكر التقدمي الثوري الذي طرحته الجبهة، مما كان له انعكاساته على التاريخ العماني.

لقد تولى سعيد بن تيمور الحكم وأوضاع السلطنة مثقله بمتاعب الأزمة الاقتصادية، كما رأينا، واعترفت به بريطانيا سلطاناً شريطة التزامه بكافة التعهدات والاتفاقيات التي وقعها أسلافه مع السلطات البريطانية، وأهمها ضرورة الاستعانة بوجهة نظرها فيما يتبنى من سياسات مما انتقص من حريته في شئون الحكم، يضاف إلى ذلك أن اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م لم تنه سيطرة الإمامة على مقاطعات الداخل بشكل حاسم، فظل الإمام يعين الولاة والقضاة ويفرض الزكاة، كما لم تكن هناك حدود سياسية تفصل بين السلطنة والإمامة، باختصار كان نفوذ الإمامة ينتقص من سلطة السلطان وسيادته على سائر عُمان أيضاً.

والحاصل أن الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق البلاد في عهد والده توالت مضاعفاتها في عهده كذلك، ولم تجد محاولات السلطات البريطانية لإصلاح الأوضاع ولذلك اختط السلطان سعيد سياسة تعتمد على إيقاف الاستدانة، والتزم بتسديد الديون الموجودة بعد التضييق في الانفاق وقصره على الأوجه الضرورية وبالامكانيات المتاحة، واستطاع في النهاية أن يحقق نجاحاً ملحوظاً في الشئون المالية، كما استطاع بمرور الوقت إثبات وجوده في مجال الإشراف الفعلي على سير الأمور في السلطنة، وبذلك أكد حقوقه الشرعية وتصميمه على أن يكون حاكماً مستقلاً، كما نجح في إرغام الإنجليز على التخفيف من القيود التي كانوا يفرضونها على سياسة الحكم في عُمان، وقد بادر بإلغاء منصب المستشار المالي البريطاني وتولى المسائل المالية بنفسه، كما ظل يقلص من استخدام الموظفين الإنجليز في دوائر الدولة حتى عام ١٩٣٦م لتوفير نفقاتهم من ناحية، ولكف

أيديهم عن التدخل في أمور السياسة الداخلية من ناحية أخرى، وقد أدخله ذلك في مشكلات مع السلطات البريطانية، نتيجة تجاهلها للضغط عليها، بل انه ابتعد عن مسقط وأقام عاماً كاملاً في ظفار، لم يتصل خلاله بالسلطات البريطانية، بقصد تجاهلها للضغط عليها، كما سعى للاتصال ببعض حكام الجزيرة العربية لمعاونته في إنهاء السيطرة الإباضية على بعض مقاطعات عُمان، وقد قام برحلة سرية إلى اليابان للحصول على أسلحة عام ١٩٣٧م، مما جعل المقيم السياسي البريطاني يواجهه بإنذار جعله يتراجع بل أكثر من هذا يمدد معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي عقدت بين السلطنة وبريطانيا عام ١٨٩١م والتي كانت تجدد سنوياً، وبعد مفاوضات جديدة وقعت معاهدة جديدة حلت محلها عام ١٩٣٩ [٧].

لقد جاءت هذه المعاهدة في صالح بريطانيا بطبيعة الحال، خاصة فيما يتعلق بنشاط رعاياها في مسائل التجارة والملاحة، فقد نصت على معاملة هؤلاء على أساس أن بريطانيا هي الدولة الأولى بالرعاية، فضلاً عن إعطائها حق التملك في أقاليم السلطان، بالإضافة إلى امتيازات قانونية وقضائية أخرى ....، والملاحظ أن هذه المعاهدة قد فرضت على السلطان التزامات لم تلزم بها الجانب البريطاني، وبالرغم من ذلك فقد تضمنت المعاهدة أحكاماً أخرى نصت على حقوق متبادلة بين الطرفين، منها تسمية القناصل، وحرية المعتقدات والتسامح الديني، وحرية التجارة، والمساواة في التعامل مع بقية الدول فيما يتعلق بالرسوم ... الخ [٨] .

لقد أصبحت معاهدة التجارة والملاحة لعام ١٩٣٩، ومدتها اثنا عشر عاماً، هي الأساس الذي تستند إليه العلاقات بين السلطنة وبريطانيا خلال السنوات التالية، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، رغم الظروف السياسية التي واجهت بريطانيا في أعقاب هذه الحرب، وخاصة في منطقة الخليج، والتي ووجهت فيها بسلسلة من التحديات، يأتي في مقدمتها منافسة شركات النفط الأمريكية، وتفجر المشاعر القومية في إيران وإمارات الخليج، ثم اندلاع الاضطرابات الداخلية في عُمان، وتزايد قلق بريطانيا على مشروعاتها النفطية .

وعندما اقترب أجل المعاهدة من نهايته، وبسبب رغبة السلطان سعيد بن تيمور في التحرر من قيودها، قام في عام ١٩٥١ [٩] بالتفاوض مع السلطات البريطانية، لعقد معاهدة جديدة تحل محلها، وربما كان السلطان مدفوعاً في ذلك برغبته في سحب الكثير من امتيازات الرعايا البريطانيين، بعد أن تباطأت السلطات البريطانية في الاستجابة لمعاونته بسلاح الجو الملكي ضد ثورات الإمامة وأنصارها. وفي النهاية وبعد تذليل كثير من العقبات التي اعترضت سبيل المفاوضات، تم التوقيع على معاهدة جديدة في ديسمبر ١٩٥١ بين السلطنة وبريطانيا.

وقد أقرت المعاهدة الجديدة حق المعاملة بالمثل في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فصار من حق مسقط تعيين قناصل لها في بريطانيا، وإن لم ينفذ السلطان ذلك عملياً، كما أقرت المعاهدة كذلك حق بريطانيا في ممارسة السلطة القضائية، بواسطة قنصلها، على الرعايا البريطانيين ومن هم تحت الحماية البريطانية من غير المسلمين، ولمدة عشر سنوات فقط من بدء سريان المعاهدة (وعندما جددت المعاهدة عام ١٩٦٦ طلب السطان قصر ممارسة هذه السلطة القضائية على موظفي القنصلية البريطانية وجنود القاعدتين الجويتين فقط وأجيب إلى طلبه) . كما تضمنت معاهدة عام ١٩٥١ تغيير لقب ممثل بريطانيا من معتمد سياسي إلى وكيل عام.

وقد استمرت العلاقات العُمانية - البريطانية تستند إلى معاهدة ١٩٥١ حتى جرت مفاوضات جديدة عام ١٩٥٧ لإرساء معاهدة جديدة، خلال ظروف وملابسات تدخل بريطانيا عسكرياً لمعاونة السلطان لقمع ثورة الجبل الأخضر، وهو الأمر الذي أثار جدلاً في الدوائر البريطانية والعالمية، باعتبار أن هذا التدخل لا يستند إلى صيغة قانونية تلزم بريطانيا بمعاونة السلطان عسكرياً، لذلك جرى تبادل المذكرات بين وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية وبين السلطان سعيد بن

تيمور، لوضع أسس معاهدة جديدة، كما استقبل السلطان مبعوثاً بريطانياً بهذا الخصوص، وانتهى الأمر إلى توقيع معاهدة جديدة في يوليو ١٩٥٨ .

وبطبيعة الحال نصت المعاهدة الجديدة على معاونة بريطانيا للسلطنة عسكرياً، من خلال إنشاء قوات عسكرية للسلطان وكذلك إنشاء قوة جوية، فضلاً عن تضمن المعاهدة نصوصاً تتعلق بمعاونة بريطانيا للسلطنة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج إنمائية تتكفل بريطانيا بدعمها مالياً ، والمعروف أن هذه المعاهدة ظلت سرية حتى أعلنت عنها بريطانيا عام ١٩٦٣ أمام بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة [١٠].

ومن الثابت أن الإنجازات التي تمت في إطار هذه المعاهدة، في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كانت محدودة للغاية، وربما يرجع ذلك إلى عدم قناعة السلطان نفسه بجدواها لبلاده، حيث لم يكن يؤمن بجدوى الإصلاح على يد الأجانب، مؤثراً العزلة، وعازفاً عن مواكبة التغيرات الجديدة، أو قادراً على مواجهتها ، مما أدى في النهاية إلى عزله على نحو ما هو معروف.



الهوامش والمصادر

١ - Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Vol XI, Delhi, 1933, pp. 287.

وحول تحليل المعاهدة راجع : صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٦٧ - ٦٨ .

٢ - فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ - ١٩١٤، الجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، الطبعة الأولى، ص ٣٤ - ٣٥ .

٣ - العابد، المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧، صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٩٨-١٩٩ .

٤ - راجع مزيداً من التفاصيل بكتاب جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٤٨ - ٤٢١ .

٥ - حول تفاصيل وأحداث الثورة الإباضية ونقدها، انظر : جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٣٨٤ - ٤٢١، وكذلك صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

٦ - انظر عرضاً شاملاً وتحليلاً نقدياً دقيقاً للاتفاقية في كتاب : إبراهيم شهداد : الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣ - ١٩٧٥، دار الأوزاعي، الطبعة الأولى، الدوحة ١٩٨٩، ص ١٠٦- ١١٦ .

٧ - جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٣٧٤ - ٣٧٩. وفي عام ١٩٣٧م زار السلطان اليابان ثم زار الولايات المتحدة، واجتمع بالرئيس روزفلت، ثم زار بعد ذلك بريطانيا واجتمع بالملك جورج الخامس، وزار كذلك فرنسا وايطاليا والهند، راجع كتاب عُمان عبر التاريخ، السابق، ص ٤٨١.

٨ - إبراهيم شهداد : المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢، وكذلك، محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت ١٩٨١، ص ٢٧٨ .

٩ - رأى الكاتب أن من الأهمية هنا أن يتابع تطور العلاقات العُمانية البريطانية حتى عام ١٩٥٨ في هذا الفصل متجاوزاً بذلك الاطار الزمني الذي حدده في العنوان، استكمالاً لسياق الموضوع وتعميماً للفائدة .

١٠- جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٩، صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٠٧ - ٣١١، إبراهيم شهداد : المرجع السابق، ص ١٥٢ - ١٥٧ .

- Hay, Sir Rupert, The Persian Gulf States, The Middle East Institute, Washington, 1959, p. 140.

- Al - Baharna, Hussain, A Legal Status of the Arabian Gulf States, Manchester, 1968, pp. 55 - 56.



الفصل السادس

الصراع السياسي في عُمان

(١٩٤٥ - ١٩٧٠)

الفصل السادس

الصراع السياسي في عُمان

(١٩٤٥ - ١٩٧٠)

صحوة الإمامة الأخيرة :

لقد عرفنا من الصفحات السابقة أن العلاقات بين السلطنة والإمامة الإباضية وأنصارها قد هدأت حيناً من الدهر بعد توقيع اتفاقية السيب عام ١٩٢٠، ومع ذلك فقد امتدت سيطرة الإمامة إلى «عبري» منذ عام ١٩٢٦، في عهد الإمام (عبد الله الخليلي)، وامتدت بذلك إلى أقصى حدود لسلطتها، مما يعني أن الاتفاقية لم تحسم الصراع نهائياً، وأنها تعرضت للانتهاك في جانب الطرفين - السلطنة والإمامة - وكان ذلك بسبب تفاقم مشكلات الضرائب والرسوم التي فرضتها السلطنة من ناحية، ورفض الإمام تسليم اللاجئين إليه من خصوم السلطنة من ناحية أخرى .

وبدا واضحاً أن زعماء القبائل العُمانية قد أصبحوا يمارسون سلطة حقيقية تكاد تكون مستقلة في عُمان الداخلية، بينما الإمام يمارس سلطته من حصن «نزوى» بأسلوب بسيط للغاية دون أجهزة أو مؤسسات، يقتصر على تلقي الزكاة، ويفصل في القضايا الكبرى، ويمارس بشكل عام سلطة دينية وسياسية، لكنه لا يقيم أية علاقات مع الدول الأجنبية، مؤثراً العزلة، وداعياً أنصاره إلى التقليل من صلاتهم بالعالم الخارجي قدر ما يستطيعون.

لقد كانت الإمامة على غير وفاق مع السلطنة ولها مشكلاتها مع السعوديين، إضافة إلى مشاكلها الداخلية وضعف نفوذها بين البدو، وتدهور أوضاعها الاقتصادية ويبدو أن هذه المتاعب شجعت السلطان الجديد سعيد بن تيمور (١٩٣٢- ١٩٧٠) على الاستفادة من ذلك، لاستعادة سلطته على داخلية عُمان من خلال استمالة بعض شيوخ القبائل بالهدايا والمنح، وتحريضهم على سلطة الإمام،

كما حاول أن يجعل من نفسه سلطاناً وإماماً معاً ليكسب ولاء الإباضيين، رغم أن المذهب الإباضي لا يقر توارث الحكم .. والأهم من ذلك كله أنه استعان بتأييد ومعونة الإنجليز في تحقيق خطته.

وقد بدأ الصدام عندما وقَّع السلطان امتياز التنقيب عن النفط مع شركة «الامتيازات النفطية المحدودة» في عُمان الداخلية عام ١٩٣٧م، وهو أمر اقتضى منه التقارب مع شيوخ القبائل لتسهيل عمليات المسح والتنقيب، واحتج الإمام الخليلي على الامتياز معتبراً إياه خرقاً لاتفاقية السيب، التي يفسرها على أنها تمنحه استقلالاً تاماً في الأراضي الداخلية الواقعة تحت نفوذه، غير أن سنوات الحرب العالمية الثانية أوقفت مشروعات التنقيب، فتأجل الصدام إلى حين .. ورغم أن السلطات البريطانية اقترحت على السلطان اختراق القبائل الخاضعة للإمام، بتوزيع الأموال عليها وبإقناع شيوخها بأهمية الفوائد التي ستعود عليهم من اكتشاف النفط واستغلاله وإدخال إصلاحات اقتصادية وعمرانية في مناطقهم، غير أن السلطان أبى إلا أن يقضي تماماً على الوجود السياسي للإمامة، وذلك لبسط سلطته على سائر عُمان، وبعد متاعب مع السلطات البريطانية، بشأن معاونته لتحقيق أهدافه استجابت له، وقررت مساعدته عسكرياً وإمداده بالأسلحة والذخائر وأمدته بمعلومات وافية عن مقاطعات عُمان الداخلية استطلعها سلاح الجو البريطاني منذ عام ١٩٤٥م[1].

إزاء التطورات السابقة طلب الإمام الخليلي عام ١٩٥٣م من المقيم السياسي (روبرت هاي) الموافقة على إعطاء الإمامة نصيباً من امتيازات النفط نظير التنقيب في عُمان الداخلية، فلم يستجب له، وتوفي الإمام لتنعقد الإمامة لغالب بن علي، الذي لم يكن قوياً فسيطر عليه أخوه طالب بن علي، وفي هذه الأثناء حاول السلطان سعيد بن تيمور الاستفادة من هذه التغييرات بأن يعلن نفسه إماماً بالاستعانة بشيوخ الغافريين وأظهر تدينه الشديد، لكن هؤلاء رفضوا .. وعندما بدا أن الإمام الجديد يتلقى دعماً من السعوديين، وهو أمر رأت فيه بريطانيا

تهديداً لمصالحها النفطية، لذلك تحركت قوات السلطنة بقيادة ضابط بريطاني واحتلت «عبري» عام ١٩٥٤م، ثم تقدمت نحو نزوي عاصمة الإمامة التي اندلعت فيها الثورة.

وبينما اتجه الإمام إلى الاتصال بكل من مصر والمملكة العربية السعودية وبجامعة الدول العربية طالباً معاونته ضد الإمبريالية البريطانية، اتصلت السلطات البريطانية بزعماء الإمامة الآخرين وقدمت لهم اقتراحاً يقضي بإلغاء الإمامة، واعتبار الإمام رئيساً للقضاة، وضم المقاطعات التي يسيطر عليها إلى السلطنة، على أن تقسم إلى ثلاث مقاطعات، تحصل كل منها على نسبة من عائدات النفط، فقبل بعض الزعماء ورفض البعض الآخر معتبرين الاقتراح خديعة بريطانية، فرد السلطان بأن أعلن بالاتفاق مع السلطات البريطانية، إلغاء اتفاقية السيب نهائياً، وحمل لقب «سلطان مسقط وعمان» ليفرض بذلك واقعاً جديداً استعد له بالقوة المطلوبة.

وفي أواخر عام ١٩٥٥م استطاعت قوات السلطنة دخول نزوى وجزءاً من البريمي دون مقاومة حقيقية، وكانت هذه القوات قد لقيت دعماً من شركات النفط والقاعدتين البريطانيتين في كل من البحرين والشارقة، بهدف ضمان سلامة حقول النفط وموارده، ولمواجهة السعوديين وشركات النفط الأمريكية العاملة في أراضيهم، بالإضافة إلى تحسب بريطانيا وخشيتها من انتقال تأثيرات الفكر القومي العربي إلى المنطقة، الذي كان على رأس أهدافه وخططه مقاومة الاستعمار البريطاني .

وقد اقتضى ذلك من السلطات البريطانية تشديد قبضتها، ليس على عُمان فقط، وإنما على كل مناطق نفوذها في الخليج .. المهم أنه نتيجة للنجاحات التي أحرزتها قوات السلطنة، هرب الإمام غالب بن علي إلى السعودية ليتخذها مركزاً للمقاومة، وقد أدى ذلك إلى استسلام معظم أنصاره في مقاطعات عُمان الداخلية، بينما أسس الإمام مكتباً للإمامة في القاهرة أيضاً وبدأ في شن حملة دعاية قوية

ضد الاستعمار البريطاني وضد السلطنة بطبيعة الحال، كما كوّن جيشاً أسماه «جيش التحرير العماني»[٢].



وما لبث أن استجمع الإمام قوته واستطاع العودة إلى عُمان عام ١٩٥٧م معلناً عودة الإمامة الإباضية، داعياً شيوخ القبائل وزعماء الإمامة إلى الثورة من جديد ضد السلطنة والإنجليز، ولملم قواته وتمكن بها من استرداد نزوى واستطاع إحراز انتصارات جعلت علم الإمامة يرفرف على بعض مدن عُمان ومقاطعات الجبل الأخضر، الأمر الذي دفع بالسلطان سعيد بن تيمور إلى طلب دعم بريطاني جديد، وتم ذلك بالفعل في يوليو ١٩٥٨م، فبالإضافة إلى الدعم العسكري العاجل، وضعت بريطانيا برنامجاً لتقوية جيش السلطنة، فضلاً عن تقديم برنامج إصلاحي لتنمية البلاد .. وإزاء التطورات السابقة تشكك كثير من زعماء القبائل في جدوى المقاومة، فشرعوا في الاستسلام والانضمام لتأييد السلطنة، التي تحركت قواتها وتمكنت من احتلال معظم معاقل الثائرين، ودارت حرب عصابات خاضها أنصار الإمام في عناد شديد، لم يتم الإجهاز عليها إلا بالاستعانة بسلاح الجو البريطاني، فدكت طائراته معاقل المقاومة حتى قضت عليها جميعاً في بداية عام ١٩٥٩م، وشرعت قوات السلطنة في السيطرة على كل المواقع وضمها لإعادة توحيد البلاد، فاكتسبت صفة شرعية بحكم الواقع الذي فرضته وبسطت سلطة الدولة على جميع الأنحاء.

والمعروف أنه كانت قد جرت محاولات لتدويل قضية الصراع العماني بعرضها على الأمم المتحدة، وإثارتها في جامعة الدول العربية، وبذلت محاولات ووساطات لإيجاد تفاهم بين السلطنة وأتباع الإمام لكنها لم تنجح، ونظرت جامعة الدول العربية إلى المسألة على أنها نضال ضد الاستعمار، بينما اعتبرت بريطانيا المسألة مسألة داخلية صرفة، وأن المركز الذي أعطته اتفاقية السيب للإمامة وأنصارها،

كان لاعتبارات دينية وقبلية ومن ثم لا يترتب عليه أية حقوق سياسية للإمامة وأنصارها، وقد شكلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق ودراسة المسألة عام ١٩٦٥م وجاء تقريرها يدعو الأطراف لتسوية المسألة نهائياً من خلال المفاوضات، كما جاء في التقرير دعوة بريطانيا إلى سحب قواتها وإتاحة الفرصة للعمانيين لتقرير مصيرهم[٣].

ونتيجة للانتصارات التي أحرزتها قوات السلطنة المدعومة من بريطانيا، ولانصراف السعودية عن تأييد قضية الإمامة منذ عام ١٩٦٣م بعد استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، وعزوفها عن الدخول في خلافات مع السلطنة بعد حرب اليمن، فضلاً عن عدم إحراز أي تقدم من خلال تدويل القضية، لم تعد الإمامة تلقى تأييداً أو دعماً من أحد، كما أخذ أتباعها وأنصارها ينصرفون عنها... كذلك فإن انتشار الوعي بين الأجيال العمانية الجديدة جعل الإمامة تبدو نظاماً لا يتفق مع روح العصر وتطوراته الجديدة، ويضيف جمال زكريا كذلك أن زعماء الإمامة لم يكونوا في المجرى الطبيعي لحركة القومية العربية، فلم تكن لهم أهداف وحدوية وأن حركتهم كانت تستهدف السلطة [٤].

لقد قطعت الإمامة شوطاً كبيراً في صراعها مع السلطنة، ولم تستطع أن تحرز نجاحات حقيقية تؤكد بها وجوداً سياسياً مستقلاً، وربما يعزى ذلك إلى آرائها المتطرفة، وإلى بنائها السياسي الذي انطوى على تناقضات واضحة بين رجال الدين وزعماء القبائل العُمانية الذين أيدوها، فهذه القبائل كانت لها مصالحها الاقتصادية الخاصة، كما كانت تنزع دائماً إلى الاستقلال عن أية سلطة مركزية، ومن المعروف أن الإمامة في مرحلتها الأخيرة كانت قد بلغت حداً كبيراً من الضعف، ففقدت سيطرتها على زعماء القبائل، واستعانت بخصومها، وسعى بعض مؤيديها من هؤلاء إلى طلب اعتراف السلطات البريطانية بهم كحكام مستقلين على مقاطعات الجبل الأخضر .. كما اتهم آخر الأئمة بضعفه وهروبه خارج البلاد وترك شعبه بدلاً من النضال حتى الموت، وفضلاً عن وقوعه تحت سيطرة أخيه، فإنه أرهق شعبه

بالضرائب، مما صرف الكثيرين من أنصار الإمامة عن تأييدها، بعد إفلاسها وعدم قدرتها على المقاومة، كما اتهمت بتواطئها مع حكام الجزيرة العربية والأميركيين. فكل هذه العوامل وغيرها وراء تصفية الوجود السياسي شبه المستقل للإمامة الإباضية ومؤيديها .

المهم أن الصراع انتهى إلى تثبيت سلطة السلطان على داخلية عُمان، فتوحدت البلاد تحت حكمه ربما للمرة الأولى منذ زمن طويل، وانتهى نفوذ الإمامة تماماً، ولكن لم تلبث السلطنة أن منيت بمعارضة داخلية ذات طابع يساري، تمثلت في تشكيل جبهات لتحرير ظفار، ولتحرير عُمان والخليج العربي، مما دخل بالسلطنة وتاريخها في تحدٍ جديد.

النفط في عُمان

لعلنا لاحظنا فيما سبق أن الاقتصاد العماني ارتبط عبر تاريخه بالبحر، من خلال النشاط التجاري والصيد من ناحية، وبالزراعة خاصة في المناطق الداخلية من ناحية ثانية، ولكن القرن العشرين دفع بعامل اقتصادي جديد، انعكست آثاره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس على السلطنة فحسب وإنما على سائر دول الخليج العربي، فجاء التنقيب عن النفط واكتشافه، وما صحب ذلك من صراعات بين الشركات والدول التي تنتمي إليها، وما أثار من مشكلات حدودية بين السلطنة وجيرانها، وما فجره من مشكلات داخلية بين السلطنة وخصومها، سواء كانوا الأئمة الإباضيين أو الثوار الظفاريين، كل ذلك أسفر في النهاية عن تأخر اكتشاف النفط والاستفادة به في عُمان عن غيرها من سائر بلدان الخليج والجزيرة العربية، لكن انتهى ذلك كله وبقي النفط وعائداته مورداً هاماً من موارد السلطنة.

وتبدأ قصة النفط في السلطنة عندما تعهد السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣- ١٩٣٢م) للوكيل السياسي البريطاني في مسقط (الميجور راي) عام

١٩٢٣م بأنه لن يسمح باستغلال النفط في بلاده، ولن يعطي تصريحاً لأحد باستغلاله دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني وحكومة الهند البريطانية .. وكان هذا التعهد يشمل سائر عُمان، أي المناطق الساحلية الواقعة تحت سلطته الفعلية المباشرة، أو المناطق الداخلية الواقعة تحت نفوذ الإمامة.

وبناء على هذا التعهد منحت الشركة الإنجليزية - الفارسية امتياز التنقيب الذي بدأ خلال عامي ١٩٢٤، ١٩٢٥م، والملاحظ أن نشاط الشركة حينئذ اقتصر على مناطق الساحل من مسقط وبعض الأجزاء الوسطى من الجبل الأخضر وظفار في أقصى الجنوب الشرقي، ولم تستطع الشركة حينئذ أن تمد نشاطها إلى المناطق الداخلية من عُمان، لأن زعماء الإمامة أعلنوا أن تعهد السلطان تيمور للسلطات البريطانية غير ملزم لهم، وفسروا اتفاقية السيب لعام ١٩٢٠م على أنها اتفاقية سياسية بين حاكمين متساويين هما السلطان والإمام وأنها تعني - من وجهة نظرهم - اعتراف السلطان وبريطانيا بسلطة الإمام، وسيادته على الداخل .. ولم تنته الأزمة إلا بانصراف الشركة عن نشاطها حيث لم يقدر لها أن تعثر على شيء.

وفي أواخر الثلاثينات شعرت السلطات البريطانية أن ثمة محاولات من جانب شركات أمريكية وإيطالية، تسعى للاتصال بالسلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢ - ١٩٧٠م) للحصول على امتيازات نفطية في مسقط، فعهدت إلى شركة تدعى شركة (الامتيازات النفطية المحدودة) ببدء مفاوضات مع السلطان عام ١٩٣٧م، وانتهت بالفعل إلى حصول الشركة على امتيازين أحدهما يتعلق بالبحث عن النفط في ظفار والآخر يتعلق بجميع المناطق الأخرى، وتم حصول الشركة على العقدين في يوليو من نفس العام، ثم تحول الامتياز في أكتوبر من العام التالي إلى شركة سميت فيما بعد (شركة نفط عُمان المحدودة).

ولما كان الامتياز الجديد يشمل المناطق الداخلية من عُمان، فقد أعرب السلطان عن مخاوفه من صدام موظفي الشركة مع أنصار الإمامة، لذلك عبر

للسلطات البريطانية عن عدم قدرته على حماية موظفي الشركة هناك، واقترح ضرورة إجراء اتصالات مع الإمام وشيوخ القبائل الموالية له، والمعروف أن الإمام وأنصاره قد أعلنوا احتجاجهم لدى السلطان لمنحه هذا الامتياز، واعتبروه كما في السابق، خرقاً لاتفاقية السيب، وعندما بلغ هذا الأمر الوكيل السياسي البريطاني رد بطمأنتهم، وأفاد بأنه سيتم وضع اتفاقية جديدة متى تم اكتشاف النفط وسوف يستفيد منها الجميع.

والأهم من ذلك كله أن الامتياز وعمليات التنقيب التي ترتبت عليه فجرت النزاع الحدودي في منطقة البريمي، حيث لم تكن الحدود مخططة ومحددة حتى ذلك الوقت لأن نشاط (شركة الزيت العربية الأمريكية)، العاملة في الأراضي السعودية، كان قد وصل إلى المنطقة في عام ١٩٤٩م، ونتيجة لتداخل أعمال الشركتين تفجرت مشكلة البريمي، على اعتبار أن الحدود بين المملكة العربية السعودية، والمناطق المتاخمة لها، والخاضعة للحماية البريطانية، لم تكن قد خططت، ومن هنا حدث التداخل وتفجرت الأزمة التي كانت المملكة طرفاً فيها وإمارة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعُمان طرفاً آخر، وانتهت الأزمة مؤقتاً باحتلال القوات البريطانية للمنطقة باسم حاكمي مسقط وأبو ظبي، وإبعادها السعوديين عنها عام ١٩٥٥م، ولكن أعقب ذلك احتجاجات، وجولات مفاوضات ومحاولات تحكيم لحل النزاع منذ عام ١٩٦٠م إلى أن اتجهت المملكة العربية السعودية إلى إعادة علاقاتها مع بريطانيا في أعقاب ثورة اليمن، أي منذ عام ١٩٦٣م، ومن ثم توقفت عن مطالبتها بالعودة إلى التحكيم بشأن النزاع، وأغلق ملف البريمي واقعياً وقانونياً من جانب مسقط وأبو ظبي منذ ذلك التاريخ.

وقد بدأت شركة (تنمية نفط عُمان المحدودة) عملياتها منذ عام ١٩٥٦م، غير أن نشاطها تأثر حينئذ بالاضطرابات الداخلية وثورات أنصار الإمامة، ولوقوع بعض الآبار في منطقة الفهود القريبة من الحدود السعودية، والتي تعاني من اضطرابات حالت دون قيام الشركة بنشاطها، وقد نتج عن تعثر أعمال الشركة وعدم

عثورها حينئذ على النفط أن انسحب منها بعض الشركاء، ولم يبق بها إلا شركتي شل وبارتكس كمالكتين لشركة نفط عُمان، المهم أن الشركة بدأت بالفعل في العثور على النفط بكميات تجارية منذ أواخر عام ١٩٦٣م خاصة في جبال ناطح ومنطقة الفهود، ثم تزايدت الكميات بشكل كبير وبدأت عملية التصدير إلى العالم الخارجي منذ عام ١٩٦٧م، وفي نفس العام انضمت الشركة الفرنسية إلى الشركة الأم، وبدأت هذه تدفع للحكومة مستحقاتها من العائدات منذ ذلك العام، وكانت هذه العائدات تتألف من نسبة مفروضة على القيمة الإجمالية للإنتاج، بالإضافة إلى حصيلة ضريبة الدخل المفروضة على الأرباح الصافية، واقتضى تطور الإنتاج وتطور الوعي تعديل شروط الامتياز الأصلي، ليضمن للسلطنة مناصفة الأرباح بالإضافة إلى امتيازات أخرى، منها تعهد الشركة بتدريب العمالة الوطنية من الناحية المهنية في الشركة والاستعانة بالعناصر الوطنية، التي بلغت نسبتها نحو ٧٣٪ من حجم عمالة الشركة المؤهلة ...الخ.

أما بالنسبة لمنطقة ظفار، فقد بدأت الشركة عملياتها فيها، ثم لم تلبث نتيجة عدم وجود دلائل مشجعة، أن تخلت عن الامتياز عام ١٩٥٠م لإحدى الشركات الأمريكية التي تنازلت بعد ذلك عن الامتياز، بعد أن وجدت أن الكميات التي عثرت عليها عام ١٩٥٧م غير تجارية، فتنازلت لمجموعة من الشركات المستقلة (كونسرتيوم) التي ما إن شرعت في مباشرة أعمالها حتى ووجهت بالنشاط المسلح لجبهة تحرير ظفار اليسارية التي أعاقت عمليات الشركة، فتخلت عن الامتياز، ثم أعيدت منطقة ظفار إلى شركة تنمية نفط عُمان المحدودة عام ١٩٦٩م، والتي أعطتها عام ١٩٧١م لكونسرتيوم أمريكية وثمة اعتقاد بأن ذلك كان جزءاً من سياسة السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧٠ –) للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب مساندتها في صراعه مع ثوار ظفار [٥]. المهم أنه تم اكتشاف النفط في المنطقة عام ١٩٧٧م بجهود أساسية من شركة تنمية نفط عُمان الأصلية، بعد أن استردت المنطقة وشرعت في استغلال نفطها، وأصبحت عائدات النفط بعد

انتهاء المشاكل التي أحاطت باكتشافه تمثل مورداً هاماً من موارد دخل السلطنة، مما شكل أساساً مادياً لبنية اقتصادية قوية ومتطورة.



حركة اليسار في ظفار

لقد ساهمت الأوضاع الداخلية السيئة خلال الفترة الأخيرة من حكم السلطان سعيد بن تيمور، وكذلك تحكم شركات النفط الأوربية واستغلالها، فضلاً عن تزايد الهيمنة البريطانية، إلى ظهور تيار ثوري من نوع جديد ذي طابع أيديولوجي سياسي، شكل آخر حلقات الصراع الداخلي في عُمان، وتحول هذا التيار إلى حركة ثورية اندلعت من ظفار، ولما تكد عُمان تبرأ من آثار ثورة الإمامة وأنصارها، التي شكلت حلقة طويلة ومرهقة من حلقات الصراع الداخلي في التاريخ العماني، فلم تكد السلطنة تتخلص من عدوها التقليدي وهو الإمامة، حتى برز لها عدو من نوع جديد، يتبنى أفكاراً ماركسية ويتلقى عوناً من الخارج، ويستهدف تغيير الأوضاع القائمة بما فيها نظام السلطنة والوجود البريطاني بالقوة.

ففي عام ١٩٦٣م ظهرت بوادر تلك الحركة في ظفار، من خلال «جمعية الاتحاد الظفاري» وكذلك التنظيم المحلي «لحركة القوميين العرب» حيث تشكلت منهما «جبهة تحرير ظفار» عام ١٩٦٥م تلك التي بدأت وطنية محلية، ثم تأثرت بالقوميين العرب، واعتنقت المبادئ الماركسية، وجعلت تطور تنظيمها وتقوي من إمكانياتها، حتى تحولت في النهاية إلى «الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل» عندما عقدت لها مؤتمراً في حمرين عام ١٩٦٨م أعلنت فيه أنها تتبنى الاشتراكية وتستهدف القضاء على الاستعمار والبورجوازية، وأنها سوف تمارس العنف الثوري لتحقيق أهدافها.

وبالفعل تلقت كوادرها تدريبات، وشكلت لها فروعاً وخلايا ذات طابع ثوري متطرف (راديكالي)، كما انتخبت لها لجنة تنفيذية عليا، اتخذت من عدن مقراً

لها ووسعت من دائرة نشاطها حتى أعلنت أن هدفها ليس فقط تحرير ظفار، وإنما كل الجزيرة العربية، بما فيها سائر عُمان والخليج، وأنها سوف تسعى لإحباط مشروع الاتحاد الذي يجرى تشكيله في الخليج (الاتحاد التساعي) منذ عام ١٩٦٨ لأنها رأت فيه اتحاداً يستهدف رعاية المصالح النفطية الغربية والمصالح البريطانية في المنطقة، ونادت بدولة واحدة تضم الإمارات جميعاً مع مسقط وعُمان. والمعروف أن هذه الجبهة لقيت دعماً من اليمن الجنوبي ومن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فضلاً عن الصين الشعبية التي أمدتها بالأسلحة، وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي رأى فيها أداة هامة لمقاومة النفوذ الغربي الامبريالي في المنطقة.

وفي بداية التحركات العسكرية للجبهة، تمكنت من السيطرة على القطاعين الغربي والشرقي من ظفار في مطلع عام ١٩٦٩م وزاد من تفاقم الأمور أن ظهر تنظيم جديد في شمالي عُمان يدعى (الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي) عام ١٩٧٠م اتخذ من الجبل الأخضر وصور والمنطقة الشرقية مركزاً لعلمياته بالقرب من منشآت النفط، وكان قادة هذا التنظيم متأثرين بالبعث العراقي، وحدث أن نشطت خلايا هذا التنظيم في أنحاء البلاد تعمل ضد السلطان وحكومته، لذلك واجهتها الحكومة بعمليات قمع واعتقال واسعة، ولعل هذا كان وراء ارتفاع الأصوات في بريطانيا تنادي بوضع حد لما يجرى لأنه أصبح يهدد المصالح النفطية، وكان من بين هذه الأصوات من يطالب السلطان بالاعتزال، وتعيين حاكم أقوى يكون قادراً على التصدي للأخطار وصيانة وحدة البلاد [٦].

وأصبح بادياً للعيان أن حكم السلطان سعيد بن تيمور قد أثخنته الجراح وأوشك على نهايته، فقد بلغت عُمان في أواخر العهد حالاً من الضعف أفرزت الأحداث الثورية السابقة، التي كشفت عن عدم أهلية السلطان للاستمرار في السلطة والحفاظ على الأسرة البوسعيدية في الحكم، كما رأت السلطات البريطانية أن الأخطار التي حلت بالبلاد، باتت تهدد مصالحها السياسية والاستراتيجية ليس في عُمان وحدها بل في منطقة الخليج العربي كلها .

كذلك فإن اضطراب أوضاع السلطنة الداخلية، وتزايد الخلايا الثورية، وتمكنها من الإمساك بزمام المبادرة منذ مايو ١٩٧٠، وتشدد السلطان في مواجهتها بصلابة وعناد، مما زاد من متاعب السلطات البريطانية، ومن قلقها، خاصة وأن الأخطار أحدقت بمصالحها النفطية، ومخططها للانسحاب من الخليج، الذي كانت قد قررته منذ عام ١٩٦٨، فارتفعت الأصوات، سواء في دوائر الخارجية البريطانية، أو في الأوساط الصحفية البريطانية، تدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراء ضد السلطان، بل إن بعضها طالبه بالتنازل عن الحكم قبل فوات الأوان، وتعيين حاكم بديل أكثر قدرة وكفاية لصيانة وحدة البلاد .

تولية قابوس بن سعيد

واتجهت النية إلى إحداث نقل للسلطة بشكل عائلي هادئ داخل القصر، أوصت به التقارير الواردة للحكومة البريطانية، على اعتبار أن التحكم في إحداث التغيير، أفضل من حدوثه بشكل لا يمكن السيطرة عليه خاصة بعد أن رفض السلطان التنازل عن الحكم، أو حتى التنازل عن أية صلاحيات لمعالجة الأوضاع. لذلك لم تر السلطات البريطانية بأساً من تأييد تغيير داخلي يأتي بقابوس بن سعيد سلطاناً خلفاً لوالده، وبالفعل تمت تنحية السلطان الذي وقَّع على وثيقة تنازله حيث نُقل إلى لندن، وتولى ابنه قابوس الحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م وكانت أول المراسيم التي أصدرها السلطان الجديد هو تغيير اسم السلطنة إلى «سلطنة عمان» بدلاً من الاسم السابق (سلطنة مسقط وعمان) ليلغى الاسم المزدوج ويعبر عن وحدة البلاد التي تمت عملياً في عهد والده.

وقد تلقى العُمانيون نبأ عزل السلطان سعيد بن تيمور وتولية ابنه، الذي كان معزولاً في صلالة، بحماسة وتأييد كاملين، خاصة وأن التغيير تم في هدوء شديد، وتاق الناس لرؤية سياسة جديدة، بعد أن أرهقتهم المتاعب والعزلة، فضلاً عن أن اختيار قابوس تم في اطار شرعية استمرار حكم الأسرة البوسعيدية .

كانت نقطة البداية في حكم السلطان «قابوس بن سعيد»(١٩٧٠-) التخلص من الحركة الثورية وأسبابها، بمحاصرتها أولاً والحيلولة دون انتشارها داخل عُمان، ثم تفتيت جبهتها واختراقها من الداخل ومحاصرتها اقتصادياً وأخيراً تجريد الحملات العسكرية لتصفيتها، وفي سبيل ذلك رفع شعار وحدة الوطن، كما فتح أبواب الحوار والمشاركة، وتبني خطة تنمية واسعة شملت شتى المجالات، لمقاومة التخلف والجمود الذي ران على البلاد ولاقتلاع أسباب الثورة من جذورها .. لذلك أثارت هذه الاجراءات قضية هامة بين مختلف الفرق المعارضة تمحورت حول : هل تعطي الأولوية لتنفيذ خطة مقاومة التخلف والجمود، أم للتحرر من الوجود الأجنبي ووطأته أولاً ؟ ونتيجة لاختلاف الرؤى والمواقف تبادلت عناصر المعارضة من ماركسيين وقوميين ووطنيين الاتهامات، وتبدلت المواقف، والسلطان الجديد ماض في تنفيذ خطته.

بدأ بتعمير ظفار وتطويرها، وهي معقل الحركة الثورية، فمهدت الطرق وأنشئت المدارس والمستشفيات وفتحت محطة للإذاعة في صلالة، وازدادت رقعة الخدمات بشكل غير مسبوق، لمواجهة التخلف باعتباره من أهم أسباب الثورة، كما كثفت الجهود لإضعاف جبهة المعارضة، والتأكيد على قوة الإسلام لمواجهة الماركسية، ورفع كفاءة القوات المسلحة، حتى استطاعت القيام بهجوم بالطائرات على مواقع الثوار في نوفمبر ١٩٧١م، ومحاصرتهم بخط عازل، وإن تم ذلك بتضحيات جسيمة وأتبعته بهجوم آخر في أبريل ١٩٧٢م وقد تدخلت عوامل أخرى أدت إلى إضعاف جبهة الثورة، منها انصراف الصين عن تأييدها، وكذلك تخلي الاتحاد السوفيتي عنها، خوفاً على مصالحه الاستراتيجية الأخرى في الخليج، ولقناعته أخيراً بعدم نجاح الماركسية في مجتمع قبلي زراعي، ومنها كذلك المعاونة العسكرية التي قدمها شاه إيران للسلطان وجيشه منذ ديسمبر ١٩٧١م وكذلك تأييد الولايات المتحدة لذلك خوفاً على المصالح النفطية من جهة، ودعم الشاه للقيام بدور شرطي الخليج من جهة ثانية، كان لذلك كله تأثيره المباشر على إضعاف جبهة الثوار والتمهيد لهزيمتها.

وفي مؤتمر الجبهة الذي عقدته في يناير ١٩٧٤م غيرت اسمها إلى «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» مما اعتبر تقليصاً لنشاطها ضمن حدود السلطنة، كما اعتمدت استراتيجية جديدة تعتمد على العمل السياسي بشكل أساسي، من خلال تأليف جبهة تجمع كافة القوى المضادة للدولة، وتبني أساليب التظاهر والاعتصام والعصيان المدني، وبدا واضحاً أن الجبهة تعاني من صراعات داخلية حول استراتيجيتها في المرحلة التالية، كذلك برزت تناقضات بينها وبين الجبهة القومية الحاكمة في عدن التي كانت تدعمها، وفي ظل هذه الأوضاع بدأت القوات الحكومية والإيرانية هجوماً كاسحاً قضى على عناصر المقاومة الرئيسية تماماً، وفي نوفمبر ١٩٧٥م أصدرت الحكومة بياناً رسمياً أعلنت فيه أن الثورة قد تم سحقها نهائياً وأنه قد تمت تصفية جيوبها تصفية تامة.

وبالقضاء على الحركة الثورية، بل والأهم، بالقضاء على معظم أسبابها، نجح قابوس في إقرار وتحقيق الأمن فأتاح مناخاً مواتياً للتنمية، مما أزال أسباب الثورة وأفقدها مؤيديها في الداخل، فضلاً عن فقدانها مؤيديها في الخارج، وتمزقها بالصراعات الداخلية، كذلك فإن تدفق عائدات النفط وتوظيفها لخدمة الشعب العماني ورفاهيته وتطوير البلاد اجتماعياً واقتصادياً، بسياسة رشيدة مدروسة، كل ذلك وفر مناخاً طيباً وأنهى كافة أسباب الصراع الداخلي، ومهد السبيل لإقامة دولة عصرية، أنفقت عن سعة في مجالات الخدمات التعليمية والصحية، واستفادت من الانفتاح على معطيات الحضارة الحديثة، بعد تحطيم جدار العزلة الذي ران على البلاد ردحاً من الزمن.

لقد اتبع قابوس سياسة تحديث شاملة في كل المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، قضت آثارها على أسباب الصراعات الداخلية، فأدى انتشار الإدارات الحكومية ذات الطابع العصري، إلى اندراج أعداد كبيرة من المواطنين من مختلف المناطق والقبائل في تلك الإدارات، مما خلق أرضية لمصالح مشتركة بين هؤلاء المواطنين، وساعد على تفتيت روح العصبيات القبلية وإذابتها في بوتقة مجتمع

واحد، كما أن قيام الحكومة بشق الطرق في جميع أرجاء البلاد كان له تأثيرة في إمساكها بزمام الأمور، وفضلاً عن أهمية هذه الطرق في تسهيل نقل السلع والخدمات، فإنها عملت على تقوية سلطة الحكومة المركزية، والتقليل من تأثير الخلافات التاريخية بين المناطق الساحلية والداخلية، بالإضافة إلى دور أجهزة الإعلام في تهيئة العقول لنبذ الكثير من العادات القديمة المتصلة بالروح القبلية[٧].

لقد استطاع قابوس بن سعيد بعد القضاء على الحركة الثورية في ظفار، أن يؤمن لعُمان مركزاً عربياً ودولياً معقولاً، وأن يعيد للسلطة هيبتها، مما مهد للانطلاق في مشروعات التنمية والخدمات على نحو غير مسبوق. صحيح أنه واجه عقبات هائلة في بداية تأسيس الدولة الحديثة، وهو نفسه كان قد حرم من التدرب على الحكم بسبب إبعاد أبيه له في صلالة، كما كان دخل عُمان من النفط لايزال محدوداً، بالإضافة إلى أن السلطان السابق كان قد وضع هذ الدخل في حسابه الخاص، لذا كان من أولى إجراءات السلطان قابوس إدخال عائدات النفط إلى الخزانة العامة. وكان من العقبات التي واجهها أيضاً نقص الكوادر الفنية العُمانية المطلوبة لأجهزة الدولة الحديثة، وعدم وجود نظام ثابت للتوظيف والمرتبات، فلم يوضع نظام ثابت للتوظيف قبل عام ١٩٧٥ .

وكان من أصعب مجالات الإصلاح ما يتعلق بالقضاء، فقد درج العُمانيون على ترك هذا الأمر لقضاة شرعيين من المذهب الإباضي، غير أن التحديث اقتضى تطبيق قوانين مدنية وتجارية عصرية لم يعتمدها القضاة الشرعيون، الذين لم يكن بوسع السلطان تقليص اختصاصاتهم حتى لا يثير ذكريات الصراع بين الإمامة والسلطنة، كما لم يكن بوسع السلطان الاستغناء عن الفنيين البريطانيين، قبل توفير فئات من العُمانيين المتعلمين والفنيين لأجهزة الدولة الإدارية والفنية، من خلال خطة تعليم حديثة وطموحة، فاهتم بالتعليم العام والتعليم الفني وتعميم ذلك على فئات الشعب، والاستفادة بخبرة اليونسكو في هذا المجال، بالإضافة إلى مساعدة بعض الحكومات العربية في المشروعات العمرانية والخدمات، وفتح البلاد

أمام الاستثمارات من الدول العربية النفطية الأخرى، مما أتاح فرصة كبيرة لتطور تدريجي ومضطرد في آن واحد [٨].

ومن الجدير بالذكر كذلك أن السلطان قابوس عانى في بداية حكمه من ازدواجية السلطة، فعندما حدثت عملية انتقال السلطة، تشكل مجلس استشاري ليقوم بتصريف الأمور آنئذ، وكان يتألف من عدد من المستشارين الأجانب يرأسهم وزير الدفاع - وكان بريطاني الجنسية - وتولى هذا المجلس إصدار عدد من القرارات، وكان أهمها دعوة السيد (طارق بن تيمور) أخي السلطان المعزول، الذي كان منفياً في ألمانيا، للاستعانة بخبرته السياسية وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة برئاسته، وبالفعل عاد السيد طارق وألّف أول مجلس للوزراء في العهد الجديد، وكان يضم خمس وزارات للتعليم والاقتصاد والصحة والعمل والداخلية، ثم تم الاستغناء عن الداخلية - بسبب الحساسيات التي أثيرت بسبب التوازن القبلي، ولم يلبث طارق بن تيمور أن سعى لتوسيع وزارته لتشمل وزارات لشئون الأراضي والإعلام والنقل والمواصلات والشئون الإسلامية، فنشأت مشكلة توفير الكوادر التي تسير أعمال تلك الوزارات، كما نشأت مشكلة ازدواجية السلطة بين السلطان وعمه، فتضاربت القرارات والإجراءات، وربما كانت مسألة تكوين برلمان ونظام دستوري عصري، ومسألة تحجيم الدور المتعاظم الذي يلعبه الخبراء البريطانيون في توجيه الأمور، من أهم المسائل التي أبرزت الخلاف أكثر بين السلطان ورئيس وزرائه، وعندما ووجه الأخير بتحجيم دوره، قدم استقالته إلى السلطان عام ١٩٧٢معللاً ذلك بأنه لا يمتلك سلطة حقيقية في مجالات النفط والداخلية والدفاع.

وقد تولى السلطان قابوس بنفسه رئاسة الوزارة في ديسمبر ١٩٧٢، وانتهت الازدواجية التي ضاق بها، وانفسح المجال أمامه لتحقيق مشروعاته الطموحة، واحتفظ السلطان لنفسه بحقائب وزارات المالية والخارجية والدفاع، وأدمج وزارة العدل في الداخلية، وألغى في البداية وزارات الإعلام والشئون الاجتماعية

والعمل، وكان قد أصدر قراراً في مارس ١٩٧٢ بتأسيس مجلس أعلى للتخطيط، سحب بنشاطه الكثير من سلطات المستشارين الأجانب وحجَّم من دورهم الذي لم يراع سوى مصالح بلادهم، وكان هذا المجلس أول مجلس عُماني أصيل . ومع استكمال وضع الهياكل الإدارية، بدأت عمليات التطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال خطط خمسية مدروسة، تسير في اتجاه بناء دولة عصرية، من خلال برامج التنمية، وتوجيه موارد النفط للاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة لتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد ، كما توالت مشروعات الخدمات في المجالين التعليمي والصحي مستهدفة تطوير المجتمع وتحديثه [٩].

والملاحظ أنه ظلت بريطانيا ، رغم جلائها العسكري عن الخليج منذ أواخر عام ١٩٧١ ، ظلت أكثر الدول تعاملاً مع عُمان، خاصة في الشئون الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن أن معظم شركات النفط العاملة في أراضي السلطنة شركات بريطانية، وكانت بريطانيا قد عرضت تصفية قاعدتها الجوية في جزيرة مصيرة عام ١٩٧٦ ، على اعتبار أن حركة ظفار الثورية قد صفيت في ذلك العام، وأنها بسبيلها للتخفف من كافة مسئولياتها الحربية في المحيط الهندي، تاركة هذا الأمر للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن المعروف كذلك أن السلطنة قد ركزت في سنوات استقلالها الأولى على توثيق علاقاتها بدول الخليج العربية وغير العربية، وكانت مسقط مقر أول مؤتمر يُعقد بين دول المنطقة، لتنسيق شئون الدفاع عام ١٩٧٦ ، وبغض النظر عن عدم نجاح المؤتمر، إلا أنه أسفر في النهاية عن إيجاد تقارب واضح بين دول الخليج العربية الصديقة للغرب [١٠] .

وكان للانفتاح على العالم العربي، وتأكيد الانتماء القومي له، خاصة بعد الانضمام لجامعة الدول العربية، والانفتاح على المنظمات الدولية بعد الانضمام لهيئة الأمم المتحدة والإفادة منها ، كان لكل ذلك آثاره في التمهيد لخلق دولة حديثة،

والتأكيد عملياً على أن عهد قابوس بن سعيد هو عهد جديد لعُمان والعمانيين، تخلصت فيه البلاد من صراعات وقيود الماضي، ومن عزلتها السابقة، واكتسبت بعائدات النفط المرتفعة بعد عام ١٩٧٣م، أسباب نهضة عصرية في ظل مناخ من الاستقرار والسلام والرخاء، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات التاريخ العماني.



الهوامش والمصادر

١ - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥م، دار الفكر بالقاهرة، ط ١، ١٩٧٣م، ص ٤٢٢- ٤٤٥ .

٢ - جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٢٦٧ - ٢٨١ .

٣ - حول تدويل القضية وتفاصيلها راجع إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان ١٩١٣ - ١٩٧٠، ص ٢٢٢ - ٢٥٢ ؛ خيري حماد: قضايانا في الأمم المتحدة، بيروت، ١٩٦٢، ص ٤٧ ومابعدها؛ صلاح العقاد : تقرير الأمم المتحدة عن قضية عُمان، مجلة السياسة الدولية، عدد (١) لعام ١٩٦٥ .

٤ - جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٢٨١ - ٣٠١ وكذلك إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين، ١٩١٣ - ١٩٧٥م، الدوحة، قطر، ١٩٨٩م، ط ١، ص ٢٠٣ - ٢٥٧.

٥ - راجع إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م، الدوحة، قطر، ط ١، ١٩٨٥م، ص ١٥٩ - ١٦٥ حيث أورد به نصوص عقود الامتياز، وكذلك جمال زكريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٤٤٥ - ٤٤٦، وكذلك محمود علي الداود، محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عُمان، القاهرة ١٩٦٤م، ص ٤٤ وما بعدها، وحول مشكلة البريمي راجع :

Al Baharna, Hussain, The legal Status of the Arabian Gulf States, Manchester 1968, pp. 196 - 207 .

٦ - حول أحداث ظفار راجع : إبراهيم شهداد، الصراع الداخلي، ص ٢٦١ - ٣١٧، عبد الله النفيسي، تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٧ - ١٩٧٥م، دون تاريخ، ص ٥٣ وما بعدها، رياض نجيب الريس، صراع النفط والواحات، بيروت ١٩٧٣م، ص ٢٢٩ - ٢٩٩، فؤاد كرم، ثورة ظفار بين الشيوعية والإسلام، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٤٩ - ٨٨، وكذلك:

Hulliday, Fred, Arabia Without Sultans, Philips Park Press, 1979, pp. 319 - 369 .

٧ - إبراهيم شهداد : الصراع الداخلي، ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

٨ - راجع صلاح العقاد : التيارات السياسية، ص ٤٠٥ - ٤٠٧ ؛ وكذلك، رياض نجيب الريس: صراع النفط والواحات، هموم الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، بيروت ،١٩٧٣، ص ٢٥٥- ٢٥٧ .

٩ - راجع إبراهيم شهداد : المرجع السابق، ص ٣٢١ - ٣٣٢، حيث يورد تفاصيل عن بناء الدولة العصرية وهياكلها الإدارية والاقتصادية .

١٠- انظر صلاح العقاد : المرجع السابق، ص ٤٠٧ - ٤٠٩، ويضيف أنه في نهاية الثمانينات بدأت عُمان في استكمال تكوين المؤسسات الحديثة، بتشكيل مجلس استشاري يضم ٤٥ عضواً - ثم زِيد إلى ٥٩ - يختارون بالانتخاب والتعيين، بحيث تنتخب الولايات ممثلين عنها، ثم يختار منهم السلطان أعضاء المجلس الذي منح حق مناقشة القضايا الاقتصادية والمحلية، على أن يكون رأيه استشارياً، وليس له حق اتخاذ القرار النهائي.



الفصل السابع

الإمارات العربية المتحدة

من مشيخات ساحل عُمان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

(١٨٩٢ - ١٩٧١)

الفصل السابع

الإمارات العربية المتحدة

من مشيخات ساحل عُمان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

(١٨٩٢ - ١٩٧١)

يتناول هذا الفصل دراسة التطور السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال تاريخها المعاصر، كانت الإمارات تسمى خلالها «مشيخات الساحل العُماني» بعد أن أطلق الإنجليز على ساحلها فترة اسم «الساحل المتصالح أو المهادن Trucial Coast» بعد توقيع حكامه اتفاقية الهدنة البحرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي عموماً تضم مشيخات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، والفترة الزمنية التي نتناولها تبلغ نحو ثمانين عاماً، تبدأ بإحكام السيطرة البريطانية على هذه المشيخات عام ١٨٩٢ من خلال توقيع «الاتفاقيات الانفرادية أوالمانعة Exclusive Agreements» وحتى اتحاد هذه المشيخات وبروزها كدولة مستقلة واحدة عام ١٩٧١.

تزايد النفوذ البريطاني

وغني عن القول أن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قد شهد تنافساً وتدافعاً نحو الخليج من قبل كل من الدولة العثمانية، ممثلة في حملة الأحساء الشهيرة عام ١٨٧١، وإيران من خلال تزايد مبعوثيها إلى حكام المشيخات، ثم محاولات الفرنسيين والألمان إيجاد مواطئ أقدام لهم في الإمارات من خلال إقامة علاقات مع الشيوخ أو دفع شركاتهم للعمل في أراضيهم، كبداية لخلق مصالح ونفوذ. لذلك اقترح المقيم السياسي البريطاني «تالبوت Talboot» على حكومة الهند عقد اتفاقيات جديدة مع الحكام عرفت باسم «الاتفاقيات المانعة».

وقد وقعت بالفعل في مارس ١٨٩٢ وينص فيها الحكام على الامتناع عن عقد أية اتفاقيات أو إقامة علاقات مع أي دولة أجنبية سوى بريطانيا، كما

يمتنعون عن استقبال أي وكيل لدولة ليقيم في أراضيهم، وكذلك الامتناع عن التنازل عن أي جزء من أراضي بلادهم، بأي شكل من أشكال التنازل إلا لبريطانيا وحدها، والملاحظ أن بريطانيا لم تكتف بهذه القيود التي سيطرت بها على شؤون المشيخات الخارجية، وإنما طالت جزءاً من سيادتهم الداخلية، كما لم تكتف بأن تنطبق هذه الاتفاقيات عليهم مدى حياتهم، وإنما نص فيها على أن تمتد إلى ورثتهم وخلفائهم في الحكم، فلم تحدد الاتفاقيات مدة معينة لسريانها، وإنما اعتبرت أبدية، وبها تخلصت بريطانيا من منافسة الدول الأوربية لها، فكانت هذه الاتفاقيات تمثل في الواقع ذروة ما وصل إليه النفوذ والتحكم البريطاني في المنطقة برمتها وبشكل مطلق، وعاشت المشيخات في عزلة تامة عن العالم[1]، ورغم أن الاتفاقيات لم تضمنها بريطانيا، متعمدة، نصاً صريحاً تتعهد فيه بحماية المشيخات، إلا أن تنازل هذه المشيخات لها عن سيادتها الخارجية فيه ما يفيد ضمنياً بأنها ستتولى عملياً حماية هذه المشيخات، كما أن ذلك يُعد عُرفاً قائماً تمارسه بريطانيا لضمان مصالحها بالدرجة الأولى، باعتبار أن منطقة الساحل العُماني تشكل خط الدفاع الأول عن المصالح البريطانية في الهند.

وعموماً ازدادت علاقات بريطانيا قوة ووثوقاً بالشيوخ عقب توقيع هذه الاتفاقيات، وفي عام ١٩٠٢ وقع شيوخ الساحل اتفاقيات خاصة بقمع تجارة السلاح في مشيخاتهم، ضمن إجراءات شبيهة اتخذتها السلطات البريطانية في الخليج لمحاصرة هذه التجارة، وجاءت زيارة نائب ملك بريطانيا في الهند «اللورد كيرزن Curzon » للمنطقة عام ١٩٠٣ لتشكل تكريساً للسياسة البريطانية الجديدة، وكان من غلاة الاستعماريين، فتحدث إلى الحكام في لهجة تنطوي على التهديد والتنبيه، مؤكداً حرص بلاده على المحافظة على السلام والأمن ودعم استقلال المشيخات، وضرورة أن يظل نفوذ الحكومة البريطانية في المكان الأسمى، وطالباً من الشيوخ احترام تعهداتهم معها وعدم إقامة أية علاقات مع أي دولة أخرى، وذكر أن بلاده سوف تحترم استقلال المشيخات، وأشار «كيرزن» إلى أن

المقيم السياسي صديق لهم وأنه يمكنه استخدام نفوذه لمنع النزاعات الداخلية بينهم أو وقف تطورها [٢]، وفي عام ١٩١١ حصلت بريطانيا على تعهدات جديدة من الشيوخ بعدم منح امتيازات لصيد اللؤلؤ أو الإسفنج في مشيخاتهم دون موافقة مسبقة منها.

والمعروف أن «كيرزن» وغيره من الساسة البريطانيين كان لديهم تصميم لتحويل الخليج إلى بحيرة بريطانية وهو ما حرصوا عليه قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها حين وصل النفوذ البريطاني، إلى ذروته في منطقة الساحل العُماني بصفة خاصة، والخليج العربي بصفة عامة، بعد أن ازدادت أهمية المنطقة على نحو خطير بعد ظهور النفط في فارس واحتمالات وجوده في الساحل العربي للخليج، فضلاً عن نمو وتزايد المصالح البريطانية في العراق، يضاف إلى ذلك كله ازدياد أهمية المنطقة كحلقة في طريق مواصلات بريطانيا الجوية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، وبشكل عام كانت سياسة بريطانيا تسير في اتجاهين، أولهما منع أية قوة أوروبية منافسة لبريطانيا من أن تصل بنفوذها إلى الخليج، وثانيهما المحافظة على كيانات المشيخات الصغيرة تحت سيطرتها.

وبات واضحاً أنه على أي حاكم من حكام هذه المشيخات يتولى الحكم أن يوقع مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها سلفه مع بريطانيا، التي تقدمها له ليضع خاتمه عليها، مما يعد اعترافاً من الحكومة البريطانية به، ومن الملاحظ كذلك أن بريطانيا لم تشأ أن تضع المشيخات تحت حمايتها واعتبرت أن ذلك سيحدث في حالة تدخل قوة أجنبية في شئونها، مكتفية بأن تقوم قواربها المسلحة بزيارات دورية في المناسبات، ولمعاقبة من يخرق الاتفاقيات، لقد دفعت سياسة بريطانيا الشيوخ إلى الحرص على طلب اعترافها بهم، أياً كانت الوسائل التي وصلوا بها إلى الحكم، كما أن «نصائح» ممثليها في المنطقة، كانت مطاعة وموضع ترحيب، حتى لو كانت في الشئون الداخلية المحضة.

وفيما يتعلق بالقوى المحلية والإقليمية فقد سعت بريطانيا للحيلولة دون وصول أي قوة إلى ساحل عُمان، ويدخل في هذا الإطار حرصها على أن يعترف عبد العزيز آل سعود باستقلال المشيخات في معاهدة «دارين» عام ١٩١٥، ثم معاهدة «جدة» عام ١٩٢٧، فضلاً عن تصدي بريطانيا للحد من أطماع إيران لاحتلال بقية الجزر التابعة للمشيخات في الخليج، حيث لم تستطع ذلك إلا مع الانسحاب البريطاني من الخليج عندما احتلت جزر الطنبين وأبو موسى .

والمعروف أنه خلال العشرينيات والثلاثينيات لم تكف بريطانيا عن الحصول على مزيد من التعهدات، كلما استجدت أحداث تستوجب ذلك، مما يقتضي رعاية مصالحها، ففي عام ١٩٢٢ حصلت على تعهدات جديدة من الشيوخ جميعاً - عدا حاكم الفجيرة - بعدم منح أية امتيازات تتعلق بالبحث عن النفط في مشيخاتهم، إلا لمن تعينه الحكومة البريطانية، مما منحها مجالاً للضغط على الحكام، بشتى الوسائل لمنح امتيازات التنقيب عن النفط في أراضيهم للشركات البريطانية، وكان واضحاً أن صيغ هذه الاتفاقيات تفصح عن أنها قد أمليت على الشيوخ، ولم يكتبوها بمحض إرادتهم. وبين عامي ١٩٣٠-١٩٣٨ وقعّت اتفاقيات للحصول على تسهيلات لخطوط الطيران الملكي البريطانية العاملة بين بريطانيا والهند وغيرها من مناطق السيطرة البريطانية في الشرق الأقصى[٣].

وبالرغم من ذلك فإن بريطانيا لم تكن تطمئن إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المشيخات، نتيجة الأوضاع غير المستقرة في المنطقة.. لذلك صدر عن لجنة الدفاع الامبراطوري قراران عام ١٩٣٥ اتضح منهما حرص بريطانيا المطلق عن تشديد قبضتها على الساحل، إذ نص هذان القراران على أن يعهد للقيادة الجوية البريطانية في العراق بأن تتولى التدخل في مشيخات ساحل عُمان، إذا ما تعرض النفوذ البريطاني لأي خطر هناك، وأن يستبدل بالوكيل الوطني في الشارقة وكيل بريطاني يقيم في دبي.

إن الأحلاف القبلية الكبيرة (مثل القواسم وبني ياس)التي عرفتها المنطقة والتي كانت قوية قبل عهد السيطرة البريطانية، أخذت تتصدع نتيجة لتلك السيطرة وبسبب المنازعات الأهلية والحروب القبلية، ودراستنا لتطور أوضاع مشيخات الساحل العُماني يوضح بجلاء دور السياسة البريطانية الخطير في تأكيد كيانات تلك المشيخات، أو فصل إحداها عن الأخرى تمشياً مع سياسة التفكيك التي اتبعتها، بالإضافة إلى ما كانت تقوم به من سياسة عزل الشيوخ المناوئين لها واستبدالهم بغيرهم، لقد نجحت بريطانيا في تفتيت المنطقة إلى سبع وحدات سياسية وكادت تزيد ، كما عملت على تشجيع النعرة القبلية بين الشيوخ، وجعلت من نفسها حكماً في خلافاتهم وحروبهم، ورغم أنها كانت تحرص على عدم مسئوليتها عن الشئون الداخلية، حتى لا تتحمل أية أعباء أو مسئوليات إزاء هذه المشيخات، إلا أنها كانت تتابع وتشير وتتدخل، عندما تقتضي مصالحها ذلك، فكانت «التعليمات» البريطانية تجد طريقها دائماً إلى الحكام، حتى فيما يمس شئون إدارتهم الداخلية، وإن كان ذلك يتم بشكل غير رسمي، حيث كانت تُبلّغ إلى الحكام في شكل «نصائح» وبأسلوب ودي خلال اجتماعات المسئولين البريطانيين بهم أو من خلال الوكلاء والمعتمدين البريطانيين في المشيخات، ليبدو الحكام وكأنهم يتمتعون باستقلالهم الداخلي في إدارة شئون مشيخاتهم[٤].

الأوضاع الداخلية

تميزت منطقة ساحل عُمان بكثرة المنافسات والصراعات سواء لأسباب قبلية أو نتيجة لعدم وصولها إلى مرحلة من النضج والاستقرار السياسي، فضلاً عن تأثير السياسة البريطانية ذاتها، على نحو ما أشرنا، التي كانت تحرص عليها أو تستغل حدوثها لتظفر بمزيد من السيطرة والنفوذ. ومن المهم أن نشير إلى أن الكثير من هذه الصراعات كانت متشابكة ومعقدة، لذلك يبدو التأريخ للأوضاع الداخلية أمراً صعباً[٥]، ومع ذلك يمكن تتبع الخيوط الرئيسية للأحداث التي مرت بها هذه المشيخات منذ أن كانت تجمعات أو اتحادات قبلية كبيرة والتي كان أبرزها تجمع

«بني ياس» وتجمع «القواسم»، حتى وصلت إلى شكلها الحالي وقبل اتحادها في دولة واحدة منذ عام ١٩٧١.

١ - **بالنسبة لتجمع «بني ياس»** الذي ينتمي إليه جماعة «البو فلاح» الذين تزعمهم «آل نهيان» بعد أن قادوا التجمع واستقروا في «ليوا» فترة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم استقروا في أبوظبي وكونوا مشيخة ظلوا يتولون حكمها، حتى كان عهد الشيخ خليفة بن شخبوط (١٨٣٣-١٨٤٥) وانفصلت في بدايته جماعة «البوفلاسة» عن التجمع، وهاجرت إلى منطقة دبي حيث أسست مشيخة لها هناك. وبعد متاعب عائلية وصراعات على السلطة مرت بها مشيخة أبوظبي، قيِّض لها قدر كبير من الاستقرار والنمو، عندما تولى حكمها زايد بن خليفة (١٨٥٥-١٩٠٩) الذي تمكن خلال عهده الطويل من أن يكون أهم شخصية في ساحل عُمان، وفي عهده ازدادت صلة المشيخة ببريطانيا قوة، خاصة بعد أن وقع معها الاتفاقية الانفرادية عام ١٨٩٢، وبعد وفاته مرت المشيخة بفترة من عدم الاستقرار، استطاع بعدها ابنه حمدان بن زايد (١٩١٢-١٩٢٢) تهدئة الاضطرابات القبلية وتسوية المشكلات داخل المشيخة ومع جيرانها، فقد عاصر حكمه توسع عبد العزيز آل سعود في نجد والأحساء، وكان الشيخ حمدان حريصاً على تهدئة العلاقة معه، غير أنه لم يعمر طويلاً نتيجة اختلاف إخوته معه مما أدى إلى بعض الاضطرابات داخل الأسرة خلال العشرينيات من القرن العشرين، ولم تنعم المشيخة بحالة من الاستقرار إلا عندما تولاها الشيخ شخبوط بن سلطان الذي حكم خلال الفترة (١٩٢٨-١٩٦٦) إلى أن أجبره مجلس الأسرة على التنازل عن السلطة لأخيه الشيخ زايد بن سلطان عام ١٩٦٦، وقد أعلنت الأسرة الحاكمة آنئذ أن هذه الخطوة اتخذت من أجل المصلحة العامة وأنها تستهدف رفع مستوى المعيشة في البلاد واستثمار عائدات النفط في تطوير المشيخة وتنفيذ المشروعات العمرانية التي تحتاجها.

والمعروف أن شخبوط استطاع من خلال تقوية مركزه تحقيق الأمن والاستقرار، ومدّ سلطته على القبائل التي أعطت ولاءها لجده زايد الكبير، كما عرف عنه

عـزوفـه عن التـعـاون مع الإنجليـز بشـكل عـام، ومع شـركـات النفط، الذي كـان قـد اكتشف في أبوظبي في عـهده منذ عـام ١٩٦٢، وذلك لشكوكه في نوايا الإنجليز. وفي أن التغييـرات السريعة والمتلاحقة المصاحبة للثروة النفطية سوف تحقق تغييراً تدريجياً يحتاج في نظره إلى عشرات السنين.

ومن هنا جـاءت توليـة الشـيـخ زايد بن سلطان (١٩٦٦-)، الذين كـان حاكماً على العين خلال فـترة حكم أخيه، باعـتباره أكثر كفاية وتمرساً بمسئوليات الحكم، وأكثـر قدرة واستنارة في التعـامل مع متطلبات التغـير وضروراته، وكانت مسئوليـة الشيخ زايد عن المنطقة الشرقـيـة، قبل توليـه حكم أبوظبي قد أكسبته خبـرة كـبيـرة في شئون الحكم فـامـتـد بسيطرته إلى منطقـة الظفـرة واسـتطاع أن يسيطر عـلى جميع قـرى البـريمي، باستثنـاء القـريتين التـابعـتين لمسقط، ونجح في إنشاء مشاريع هامة للري فضلاً عن إدخال التعليم النظامي في العين قبل أبوظبي نفسـهـا، وفي عـهـده استـقلت أبوظبي بعـد أن انتهت العـلاقـة التعـاقـدية بينهـا وبين بريطانيـا، كـمـا برزت زعـامـتـه وقـوته عندمـا لعب دوراً رئيـسيـاً في تحـقيق اتحـاد الامـارات العربيـة حتى صار رئيساً لدولة «الإمـارات العربية المتحدة» التي جمعت إمارات ساحل عُمان السبع عام ١٩٧١في إطارها [٦].

وفي دبي استـقـر البوفلاسة وتوالى شيوخهم على حكمها منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر، وبرز من شيوخهم «مكتوم بن حشر» الذي تولى حكم المشيخة خلال الفترة (١٨٩٤-١٩٠٦) واتبع سيـاسة تجارية مستنيرة، طبّقَ خلالها مبدأ حرية التـجارة، حيث صارت مشيخة دبي في عـهده على درجة كبيرة من الازدهار، كما كانت علاقته بالإنجليز وطيدة، وقد وقع معهم الاتفاقية الانفرادية عام ١٨٩٢، على نحو مـا أشرنا، وقد أعقبه في تولي المشيـخة «بطي بن سهيل» (١٩٠٦-١٩١٢) ثم اختارت أسرة المكتوم الشيخ «سعيد بن مكتوم» ليتولى الحكم، الذي استـمـر فيـه لفتـرة طويلة (١٩١٢-١٩٥٨)، وقـد شـهـد حكم الشيخ سـعيـد بن مكتوم في بدايتـه خلافات ومنازعات مع بعض فروع البوفلاسة بسبب الدخل الوارد

من امتيازات التنقيب عن النفط واتفاقيات الطيران مع بريطانيا وكذلك دخل الجمارك، فضلاً عن اعتراض مجلس العائلة وكبار التجار على طريقة حكمه للمشيخة منذ عام ١٩٢٩، والمعروف أن السلطات البريطانية في الخليج ساندته ضد خصومه ومنافسيه، متخلية بذلك عن موقفها التقليدي بعدم التدخل في الشئون الداخلية، غير أن المتاعب تفجرت من جديد في الثلاثينات بين الحاكم وبين أبناء عمومته وعدد من دعاة الإصلاح، ثم تطورت إلى أزمة برزت خلالها «حركة دبي الإصلاحية» عام ١٩٣٨، التي كادت أن تسلبه سلطاته جميعاً لولا أن تمكن منها وأطاح بها، وقد أعقبه الشيخ «راشد بن سعيد» (١٩٥٨- ١٩٩٠) الذي برزت في عهده دبي كمشيخة قوية وتطورت تطوراً كبيراً ونعمت باستقرار وازدهار اقتصادي كبيرين بفضل ما تميز به الشيخ من حنكة ومهارة سياسية فائقة عرف بها بين حكام الإمارات العربية في الخليج، كما حصلت دبي على استقلالها عام ١٩٧١ في عهده، وانخرطت كعضو مؤسس وهام داخل دولة الإمارات العربية المتحدة في نفس العام.

٢ - **أما القواسم** : الذين أصبحوا يمثلون قوة كبيرة منذ أواسط القرن الثامن عشر، فإنهم بعد انفصالهم عن سلطنة مسقط وعُمان، كونوا إمارة في المنطقة الممتدة من رؤوس الجبال في شميلية عُمان وحتى حدود دبي، وكانت تضم رأس الخيمة وكلبا والفجيرة والشارقة، وكان القواسم يحكمون هذه الإمارة من أحد مركزيها الرئيسيين، رأس الخيمة والشارقة، طوال القرن التاسع عشر تقريباً، كما كان أحد فروع الأسرة يستقل بأحد هذين المركزين خلال نفس الفترة، والملاحظ أن هذه الإمارة بدأت تضعف بعد وفاة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (١٨٠٣-١٨٦٦) حيث بدأت تعاني من التفكك خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، لتتحول بعد ذلك إلى مشيخات ثلاث هي الشارقة ورأس الخيمة والفجيرة.

لقد صارت **الشارقة** بعد وفاة الشيخ صقر مركز حكم القواسم، بدلاً من رأس الخيمة، وقد عهد ابنه سالم بن سلطان (١٨٦٨-١٨٨٣) بحكم رأس الخيمة إلى

ابن شقيقه، وهو حميد بن عبد الله، وبينما أناب سالم بن سلطان ابن شقيق آخر وهو صقر بن خالد في حكم الشارقة، وأثناء غيابه في إحدى الرحلات، استطاع صقر الانفراد بالحكم في الشارقة، دون عمه، واستقل بها حاكماً منذ عام ١٨٨٣، كما استطاع استعادة السلطة على رأس الخيمة عام ١٩٠٠ وأن يحكمهما معاً .

وفي **رأس الخيمة** لم يكن فرع القواسم يرغب في الاستمرار تحت حكم صقر لعدم اقتناعه بقدرته وكفايته لذلك طلبوا منه أن يعين عمه سالم بن سلطان حاكماً عليهم، فوافق صقر على أن يكون والياً عنه في حكمها، وهو ما لم يوافق عليه سالم بن سلطان، الذي أراد أن يستقل بحكم رأس الخيمة، ونتيجة لضغوط أفراد الأسرة وأهالي رأس الخيمة خشية أن يستقل بها أحد من خارج الأسرة، اضطر صقر إلى الاستجابة بالفعل وعيّن عمه حاكماً على رأس الخيمة عام ١٩٠٨، وطلب سالم بن سلطان من السلطات البريطانية إرسال نصوص الاتفاقيات والمعاهدات التي يوقعها الشيوخ لكي يوقع عليها حتى تعترف به حاكماً مستقلاً. وبدأ بالفعل يتصرف على هذا الأساس، وعلى ضوء روح هذه الاتفاقيات، غير أنه لم يلبث أن توفي عام ١٩١٩ ليخلفه ابنه سلطان بن سالم في حكم رأس الخيمة، ولما رأت السلطات البريطانية احترامه لروح الاتفاقيات، وقدرته على إدارة شئون الحكم، وحُسن علاقته بابن عمه شيخ الشارقة، اعترفت به حاكماً مستقلاً على رأس الخيمة منذ عام ١٩٢١. غير أن سياسته الداخلية فيما بعد أثارت عليه غضب فريق من أقاربه، فتدهورت الأوضاع، مما مهد لحدوث انقلاب على حكمه عام ١٩٤٨، حين نجح صقر بن محمد - ابن أخيه - في عزله وتولى حكم المشيخة بتأييد قطاع من الأسرة منذ ذلك التاريخ.

وهكذا صارت رأس الخيمة مشيخة مستقلة تماماً ومُعترف بها رسمياً عن الشارقة منذ عام ١٩٢١، والجدير بالذكر أن «**كلبا**» انفصلت هي الأخرى عن الشارقة فترة من الزمن، بمباركة من بريطانيا، لكن ما لبثت أن عادت، فقد كان يحكمها أحد شيوخ القواسم، وهو «ماجد بن سلطان» منذ عام ١٨٧١، في تبعية

اسمية للشارقة، ثم أعقبه ابنه «سعيد بن ماجد» (١٩٠٣-١٩٣٧)، الذي تفاوضت معه السلطات البريطانية بغية حصولها على تسهيلات لإنشاء مهبط لطائرات سلاح الجو الملكي البريطاني في كلبا، حينئذ طلب الشيخ إليها الاعتراف بكلبا مشيخة مستقلة عن الشارقة، كبقية مشيخات ساحل عُمان، مقابل منحهم هذه التسهيلات، وبالفعل استجاب الإنجليز له، رغم مخالفة ذلك لاتفاقياتهم مع حاكم الشارقة، فخلقت بذلك مشيخة مستقلة بمباركة منهم ولتحقيق مصالحهم، وبعد وفاة سعيد بن ماجد استطاع أحد خلفائه، وهو خالد بن أحمد أن يمد نفوذه إلى «دبا» بعد وفاة شقيقه الذي كان يحكمها عام ١٩٣٧، لنحو عشر سنوات، غي أن حاكم «دبا» اغتيل عام ١٩٥١، ولما لم يستطع أحد أن يمسك بزمام الحكم، عادت كلبا إلى الشارقة منذ عام ١٩٥٢ لتنتهي بذلك قصة انفصالها.

أما **الفجيرة** فقد كانت آخر إمارة انفصلت واستقلت عن إمارة القواسم، والمعروف أن أراضي منطقة الشميلية، التي تقع فيها الفجيرة. كانت موضع صراع بين القواسم وسلاطين مسقط، غير أن هذا الصراع انتهى عام ١٨٨١ باعتراف «حمد بن عبد الله» شيخ الفجيرة بتبعيته لحاكم الشارقة، غير أن العلاقات ما لبثت أن تدهورت بينه وبين حاكم الشارقة لأسباب قبلية، وفي عام ١٩٠٢ استعد الأخير لمهاجمة الفجيرة، لكن شيوخ المناطق المجاورة، في دبي وعجمان وأم القيوين والبوريمي، صمموا على الوقوف إلى جانب الفجيرة، التي صمم حاكمها على الاستقلال عن الشارقة نهائياً.

وقد اعترضت السلطات البريطانية على ذلك، ولم تر ضرورة له، لذلك تدخلت في الأزمة لتسويتها عام ١٩٠٤ على أساس أن يحصل حاكم الفجيرة حمد بن عبد الله على نوع من الاستقلال الذاتي، ومرت المنطقة بفترة من الهدوء، استطاع خلالها توثيق علاقاته بجيرانه وبفروع القواسم في رأس الخيمة وكلبا، وعندما اعترفت بريطانيا باستقلال كلبا عام ١٩٣٦، زاد إصرار حاكم الفجيرة على طلب الاعتراف به حاكماً مستقلاً، لكن السلطات البريطانية لم تر في ذلك مصلحة، فلم

تستجب له. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برزت مسألة الاعتراف بالفجيرة مشيخة مستقلة مرة أخرى، بسبب امتيازات التنقيب عن النفط، لذلك قبلت السلطات البريطانية الاعتراف بالفجيرة مشيخة مستقلة منذ عام ١٩٥٢ تحت حكم الشيخ «محمد بن حمد الشرقي» (١٩٥٢-١٩٧٤) الذي استقلت في عهده عن بريطانيا وانضمت إلى دولة الإمارات كما هو معروف.

وهكذا خلقت من إمارة القواسم العتيدة مشيخات ثلاث هي الشارقة ورأس الخيمة والفجيرة، واستقر هذا الوضع منذ أواسط القرن العشرين إلى أن قيّض لها أن تعود جميعاً، مع مشيخات أبوظبي ودبي وأم القيوين وعجمان في إطار دولة واحدة عام ١٩٧١.

وكانت **أم القيوين** تحكمها أسرة من قبيلة آل علي ربما منذ بدايات القرن التاسع عشر وقد برز من حكامها الشيخ عبد الله بن راشد الذي وقّع مع الإنجليز معاهدة السلم العام (١٨٢٠)، وقد عاصر فترة دراستنا من شيوخ الأسرة الشيخ «أحمد بن عبد الله»، الذي تولى الحكم (قبل) عام ١٨٧٣ واستمر حتى ١٩٠٤ ثم أعقبه ابنه «راشد بن أحمد» الذي توفي عام ١٩٢٢ لتمر الإمارة بفترة من الصراع على السلطة خلال بقية العشرينيات، لم يقدر لها أن تنتهي إلا بتولية الشيخ أحمد بن راشد (١٩٢٩-١٩٨١) الذي اعترف بالاتفاقيات والمعهدات التي وقعها أسلافه مع بريطانيا فكسب اعترافها به، كما نجح في تحقيق الاستقرار والأمن وتمتع بقبول واسع لدى الناس مما أهله للاستمرار في الحكم فترة طويلة، وقد عاصر حكمه استقلال الإمارة ودخولها في نطاق دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما عجمان فقد كانت تحكمها أسرة من قبيلة النعيم منذ فترة، قبل توقيع حاكمها الشيخ «راشد بن حميد» مهمة السلم العام مع الإنجليز، وقد خلفه أبناؤه في الحكم، حتى كان عهد حميد بن راشد (١٨٩١-١٩٠٠) الذي انتزع منه الحكم عمه «عبد العزيز بن حمد» (١٩٠٠-١٩١٠)وأثبت جدارة في حفظ الأمن

وتأمين رعايا بريطانيا من الهنود وغيرهم، وتعهد باحترام الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها أسلافه مع بريطانيا، التي اعترفت به، وتوالى على حكمة المشيخة ابنه حميد (١٩١٠-١٩٢٨) ثم حفيده الشيخ «راشد بن حميد النعيمي» (١٩٢٨-١٩٨٢) الذي عاصرت فترة حكمه استقلال الإمارة ودخولها أيضاً في نطاق دولة الإمارات منذ عام ١٩٧١.

سياسة بريطانيا تجاه المشيخات وتطورها:

بعد أن وقّع شيوخ الساحل العُماني معاهدات السلم العام سنة ١٨٢٠ مع بريطانيا، رأت سلطاتها في المنطقة أن يكون لها وكيل مقيم فيها، ليكون حلقة اتصال بينها وبين المنطقة، ووقع اختيار السلطات البريطانية على الشارقة ليقيم فيها هذا الوكيل منذ عام ١٨٢٥، كما رأت هذه السلطات أن اختيار هذا الوكيل من بين أهل الخليج سيكون أجدى لسهولة التفاهم مع الشيوخ ومن هنا جاء تسميته في المراجع «بالوكيل الوطني» أو «الوكيل المحلي» أحياناً، وقد أصبحت السلطات البريطانية تعتمد كثيراً في رسم سياستها في المنطقة، على تقارير ومكاتبات هذا الوكيل التي يرسلها باستمرار إلى المقيمية البريطانية في بوشهر، ورغم أن هؤلاء الوكلاء كانوا يتقاضون مرتبات نظير قيامهم بهذه المهمة، إلا أنهم كانوا يمارسون التجارة، مستغلين وظائفهم في إحراز ثروات كبيرة، كما كانوا يضعون أنفسهم في مرتبة مساوية للشيوخ، معتمدين في ذلك على قدرتهم في التأثير في السياسة البريطانية في المنطقة من خلال تقاريرهم .. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى إثارة حنق وسخط الشيوخ والأهالي.

وقد عبّر هذا السخط عن نفسه عندما تكررت حوادث الاعتداء من جانب الأهالي على هؤلاء الوكلاء، ففي عام ١٩٢٥، مثلاً، تعرض الوكيل لحادث إطلاق النار عليه، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات البريطانية للدفاع عنه وعن هيبتها، فحاسبت المسئولين وفرضت غرامة على الشيخ، وفي عام ١٩٣٨، أثناء

أحداث الحركة الإصلاحية في دبي، تلقت المقيمية البريطانية شكاوي كثيرة من الأهالي، تحدثت عن فساد الوكيل وارتشائه، وكيف أنه يمارس ذلك استناداً إلى قوة وهيبة الحكومة البريطانية، وكان رد الفعل البريطاني التغاضي عن فساد الوكلاء، طالما أن ذلك لا يضر بمصالحها ومادام الوكيل يعمل على صيانتها وتأكيدها.

ورغم أن سياسة بريطانيا في ساحل عُمان كانت تعتمد على هذا الوكيل المحلي أو الوطني، وليس على مسئول بريطاني، كما هو شأنها في مسقط والكويت والبحرين، حيث كان لها في كل منها وكيل أو معتمد سياسي بريطاني British Political Agent، فقد كان ثمة اتجاه جديد لتعيين وكيل بريطاني في المشيخات منذ أوائل القرن العشرين، لكن هذا الاتجاه لم يلق قبولاً، ثم أثير الموضوع مرة أخرى عام ١٩٢٨ عندما كتب المقيم السياسي في تقريره بأنه بات من الصعب على الوكيل الموجود في الشارقة السيطرة بكفاءة على شئون منطقة متسعة جداً، واقترح تعيين وكيل سياسي بريطاني، أو على الأقل مساعد لوكيل المقيمية، ولكن حكومة الهند لم تتبن هذا الاقتراح، ورأت الاكتفاء بزيارات دورية إلى المنطقة يقوم الوكيل البريطاني في البحرين وكتابة تقارير عن مشيخات الساحل أو التنسيق مع الوكيل الوطني القائم. وبالفعل لم يتم تعيين وكيل سياسي بريطاني في الشارقة بصفة دائمة إلا منذ عام ١٩٤٩، حيث تم إلغاء وظيفة الوكيل الوطني، وبدأ الوكيل البريطاني يمارس مهام منصبه من الشارقة حتى تم نقل الوكالة البريطانية منها إلى دبي اعتباراً من عام ١٩٥٣.

ومن المهم أن نلاحظ أن السلطة الحقيقية للمقيم السياسي البريطاني في الخليج ووكلائه في المنطقة، كانت تعتمد بشكل أساسي على السفن الحربية البريطانية، التي كانت تقوم بدوريات مستمرة لإثبات قوة وهيمنة بريطانيا، وكانت بريطانيا ترى في ذلك الكفاية لحماية مصالحها في المنطقة دونما حاجة إلى إعلان حمايتها على مشيخات الساحل العُماني(٧).

لقد كانت السلطات البريطانية تردد حتى الثلاثينيات من القرن العشرين أنها لا تتدخل في الشئون الداخلية للمشيخات، ولكن الواقع أنها كانت تقصد عدم تدخلها في طريقة وصول أحد الشيوخ إلى الحكم طالما أنه يوقع على معاهدات أسلافه مع الإنجليز، كما لا تتدخل في النزاعات بين المشيخات وبعضها طالما لا تتأثر مصالحها ومصالح رعاياها، وفيما عدا ذلك كانت تتدخل في كل الشئون، مستخدمة وسائل ضغط مختلفة بإرسال السفن الحربية، أو منع السفن البريطانية التجارية من المرور على ميناء هذا أو ذاك، أو حتى التهديد باستخدام القوة .. وكثيراً ما تدخلت لحماية رعاياها من الهنود أو الفرس في منازعاتهم مع الشيوخ، كما تدخلت للفصل في القضايا التي يكون أحد أطرافها من غير العرب، فمنحت بذلك لممثليها في المنطقة سلطات قضائية .

يضاف إلى ما سبق أن المسئولين البريطانيين دأبوا على اتباع سياسة ضرب القبائل والشيوخ بعضهم ببعض، وتزكية الخلافات القبلية بينهم، ولم تكن تسمح للشيوخ بحل خلافاتهم فيما بينهم دون إذن منها، كما كانت تقف حائلاً ضد أي محاولات للوحدة بين المشيخات، فضلاً عن مراقبة تحركات ونشاطات الشيوخ بشكل مستمر، ففي بداية القرن العشرين وقفت ضد محاولة «زايد بن خليفة» مد سلطته إلى مشيخات الساحل جميعاً، واستاءت من محاولات «سلطان بن سالم» حاكم رأس الخيمة دفع الشيوخ إلى اتخاذ موقف موحد تجاه شركات النفط عام ١٩٣٦، وقد رأينا كيف لم تتردد في الموافقة على انفصال كلبا عن الشارقة عام ١٩٣٦ لتحصل من حاكمها على حق إنشاء مهبط اضطراري لطائراتها، رغم تعهدها لحاكم الشارقة بالحفاظ على ممتلكاته[٨].

ورغم أن السلطات البريطانية حرصت على عزل مشيخات الساحل عن أية مؤثرات إقليمية أو خارجية، فإنها لم تقم بأية محاولات للارتقاء بها أو تقديم بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة لأهلها، بل حالت دون نجاح بعض المحاولات لإنشاء مدارس ابتدائية، وكانت تخشى من انتشار التعليم وما ينتج عنه

من ظهور طبقة من الشباب المثقف ذوي الميول الوطنية والقومية، مما سيؤدي إلى الصدام إن عاجلاً أو آجلاً مع الحكام المحليين ومع البريطانيين أنفسهم، ولم تقم بريطانيا بدور في تطوير المشيخات نظير الفوائد التي كانت تعود عليها من جراء فرض سيطرتها على المنطقة، وكانت تتذرع دائماً بعدم مسئوليتها عن الشئون الداخلية. ويفسر موقف بريطانيا هذا كيف أن هذه الإمارات تأخرت في اللحاق بتيارات الحضارة الحديثة[٩].

أما عن ردود أفعال الحكام والمشيخات تجاه السياسة البريطانية، فالحاصل أنه قد حدثت محاولات للمقاومة بالقدر الذي كانت تسمح به الإمكانيات الضعيفة للمشيخات فكانت بعض المشيخات تحاول التمرد على السيطرة البريطانية، كما حاول بعضها إقامة نوع من العلاقات مع قوة أخرى منافسة لبريطانيا، ففي عام ١٩١٠ حدثت مقاومة لمحاولة السلطات البريطانية تعيين ممثل بريطاني في دبي، وكانت الصحف المصرية مثل «اللواء» و«المؤيد» تصل إلى دبي من القاهرة عن طريق بومباي، حيث بات الشيوخ مقتنعين بأن وجود ممثل بريطاني في بلادهم يعني التدخل في شئونهم والسيطرة عليهم .. كما أن تجاوب بعض الشيوخ مع عبد العزيز آل سعود وانتصاراته في الجزيرة العربية، أثار مخاوف السلطات البريطانية، مما جعل المقيم السياسي يحذرهم من التجاوب معه في حالة تقدمه إلى المنطقة بعد ضمه للأحساء عام ١٩١٣، كما قامت السلطات البريطانية بالتفاهم ودياً مع عبد العزيز لمنعه من التدخل في شئون المشيخات وذلك خلال اتفاقياتها معه كما هو معروف .

وكان الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يعارض ازدياد النفوذ البريطاني في المنطقة، وقد زاد من معارضته معرفته بأخبار الثورات والانتفاضات التي حدثت ضد السيطرة البريطانية في أنحاء الوطن العربي، وذلك عن طريق مجلة «الفتح» التي كانت تصدر من القاهرة، كما كان يتشكك في أي طلبات بريطانية تتعلق بإنشاء مخازن وقود للطائرات أو منح امتيازات التنقيب عن النفط

في مشيخته، وقد عُرف عنه أنه ظل فترة طويلة عازفاً عن مقابلة المسئولين البريطانيين أو الصعود إلى سفنهم عند مرورها برأس الخيمة.

وقد عرفت الشارقة نشاطاً معادياً للبريطانيين خلال فترة الحرب العالمية الثانية، عندما أبدى حاكمها تعاطفاً واضحاً مع الألمان وانتصاراتهم المبكرة ضد الإنجليز وصار الناس يتوقعون بشغف أخبار سحق بريطانيا بعد سقوط فرنسا، وعبروا عن ذلك من خلال كتابات ظهرت على الجدران، وهو ما تابعه بقلق وكيل المقيمية البريطانية في تقاريره التي سجلت كيف ظهرت على جدران محلات ومنازل الرعايا البريطانيين من الهنود، وعلق الوكيل «بأن الشيخ ورجاله كانوا وراء الحملة المعادية لبريطانيا»، ولذلك كتب إلى الشيخ يُحمّله مسئولية ذلك ويحذره من أي نشاط معاد لبريطانيا في مشيخته[١٠].

وفي أبوظبي قاوم حاكمها ضغوط الحكومة البريطانية لمنح حق امتياز النفط في الجرف القاري للإمارة إلى شركة تطوير بترول الساحل المتصالح، وقد نجح في مقاومة هذه ومنح الامتياز إلى شركة بترول كاليفورنيا الأمريكية، وعندما قاضته الحكومة البريطانية وحوّلت النزاع إلى تحكيم دولي، قضى التحكيم بأحقية الشيخ وتأييد موقفه[١١].



لقد ظهر عاملان جديدان في أفق السياسة البريطانية منذ بداية الثلاثينات، حتما عليها إعادة النظر في علاقاتها بالمشيخات، واتجاهها إلى إحكام قبضتها عليها بصورة أشد مما كانت عليه، وهذان العاملان هما حاجة بريطانيا لإنشاء شبكة من الخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى، عبر الخليج العربي، وما يقتضيه ذلك من ضرورة إنشاء المطارات والقواعد الجوية، والعامل الثاني هو الامتيازات النفطية والتسابق للحصول عليها من قبَل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. لقد بات واضحاً كذلك أن المصالح البريطانية صارت مهددة أكثر

من ذي قبل، وأن الخليج برزت فيه دول قومية قوية لها مصالحها الحقيقية وتطلعاتها، والمقصود بذلك العربية السعودية والدولة الإيرانية بطبيعة الحال، بالإضافة إلى تزايد الصراعات والاضطرابات الداخلية داخل المشيخات، مما أثار قلق بريطانيا على نحو كبير .

وقد بدأت بريطانيا بترشيح رأس الخيمة عام ١٩٣١ لإنشاء مطار واستراحات للمسافرين بين العراق والهند، ولكن حاكمها عارض ذلك بشدة خوفاً من فقدانه لنفوذه وسلطته، وربما كان لضغوط ابن سعود دخل في ذلك، وكان يعترض على السماح للطائرات البريطانية السير في الناحية العربية من الخليج، ولما كانت الحكومة الإيرانية تعترض على ذلك من جهتها أيضاً، فكرت الحكومة البريطانية عام ١٩٣٢ في إنشاء مهبط للطائرات في الشارقة، ورغم الموقف المتصلب للشيخ في البداية، إلا أنه لم يلبث أن وقّع الاتفاقية مع الحكومة البريطانية، وأصبحت الإمارة تتمتع بمركز هام بين إمارات الساحل باعتبارها تضم قاعدة للخطوط الجوية البريطانية بين العراق والهند .

وخلال عام ١٩٣٤ بذلت محاولات لعقد اتفاقية مع حاكم أبوظبي لإنشاء مطار، لكنه رفض أن يتم إقامته في عاصمته واقترح أن يكون في جزيرة صير بني ياس، ولم تنجح بريطانيا في الحصول على ما تريد، وفي عام ١٩٣٨ وقّعت برطانيا مع حاكم دبي اتفاقية طيران تجارية بين بريطانيا ومشيخة دبي. ويتصل بما سبق اتجاه بريطانيا إلى التفكير في تغيير الوكيل الوطني الذي عينته في الشارقة والذي لم يعد صالحاً وكافياً لأداء مهامه، واستبداله بوكيل بريطاني يقيم في منطقة ساحل عُمان.

لقد رأى المسئولون البريطانيون في المنطقة، من خلال تقاريرهم إلى الحكومة البريطانية عامي ١٩٣٤/١٩٣٥، أن النفوذ البريطاني في الساحل العُماني لم يكن مهدداً في الخليج منذ مائة عام، مثلما هو الآن، وأن سياسة عدم التدخل في

الشئون الداخلية التي كانت الحكومة البريطانية تتبعها فيما مضى، لم تعد مجدية، لأن دولاً كثيرة تتدخل في شئون الخليج «فاكتشاف النفط أظهر الولايات المتحدة على المسرح، واليابان لا تكف عن نشاطاتها التجارية، وعبد العزيز آل سعود لم يعد مسالماً، ويتحين الفرصة لتحقيق طموحاته، ونشاط إيران في الجزر خاصة في هنجام والطنبين وأبو موسى، يدل على أن مركز بريطانيا في الخليج أصبح في وضع لم تعتد عليه» وجعلت التقارير تستحث الحكومة البريطانية على اتخاذ خطوات فعّالة لحماية نفوذها في الخليج، وإعادة النظر في المعاهدات التي وقعتها مع الشيوخ في القرن التاسع عشر والتي تتعهد فيها بريطانيا بحماية المشيخات من البحر[١٢] .

وأشارت التقارير إلى أن مراجعة السياسة البريطانية سيؤدي بالضرورة إلى إعادة النظر في سياسة الحكومة المتعلقة بعدم التدخل في الشئون الداخلية، وأنه ينبغي التأكيد على الشيوخ بأنهم طالما يتصرفون بطريقة مرضية فإن بريطانيا على استعداد لتأمين سلطتهم ونفوذهم، وأنها لن تسمح بإيجاد حالة قد تؤدي إلى تهديد مصالح ومواصلات بريطانيا، سواء كان ذلك بسبب اضطرابات داخلية أو بسبب قوة أخرى، ويمكن للحكومة البريطانية أن تعطي الشيوخ التزامات بحمايتهم باستخدام القوة الجوية مقابل تعهدهم برعاية مصالحها[١٣].

وعموماً كانت الاتجاهات البريطانية السابقة وراء إخطار الحكومة البريطانية لقيادتها الجوية في العراق بأن تضيف إلى مهامها التدخل في مشيخات الساحل العُماني، إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكذلك تعيين وكيل سياسي بريطاني في الشارقة، بدلاً من الوكيل الوطني، انتقل بعدها إلى دبي ليصبح معنياً بشئون ساحل عُمان كله، بينما ظلت الشارقة تضم قاعدة جوية بريطانية إلى جانب القاعدة العسكرية البرية، وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية حصل الإنجليز على حق استخدام جزيرة صير بني ياس للهبوط الاضطراري لطائراتهم، كما اتخذ المقيم البريطاني في الخليج عام ١٩٤٢ إجراءات تتعلق بتنظيم الدفاع عن الساحل

العُمـاني، بما في ذلك مسـقط، تضـمنت بعض الإجراءات العـسكرية التي مـست الاسـتـقلال الذاتـي للمشـيـخات[١٤].. وفي أعـقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة نقلت بريطانيا مقر مقيـميتها في الخليج من بوشهر إلى البحرين عام ١٩٤٦، بعد أن فقدت مركزها الهام على الساحل الإيراني بعدما واجهته من متاعب مع الحكومة الإيرانية، وأصبح التركيز على سواحل الخليج العربية واضحاً وأساسياً، وفي العام التالي استقلت الهند والباكستان مما أدى إلى إلغاء حكومة الهند وأصبحت أمور الخليج تدار من وزارة الخارجية البريطانية في لندن.

قوة ساحل عُمان ومجلس شيوخ الساحل المتصالح

وجاءت عمليات التنقيب عن النفط في المنطقة لتزيد من مخاوف بريطانيا بشأن تأمين مصالحها وضمان أمن الأوربيين العاملين في شركات النفط، خاصة في المناطق النائية البعيدة عن سيطرة الشيوخ الفعلية، لذلك رأت السلطات البريطانية إنشاء قوة شرطة محلية، تم تشكيلها بالفعل في أوائل عام ١٩٥١ وسميت قوة ساحل عُمان Oman Levies ، وكانت هذه القوة تعمل تحت سلطة وإدارة المقيم السياسي البريطاني في الخليج ومستقلة تماماً عن حكام المنطقة، وعُهد إلى الميجور «كلارنس مان» بتأسيسها، وقد تحددت واجباتها في حماية أعمال التنقيب عن النفط وإقرار الأمن والنظام في جميع منطقة ساحل عُمان، خاصة في المناطق الداخلية، وكذلك حراسة ممثلي بريطانيا في المنطقة، والمعروف أن مركز القوة استقر في الشارقة، على اعتبار أنها كانت مقراً للوكيل البريطاني آنئذ، كما كان قائدها بريطانياً بطبيعة الحال، ويعاونه ضابطان من الأردن ، وكانت تضم عند تشكيلها نحو ثلاثين فرداً ثم تزايدت حتى بلغ عدد أفرادها عام ١٩٥٥ نحو خمسمائة فرد كلهم من الجاليات الأجنبية الموجودة في الإمارات.

والواقع أن هذه القوة كانت ذات فاعلية كبيرة، حيث استطاعت فرض القانون وتأمين الطرق والمصالح، حتى لقد باتت المنطقة آمنة تماماً، باستثناء منطقة الشحوح

في رؤوس الجبال، والأهم من ذلك أن هذه القوة تمكنت من تثبيت سلطة بريطانيا في المناطق الداخلية للمشيخات، على اعتبار أن المناطق الساحلية تكفل بها الأسطول البحري، وقد تغير اسم هذه القوة منذ عام ١٩٥٤ فصارت تُسمى «كشافة ساحل عُمان المتصالح Oman Scout » وزيدت أعدادها تدريجياً، وتورطت في النزاعات الداخلية وقضايا الحدود، وأخيراً صارت النواة الأساسية لجيش دولة الإمارات العربية[١٥]. وهكذا تدخلت بريطانيا في الأمور الداخلية للمشيخات لحفظ الأمن، إلى جانب إشرافها على الشئون القضائية حيث كانت هناك محكمة خاصة في دبي يرأسها قاضٍ إنجليزي يتولى الشئون القضائية للأجانب من المسلمين وغيرهم في سائر المشيخات.

وكانت بريطانيا قد اقترحت منذ عام ١٩٣٢ إنشاء مجلس يضم شيوخ الساحل المتصالح، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين المشيخات والتنسيق بينها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة قضايا الهجرة وجوازات السفر والنقد والبريد وغيرها، ورأت بريطانيا من جانبها أن من شأن هذا المجلس أن يطور أوضاع المشيخات بشكل لا يمس المصالح البريطانية، بل على العكس، فإن إيجاد شكل من أشكال الاتحاد والتنسيق تحت إشرافها يمكنها من صيانة هذه المصالح بشكل أفضل، ولكي لا تتأثر المنطقة بما حدث في إيران، وحتى تسحب بريطانيا البساط من تحت أقدام جماعات من المثقفين الوطنيين الذين بدأوا ينادون بقيام شكل من أشكال الاتحاد، وهو أمر سيؤدي إلى الصدام معها بطبيعة الحال. والمعروف أن هذا المجلس لم يتأسس إلاّ عام ١٩٥٢ تحت اسم «مجلس شيوخ الساحل المتصالح» Trucial States Council ، وكان مجلساً استشارياً يضم حكام المشيخات السبع، وتحت إشراف المسئول البريطاني في المنطقة، وكان يجتمع بصفة دورية كل أربعة أشهر، وقد ألحق بهذا المجلس عام ١٩٦٥ مكتب سُمي بـ «مكتب تطوير الإمارات» Development Counicl ، ولم يكن له قانون خاص يحدد اختصاصاته وصلاحياته، وكانت قراراته مجرد توصيات، يعيد المقيم السياسي النظر فيها ويرى ما يمكن تنفيذه منها بواسطة الشيوخ الحكام.

ويلاحظ أن المقيم السياسي كان حريصاً على أن القرارات التي يصدرها المجلس تبدو وكأنها صادرة عن الحكام أنفسهم، وألا تبدو بلاده وكأنها تتدخل في شئون المشيخات الداخلية، بينما الواقع يؤكد أن التنظيمات الإدارية كانت تفرض صراحة من قِبَل الموظفين البريطانيين، حتى في المنازعات بين المشيخات، فكانت بريطانيا تتدخل مع حرصها على أن تلبس تدخلها ثوب الوساطة والمساعي الحميدة، كذلك فإنها استطاعت منذ عام ١٩٥٢ أن تنتزع من الحكام تعهدات تتضمن موافقتهم على أحقية الحكومة البريطانية في تسوية منازعات الحدود فيما بينهم أو فيما ينشب بينهم وبين جيرانهم[١٦].

ومع ما سبق فإن مجلس شيوخ الساحل المتصالح لم يؤد إلى توحيد الأنظمة بين المشيخات توحيداً تاماً، فبعد أكثر من خمسة عشر عاماً من إنشائه استمرت مشكلات توحيد الأنظمة الإدارية هي بعينها المشكلات التي اعترضت مباحثات إنشاء اتحاد للإمارات العربية والتي جرت خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧١)، فلم تتوحد أنظمة النقد، رغم تدهور أسعار العملة النقدية التي كانت مستخدمة في المشيخات آنئذ وهي «الروبية الهندية»، ذلك التدهور الذي كان من الطبيعي أن يؤدي إلى أن تتوصل المشيخات إلى نظام واحد خاص بديل، لكن الأنظمة النقدية لم تلبث أن تعددت.

وكان من الواضح كذلك أن اهتمام بريطانيا بتطوير المشيخات، وهو ما بدأ في وقت متأخر، يرجع لعوامل منها أن بريطانيا أصبحت في مسيس الحاجة لإدخال تنظيمات إدارية جديدة وإنشاء طرق وإجراء بعض الإصلاحات لتواكب البلاد ما تتطلبه عمليات استخراج النفط وتصديره، وكذلك كان الاهتمام نتيجة رد فعل لتأثير تيار القومية العربية الذي بدأ يتدفق إلى المنطقة وبلغ أوجه خلال الستينيات، ومن الواضح أن بريطانيا، وقد باتت تخشى من تأثير هذا التيار على نفوذها في المنطقة، بدأت تجري بعض محاولات التطوير، كإنشاء بعض المدارس، مثل المدرسة الصناعية في الشارقة (١٩٦٠) وإنشاء أخرى في دبي (١٩٦٣)،

وتأسيس مدرسة زراعية في رأس الخيمة، ثم إنشاء المعهد المهني في الخليج (١٩٦٨) الذي كان مقره البحرين، واستهدف الإعداد المهني والفني لأبناء الخليج عموماً .. ويعزي إلى مكتب التطوير البريطاني الذي تأسس عام ١٩٦٥ اهتمامه بوضع كثير من مشروعات التنمية الخاصة بمشيخات الساحل العُماني، كما قام هذا المكتب بوضع برامج زراعية وإجراء مسح لمصادر المياه وإنشاء مزارع تجريبية، فضلاً عن التوسع في إنشاء الطرق لربط الإمارات ببعضها، إلى جانب عنايته بالخدمات الصحية والتعليمية مع توجيه عناية أكبر للإمارات محدودة الموارد، وقد استمر مكتب التطوير قائماً حتى ألغي إثر قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي تولت مهمة تطوير هذه الإمارات جميعاً[١٧].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن جامعة الدول العربية كانت قد سبقت بريطانيا إلى فكرة تأسيس صندوق لتنمية إمارات الخليج، واعتمدت له ميزانية كبيرة حينئذ، ولكن بريطانيا وقد أحست بخطورة ذلك على مصالحها ووجودها في المنطقة، استطاعت أن تقضي على هذا المشروع، من خلال تأسيس مكتب التطوير المشار إليه، والذي ألحقته بمجلس شيوخ الساحل المتصالح، وأصرت على أن تأتي المساعدات العربية عن طريق مكتب التطوير وصندوقه، ولكن جامعة الدول العربية رفضت ذلك، وفضلت السعودية والكويت القيام بمشروعات تنمية خاصة بكل منهما في الإمارات[١٨].

لقد أبدت جامعة الدول العربية اهتمامها بتوثيق الروابط مع الإمارات منذ أواسط الستينيات، من خلال بعثة أرسلتها للاتفاق مع الحكام على ذلك، وكان الهدف من ذلك تقييد الهجرات غير المشروعة التي تتدفق على الإمارات، الأمر الذي يخل بالتركيبة السكانية ويؤدي إلى طمس الشخصية العربية للمنطقة، وكان من مهام البعثة كذلك تسوية المشكلات القائمة بين الإمارات فضلاً عن مشكلات الحدود، وكذلك تنظيم منح مساعدات مالية للمنطقة، خاصة للإمارات محدودة

الموارد، ودعم التعاون الثقافي والاجتماعي، إلى جانب وضع خطط للتنمية الاقتصادية بين هذه الإمارات وبين الدول العربية، وقد أسفرت جهود البعثة عن اقتراح بتشكيل مكتب للتنمية يتبع جامعة الدول العربية يقام في إحدى الإمارات وتموله الدول العربية، خاصة السعودية والكويت والعراق، ولكن الحكومة البريطانية اعترضت على الاقتراح واعتبرته مناقضاً للمعاهدات والعلاقات الخاصة التي تربط بينها وبين هذه الإمارات، وأصرت على أن من حقها الإشراف على شئون الإمارات الخارجية حتى ولو كانت مع الدول العربية وجامعتها.

وعندما بدأت الجامعة تباشر إنجاز مشروعاتها حضر وزير الدولة البريطاني إلى المنطقة للحيلولة دون تنفيذها، من خلال توجيه تحذير للحكام من تبعة التعاون مع الجامعة العربية، مما اضطر معظم الحكام إلى سحب موافقاتهم السابقة، واستطاعت بريطانيا أن تفوِّت على الجامعة العربية فرصة إنشاء مكتب للتنمية العربية في الإمارات، وبدأت تتولى المسألة بنفسها من خلال مكتب التطوير الذي ألحقته بمجلس حكام الساحل المتصالح، كما سبق أن أشرنا [١٩]، وهكذا وقفت بريطانيا حائلاً دون تعاون الدول العربية مع إمارات الساحل العُماني، ومع ذلك لم يكن بوسعها الوقوف في وجه تيار القومية العربية الزاحف إلى المنطقة بثبات وقوة.

نحو الاتحاد والاستقلال :

وعندما اتخذت بريطانيا قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج عام ١٩٦٨ على أن يتم ذلك قبل نهاية عام ١٩٧١، وكانت دوافع بريطانيا لاتخاذ هذا القرار عديدة منها تزايد وجود الولايات المتحدة الأمريكية وامتيازاتها النفطية في المنطقة كقوة منافسة لبريطانيا، خاصة وقد أصرت الولايات المتحدة على أن تتبع بريطانيا سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بمناطق النفط، منها كذلك أن الوجود البريطاني ووجه بتيار الوعي القومي العربي المتنامي، والنشاط السوفيتي الذي

وصل فكره إلى جنوب الجزيرة العربية، ومنها كذلك التدهور الاقتصادي الذي خرجت به بريطانيا من الحرب العالمية الثانية، والذي امتد تأثيره إلى عام ١٩٦٧ عندما انخفض الجنيه الاسترليني، مما اقتضى تقليص نفقاتها العسكرية، وكان من بين أسباب انسحابها من عدن عام ١٩٦٧، فضلاً عن ضغوط الرأي العام البريطاني الذي رأى أن تتوقف حكومته عن تحمل تكاليف حماية المصالح النفطية للدول المستفيدة من المنطقة، فكذلك أدركت الحكومة البريطانية أن وجودها العسكري التقليدي في المنطقة لم يعد مجدياً في ظل التطور التكنولوجي في تصنيع السلاح وإمكانية إقامة قواعد صاروخية بعيدة المدى فضلاً عن حاملات الطائرات، فلم يعد من الضروري الإصرار على التمسك بقواعد عسكرية تقليدية كثيرة النفقات مثيرة للمشاعر الوطنية .

وكان القرار البريطاني يعني عملياً انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي كلها وانتهاء التزامات بريطانيا العسكرية والسياسية تجاه الإمارات، وكان القرار البريطاني كذلك فرصة تاريخية للإمارات لأنها تستطيع منذ الإعلان البريطاني أن تتولى مسئولياتها بنفسها، وأن تتخذ سبيلها إلى الفكاك من ربقة وقيود المعاهدات والاتفاقيات، وأن تتخذ سبيلها نحو الاستقلال وأن توقع معاهدات صداقة وتعاون مع بريطانيا كما فعلت الكويت عام ١٩٦١.. وبات الحكام على اقتناع تام بضرورة إيجاد شكل من أشكال الاتحاد فيما بينهم لملء «الفراغ» الذي سينجم عن تطبيق القرار البريطاني، ولما كان مجلس حكام الساحل المتصالح الذي أشرنا إليه قد عجز عن تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها، أو عن تطوير نفسه في شكل تنظيم اتحادي، وربما كانت الفائدة الوحيدة التي نتجت عنه، هي إتاحة الفرصة للحكام لكي يجتمعوا بشكل دوري ويتناقشوا في الأمور التي تهم إماراتهم.

لقد اتضح أن بريطانيا التي كانت حريصة دائماً على الوضع القائم في المنطقة، وتجميد التقسيمات القائمة فيها، لم تكن تهدف إلى تحقيق اندماج

سياسي، أو خلق اتحاد حقيقي بين الإمارات العربية، بل كان هدفها إيجار إطار وهمي للعمل المشترك بين الإمارات، تحت إشرافها، يجعلها تدور في فلكها، ويوفر لها صيغة جديدة تضمن مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة مما يحول دون تدخل قوى أخرى، عربية أو غير عربية.

ونتيجة لاقتناع الحكام بفكرة الاتحاد وإلحاحها، خاصة بعد القرار البريطاني، أعطي اهتمام حقيقي لفكرة قيام اتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج العربي التسع (إمارات ساحل عُمان السبع، بالإضافة إلى قطر والبحرين) لذلك صرح العديد من الحكام برغبتهم في التعاون مع بعضهم البعض، وبضرورة قيام دولة اتحادية .. وفي ٢٢ يناير ١٩٦٨ أصدر حاكما أبوظبي ودبي بياناً بشأن مناقشتهما لمصالح بلديهما ومصيرهما الواحد، وأنهما استعرضا كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاتفهما في الداخل والخارج، وقدمت قطر من جانبها مشروعاً يتضمن إنشاء اتحاد للإمارات العربية في الخليج، كما استكملت المفاوضات بين حاكمي أبوظبي ودبي وصدر عنها اتفاق في ١٨ فبراير ١٩٦٨ ينص على إقامة اتحاد بين الإمارتين، دعيا في بيانه حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة، وبالفعل توالت المشاورات التي أسفرت عن اتفاق الحكام على إجراء مباحثات لتأسيس دولة «اتحاد الإمارات العربية» في الخليج والتي بدأت في ٢٥ فبراير ١٩٦٨.

ونتيجة لتعثر المباحثات ودخول المناقشات في حلقة مفرغة واستطالة أمدها (حتى يونيو ١٩٧٠) واختلاف الحكام على عدد من المسائل منها الاختلاف حول توزيع المناصب الرئيسية، والخلاف حول بعض مواد مشروع الدستور النهائي وموازنة الاتحاد، فضلاً عن تدخل المعتمد السياسي البريطاني في أبوظبي (جيمس تروديل) أثناء جلسات المباحثات، كما كان احتجاج إيران على البحرين بسبب ادعاءاتها السيادة عليها قد أثر على موقف بعض الإمارات خلال المباحثات، يضاف إلى ذلك انعكاس الخلافات القديمة بين قطر والبحرين بشأن الاتفاق حول بعض الموضوعات والمناصب، وفشل الوساطة التي قامت بها كل من المملكة العربية

السعودية والكويت، أمام ذلك كله بات واضحاً أن البحرين وقطر سوف تبتعدان عن مشروع الاتحاد، خاصة وقد أعلنت كل منهما استقلالها كدولة قائمة بذاتها، وهكذا مهد الطريق ليصبح الاتحاد سباعياً، أي يضم إمارات ساحل عُمان السبع، بدلا من أن يضم الإمارات التسع جميعاً كما كان مقدراً له.

ولما كانت صيغة الاتفاق الثنائي بين أبوظبي ودبي القديمة لاتزال قائمة خاصة بعد تسوية المشاكل بين الإمارتين، فضلاً عن أن إمارات ساحل عُمان الخمس الأخرى رأت أن وجودها داخل اتحاد «سُباعي» أفضل لها في كل الأحوال، إن كان الاتحاد التُساعي قد أصبح مستحيلاً، وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قد صرح في أكتوبر ١٩٦٨ بأنه إذا لم يتم الاتفاق بين الإمارات التسع، فمن الممكن إقامة اتحاد يضم الإمارات السبع، كما لوحظ أن أبوظبي أخذت تنمي قواتها المحلية بما يتجاوز حاجات الإمارة، ولاشك أن هذا التطور كان تمهيداً لتزعمها للاتحاد، خاصة وأن الشيخ زايد كان قد انتخب رئيساً لدولة الاتحاد وخلال سير المباحثات[٢٠].

وبالفعل قام الشيخ زايد بإعلان الاتفاق على قيام دولة اتحادية تضم ست إمارات هي (إمارات ساحل عُمان باستثناء رأس الخيمة) في ١٨ يوليو ١٩٧١، صدر الدستور المؤقت الذي نص على اختيار الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي رئيساً لدولة الاتحاد واختيار أبوظبي عاصمة مؤقتة لها، كما اختير الشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس، وحسب النظام المُعلن للاتحاد تتمتع كل من أبوظبي ودبي بمركز ممتاز فيه، حيث يشترط موافقتهما على كل قرار يصدره المجلس الأعلى، ولكل منهما ثمانية مقاعد في المجلس الاستشاري، وست مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة لكل من عجمان والفجيرة وأم القيوين، ولم تلبث رأس الخيمة أن لحقت «بدولة الإمارات العربية المتحدة» بعد إعلان قيامها كدولة مستقلة في ٢ ديسمبر ١٩٧١[٢١].

وقبل إعلان استقلال دولة الإمارات بيومين، أي في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ انقضّت إيران على ثلاث جزر تابعة لها وهي جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التي تتبع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، واحتلتها بالقوة وسط استنكار عربي ودولي شديدين، وكان واضحاً أن إيران اختارت توقيتاً يلائم علاقتها مع بريطانيا، وكانت تأمل في سد الفراغ المتوقع بعد انسحاب القوات البريطانية مستفيدة من التفكك الواضح في المنطقة ومن نقص عدد سكانها، وقد أعلنت الحكومة الإيرانية أن سيادة إيران «أعيدت» إلى هذه الجزر بعد محادثات مع الحكومة البريطانية، واعتبرت أن احتلالها للجزر مرتبط بأمنها القومي، وقد وقفت الحكومات العربية تستنكر الاحتلال وتندد به في الأمم المتحدة، ولازالت قضية احتلال الجزر تنتظر حلاً عادلاً يعيد الحق العربي إلى أصحابه.

وكان من الطبيعي أن يواكب ظهور الدولة الجديدة إلغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين الإمارات وبريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وقد حدث ذلك بالفعل واستبدلت جميعها بمعاهدة صداقة، فتحت صفحة جديدة للعلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين بريطانيا، وانضمت الدولة المستقلة إلى الأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية لتبدأ عهداً جديداً من الاستقلال والسيادة .



الهوامش والمصادر

١ - عبد القوي فهمي : مشيخات الساحل العُماني، ١٨٩٢ - ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٨٨، ص ٤٤ - ٤٦.

٢ - لوريمر : دليل الخليج، الجزء السابع، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الدوحة ١٩٦٧، ص ٣٨٥٦-٣٨٥٩.

٣ - عبد القوي فهمي : المرجع السابق، ص ٢١٥-٢١٧.

٤ - جمال زكريا قاسم: الفصل الأول من كتاب «دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مسحية شاملة»، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، ص ٤٤ - ٤٦.

٥ - جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٤٥.

٦ - حول هذه التطورات راجع جمال زكريا قاسم : الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٧٤، ص ١٩٤-٢٠٥.

٧ - ج.ج. لوريمر : دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثاني، ص ١٠٣٢.

٨ - عبد القوي فهمي : المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢٢٢.

٩ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية وجيرانها، دار القلم بالكويت ١٩٨١، ص ٢٥١؛ وكذلك عبد القوي فهمي، المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٠- راجع على سبيل المثال R/15/2/694, A Letter from the Residency, 6/7/1940, and 26/7/1940.

عن دراسة عبد القوي فهمي ، المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣٢.

١١- انظر محمد مرسي عبد الله: دولة الإمارات وجيرانها، ص ٩٦-٩٧؛ وكذلك عبد القوي فهمي: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

١٢- R/15/1/14, 43, British Forces in Iraq to the Secretary of Air Ministry, London, 20/12/1934.

راجع تعليقات جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٣، ص ٣٠٩-٣١٥.

١٣- F.O. 371/18912, Meeting of the Sub-Committee of Imperial Defence, Parts I and II, 24/9/1935.

عن كتاب جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

١٤- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، ص ٣١٨.

١٥- حول قوة ساحل عُمان راجع :

Heard- Bey, Frauke, From Trucial States to U.A.E. London, 1982, pp. 312-316.

وكذلك عبد القوي فهمي : المرجع السابق، ص ١٥٦-١٥٧؛ فاطمة الصايغ: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي ١٩٩٧، ص ٨٠.

١٦ - جمال زكريا قاسم : الفصل الأول من كتاب «دولة الإمارات العربية، دراسة مسحية»، ص ٤٦؛ عبد القوي فهمي : المرجع السابق، ص ١٥٨.

١٧- فاطمة الصايغ: دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٨٢-١٨٣؛ صلاح العقاد: التيارات السياسية، ص ٢٨٥؛ وكذلك جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، ص١٨١-١٨٣.

١٨- جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ١٨٣ - ١٨٧.

١٩- سيد نوفل : الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، ط (٢)، ١٩٧٢، ص ٢٢٧ وما بعدها ؛ وكذلك جمال زكريا قاسم : الفصل الأول من كتاب «دولة الإمارات العربية ...»، ص ٦٢-٦٥.

٢٠- صلاح العقاد : التيارات السياسية، ص ٢٨٥ - ٢٩٥ حيث يورد تفصيلاً كثيرة حول هذا الموضوع؛ وراجع كذلك كتاب أحمد زكريا الشّلق ومصطفى عقيل الخطيب : قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج ١٩٦٨ - ١٩٧١»، دراسة ووثائق ، الدوحة ١٩٩١.

٢١- حول هذه التطورات راجع رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، بيروت ١٩٧٣، ص ٣٨ - ٥٥؛ وكذلك حيدر رأفت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية ، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (٢٦)، ص ١٢١ وما بعدها.



الفصـل الثامن

الصراع العثماني - البريطاني على الكويت

١٨٩٩ - ١٩١٤

الفصل الثامن

الصراع العثماني - البريطاني على الكويت

١٨٩٩ - ١٩١٤

اتفاقية يناير ١٨٩٩

بعد تردد طويل غيرت بريطانيا موقفها من طلب مبارك فرض الحماية البريطانية على الكويت ووقع معه المقيم السياسي البريطاني في الخليج «الكولونيل ميد Meade »، اتفاقاً عُرف باتفاقية الحماية، أما عن الأسباب التي جعلت بريطانيا توافق على عقد الاتفاق فمنها ما يتعلق بالشيخ مبارك وعلاقته بالدولة العثمانية، ومنها ما يتعلق بمصالح بريطانيا ذاتها والتي باتت مهددة بتدخل قوى جديدة في المنطقة من باب الكويت، وهذه الأخيرة هي الأكثر أهمية على كل حال . ذلك أن شمول مبارك بالحماية، أو توقيع الاتفاق معه لم يكن مجرد استجابة له لحمايته من خطر التدخل العثماني، أو حتى خوفاً من فرض تلك السيادة العثمانية، التي كان يردعها مجرد ظهور سفينة حربية بريطانية أمام سواحل الكويت، حتى دون أن تطلق مدافعها .

أما الأسباب المتعلقة بالشيخ مبارك نفسه، فلازالت محاولات أعدائه، وأبناء أخويه مصدر خوف وإزعاج له، وابن الرشيد حاكم حائل صار قوة مهددة له في الجنوب، خاصة وقد أصبح أداة عثمانية قوية بعد تخلصه من السعوديين عام ١٨٨٨ ، وإمارته مهددة من الشمال بنزاع دائم بينه وبين شيوخ المنطقة وأتراك البصرة، ولازالت الدولة العثمانية تضغط عليه، وثمة أنباء عن تعيين لجنة تركية لبحث الشكاوي المقدمة ضد مبارك، والقنصل البريطاني العام في بغداد «لوخ» يكتب إلى حكومة الهند في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٧ موضحاً أن لديه معلومات عن حشود عثمانية في بغداد يشاع أنها ستتوجه إلى الكويت، مما سيصيب المصالح

البريطانية في الجزيرة العربية بأبلغ الخطر، فضلاً عن ذلك فإن الأتراك سيسيطرون سيطرة كاملة على مدخل شط العرب [1] .

أما الأسباب التي تتعلق ببريطانيا فتتمثل في تزايد الأطماع والتنافس الدولي حول الكويت، من جانب روسيا وفرنسا وألمانيا، بصورة لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية في حالة استنفار كامل منذ أواخر عام ١٨٩٧ ، يشير إلى ذلك قرارها تعيين «اللورد كيرزن Curzon »، وهو من غلاة الاستعماريين في المنطقة حاكماً على الهند ونائباً عن الملكة هناك، وكان الرجل من القوة والتشدد بحيث عجل وجوده بتطور الأمور إلى ما صارت إليه، ولسنا من القانعين بدور الفرد وحده في صناعة الأحداث، ما لم تكن هناك ظروف وصراع ومصالح، بيِّنة وكامنة، تفعل فعلها في تحريك السياسيين، فمصالح بريطانيا باتت مهددة وكيرزن مشهود له منذ كان سفيراً لبلاده في طهران، بخبرته بالمنطقة وبتشدده، وكان قد نشر عام ١٨٩٢ كتاباً هاماً بعنوان «فارس والمسألة الفارسية» [2] . ذكر فيه أن أرواح الناس وممتلكات الناس في الخليج تكفلها الحماية البريطانية، فإذا ما تم سحبها، فسيؤل البحر وسواحله إلى حالة من الفوضى، وذهب كيرزن إلى القول بأن بلاده مكنت للحكومة الفارسية من إحكام سيطرتها على الساحل الفارسي للخليج، وإقناع (القراصنة) على الساحل العربي، بعدم جدوى نشاطهم ... وأنها حررتهم من الخضوع للعنة الباشوات (الأتراك) وجعلتهم يستعيدون حريتهم ! وكانت تقاريره تتحدث عما ينبغي أن تحصل عليه بلاده «مقابل التضحيات التي قدمتها ورؤس الأموال التي أنفقتها من أجل السلام الذي تحرسه هنا، وهو ألا تسمح لأي نفوذ سياسي أن يبث الفرقة والخلاف، ويهز التوازن الدقيق الذي أقمناه بصعوبة، ويؤثر على التجارة التي تقدر بملايين الجنيهات الاسترلينية [3]، ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أول عمل إداري لكيرزن عندما تولى منصبه الجديد هو إصداره تعليمات للمقيم لكي يعقد الاتفاقية مع الشيخ مبارك .

أما عن القوى الأوروبية التي حركت بريطانيا، فسنبدأ بمحاولات التدخل الروسي في المنطقة، والتي بدت ذروتها عند منح الحكومة العثمانية «الكونت كابنيست» الروسي امتياز إنشاء خط للسكة الحديد يربط طرابلس على البحر المتوسط مع الكويت عبر حِمص وبغداد، مما يعني في نظر الإنجليز تحويل الشام وبلاد العراق وشرق الجزيرة العربية إلى منطقة نفوذ روسية . زاد من تفاقم الأمور أن مبارك كان يستقبل القناصل الروس الذين طلبوا تصريحاً فإقامة مستودع للفحم في الكويت [٤]، ثم جاء مشروع كابنيست الذي منح امتيازه من الحكومة العثمانية في ديسمبر ١٨٩٨ ليؤكد كل هذه الشائعات، ويشكل عاملاً هاماً من عوامل حسم الحكومة البريطانية لموضوع الاتفاق مع الشيخ مبارك .

وفيما يتعلق بمحاولات التدخل الفرنسي في الكويت فلم يكن ثمة نشاط هام في هذا الصدد، باستثناء التقارب الفرنسي - الروسي واتباع الدولتين سياسة معادية لبريطانيا، وما قيل عن زيارات القناصل الفرنسيين للشيخ، والمشروع الفرنسي لإقامة قاعدة بحرية في خليج عُمان، ولكن ذلك لم ترد عنه سوى إشارات ضئيلة في التقارير البريطانية، وبدون رد فعل، على عكس ما حدث بالنسبة للنشاطين الروسي والألماني .

أما محاولات التدخل الألماني في المنطقة، فكانت هي الأخطر والأهم في نظر بريطانيا، ومن هنا حفلت تقارير ساستها بالتحذير منه، وكان من أهم أسباب إقدام بريطانيا على توقيع الاتفاقية مع الشيخ مبارك، فقد تزايد النفوذ الألماني في عاصمة السلطان، الذي استعان ببعثة ألمانية لتدريب الجيش العثماني، كما قام القيصر الألماني بزيارتين للسلطان العثماني عبد الحميد في عامي ١٨٨٩، ١٨٩٨، وقيل أيضاً أنه زار دمشق والقدس، وقد نتج عن الزيارة الأخيرة ظهور مشروع سكة حديد برلين - بغداد، والذي سوف يصل إلى ساحل الكويت، عند خليج كاظمة، وكانت بريطانيا تدرك تماماً أن وراء هذا التقارب الألماني - العثماني، تخطيطاً ألمانياً يستهدف الحصول على احتكارات تجارية في الأراضي التابعة

للدولة العثمانية في آسيا الصغرى وسوريا والعراق، وبالتالي فتح أسواقها جميعاً للتجارة الألمانية، وهو ما سيهدد المصالح البريطانية بشكل خطير .

وهكذا أضيف عامل جديد وهام من العوامل التي دفعت بريطانيا إلى حسم ترددها بشأن الاتفاق مع شيخ الكويت وفرض نوع من الحماية على بلاده، ويبقى أن نشير إلى أن كلا المشروعين، الروسي والألماني، لمد خطوط السكك الحديدية إلى المنطقة كانا يتخذان من الكويت نهاية لهما ، وكان لدى بريطانيا ذاتها مشروعاً شبيهاً يقضي بإنشاء خط حديدي من بور سعيد إلى الكويت [٥]، عبر صحراء نجد، لم تكن قد اكتملت أبعاد دراساته بعد، وبات واضحاً أن السكوت على المشروعات الروسية والألمانية، لا يحبط فقط التفكير في المشروع البريطاني، وإنما يهدد ما تدعيه من محاربة القرصنة والتصدي لتجارة الرقيق في الخليج وهو ما كان يتيح لحكومة الهند أن تتدخل في شئون المنطقة دوماً، وكان لابد من التفكير في اتخاذ ترتيبات جديدة مع شيخ الكويت .

وقد كرر «جاسكين»، مساعد المقيم «ميد» - عندما زار مبارك في ٥ سبتمبر ١٨٩٧، الفوائد الجمة التي ستعود على بريطانيا فيما لو استجابت لطلب الشيخ بفرض الحماية البريطانية على بلاده «حيث ستصبح الكويت من أعظم مناطق الخليج، لما تتمتع به من ميناء ممتاز .. كما ستمنع الأخطار التي تهدد التجارة البريطانية مع شط العرب، وستدفع جهود الإنجليز للقضاء على تجارة الأسلحة في المنطقة .. إنه ينبغي تقديم الحماية للكويت، دونما نظر إلى مطالب الأتراك الخاصة بفرض نفوذ معين، فإن ذلك لا يعوق الإنجليز عن مد نفوذهم، بما يحقق مصالح بريطانيا وتقدم الحضارة» [٦] .

وعندما استفسرت الخارجية البريطانية من سفيرها في اسطنبول «أوكنور» عن رأيه في اتخاذ هذه الخطوة، كتب لها في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٨ يرى أن حكومة الهند ينبغي أن تبرر فرض الحماية بانتشار عمليات القرصنة وتجارة الرقيق، ومن

خلال ذلك يمكن عقد اتفاقٍ مباشر مع الشيخ مبارك، على أن يظل سراً، وبعد فترة من الزمن يتم تغيير هذا الاتفاق بآخر أكثر فعالية وتأثيراً، يشمل كافة المسائل . ثم وافقت الحكومة البريطانية على عقد الاتفاقية، على أن تتولى حكومة الهند مسئولية ذلك ومتابعة الإشراف على الشيخ (٧) .

وفي ٤ يناير ١٨٩٩ أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى حكومة الهند لكي تتخذ إجراءاتها لتطلب من الشيخ مبارك تعهداً بألا يتنازل أو يؤجر أو يرهن أو يبيع أي جزء من المناطق التي يحكمها إلى أي دولة أو رعاياها دون أخذ موافقة الحكومة البريطانية مسبقاً . وعلى ذلك أبرق كيرزن في ٨ يناير إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج، «الكولونيل ميد» لكي يعقد الاتفاق المذكور مع مبارك، ولم يكن كيرزن يؤمن بحماية لاتقوم على أسس قوية، خاصة وأن تركيا يمكنها أن تتجاهل هذا الاتفاق وتتجاوزه، ومن ثم طلب «كيرزن» أن يقوم الاتفاق على إعلان الحماية الرسمية (٨)، ولكن المسألة تحولت إلى اتفاق سري يتعهد فيه الشيخ بما سبق أن تعهد به شيوخ الخليج الذين ارتبطوا باتفاقيات مع بريطانيا في الاتفاقيات المانعة الشهيرة، وهو أقرب إلى التعهد «بالامتناع عن ...» منه إلى الاتفاق الذي يعقد بين طرفين يحدد كل منها التزاماته تجاه الآخر بموجب النصوص الموقعة .

أما مبارك فقد طلب من المقيم أن تعطيه بريطانيا إعلاناً مكتوباً عن نواياها، وبوعد محدد بالحماية، وتقديم المساعدة خاصة فيما يتعلق بممتلكات أسرته في العراق، وأن يكون ذلك منصوصاً عليه في الاتفاقية .. لكن المقيم جاء ومعه نص محدد كان على مبارك أن يوقعه، وعلق المقيم بأن الاتفاق شبيه بالاتفاقيات المبرمة مع الشيوخ الآخرين، ثم قدم له المقيم خطاباً عاماً يعبر عن «حُسن نوايا» الحكومة البريطانية تجاهه وورثته وخلفائه، واشترطت مراعاتهم لشروط الاتفاق .

أما الاتفاق ذاته والذي وقعه مبارك وميد فينص على تعهد من الشيخ ببندين، **أولهما** : ألا يستقبل الشيخ وكيلاً أو ممثلاً لأي دولة أو حكومة في أي

مكان من أراضيه، دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، **وثانيهما** : أنه يلزم نفسه وورثته وخلفاءه بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطى للتملك أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا أي دولة أخرى بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية [٩] . ثم تبادل الجانبان التوقيع في ٢٣ يناير ١٨٩٩، وهو العام الذي اشتهرت باسمه الاتفاقية .

وينبغي التأكيد على أن الحكومة البريطانية قد انتوت فرض الحماية على الكويت بالفعل - لا بالنص - وصد أي هجوم تركي عليها، ولما كانت السفينة التركية «زحاف» تقبع أمام سواحل الكويت، عندما وصلتها السفينة البريطانية التي تحمل «ميد» ومرافقيه، الأمر الذي منع مبارك من التوجه للقائه، تحاشياً لزيارة السفينة التركية، كان أمراً طبيعياً أن ترتاب السلطات التركية في مسلك مبارك تجاه الإنجليز، حيث أدركوا أن ثمة شيئاً يدبر بينهما، وخشية من قيام تركيا برد فعل، أرسل كيرزن إلى لندن يطلب السماح له بمنع أي عمل عسكري قد تقوم به تركيا ضد الكويت، فسمح له وخُوِّل حق استخدام قطع الأسطول البريطاني في مياه الخليج للتصدي لأي هجوم تركي، وبُلِّغت الادميرالية البريطانية بذلك، وبنص الاتفاق مع مبارك [١٠] .

ليس بوسعنا بعد ما تقدم أن نصف هذه الاتفاقية بأنها «معاهدة حماية» فهي ليست معاهدة من الناحية القانونية تتضمن امتيازات وشروط متبادلة، ولا هي تتضمن نصاً صريحاً أو غير صريح بالحماية، وإنما هي قيد صيغ بذكاء في شكل تعهد ارتضاه الشيخ ووقع عليه عن طيب خاطر، يلزم نفسه، من جانب واحد، بمطالب بريطانيا، التي نجحت في تقييد سيادته على أرضه، ومنعه من استقبال الأجانب والتعاقد معهم، في الحال وفي المستقبل، في مقابل خطاب بحسن النوايا وبضعة آلاف من الجنيهات . ففرضت بذلك على الشيخ نوعاً من الوصاية كبديل للحماية، التي أضمرت فرضها، صوناً لمصالحها، ولم تصرح بها خشية المتاعب التي قد تنجم عنها مع تركيا، أو غيرها من القوى المتنافسة، فسلبت لنفسها عملياً

وقانونياً، ما كان لتركيا من الناحية الاسمية والنظرية في الكويت . وغيرت المركز الفعلي والقانوني للكويت من حالة تبعية أفلاطونية لدولة الخلافة إلى تبعية فعلية وعملية لبريطانيا .

لقد رأت بريطانيا الحفاظ على سرية الاتفاقية لضرورات عملية واعتبارات سياسية، ورأتها تفي بمطالبها آنئذ في الكويت، فلم تشأ أن تستجيب للشيخ وتفرض حماية صريحة معلومة على بلاده، أما مسألة سيادة الشيخ الداخلية على أراضيه، فقيدت منها ماتراه يهمها - التنازل عن أي قطعة من الأرض - وتركت له إدارة شئونه الداخلية . حيث لم تكن ذات بال بالنسبة لها، وكما جرت عاداتها مع شيوخ المنطقة . وهكذا نالت ما أرادت بالتعهد، وفرضت حصاراً حول الشيخ وبلده، بموافقته، ودون أن تثير ضجة حولها، فنالت نفوذاً عريضاً، أو استكملت هيمنتها على المنطقة بأسرها، سواحلها من خلال أسطولها، ودواخلها بالاتفاقيات المانعة .

الصراع العثماني - البريطاني على الكويت ١٨٩٩ - ١٩٠٣ :

لقد أشرنا إلى أن الدولة العثمانية قد أدركت أن ثمة علاقة جديدة بين «قائمقامها» وبين بريطانيا، وفي هذا مافيه من تجاهل لعلاقته بالدولة . لذلك سوف تشهد السنوات التالية، التي أعقبت توقيع الاتفاقية، وبالتحديد منذ عام ١٨٩٩ وحتى ١٩٠٣ صراعاً جديداً، حاداً ومحتدماً بين مبارك، مؤيداً من بريطانيا من جهة، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى، وسوف تستعين في الدولة العثمانية بقوتين إحداهما أوروبية، وهي ألمانيا، من خلال مشروع سكة حديد بغداد، والأخرى إقليمية وهي قوة آل الرشيد في حائل والجزيرة العربية . وستشهد الفترة ذاتها رضوخ الدولة العثمانية في النهاية لمقتضيات الوضع الجديد، بعد أن تحاول تقطيع حدود الشيخ ودولته واختصارها، لتفجر بذلك مشكلة حدود بين الكويت وولاية البصرة امتدت آثارها حتى وقتنا الحالي .

وخلال السنوات القليلة التي أعقبت توقيع الاتفاقية، أثيرت عدة أزمات بين مبارك والدولة العثمانية، كانت أولها محاولة الدولة السيطرة على مركز جمركي أقامه الشيخ في بلاده عام ١٨٩٩، لكنه تصدى لذلك وأبلغ الإنجليز الذين قدموا احتجاجاً لدى الدولة العثمانية، ويلاحظ أن الإنجليز راحوا يتساهلون في تمرير السلاح إلى الكويت، مما يعني تقوية مركز الشيخ في مواجهة الدولة العثمانية، بينما راحت الدولة من جانبها تفسح المجال للألمان، من خلال دفعهم لإنجاز مشروع سكة حديد بغداد، وهو ما أثار الإنجليز مرة أخرى وجعلهم يحذرون مبارك من استقبال أي مندوب بهذا الخصوص، وذكروه بتعهداته في الاتفاقية، كما حذروا السلطان العثماني والسفير الألماني في بلاده، بضرورة عدم الإخلال «بالوضع القائم» في الكويت، ولم ير الإنجليز بداً من الإشارة إلى أن ثمة ارتباطات معينة تربطهم بشيخ الكويت، تمنعه من منح أي امتيازات للأجانب في بلاده دون موافقتهم.

وهكذا صرحت بريطانيا بأمر الاتفاقية، وهو ما أثار الدولة العثمانية، التي كانت لاتزال تنظر إلى مبارك على أنه قائمقام عثماني، فردت السلطات البريطانية بأن ارتباطها مع الشيخ هو ارتباط ودي، وأنها لا تنوي احتلال الكويت، كما راحت بريطانيا تبذل جهودها للحيلولة دون جعل إتفاق سكة حديد بغداد يشمل المنطقة الممتدة من البصرة إلى الكويت .. المهم أنه بعد أن كشفت بريطانيا عن حقيقة اتفاقيتها مع مبارك، بدأ هذا يتصرف علناً، مطمئناً إلى أن بريطانيا ستبذل مساعيها السياسية والعسكرية للدفاع عنه، لذلك بدأ بفرض ضرائب باهظة على الواردات العثمانية بالكويت، كما حظر تموين السفن العثمانية في مينائها، بل وأخضعها للتفتيش، كالسفن الأجنبية، خشية تهريب أسلحة إلى الكويت، بالإضافة إلى رفضه استقبال أي مندوبين عثمانيين .

وعندما اندلع الصراع بين مبارك وابن الرشيد في حائل ونجد، بسبب عداوات قديمة وأطماع متبادلة من كليهما، حاولت الدولة العثمانية الاستفادة من هذا

الصراع، فجعلت تحرض ابن الرشيد وتعاونه، أملاً في التخلص من مبارك، بل لقد وعدته بحكم الكويت، أما بريطانيا فكان من رأيها تحذير مبارك من مغبة التورط في صراع عسكري مع ابن الرشيد، حتى لا تتدخل الدولة العثمانية، غير أن مبارك لم يستجب للتحذير البريطاني، واندفع بجيشه نحو نجد، ليلقى هزيمة نكراء في «موقعة الصريف» في مارس ١٩٠١، التي تقدم على أثرها ابن الرشيد لمحاصرة الكويت التي أنقذها تدخل بريطانيا وتهديدها، وإرسالها طراداً حربياً ومدفعاً، جعلت ابن الرشيد يتراجع قبل أن يجني ثمار انتصاره .

وقد حاولت الدولة العثمانية الاستفادة من الوضع الناشيء عن هزيمة مبارك في الصريف، فأرسلت بارجة تحمل قوة عثمانية إلى سواحل الكويت في أبريل ١٩٠١، تمهيداً للتخلص من مبارك، غير أن بريطانيا تدخلت في الوقت المناسب وحذرت الدولة العثمانية من خطورة هذا المسلك، وصرحت باحتمال تدخلها لحماية الشيخ، تنفيذاً لاتفاقيتها معه، وتحرك الأسطول البريطاني بالفعل وحال دون إنزال القوة العثمانية إلى البر، ورغم احتجاج الدولة العثمانية على ذلك، إلا أن المسألة لم تلبث أن سويت بين الدولتين، على أساس احترامهما للوضع القائم في الكويت .

لم تنته المحاولات العثمانية عند هذا الحد، فعرضت الدولة أن يصدر السلطان العثماني فرماناً يثبت الشيخ مبارك في الحكم، في ظل الحماية العثمانية، وتخييره بين قبول ذلك، أو مغادرة الكويت إلى اسطنبول، ليعين عضواً في مجلس شورى الدولة، أو أن يقيم في إحدى الأقطار التابعة للدولة بمرتب مجزٍ، فإن رفض ذلك، فإن الدولة ستلجأ لإخراجه من الكويت بالقوة، غير أن مبارك استنجد بالسلطات البريطانية، وطالبها بالإسراع بإعلان حماية صريحة على الكويت، وهدد بأنها إن لم تفعل، فإنه سيرتبط بالعثمانيين، فما كان من السلطات البريطانية إلا أن احتجت لدى السلطان، واعتبرت موقفه خرقاً للوضع القائم في الكويت، وهددت بأنها لن تسمح بأي هجوم على الكويت، وأنها ستحمي بقاء شيخها فيها، فتراجعت الدولة

العثمانية بشكل مهين، بعد أن أعلنت دوائر السلطان أن لا علم لها بهذه العروض، وأنها لا تنوي خلق أية مشاكل في الكويت.

وبالرغم من ذلك كله، لم تكف الدولة عن مسلكها تجاه الشيخ، فدأبت على مضايقته اقتصادياً، وتحريض وتشجيع خصومه للهجوم عليه، غير أن ذلك لم يكن سوى محاولات يائسة وعاجزة، وكانت سفينة بريطانية، أو حتى بضعة مدافع قادرة على احباطها .. وشهد عام ١٩٠٣ استقراراً نسبياً في أوضاع الكويت السياسية، فقد انتهت تقريباً محاولا الألمان اختراقها وتهديد المصالح البريطانية في المنطقة، كما توقفت التهديدات من جانب نجد وآل الرشيد، الذين انخرطوا في الصراع داخل الجزيرة العربية مع آل سعود ، وانتهت محاولات العثمانيين الاستفادة من هذه الأوضاع إلى الفشل، وقد مهدت هذه الظروف جميعاً لبريطانيا الانفراد بالنفوذ والسيطرة على الكويت، وهو ما أكدته سلسلة من الإجراءات والاتفاقات التي أبرمتها قبيل الحرب العالمية الأولى .

تزايد النفوذ البريطاني ١٩٠٣ - ١٩١٤

أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم (١٩٠٣) أن شيخ الكويت محمي بريطاني، ترتبط معه بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات خاصة، ويعتبر هذا التصريح في الواقع أول تصريح رسمي بريطاني بشأن الحماية على الكويت [١١] . وهكذا تم التصريح بإعلان الحماية، وتقررت زيارة «كيرزن» نائب الملك في الهند للخليج، تلك الزيارة التي كتب وصفاً مثيراً ودرامياً لها في كتاب له صدر عام ١٩٢٣ [١٢]، وكانت تلك الزيارة التاريخية وما سبقها من التصريح بالحماية، وما صحبها من استعراض القوة، بداية عهد جديد للعلاقات الكويتية - البريطانية، تميز بفرض الحماية التامة، وتقييد الكويت باتفاقيات أخرى تحكم السيطرة البريطانية عليها .

والواقع أن هذه الاتفاقيات الجديدة، هي كاتفاقية يناير ١٨٩٩، أحادية التعهد، بدأت قبل زيارة كيرزن بقليل وبالتحديد منذ مايو عام ١٩٠٠، عندما وقع الشيخ مبارك تعهداً بتحريم استيراد السلاح والذخائر إلى الكويت وتوابعها وكذلك تصديرها، وخول التعهد للسفن الحربية البريطانية حق تفتيش ومصادرة السفن التي تشتغل بتجارة الأسلحة في مياه الكويت، ونظراً لظروف الكويت المتعلقة بموقعها من السيادة العثمانية، فقد رؤي أن يظل هذا الاتفاق سرياً، كما تضمن عدم جواز احتجاز السفن الكويتية أومصادرة الأسلحة الموجودة بها دون إذن سابق من الحكومة البريطانية، ويلاحظ أن الاستثناء الأخير ينطوي على نية التساهل، قصد به التغاضي عن تهريب الأسلحة إلى الكويت [١٣].

وجاءت زيارة «كيرزن» للكويت في نوفمبر ١٩٠٣ والحفاوة التي قوبل بها من الشيخ ورجاله، لتدعم النفوذ البريطاني في الكويت أو لتدشنه على نحو غير مسبوق، وخلال الزيارة منح كيرزن لمبارك لقب «سير» وقلده وشاح نجمة الهند، وأصبح مبارك «ضابطاً في الامبراطورية البريطانية»، وكان الحديث بين اللورد والشيخ ودياً، وإن انطوى على قدر من التنبيهات البريطانية، وأعلن الشيخ خلال اللقاء رفضه لكل عروض الروس والفرنسيين وغيرهم وأنه قطع كل اتصال له بالأتراك، وذكر اللورد بأن الشيخ صادق فيما يقول، لأنه مدين للمساندة البريطانية، التي لولاها لما احتفظ بمشيخته، وحذره من مغبة المغامرات في وسط الجزيرة العربية، فإن ذلك يخرج عن حدود الحماية التي وعدت بها الحكومة البريطانية له وللكويت [١٤].

وبعد الزيارة قررت الحكومة البريطانية الاستفادة من الفرصة المتاحة كي تؤمّن بإجراء واحد تحسين الاتصالات البريدية بالكويت ؛ ومد الخدمة الطبية إليها، ورفع درجة التمثيل البريطاني فيها، وفيما يتعلق بالخدمة البريدية فقد تقرر افتتاح مكتب البريد في فبراير ١٩٠٤ بعد أن تعهد الشيخ بألا يسمح بافتتاح أي مكتب

للبريد لأي حكومة أخرى على أرضه، وعهد إلى مساعد طبي من أهل البلاد بالإشراف عليه، إلى جانب ممارسته لعمله الطبي [١٥] .

كانت بريطانيا تعتمد في تمثيلها السياسي داخل الكويت حتى عام ١٩٠٤ على «صحفي من أهل البلاد » [١٦]، ويبدو أن مهمته كانت سرية استخبارية على وجه التحديد، فضلاً عن أن بريطانيا كانت تكتفي منذ اتفاقية ١٨٩٩، بأن يأتي المقيم أو أحد مساعديه إلى الكويت من وقت لآخر لتفقد شئونها، ولقاء الشيخ، وخاصة وقت الأزمات، وغالباً ما كان يرافق المقيم أو المبعوث بعض قادة البحرية البريطانية، لما لهذا الأمر من مغزى . ولكن الوضع تغير بعد عام ١٩٠٣ وأصبح على بريطانيا نتيجة عوامل كثيرة أن تعيد النظر في مسألة تمثيلها السياسي بالكويت . وكان كيرزن وحكومة الهند يلحان في تعيين ضابط سياسي بريطاني في الكويت . وقد جاء في رسالة لحكومة الهند إلى لندن في ٣١ يوليو ١٩٠٣ «أن هذا التعيين سيكون شاهداً أساسياً على نوايانا للمحافظة على ما نتمتع به من امتيازات في الكويت، فضلاً عن أنه سوف يعطينا وسائل للحصول تدريجياً على معلومات أكثر دقة بخصوص الأوضاع الحقيقية للشئون الداخلية للجزيرة العربية من ناحية، ومراقبة التحركات التركية قرب الكويت من ناحية ثانية، وتقوية حقنا في الإشراف على الامتداد الأخير لسكة حديد بغداد من ناحية ثالثة» [١٧] .

ورغم هذه المبررات التي ساقتها حكومة الهند، فقد كانت الخارجية البريطانية تدرس الموضوع في شى من التردد، لكن لم تلبث الحكومة البريطانية أن اتخذت قرارها، مستعدة لما يترتب عليه من نتائج، بترك المسألة لتقدير «كيرزن»، الذي بادر على الفور بإرسال «النقيب نوكس Knox » ليكون أول وكيل أو معتمد سياسي بريطاني في الكويت في ٦ أغسطس ١٩٠٤، بعد أن زوده بتنبيه مؤداه أن يحاول ألا يسترعي وجوده انتباه السلطات العثمانية، على أن يقوم بالمهمة، يعاونه المساعد الطبي المذكور .

وكانت التعليمات التي صدرت إلى نوكس من حكومة الهند تتمثل في العمل على إقامة علاقات ودية مع الشيخ وغيره من الشخصيات الهامة وتدعيم هذه العلاقات، وتأمين وحماية مصالح التجارة والتجار البريطانيين، ومراقبة تحركات الأتراك على حدود الكويت بيقظة وحذر، والاهتمام بشكل خاص بمياه خور عبد الله وبوبيان وأم قصر، وأخيراً تحري الحقائق حول الصراع بين آل سعود وآل رشيد في نجد [١٨].

احتجت الحكومة العثمانية على هذا الإجراء وطلبت هي الأخرى تعيين وكيل سياسي لها في الكويت، غير أن مبارك تجاهل هذا الأمر، ونتيجة لاعتبار الحكومة العثمانية ذلك خرقاً لاتفاق احترام الوضع القائم بشأن الكويت، اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب النقيب نوكس مؤقتاً وبكيفية لا تنم عن أي معنى من معاني التنازل أو الخضوع لإرادة تركيا وعلى أساس أنه سيعود بعد فترة، وأقرت بأن الوضع القائم لعام ١٩٠١ مازال مستمراً، ومع ذلك فإنها تحتفظ بحق إرسال ضابط بريطاني إلى هناك كلما تطلب الموقف ذلك[١٩]. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تهدف من هذا التراجع المؤقت الوصول إلى نتائج مجزية مع الدولة العثمانية، إذ صادف في ذلك الوقت إجراء مفاوضات بين الدولتين خاصة بتخطيط الحدود بين اليمن وعدن[٢٠]، وقد اتضح أن نوكس عندما عاد لمنصبه لم تكترث الدولة العثمانية لهذا الأمر.

وفي أكتوبر عام ١٩٠٧ استأجرت بريطانيا قطعة من أرض الكويت، في اتفاق سري، لتقيم عليها محطة لتزويد أسطولها بالفحم ولتقام عليها ما يقتضيه الحال من مبان ومنشآت، وتقع هذه المنطقة في رقعة هامة غرب بندر الشويخ، لتمنع أي دولة من أن تضع يدها على هذه المنطقة الهامة ولتكون مرسى للأسطول الحربي البريطاني يستطيع أن يتحصن بها وتكون منطقة كاظمة في مرمى مدافعه، وكان مبارك متردداً في البداية ولكن الوكيل البريطاني نوكس استطاع إقناعه بأن دولته ستضمن الكويت وحدودها للشيخ ولورثته من بعده، وبأنها

ستدفع له إيجاراً سنوياً سخياً (٦٠ ألف روبية)، ومن جانبه أعلن مبارك أنه لا يقبل تدخل أي دولة أخرى لو أعطته إيجاراً أكبر، وأن بريطانيا لا ترغب في التدخل في شئون الكويت، إلا لنفع أهلها وزيادة تجارتها ومعارفها، ولتقوية صداقتها مع أهل الكويت[٢١] .

ولتؤكد بريطانيا ابتعاد الكويت عن الدولة العثمانية جعلت تحث الشيخ على تغيير عَلَم بلاده وكان يرفع العلم التركي (ذي الهلال والنجمة) على سفنه، ففاتحه المقيم السياسي البريطاني «كوكس Cox » في عام ١٩٠٥ في المسألة وأشار عليه باتخاذ علم متميز لاستخدام سفنه، ثم عرض عليه عدة نماذج صممت للعلم المقترح، فوافق مبارك على العلم التركي المكتوب عليه كلمة (كويت) باللغة العربية، ورفض أن تكتب نفس الكلمة بحروف لاتينية، كما أعد المقيم خاتماً خاصاً تُمهر به الأوراق الرسمية، بالإضافة إلى شهادة جنسية خاصة تحملها السفن الكويتية، فوافق الشيخ عليها جميعاً [٢٢] .

واستكمالاً لحصار الكويت وزرع المؤسسات البريطانية فيها من خلال الاتفاقيات التي يتعهد فيها الشيخ بما تريده بريطانيا، دون أي التزام مقابل من جانبها، تعهد مبارك في يوليو عام ١٩١١ بألا يسمح للأجانب بالغوص على الاسفنج أو اللؤلؤ في مياه الكويت . وفي يوليو عام ١٩١٢ وافق الشيخ على إنشاء الإنجليز لخط تلغراف لاسلكي في الكويت، وفي أكتوبر ١٩١٣ منح الإنجليز امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه في الكويت من خلال رسالة وجهها إلى «كوكس» الذي طلب منه ألا يعطي امتيازاً بهذا الخصوص إلى أحد سوى من تعيِّنه بريطانيا [٢٣] .

لعلنا نتساءل الآن ماهو موقف الدولة العثمانية من تطور العلاقات البريطانية على هذا النحو ؟ لا نكاد نعثر لها على ردود فعل حقيقية حيث كفت عن القيام بمبادراتها السابقة، التي تميزت بها الفترة التي أعقبت اتفاقية ١٨٩٩، ويمكن

تفسير ذلك بما بدأت فيه الدولة ذاتها من اضطرابات داخلية أسفرت في النهاية عن ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، ثم خلع السلطان عبد الحميد بعد ذلك وتولي جماعة تركيا الفتاة للسلطة، كما يمكن إضافة أن مبارك ذاته ظل على ولاء ظاهري للدولة العثمانية، حيث لم يضيع أي فرصة إلا وكان ينتهزها لتأكيد هذا الولاء، بدءاً بتوسطه لحل النزاع بينها وبين ابن سعود عامي ١٩٠٤، ١٩٠٥، ومروراً بمساهمته المالية في بناء ثكنات تركية جديدة في البصرة، وكذا إيواؤه للجنود والضباط الأتراك الهاربين من نجد وتسهيل وصولهم إلى البصرة - دون السماح بتجمعهم بالكويت - ثم تبرعه لبناء سكة حديد الحجاز عام ١٩٠٦، حتى لقد منحه السلطان وساماً لذلك ... وانتهاءً بتبرعه لمواجهة آثار حريق ضخم حدث في اسطنبول عام ١٩١١، وتبرعه للدولة كذلك أثناء الحرب الطرابلسية (١٩١١ - ١٩١٢) والحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) . لقد كان يكتفي بالتبرع والمعونة من منطلق التعاطف مع دولة الخلافة الإسلامية، وليس من منطلق التبعية الحقيقية، وكانت الدولة في المقابل تمنحه الأوسمة والنياشين .أما هو فكان يصرّ على استخدام لقب «حاكم الكويت وشيخ قبائلها» بدلاً من لقب «قائمقام»، الذي استمرت مكاتبات ولاة البصرة إليه تستخدمه .

ومع ذلك كله يلاحظ أن الاتحاديين في تركيا الذين أطاحوا بالسلطان، وكانوا ذوي نزعة ألمانية، قد اتجهت سياستهم نحو تأكيد سيطرة الدولة العثمانية على الخليج، والسعي نحو إضعاف سلطة الشيوخ، وقد أثارت سياسة الاتحاديين حذر الإنجليز وتفكيرهم في فرض حماية صريحة على الكويت [٢٤] . وقبل أن يحسموا المسألة، مهدوا للدخول في مفاوضات بريطانية - تركية شاملة، لا تتناول الكويت وحدها، وإنما تتناول كل المشاكل المعلقة بين الدولتين في سائر الخليج .

أزمة الحدود الشمالية

لقد أثارت الدولة العثمانية أزمة بشأن حدود الكويت منذ عام ١٩٠٢، واستمرت الأزمة قائمة حتى سويت (مؤقتاً) في الاتفاق البريطاني - العثماني

بشأن الخليج عام ١٩١٣، وإن بقيت آثارها حتى وقتنا الحالي، وينبغي ملاحظة أن الدولة العثمانية أثارتها كجزء من صراعها مع الشيخ مبارك، بعد أن حاولت فرض سيادة حقيقية وعملية عليه، لكنها عجزت كما رأينا، كما أخفقت محاولاتها لتحريض أعدائه ضده، فضلاً عن أن إثارة المسألة لها جانب آخر يتصل بوضع يد الدولة العثمانية، بتشجيع من ألمانيا، على منطقة تصلح لخط سكة حديد بغداد، وهي منطقة خور عبد الله، كبديل لخليج كاظمة، ومن هنا يمكن فهم مشكلة الحدود داخل هذا الإطار .

وتبدأ الأزمة باحتلال الأتراك لبوبيان وأم قصر وصفوان ومناطق أخرى مجاورة لخور الصبيّة . وكلها توفر المخارج المؤمنة لخور عبد الله، الذي يصلح نهاية لخط الحديد، ولم تكتف الدولة العثمانية بذلك وإنما جعلت تمارس سيادة على هذه المناطق، فقامت بإنشاء مركز للبريد في جزيرة بوبيان، تحرسه القوة العسكرية، وإن كانت قوة رمزية، وادعت أن هذه المناطق جميعاً لا تدخل في حدود الكويت، وبذلك اختزلت الصراع بينهما وبين الشيخ مبارك، بلا علاقاتها كلها بالكويت، في مجرد مشكلة حدودية، تحل ببعض من التنازلات هنا وهناك، وفي ذلك ما فيه من إقرار بطبيعة علاقاتها بالكويت . وبدت وكأنها عجزت عن امتلاك الكويت، فلجأت إلى تقطيع أوصاله، وترتب على ذلك إقراراً ضمنياً باستقلاله، مخصوماً منه المناطق التي احتلتها .

احتج مبارك بطبيعة الحال وذكر أن هذه المناطق داخلة ضمن حدود الكويت، بل قام برد فعل ضعيف حين أرسل قوة عسكرية صغيرة لاحتلال «حكايجة» في أقصى شمال خليج الكويت والقريبة من خور الصبيّة [٢٥] . وهدأت بريطانيا من روعه وأيدته وأبلغته أن الاحتلال التركي لايهضم حقوقه، ثم احتج سفيرها في اسطنبول وصرح بأن بلاده ستساند الشيخ، تنفيذاً لتعهدها له واتفاقيته معها، ولأن الأتراك بهذا الإجراء خرقوا «الوضع القائم» ولكن يبدو أن بريطانيا اكتفت بهذا الاحتجاج، فلم تكن جادة في تنفيذ تعهدها، حيث أن العثمانيين ظلوا

مسيطرين على هذه المناطق بشكل فعلي، ومن الواضح أن بريطانيا قد علقت الأزمة إلى مرحلة تسوي فيها مشكلة الحدود الكويتية، مع بقية المسألة برمتها وهذا ماحدث في عام ١٩١٣.

كل ما قامت به بريطانيا حينئذ هو ذلك الاحتجاج، مع رجائها بأن لايكون في احتلال هذه الأماكن ما ينتقص من حقوق الشيخ، وفي مارس ١٩٠٢ أشار وزير الخارجية البريطاني «اللورد لانسدون» في مذكرة حول وضع الكويت، إلى أن «التزاماتنا نحو الشيخ غير واضحة المعالم، وكذلك الشأن مع حدود إمارته» [٢٦]، وفي تقديرنا أن تغاضي بريطانيا عن المسألة إنما جاء ثمناً لكف أطماع الدولة العثمانية عن الكويت برمتها، واكتفائها بما اقتطعته من حدودها، على أمل أن تبحث عن وسائل أخرى لتعطيل إقامة خط الحديد أو الاشتراك في إقامته والسيطرة عليه .

وفي عام ١٩٠٤ أجرت بريطانيا أول مسح شامل لحدود الكويت وسواحلها، من الجهرة والسواحل الشمالية إلى صفوان وأم قصر، على الحدود الشمالية مع الولايات العراقية، وفي أبريل ١٩٠٥ قام المعتمد البريطاني نوكس بجولة حول جنوبي الكويت، وصل منها إلى حفار، على الحدود بين الكويت ووسط الجزيرة العربية، كذلك أجريت عملية مسح بري لخليج الكويت [٢٧]، وجاء خط الحدود البريطاني يسير «من خور الصبيبة، ليمر جنوب أم قصر وصفوان متجهاً إلى جبل سنام ومن هناك إلى وادي الباطن» لكن الشيخ مبارك رفض هذا الخط البريطاني ورآه يحرم بلاده من المناطق التي اقتطعتها الدولة العثمانية (أم قصر وصفوان) . فضلاً عن أن الخط البريطاني المقترح لا يتضمن شيئاً عن حدود الكويت البحرية التي كان يرى أنها تشمل جميع الجزر والسواحل والممتدة من جزيرة فيلكه حتى شط العرب [٢٨] .

وقد حاول مبارك ضرب العثمانيين بالإنجليز فكتب في ١٣ يوليو ١٩٠٥ رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني «كوكس» يذكر فيها «أنه من المؤكد أن جزيرة

بوبيان إنما تعود ملكيتها لي، وأن الموقع التركي الذي أقيم هناك قد تم قوة واقتداراً، وأنه غير قادر على مقاومة الحكومة التركية، لكن إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على أخذ موقع الجزيرة لتقيم فيه محطة للفحم، فإنه على استعداد لإزالة الموقع التركي»[٢٩]. ولكن الحكومة البريطانية تجاهلت طلبه ورأت أت تصدر تعليماتها لمعتمدها السياسي في الكويت بالتفاوض مع الشيخ لاستئجار جزيرة وربة في محاولة لسد الطريق أمام أي قوة أخرى لبناء قاعدة أو ميناء في خور عبد الله بمدخل شط العرب إلى البصرة [٣٠]، ويبدو أن ذلك أيضاً لم يتم، فلا هي أقامت موقعاً للفحم في جزيرة بوبيان - وقد أقامته في الشويخ فيما بعد - ولا هي استأجرت جزيرة وربة، ولعل الحكومة البريطانية لم تشأ تصعيد الموقف مع الأتراك حينئذ لغير ما ضرورة ملحة .

ولما كان الشيخ مبارك قد قدم في احتجاجاته للدولة العثمانية وللسلطات البريطانية مايفيد بأن المناطق المقتطعة تابعة له، وأن أم قصر قد سميت كذلك لأن أحد الكويتيين، قد بنى فيها قصراً، أما صفوان فتسكنها نحو عشر عائلات منذ نحو أربعين عاماً وهم على ولاء للكويت وشيوخها، أما جزيرة بوبيان فأول من سكنها صيادون كويتيون . وحتى تتحقق السلطات البريطانية من دعاوي الشيخ وأسانيده، كلفت المعتمد السياسي بجمع الأدلة حول ذلك، وجاءت نتيجة ذلك أنه فيما يختص بالخط الساحلي من أم قصر حتى الصبيَّة، فإن إدعاء الشيخ يستند بالفعل إلى وجود مستوطنات قديمة أقامها كويتيون، وفي الحقيقة فإن عرب الكويت يعيشون فعلاً على ذلك الشريط الساحلي ويعترفون بسلطة الشيخ عليهم . أما فيما يتعلق ببوبيان فإن أدلة المعتمد تظهر أنه إلى وقت إقامة الموقع التركي فيها، كانت مأهولة بقبائل العوازم فقط دون غيرهم، وأنهم يمارسون الصيد ولأجيال متعاقبة بموافقة شيوخ الكويت وأنه لم يحدث أي اعتراض على قيام الشيوخ بمنح هذه القبائل تلك الحقوق، مما يؤكد وجهة النظر القائلة بملكية الشيخ للجزيرة، أما الدلائل على ملكية الشيخ لجزيرة وربة، فلم تتكامل حتى الآن، رغم أن الشيخ يدّعي ملكيتها بسند ملكية شخصي .

لذلك قررت السلطات البريطانية انتظار تقصي الحقائق بشكل أوسع بشأن وربة وساحل أم قصر، وهو ما كلف به المقيم السياسي، بيرسي كوكس، وذلك قبل تأكيد ادعاءات الشيخ بملكيتها، وحتى يتم ذلك فإن بوسع الحكومة البريطانية مفاتحة الحكومة التركية بملكية الشيخ لجزيرة بوبيان، حتى يمكن للشيخ مبارك ممارسة سيادته عليها [٣١] . ومن الواضح بعد ذلك أن السلطات البريطانية لم تستجب لمطلب مبارك، وأنها خلال مفاوضاتها مع الحكومة التركية (فبراير ١٩١١- يوليو ١٩١٣) والتي انتهت إلى توقيع الاتفاق الشهير، قد اتخذت من حدود الكويت موضوعاً «يتضمن إمكانية المساومة به» .

الكويت والاتفاق البريطاني - العثماني

لن نسرف في تحليل عوامل ضعف الدولة العثمانية وتصدعها منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل العشرين، فذلك أمر يمكن تبينه بسهولة من موقفها من الكويت، وبقية إمارات الخليج، حيث كانت المنطقة بأسرها تشهد مغيب الدولة العثمانية، دولة الخلافة، والتي انتهى أمر قيادتها إلى جماعة تركيا الفتاة، وصارت تتمزق أنحاؤها في طرابلس والبلقان، وعلى حدود روسيا، ولذلك كان أمراً طبيعياً أن يفكر رجال تركيا الفتاة، بشكل عملي، في تسوية مشاكلها في الخليج في مقابل بعض الفوائد الواقعية، فضلاً عن تأييد بريطانيا لها في مشاكلها الأخرى.

لم يكن ذلك اتجاه الدولة العثمانية وحدها، وإنما كان اتجاه بريطانيا أيضاً بأسلوب آخر ولأسباب مغايرة، فعالم ما قبل الحرب الأولى كان يشهد توازنات وتحالفات جديدة للقوة، لا تقتضي ترك مسائل الخليج معلقة في يد واقع متناقض بين سيطرة وحماية بريطانية فعلية بل وذات طابع قانوني سري، وبين سيادة شكلية رموزها فرمانات التولية وبعض الأعلام، والاعتراف بالولاء والدعاء، وربما بعض الحاميات الرمزية . وبينما كانت بريطانيا تفكر في إنهاء هذا الوضع وتخطط

للبدائل العسكرية، كان الأتراك بالفعل يتجهون نحو التسوية، والوصول إلى اتفاق مع البريطانيين . فبدأوا في فبراير ١٩١١ يلوحون بالرغبة في المساومة وبالاستعداد لها ، بالفعل وقدمت الخارجية التركية مطالبها ، ويمكن اعتبار ذلك بداية للمفاوضات التي استمرت أكثر من عامين (فبراير ١١- يوليو ١٩١٣) والتي على أساسها تم التوصل إلى الاتفاق الشهير في الخليج بين بريطانيا والدولة العثمانية، والذي تناول كافة المصالح المتبادلة بين الدولتين في المنطقة .

وينبغي هنا أن نتذكر أن بريطانيا وهي تسير في المفاوضات، وتستعد بالبدائل العسكرية، لم تكف عن تكبيل شيخ الكويت بالاتفاقيات المعهودة والتي أشرنا إليها ، وفي نفس الوقت، منها اتفاق منع صيد الاسفنج في ٢٩ يوليو ١٩١١ ، واتفاق إقامة محطة التلغراف اللاسلكي في ١٣ يوليو ١٩١٢ ، واتفاق منح امتياز النفط في ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ ، وكلها - عدا الأخيرة - تواكبت مع المفاوضات، والاستعداد العسكري كما هو واضح، مما يكشف عن تصميمها على احتواء الكويت بكل شكل من الأشكال .

وبدأ الجدل والمساومة خلال المفاوضات بين الجانبين، الإنجليز يدللون على عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية مستندين إلى تقارير مقيميهم في المنطقة، ومن ثم عدم اعترافهم بتلك التبعية، كما راحت مذكراتهم تتضمن الحديث عن إقرار الأتراك «بالوضع القائم» في الكويت عام ١٩٠١ وتعهدهم باحترامها ، وتطلب اعتراف الدولة العثمانية بفاعلية الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع الشيخ مبارك، وبأن تعترف الدولة بأن جزيرتي وربة وبوبيان تدخلان ضمن ممتلكاته، وأن تقوم الدولة بسحب حاميتيها منهما فوراً، في مقابل اعتراف بريطانيا بالسيادة العثمانية، وبأن الشيخ قائمقام الدولة .

وفي المقابل احتج العثمانيون على عدم اعتراف الإنجليز بتبعية الكويت لهم، وبأنهم لايعترفون بذلك الوضع القائم الذي أوجدته اتفاقية الإنجليز السرية مع

مبارك عام ١٨٩٩، وجعلوا يثبتون تبعية أسرة الصباح للدولة وحملهم ألقابها وخدمتهم جيشها، وأن العلم العثماني يرفرف على بلدهم، وأنه لايمكن اعتبار الكويت سوى ولاية عثمانية وأن إدارتها معهودة لمبارك المعين بمرسوم شاهاني، وأنه ليس ثمة حاجة للاحتفاظ بقوات في الإمارة نظراً لوجود معسكرات عثمانية على بعد ١٥٠ ميلاً جنوب الكويت .

وطال الجدل واستخدام حقائق التاريخ، وتعرض النقاش لممارسة الدولة لنوعية السيادة على الكويت، فرأى الإنجليز امتناع الأتراك عن التدخل في الشئون الداخلية والخارجية، ورأى الأتراك أن لا يتدخلوا في الشئون الداخلية فقط، وأن من حقهم التصديق على ما يعقده الشيخ من اتفاقيات ... الخ [٣٢]، مما أظهر تناقض المفاوض العثماني، إذ كيف يحاول إثبات تبعية الكويت للدولة من جهة، ثم يحاول الانتقاص من حدودها من جهة أخرى ؟ ثم كيف يمكن التوفيق بين خضوع الكويت للسيادة العثمانية، وبين اعتراف الدولة بجميع الاتفاقيات التي تربط بين الكويت وبريطانيا ربطاً محكماً؟[٣٣] .

ورغم هذا التخبط في موقف المفاوض التركي، إلا أنه كان متشدداً في إثباته السيادة العثمانية على الكويت وضرورة تأكيدها عملياً، فضلاً عن رفض الانسحاب بشكل حاسم من جزيرتي وربة وبوبيان، الأمر الذي جعل السلطات البريطانية تمهد لدى مبارك لقبول الأوضاع الجديدة، فأوعزت إلى المعتمد السياسي البريطاني الجديد في الكويت «شكسبير» لكي يقنعه بالترتيبات الجديدة . وبالفعل التقى بالشيخ وكتب تقريراً ذكر فيه أنه شرح جهود بلاده لضمان استقلال الكويت، والاعتراف، قدر الإمكان، بالحدود التي ينادي بها وبسلطته على الجزر، وسعي بريطانيا لمنع السلطان من التدخل في شئون الكويت الداخلية والمسائل الخارجية وأنه لابد من إبداء شئ من المرونة في بعض النقاط «حتى لانسيء إلى مشاعر الأتراك، والمفاوضات أخذ وعطاء .. لذا فإنه من المحتمل بقاء الأتراك في صفوان وأم قصر، كما يحتمل، نتيجة الاعتراف بالسيادة التركية، مطالبة الأتراك

بأن يكون لهم وكيل تركي في الكويت، وعندما تساءل الشيخ عن معنى ذلك، ضرب له شكسبير مثلاً بعلاقة مصر بالأتراك والإنجليز، فاستنكر بمرارة بقاء الأتراك في صفوان وأم قصر، فعلق المعتمد بأن الوجود الدائم لنصف دستة من الجنود في قلعة من الطين، لا يجعل الأمر مختلفاً من الناحية العملية .

وخلال نفس اللقاء رفض الشيخ تماماً مسألة قبول وكيل تركي وطلب إلى «شكسبير» أن يبرق لحكومته برفضه هذا الأمر تماماً، وأضاف أن وجوده سيدمر كل المزايا التي وضعت من أجلها الاتفاقية، حيث سيتدخل في كل الأمور، كما أن وجوده سيضعف من سلطة الشيخ على رعاياه وفي الصحراء، وستصبح دار الوكيل التركي بؤرة للتآمر في الداخل والخارج، الأمر الذي سيورط بريطانيا . ولكن مبارك - حسب رواية شكسبير - عاد في اليوم التالي ولهجته أخف حدة وأفاد بأنه لن يستمر في الرفض إذا ما قبلت الحكومة البريطانية ذلك، ثم أشار إلى أن اتفاقية عام ١٨٩٩ قد وضعت لمنع ما يحدث الآن .

وعلق شكسبير بأن الشيخ أدرك أننا ضحينا مصالحه في صفقتنا مع الأتراك، وأنه فطن إلى الضغوط البريطانية عليه ورآها تراجعاً من جانب الإنجليز في مقابل صفقة عامة بينهم وبين الأتراك في الخليج، دخل موضوع سكة حديد بغداد فيها، وطلب الوكيل البريطاني إلى حكومته «أن تتجنب تقديم تنازلات قدر الإمكان لأن ذلك سيعكر صفو علاقتنا بالشيخ، خاصة وأن هذه المفاوضات قد تمت دون إعطائه فكرة عنها»، وأضاف أن بلاده تفاوضت بشأن الكويت دون رأي الشيخ، ثم تقدم إليه نتيجتها كأمر واقع «مما سيشير اشمئزازه من عملنا هذا .. فمهما كانت التبريرات فإنها لن تزيل الانطباع بأننا استخدمنا الكويت كمخلب أو كورقة رهان as a pawn للحصول على امتيازات أخرى لأنفسنا» (٣٤) .

وبعد نحو أسبوع أرسل مبارك رسالة إلى المقيم البريطاني «كوكس» في ٦يوليو ١٩١٣ يبدي استسلامه وقبوله لحجج وتفسيرات الحكومة البريطانية

ويعلن ثقته فيها، واعتماده على مشورتها، وأنه كان يعبر عن مخاوفه فحسب، لكنه يثق في مساعدتها له .. هذا فما يتعلق باعتراضاته السابقة، لكنه أثار نقاطاً أخرى أولها يتعلق بوراثة الحكم في أبنائه، فذكر أن اتفاقياته مع الحكومة البريطانية جميعها تستخدم كلمة «أبنائي» باعتبارهم ورثتي من بعدي، بينما وردت في شروط الاتفاق البريطاني - التركي كلمة «خلفائي» My successors مما يعني أبنائي وغيرهم ..» وثانيها أنه قد نص في اتفاقياته مع بريطانيا بعدم قبول أي وكيل لحكومة أجنبية، وخاصة الحكومة التركية، الأمر الذي يعني أن بريطانيا خالفت شروط اتفاقياتها معه [٣٥] . وبهذا سجل الشيخ مخالفة الحكومة البريطانية لاتفاقياتها معه من وجهة نظره، تلك الاتفاقيات التي احترمها ونفذها .

وقد رد «كوكس» على رسالة مبارك بأنه فيما يتعلق باستقباله وكيلاً عن أي دولة أجنبية، كما ورد في اتفاقية يناير ١٨٩٩ فإن بلاده حين منعت الشيخ من ذلك اشترطت عليه مراجعة وموافقة الحكومة البريطانية، وها هي الآن توافق على أن يستقبل وكيلاً تركياً، حيث كان من الضروري قبول ذلك مقابل اعتراف الحكومة التركية باستقلاله الإداري . ومن ثم رأى المقيم أن حكومته لم تخالف نصوص اتفاقية ١٨٩٩ . أما استخدام كلمة «خلفاء» بدلاً من «أبناء» فليس ثمة خوف من ذلك لأن الاتفاقية اشترطت أن الحكومة التركية لن تتولى ذلك الإجراء، أي أنها لن تختار أو تعين - يقصد أنها تصدِّق فقط - وأنها وافقت على ذلك بالفعل [٣٦].

وفي النهاية تجاهلت الحكومة البريطانية ذلك كله، رغم انتقاد وكيلها السياسي في الكويت لموقفها، ورغم معارضة الشيخ وشعوره بالغبن واحتجاجاته المتكررة، لكن مبارك كان قد دفع ببلاده في قبضة السياسة البريطانية، التي لا تفسر نصوص اتفاقياتها معه إلا وفق ما تمليه مصالحها، فتم توقيع الاتفاق البريطاني - العثماني في ٢٩ يوليو ١٩١٣، بما أجحف حقوق الشيخ وادعاءاته على حد سواء، فضلاً عن تقرير مصيره ومصير بلاده في غيابه .

واعتبر الاتفاق الكويت قضاء عثمانياً مستقلاً استقلالاً ذاتياً، يمارس فيه الشيخ إدارة مستقلة، تحت السيادة العثمانية . وتحددت علاقة الكويت بالدولة بشكل أوضح حين نص فيها على تعهد الدولة بألا تجند رعايا الكويت النازلين في العراق ولا تأخذ من صياديها رسوماً، كما لا ترسل إليها حاميات عسكرية أو تقوم بعمل عسكري، مهما كان نوعه، دون تفاهم مسبق مع بريطانيا، كما لا تتدخل في تولي السلطة في الكويت وتكتفي بإصدار فرمان التولية بمن يخلف الشيخ، كما يمتنع عليها احتلال أي جزء من الكويت، كذلك لا يجوز لها أن تقوم بعمل إداري مستقلاً عن شيخ الكويت .

أما ما حصلت عليه الدولة العثمانية، فضلاً عن الاعتراف بسيادتها، ورفع علمها - لو أراد الشيخ - واعتبار الكويت قضاءً من أقضيتها، فقد منحت الدولة حق إرسال وكيل عثماني يقيم بالكويت «بقصد حماية ورعاية مصالح ورعايا الدولة» وكذلك حصلت على صفوان وأم قصر، اللتان خرجتا من حدود سلطة الشيخ، تلك الحدود التي رسمت داخل خط أحمر في شكل شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وتمتد إلى خور الزبير في أقصى الشمال، والقرين في أقصى الجنوب، وتضم جزر وربة وبوبيان وفيلكه وقاروه والمقطع وأم المرادم مع الجزر الأخرى الواقعة داخل نطاق هذا الخط، والمياه التي تحتويها المنطقة في حديها الشمالي والجنوبي، كذلك فقد أقرت الدولة الشيخ مبارك وورثته على شئون الحكم، كما تركت له شئون الإدارة الداخلية جميعاً، واعترفت له ولبريطانيا، بفعالية الاتفاقيات التي عقداها منذ عام ١٨٩٩، فضلاً عن موافقتها عما أجّره أو تنازل عنه للحكومة البريطانية أو رعاياها (٣٧) .

لقد كانت الكويت هي الجانب الخاسر في هذه الصفقة، التي تمت بالفعل على حسابها، كما أدرك الشيخ مبارك، وكان أكثر عجبه أن يتم ذلك في وقت كانت الدولة العثمانية فيه تمر بحالة من التردي والضعف بادية للعيان، وربما أدرك أن استقلاله الذاتي وحريته في إدارة بلده ستكون وهماً في ظل وجود وكيل عثماني

دائم فيها، بالرغم من أن الاتفاق قد حدد نطاق وظيفة الوكيل، وكان قد كافح خلال السنوات الماضية، وعاونته بريطانيا، حتى لا يقبل ذلك الأمر أو يفرض عليه، كما خرجت أم قصر وصفوان من تحت سلطته وحكمه، وأدرك في النهاية أن بريطانيا باشتراطها ألا يستقبل مبعوثاً لدولة أو وكيلاً عنها «إلا بموافقة مسبقة منها» كانت تتحسب لذلك اليوم الذي تستفيد فيه من هذا التحفظ، حتى ولو كان على حساب استقلاله وحريته في إدارة بلاده .

أما بريطانيا فلم تخسر شيئاً ولم يمنعها نص من شئ، بل كسبت الاعتراف بالوضع الذي اكتسبته منذ عام ١٨٩٩، وكأنها فكت اشتباك الشيخ مع الدولة العثمانية، وكانت مؤثرة في دفعه وتكريسه، وذلك ببعض الضغط عليه ليقبل، وبقليل من التساهل للدولة لتقنع، وذلك في مقابل ما ستحصل عليه في أقسام الاتفاق الأخرى، وحققت حكومة الهند أهدافها بغير القتال الذي استعدت له، وربما تكون قد احتاطت لتجعل وجود الوكيل العثماني في الكويت أمراً غير ذي بال أو قيمة . وعموماً لم يقدر للاتفاقية أن يصدق عليها في موعدها، نتيجة خلافات حول بعض التحفظات . وعندما انتهت الخلافات وحدد الموعد النهائي للتوقيع، في ٣١ أكتوبر ١٩١٤، كانت الحرب العالمية الأولى تفرض واقعاً جديداً يتجاوز كافة الاتفاقيات والمواثيق، ولتدخل الكويت مرحلة أخرى من تاريخها .



الهوامش والمصادر

١ - F.O. 406/14, From Loch to Government of India, Dec. 22, 1897 .

٢ - Curzon, G.N., Persia & the Persian Question, 2 Vols, London, 1892 .

٣ - F.O. 371/12247, Sept, 10, 1927, No. 106/S .

٤ - F.O. 406/14, From Loch to Government of India, Baghdad, Dece. 22, 1897 .

٥ - جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٦٣ .

٦ - F.O. 406/14, From Meade to India Office, Bushier, Sept. 25, 1897 .

٧ - F.O. 406/14, From O'Conor., to Salisboury, Dece. 22, 1898; and 406/14, from Hamilton to I.O. Dece. 24, 1898 .

٨ - عبد العزيز عبد الغني : السلام البريطاني، ص ٣٢ .

٩ - بدر الدين الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٨، ص ٦٦ - ٧٠ .

١٠ - Bidwell, R. (ed), Foreign Office Confidential Prints, London, 1971, Vol. I, From Admirality to F.O. Feb. 9, 1899 .

١١- جمال زكريا : الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ٢٨٤ .

١٢- Curzon, G. Tales of Travel. London 1923, pp. 247 - 250 .

١٣- Dickson, H., Kuwait and Her Neighbours, pp. 140 - 141 .

١٤- راجع لوريمر، جـ ٣، ص ١٥٥٣ ؛ عبد العزيز عبد الغني، المرجع السابق، ص ١١١ .

١٥و ١٦- لوريمر، جـ ٣، ص ١٥٥٤ .

١٧- F.O. 406/17, part V, Government of India to Lord Hamilton, July 31, 1903 .

١٨- لوريمر، جـ ٣، ص ١٥٥٥ - ١٥٥٦ : ويضيف أحمد حسن جوده في كتابه «المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩»، بغداد ١٩٧٩، ص ٦٤ «أن بريطانيا قامت بمنح الشيخ مبارك مائة ألف روبية شهرياً وكذلك ٥٠٠ جوال من الأرز» .

١٩- F.O. 371/149, Memorandum Respecting Kuwait, Dece. 11, 1905 .

٢٠- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ٢٨٦ ؛ ولوريمر، جـ ٣، ص ١٥٥٦.

٢١- Greenwood, C.J. and others (eds), the Kuwait Crisis, : Basic Documents, Cambridge 1991, pp. 25 - 27 .

٢٢- F.O. 371/154, From Cox to F.O., Bushire, No 337, July 16, 1905.

٢٣- راجع نصوص هذه الاتفاقيات في :

Aitchison, C.U, A Collection of Treaties, Engagments and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol.XI, pp.263 - 265 .

٢٤- جمال زكريا قاسم : المرجع السابق، ص ٣٢٤ - ٣٢٩ .

٢٥- F.O. 371/1242, Jan. 28, 1901 .

٢٦ - فتوح الخترش : تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ - ١٩٢١، ط١، الكويت ١٩٧٤، ص ٤٧ ؛ ولوريمر، جـ ٣، ص ١٥٤٧ .

٢٧ - لوريمر، جـ ٣، ص ١٥٦٣ .

٢٨ - مركز بحوث الشرق الأوسط، (تحرير ونشر) : الكويت وجوداً وحدوداً، القاهرة ١٩٩١، ص٧٥.

٢٩ - F.O. 371/154, From Mubarak to Cox. July 13, 1905 .

٣٠ - F.O. 371/1355, Form Harlod, Sept, 1, 1907 .

٣١ - F.O. 371/559, No. 168, From Government of India, Sept.10,1908.

٣٢ و ٣٣ - راجع عرضاً وافياً للمذكرات المتبادلة في، جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٨٤٠-١٩١٤، ص ٣٣٢ - ٣٣٨ .

٣٤ - Schofield, R. and Blake, G., (eds) Arabian Boundaries, Vol.7 ,No. 13, May 28, 1913,pp.161 - 164.

٣٥ - Ibid, Encl. 2. No. 300, 6 th July, 1913, p. 181 .

٣٦ - Ibid, Encl. 4. No. 301, 7 th July, 1913, p. 180 - 181 .

٣٧ - راجع نصوص الاتفاق في ترجمة جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ٤٨٨- ٤٩٠ ؛ وانظر : نقده للاتفاق ص ٣٣٦ وما بعدها ؛ وكذلك نقد صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، الأنجلو المصرية ١٩٨٣، ص ١٩٦ - ١٩٨ ؛ عبدالعزيز عبد الغني، المرجع السابق، ص ١٥٧، حيث يذكر أنه «ظلت الكويت عثمانية الأبوة، مباركية الإدارة، بريطانية التوجيه» .



الفصل التاسع

الكويـــــت

فـــي تطـورهـــا السياســـي

(١٩١٤ - ١٩٦١)

الفصل التاسع

الكويـــــت

فـي تطورهـــا السياسـي

(١٩١٤ - ١٩٦١)

الكويت خلال الحرب الأولى وفي أعقابها :

المعروف أن حكم مبارك آل صباح قد امتد ليدخل بالكويت الحرب العالمية الأولى، وإن كان قد توفى بعد نحو عام من قيامها، وأن ابنه سالم بن مبارك قد أعقبه في الحكم خلال هذه الفترة العصيبة ليس من تاريخ الكويت فقط وإنما من تاريخ العالم بأسره، ومن الثابت أن قيام الحرب واشتراك الدولة العثمانية فيها ضد بريطانيا، قد عطل التوقيع النهائي على الاتفاقية البريطانية -العثمانية، التي كان قد تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى عام ١٩١٣.. ونتيجة لدخول الدولة العثمانية الحرب، وهي لاتزال موطن الخلافة الإسلامية، التي تحظى بكثير من الولاء لدى شعوب الخليج وغيرهم من المسلمين، باتت بريطانيا تخشى من عاطفة الولاء الديني مع دولة الخلافة، خاصة وأنها قد أعلنت الدعوة للجهاد الديني في العالم الإسلامي، مما سيعرض النفوذ والمصالح البريطانية للخطر، في الكويت وغيرها .

لذلك خططت بريطانيا لإرسال حملة عسكرية إلى العراق لمواجهة أي تهديد عثماني، كما منحت مبارك آل صباح وعداً بتحقيق استقلاله نهائياً عن الدولة العثمانية، إذا ما عاونها ودعّم حملتها العسكرية، خاصة وأن بريطانيا تعلم تاريخ عداء مبارك للدولة العثمانية، بل ساهمت في صنعه، كما كانت تعلم تأييده للحركة القومية العربية ضد حركة القوميين الأتراك (الاتحاديين)، بل ومشاركته في أحد أحزابها (حزب الحرية والائتلاف)، وعلى الرغم من أن الاتفاقيات التي وقعها مبارك مع بريطانيا منذ عام ١٨٩٩، لم تكن تلزم الكويت بالوقوف إلى جانب

بريطانيا ، إلا أنها كانت تدرك أن مبارك سوف يتخذ هذا الموقف الذي يرى فيه تحقيق مصالح الكويت.

ففي أغسطس ١٩١٤ قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج (السير برسي كوكس) بإبلاغ الشيخ مبارك رسمياً بقيام الحرب بين بريطانيا وألمانيا ، وفي مقابلة الشيخ مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، أعلن ولاءه للحكومة البريطانية، نيابة عن نفسه وعن قبائله، كما أعلن أنه يضع جهوده ورجاله وسفنه تحت تصرف بريطانيا ، لتقف إلى جانبه لإزاحة المواقع العسكرية التركية من الجزر والأراضي التي منحتها لهم اتفاقية عام ١٩١٣ ، والتي يطالب بها .. وقد كرر مبارك دعوته هذه في رسالة أخرى للمقيم السياسي البريطاني في الخليج في ٢٥ أغسطس ١٩١٤[١].

وفي ٣ نوفمبر ١٩١٤ أرسل المقيم كوكس رسالة إلى مبارك يحدد فيها ما تطلبه منه الحكومة البريطانية على وجه التحديد، وهو مهاجمة أم قصر وصفوان وبوبيان واحتلالها ، وأن يتعاون مع الشيخ خزعل خان، والأمير عبدالعزيز بن سعود ، والشيوخ الآخرين، لتحرير البصرة من الاحتلال التركي، أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وصول تعزيزات تركية إليها ، حتى تصل القوات البريطانية، كما طلبت إليه اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أرواح وممتلكات التجار البريطانيين والأجانب المقيمين بالبصرة.. وفي مقابل ذلك تعد الحكومة البريطانية بأنها لن تعيد البصرة إلى الأتراك (ولعلها تلوح له بإمكانية ضمها إليه) وأنها ستحافظ على ممتلكاته فيها معفاة الضرائب. وأنها ستحميه من النتائج المترتبة على هجومه على المناطق المذكورة، وأخيراً تعترف الحكومة البريطانية فعلاً وتقر بأن مشيخة الكويت مستقلة تحت الحماية البريطانية»[٢].

وبالرغم من أن هذا التبليغ كان مؤقتاً بظروف الحرب، ومن ثم تنتهي الحماية بانتهائها ، إلا أن بريطانيا احتفظت بهذا الوضع حتى عام ١٩٦١ ، المهم أنه ترتب

عليه كذلك أن تحولت الكويت أثناء الحرب إلى مركز سياسي واستراتيجي هام في خطط وعمليات بريطانيا، فشهدت اجتماعات واتصالات مستمرة بين حكام المنطقة، بتخطيط وإشراف بريطاني، لاتخاذ مواقف موحدة وداعمة للمجهود الحربي البريطاني[٣].

لقد كان وجود مبارك على رأس جيش من البدو قبالة البصرة عاملاً هاماً في إضعاف مركز الحامية التركية وتشتيت جهودها وبالتالي في نجاح الحملة البريطانية ضدها، ففي نوفمبر ١٩١٤ أصدر كوكس بلاغاً ثانياً إلى شيوخ وزعماء المنطقة، يحثهم فيه على معاونة الحملة البريطانية، وتهيئة الأسباب لنجاحها، بعد أن وصلت بالفعل إلى شط العرب، بحجة «حماية التجارة، وحماية أصدقاء بريطانيا، وطرد القوات التركية المعتدية..» وقد نجحت الحملة بالفعل في احتلال البصرة وتحريرها من الأتراك.

وكان مبارك قد استجاب لطلب السلطات البريطانية باستبدال العلم العثماني، الذي كان لا يزال يرفعه على قصره وسفن بلاده، بعلم كويتي خاص، حتى يمكن للقوات البريطانية تمييزه عن أعلام الدولة العثمانية المعادية .. ولكن يبدو أن مشاعر الكويتيين كانت متعاطفة تلقائياً مع دولة الخلافة الإسلامية، فلم يلق مبارك تأييداً عاماً من الشعب، بل على العكس، فعندما ثار أهالي عربستان ضد خزعل خان لتأييده للإنجليز ضد العثمانيين، ورأى مبارك أن يعاونه بمتطوعين كويتيين لقمع الثورة، وربما خوفاً من امتدادها إلى الكويت، رفض الكويتيون التطوع لمحاربة اخوانهم. وبدت مؤشرات حركة عصيان داخلي، حين أعرب الكثيرون لمبارك عن أن «الخروج عن الدولة العثمانية، يُعد ارتداداً صريحاً عن الإسلام»، لذلك قابل مبارك الموقف بهدوء، وعلل موقفه بعاطفته نحو صديقه ورغبته في حمايته فحسب، وإن كان قد عاقب المُحرّضين على تحديه وعلى العصيان بالغرامات والنفي فيما بعد[٤].

وقد شهدت الكويت خلال فترة الحرب العالمية الأولى ما عُرف بمؤتمر الكويت الأول، الذي عقد في يناير ١٩١٥، بعد أن دعت بريطانيا حكام الجزيرة والخليج العربي، ممن يرتبطون بسياستها، وذلك للتنسيق والاتفاق على سياسة موحدة خلال العمليات العسكرية في شمال الخليج وشط العرب والبصرة، لمواجهة الدولة العثمانية وما أثارته من مشاعر دينية إسلامية بدعوتها الشعوب إلى الجهاد ضد الإنجليز. وقد تقرر أن يترأس هذا الاجتماع نائب الملك البريطاني في الهند «هاردنج» الذي حضر بالفعل إلى الكويت وبرفقته المقيم كوكس، وقد دعا هاردنج كلاً من عبدالعزيز آل سعود، وخزعل خان ، وعيسى بن خليفة، وتيمور بن فيصل، لحضور المؤتمر، غير أنه لم يحضر سوى ابن الشيخ عيسى نائباً عن والده، فتأجل الاجتماع، والتقى الممثلان البريطانيان، ومعهما الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، بالشيخ مبارك، حيث ذكّرهُ هاردنج بفضل حكومته عليه وعلى رعاياه، وما نالته الكويت من أمن وحماية وأرباح طائلة، فأثار ذلك مبارك، الذي تحدث عن معاناته وبلاده من الضغوط البريطانية بسبب الحرب، وأنه وقف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية دائماً، وأن الوكلاء البريطانيين يتسلطون على إمارته، فطمأنه هاردنج بأنه ليس لحكومة الهند أية أطماع في الكويت، وأن الإنجليز جاءوا إلى المنطقة لصد العثمانيين، وأنه إذا تجاوز أحد الوكلاء الإنجليز مهمته، فإن عليه رفع الأمر إلى حكومة الهند[٥].

وجاءت وفاة مبارك في نوفمبر عام ١٩١٥ بمثابة خسارة كبيرة لبريطانيا والحرب على أشدها، وكان قد أوصى بالحكم لابنه جابر، الذي لم يعمر طويلاً بعدها، فلم يلبث أن توفى في فبراير عام ١٩١٧، بعد نيف وعام من توليه الحكم، وربما كان من أبرز الأحداث التي عاصرت عهده حدثان هامان، **أولهما** : نجاح بريطانيا في توقيع معاهدة القطيف (دارين) في ديسمبر ١٩١٥ مع عبدالعزيز آل سعود، وقد وقعها كوكس عن الجانب البريطاني، واستهدفت تنظيم العلاقات بين بريطانيا وعبدالعزيز، وفيما يتعلق بالكويت، فقد تعهد فيها ابن سعود، كما تعهد

أسلافه من قبل، بعدم التدخل في شئون كل من الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عُمان، المشمولة بالحماية البريطانية، على أن تحدد حدود هذه الإمارات فيما بعد، وقد ترتب على هذا التعهد حدوث تسوية مؤقتة للعلاقات السعودية - الكويتية، وبوساطة كوكس، توقفت استعدادات عبدالعزيز العسكرية التي أراد بها مطاردة قبيلة العجمان الثائرة ضده، والتي وجدت ملجأ وعوناً من جانب شيخ الكويت.

وثانيهما: انعقاد مؤتمر الكويت الثاني، الذي قررت الحكومة البريطانية عقده لتأكيد طلبها من حلفائها وقوفهم معها خلال الحرب، وحثهم على تأييد ثورة الشريف حسين، ولمنحهم بعض الأوسمة والنياشين، وقد انعقد المؤتمر بالفعل في نوفمبر عام ١٩١٦ برئاسة المقيم كوكس ، وحضره عبد العزيز آل سعود وجابر بن مبارك والشيخ خزعل خان ، ونحو مائة من زعماء وشيوخ العشائر، وخلال المؤتمر تحدث كوكس عن نوايا بلاده الطيبة تجاه العرب، واستحثهم على معاونة الحلفاء، وحدثهم عن ضرورة انتقال الخلافة إلى الإسلامية من آل عثمان إلى العرب.. وكان حاكم الكويت خلال المؤتمر موزعاً في مشاعره الإسلامية، المؤيدة للأتراك، ومشاعره العربية، لذلك بذل كوكس جهوده لاقناعه بتأييد ما أجمع عليه الحكام العرب، حتى استجاب في النهاية، ووعد بذلك، وانتهى الاجتماع بتقليده، هو وعبد العزيز، وشاح نجمة الهند[٦].

وعندما تولى الشيخ سالم بن مبارك (١٩١٧-١٩٢١) اعترفت به السلطات البريطانية في الهند، حيث أبرق اللورد هاردنج بذلك، مؤكداً تأييد بريطانيا له، طالما تمسك باتفاقيات والده معها [٧] ومع ذلك شهدت العلاقات الكويتية - البريطانية توتراً ملحوظاً، فقد كان الحاكم الجديد شديد التدين، ومن ثم أبدى ميلاً واضحاً تجاه الدولة العثمانية، حيث وجد أن تأييده للإنجليز لا يتفق ومعتقداته، وقد روت المصادر أنه كان يتغاضى عن عمليات تهريب الامدادات للأتراك عبر بلاده، وأنها كانت تمارس بواسطته، وقد أثار ذلك قلق ومخاوف

السلطات البريطانية، حتى أنها رأت محاصرة الكويت بحرياً، لمنع عمليات التهريب، ولإكمال حلقات النظام الأمني البريطاني، وقد بلغت العلاقات حداً من السوء جعل بريطانيا تحذر الشيخ في يوليو ١٩١٨ من مغبة مسلكه المنافي للمصالح البريطانية، وهددت بتخليها عن ضماناتها ووعودها بالمحافظة على سلامة الكويت إذا تعرضت لأي غزو خارجي(٨).

ومن الثابت أن الكويت بدأت تتأثر اقتصادياً من جراء الحصار البحري البريطاني، مما جلب استياء الأهالي وغضب التجار، ومع ذلك شددت بريطانيا قبضتها على البلاد، وتضييقها على الحاكم، وطالبته المعاونة في وقف عمليات التهريب التي يقوم بها رعاياه أو غيرهم في بلاده، كذلك طلبت السلطات البريطانية، تعيين لجنة من موظفين بريطانيين في الكويت لمراقبة السلع التي تخرج من الكويت إلى جهات معادية، لكن سالم رفض ذلك مبرراً رفضه بأن بلاده ليست معادية لبريطانيا، وأنها تحافظ على مصالحها، وأن أي قافلة تجارية تخرج من الكويت تكون بتصديق الوكيل السياسي البريطاني، لكن السلطات البريطانية هددت بقصف البلاد، فازداد الشيخ رفضاً وعناداً، خاصة بعد تأييد الأسرة الحاكمة لموقفه، حتى تدخل كوكس، واستطاع بدهائه إقناع الشيخ بأن مهمة لجنة المراقبة مؤقتة بانتهاء الحرب، وأن بريطانيا ستعوض التجار عن خسائرهم، وأتت اللجنة بالفعل ومارست رقابتها التي أضرت بالكويت اقتصادياً بشكل كبير، وانتهى دورها بالفعل بانتهاء الحرب، كما انتهى الحصار البحري البريطاني، ودفعت بريطانيا تعويضات مالية لمن أضيروا خلال فترة الحرب(٩).

وفي عهد الشيخ سالم أيضاً عانت الكويت من تدهور علاقاتها بالسعودية ذلك التدهور الذي بلغ قمته عام ١٩٢٠.. وكانت ثمة مخاوف من أن عبد العزيز آل سعود يستعد لمهاجمة الكويت، لضم أراضي يعتبرها ضمن حدود بلاده، ولتعقب قبيلة العجمان، التي كانت قد فرت من جديد إلى الكويت محتمية بشيخها من القوات السعودية، ولقيت ترحيباً منه، رداً على استقبال ابن سعود

لقبيلة العوازم الكويتية للاستقرار في بلاده، غير أن السلطات البريطانية في الخليج ما لبثت أن تدخلت لتسوية الأزمة في مارس ١٩١٨، ومع ذلك لم تهدأ الاشتباكات والمشاكل القبلية، حتى استطاع ابن سعود، بضغوط بريطانية على الشيخ سالم، أن يتعقب العجمان حتى استسلموا عام ١٩١٩.

وكانت حركة الاخوان، وهم من المتشددين في اعتناق الفكر السلفي (الوهابي) قد نشطت إلى حد كبير خلال هذه الفترة، وبايعوا الأمير عبد العزيز آل سعود، وتوافق ذلك مع إعداد الأخوان لحملة بقيادة «فيصل الدويش» لدخول الكويت، وعندما علم سالم بذلك أرسل جنوده إلى أقصى حدود الكويت الجنوبية، عند جبل منيفة، أو دوحة البلبول، لبناء قلعة بها، وكانت الكويت تعتبر هذه المنطقة هي حدها الجنوبي طبقاً لاتفاقية عام ١٩١٣، فرد الاخوان، ربما بإيعاز من عبد العزيز آل سعود، بالقيام بهجوم مباغت على الجنود الكويتيين وقتلوا معظمهم في معركة عُرفت ب«معركة حمضي» في أبريل ١٩٢٠، وعندما تيقن سالم من نوايا عبد العزيز، الذي أنكر صلته بالموضوع، شرع في بناء سور ضخم حول مدينة الكويت لحمايتها من هجمات الاخوان وغيرهم.

ومع ذلك بدأت قوات الإخوان تتحرك في اتجاه الكويت شمالاً، بينما اتخذ سالم من «الجهراء» خطأ أول للدفاع، حيث خرج إليها بجنوده، وفي أكتوبر ١٩٢٠ وقع الهجوم المرتقب على الجهراء، ودارت معارك كانت بداياتها في غير صالح الكويتيين، غير أن صمود سالم وجنوده وكانوا محاصرين في القصر الأحمر، وظهور أهل الكويت صفاً واحداً في مواجهة الغزو [١٠]، قد أنهك القوات المهاجمة، مما اضطر قائدها فيصل الدويش إلى أن يعرض الصلح، مشترطاً على حاكم الكويت «العودة إلى الإسلام، وترك المنكرات والتدخين، وإبعاد الوكيل البريطاني، وهدم المستشفى الأمريكي، وترحيل الشيعة عن بلاده ...» فتعجب الشيخ سالم من هذه الشروط واستنكر الشرط الأول منها تماماً، ووعد بالسعي ما استطاع لإزالة المنكرات، وأظهر إذعانه وعقد هدنة مؤقتة مع الإخوان، مهدت له العودة للكويت،

ليستطيع الاستنجاد بالإنجليز، الذين أرسلوا قوات بحرية وجوية لحماية الكويت، وبدأت هذه القوات في قصف مواقع الاخوان دفاعاً عنها .

ورأت السلطات البريطانية ضرورة تسوية الحدود بين الكويت ونجد، فعيّن الشيخ أحمد الجابر، ابن أخي الحاكم، والذي كان نائباً له ولياً لعهده، رئيساً لوفد المفاوضات الكويتي، وما أن وصل الوفد إلى الرياض في فبراير ١٩٢١، وشرع في التفاوض، حتى وصلت الأنباء بوفاة الشيخ سالم ، فأوقف عبد العزيز المفاوضات، وذكر بأنه لم تعد ثمة ضرورة لعقد الاتفاقية، وأنه بوفاة الشيخ سالم، لم تعد هناك مشكلة بين البلدين، ما دام الشيخ أحمد الجابر قد أصبح حاكماً، وعاد الأخير بالفعل إلى العاصمة لتولي مقاليد الحكم [١١] ، وبقيت مشكلة الحدود بغير حل، لتشكل مجالاً للنزاع بين البلدين، حتى سويت خلال الأربعينيات.

لقد عاشت الكويت خلال عقود ثلاثة، حكمها فيها الشيخ أحمد الجابر بن مبارك الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠) عهداً مضطرباً مليئاً بالأحداث المؤثرة والخطيرة، عاشته في حالة دفاع دائم عن كيانها ووجودها، وعانت خلاله من أطماع العراق وادعاءاته، كما عانت بنفس القدر من ظلم «حاميتها » بريطانيا، التي سلمت لها قيادها، منذ عهد مبارك الكبير، فكانت بريطانيا تحمي مصالحها هي، متى كانت، وليس مصالح الكويت، التي صين وجودها عرضاً، ولمجرد اتفاق هذا الوجود، بأي حجم، مع المصالح البريطانية. وحتى داخلياً، عندما أرادت أن تتطور حثيثاً، وأن تخلع عنها عباءة الإمارة، لتلبس لباس الدولة، بتدرج طبيعي، ووجهت بحركة المجلس التشريعي (١٩٣٨) التي أرادت لها ذلك بطفرة صاخبة، وبغير تدرج معقول، فأحدث ذلك اضطراباً داخلياً، راوحها بين النكوص والتردد.. وقد عاصر نفس العهد عناءها في الحصول على عقود أفضل لاكتشاف النفط، وهي مكبلة بالتزاماتها وتعهداتها لبريطانيا، وما كادت «تفرح» باكتشافه واستخراجه، حتى أوشك هذا العهد على نهايته، وقبل أن تتدفق عائداته بشكل كبير يغير طبيعة الحياة على أرضها، وهو ما حدث في العقود التالية، مع بداية النصف الثاني للقرن العشرين..

مشكلة الحدود والعلاقات مع العراق

لقد ثارت مشكلة حدود الكويت مع ولاية البصرة العثمانية منذ عام ١٩٠٢، حين أيقنت الدولة العثمانية أنها فقدت سيادتها الاسمية على الكويت، فأثارت مشكلة الحدود معها، رغبة في تقطيع أوصالها في الشمال، وخلال هذه المرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى، لم يكن العراق بولاياته قد تحرر من سلطة العثمانيين وظهر موحداً، كما حدث بعد الحرب، ومن ثم فإن مشكلة الحدود الشمالية للكويت كانت مع الدولة العثمانية أساساً، وليست بين الكويت و«العراق» وعندما تفاوضت بريطانيا مع الدولة العثمانية، انتهت المفاوضات إلى تخطيط الحدود في الخليج باتفاقية عام ١٩١٣ المعروفة التي كانت أول تخطيط معروف لحدود الكويت مع البصرة.

وبعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ ورسم حدود الكويت مع نجد، اقترح برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق آنئذ، إقرار حدود الكويت مع العراق طبقاً لما ورد في اتفاقية عام ١٩١٣، فأعاد الشيخ أحمد تحديدها وذلك في رسالته إلى كوكس في أبريل ١٩٢٣، وعلى أساس ذلك صدر تبليغ بريطاني للشيخ، بأن الحكومة البريطانية تعترف بهذه الحدود والجزر حسبما أشار إليها في رسالته[١٢]، وكان ذلك أول توضيح رسمي للحدود الكويتية العراقية بعد قيام الحكم الوطني في العراق الحديث، الذي ظهر ككيان سياسي واحد تحت الانتداب البريطاني، وهنا لابد من ملاحظة أن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية أيضاً ، وأنه لم يبق هناك أي ظل لادعاء تركي في البلاد العربية، بعد أن أقر الأتراك ذلك في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ ، ورغم هذا التوضيح الرسمي فإن قضية الحدود لم تنحسم تماماً باتفاق يتم بين الأطراف المعنية .

لذلك لم تلبث أن أثيرت القضية من جديد، بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، حيث اقتضت الشخصية الدولية للعراق حسم قضية حدوده مع الكويت بشكل نهائي من قِبَل الطرفين. فتم ذلك من خلال تبادل

المذكرات - باعتبار أن الكويت غير مستقلة ولا تمارس سياسة خارجية - بين رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) وبين حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر. وبالفعل قدم نوري السعيدي مذكرة للشيخ أحمد في يوليو ١٩٣٢ تؤكد اعتراف بلاده بصحة حدودها مع الكويت المطابقة لاتفاقية عام ١٩١٣ فرد الشيخ أحمد على هذه المذكرة بالموافقة على ذلك في أغسطس ١٩٣٢، غير أن الجانبين بعد اتفاقهما على تعيين Delimitation الحدود، لم ينتقلا إلى مرحلة ترسيمها Demarcation على الطبيعة، أي تثبيتها على الأرض.

ونظراً لسهولة الاتصال بين أهالي البصرة والكويت، كان الأهالي يتدفقون إليها للعمل أو الزيارة، منذ بداية الثلاثينيات، وقد بدأوا يقومون بالدعاية ضد الوجود البريطاني، ويبشرون بانتهائه من المنطقة العربية، ويحبذون فكرة «ضم» الكويت إلى العراق.. وإن كان بعضهم يدعو إلى وحدة مع الكويت، أو إيجاد شكل من أشكال الاتحاد معها ويرون أن ذلك سوف يحمي الكويت من أطماع جيرانها في الجنوب، وبالفعل بدأت تثور عدة مشكلات بين البلدين نتيجة لهذه التوجهات والدعايات، وكان أبرزها ما يلي :

١ - مشكلة بساتين النخيل التي كانت الدولة العثمانية قد أقطعتها لشيوخ الكويت في «الفاو» نظير مساعداتهم لها، ثم تزايدت في عهد مبارك، وكانت معفاة من الضرائب، فأدخلت الحكومة العراقية عام ١٩٣٢ نظاماً ضرائبياً على المنتجات كلها شملت بساتين شيخ الكويت مما حرمها من ميزة الإعفاء، ثم اتجهت الحكومة كذلك إلى عدم الاعتراف بملكية الشيخ لها بحجة أنها لم تسجل رسمياً في الدفاتر العثمانية لأن الشيخ لم يكن عثمانياً، كما حرضت الأهالي وناصرتهم في رفع قضايا يدعون فيها ملكية الكثير من هذه الأراضي، واشتكى الشيخ أحمد الجابر من أن سلطات البصرة تُحرض الأهالي على ذلك وعلى تخريب المزارع ومنع تسليم المحصول لمندوبيه، وبشكل عام توالت الأزمات والاقتراحات التي لم تنفذ بين عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ ، إلى أن حسمت الحكومة العراقية المشكلة

برمتها عام ١٩٣٩ بأن جردت شيخ الكويت من أملاكه جميعاً وصادرتها باعتبارها من المنافع العامة .

٢ - مشكلة تهريب البضائع من الكويت إلى العراق، أو «تجارة التهريب» تلك التي برزت بعد الحصار الاقتصادي السعودي للكويت، وقد لجأت السلطات العراقية إلى مواجهتها بتشديد مراقبة حدودها البرية والبحرية، كما فرضت ضريبة على القوارب الكويتية التي تنقل المياه من شط العرب، بعد اتهامها بعمليات التهريب، مما سبب احتجاج الشيخ أحمد، فاقترحت العراق عام ١٩٣٣ تسجيل البضائع الواردة وإنشاء مراكز مراقبة على حدود الدولتين فرفض الشيخ، لأن ذلك سيضيق الخناق على تجار بلاده، الذين بدأوا ينتعشون بعد انهيار تجارة اللؤلؤ، وطلبت الحكومة البريطانية من الشيخ أن يفوضها للوساطة «إذ في مقدور العراق أن يسبب له متاعب أكثر مما يسببه له ابن سعود» فلم يتسجب الشيخ لتشككه في وجود خطط عراقية للسيطرة على اقتصاد بلاده، ومع ذلك لم تحاول السلطات الكويتية اتخاذ خطوات لمنع هذه التجارة غير القانونية، لأنها أدت إلى انتعاش اقتصادها بطبيعة الحال.

وواصلت الحكومة العراقية احتجاجاتها، واتهمت الكويت بتسهيل تهريب الأسلحة والذخائر للقبائل المتمردة جنوب الفرات، مما يهدد أمن العراق وسلامته، كما بذلت محاولات من جانب العراق لإقامة ميناء في «خور عبدالله» أو إقامة اتحاد جمركي، لكن السلطات البريطانية رفضت ذلك كله نيابة عن الشيخ [١٣] .. لذلك تفاقمت مشكلة التهريب، وتداخلت مع بقية المشاكل، التي احتدمت بين البلدين خلال الثلاثينيات، وباتت الحكومة العراقية عام ١٩٣٦ ترى «أن تجارة التهريب تقوي فكرة ضم الكويت إلى العراق لوضع نهاية لتلك المشكلة ...»! [١٤] .

٣ - حملة الدعاية العراقية لضم الكويت، التي تواكبت مع المشكلات السابقة، وكانت تتجه إما إلى الدعوة إلى الوحدة، أو إلى ضم الكويت بالقوة،

وكان أول تعبير عن هذه الدعوة قد ظهر في برنامج «حزب الإخاء الوطني» بالعراق عام ١٩٣٣، الذي كان يدعو لذلك باعتباره خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، ثم لقيت الدعوة دعماً من «الملك غازي» ملك العراق بتأثير من رئيس ديوانه «رشيد عالي الكيلاني» حيث أنشأ في قصره «إذاعة قصر الزهور» للدعاية لآرائه في القضايا العربية. وشن الحملات على الوجود البريطاني في المنطقة، والدعوة إلى ضم الكويت إلى العراق[١٥].

وفي مارس ١٩٣٦ طالب بعض أعضاء حكومة «نوري السعيد» بضم الكويت، كذلك عبر نوري السعيد عن رغبته - في صيغة تهديد واضحة - ، في أن يرى الكويت مندمجاً سلمياً مع العراق «إذ أن الإمارة لن تستطيع مقاومة تقدم القوات العراقية إليها...» [١٦].

ومن العوامل التي أدت إلى تصعيد العراق لحملته الدعائية، التأكد من ظهور النفط في حقل البرقان في أبريل ١٩٣٨ مما أعطى مؤشرات بأن ثورة نفطية كبيرة على أعتاب الكويت، ثم رغبة العراق الجامحة في توسيع نافذته البحرية على الخليج، بعد التنازلات التي منحها لإيران في اتفاقية شط العرب عام ١٩٣٧، حيث بدأ يعاني من اختناق بحري ومن عدم صلاحية البصرة كميناء هام بعد تطور المواصلات العالمية لذلك اقترحت الحكومة العراقية في مارس ١٩٣٨ الموافقة على إنشاء خط حديدي عبر الكويت إلى ساحل الخليج، وإقامة ميناء له هناك، مع تعويض شيخ الكويت عن ذلك، لكن السلطات البريطانية رفضت ذلك لأنه سيوقع الكويت تحت النفوذ العراقي.

وفي مايو ١٩٣٨ شرعت الحكومة العراقية في إدخال الادعاءات التاريخية لتبرر اتجاهها، فأوضح وزير الخارجية للسفير البريطاني أن اتفاقية عام ١٩١٣ تنص على أن الكويت «تشكل قضاء عثمانياً» غير أن السفير رد بأن معاهدة «لوزان» عام ١٩٢٣ تنازلت فيها تركيا عن أية حقوق لها في الكويت، وأنه ليس

من حق العراق وراثة تركيا، كما أن الكويت تُعد من وجهة نظر القانون الدولي مستقلة ابتداءً من أغسطس ١٩٢٤ وهو تاريخ التصديق على معاهدة لوزان .

وقد سعت الحكومة العراقية إلى تقديم اقتراحات في سبتمبر ١٩٣٨ لحل مشكلة التهريب حين أوضحت أن العراق يخسر سنوياً ما يقرب من ربع مليون جنيه بسببها. وكان من بين هذه الاقتراحات إقامة اتحاد جمركي بين البلدين، أو أن تتنازل الكويت عن المنطقة الشمالية إلى خط عرض ٥ر٢٩ شمالاً، وهذا معناه أن تترك للعراق نحو ثلث مساحتها، وكان من بين هذه الاقتراحات كذلك مد خط أنابيب مياه من العراق إلى الكويت، للقضاء على حجة أن القوارب الكويتية التي تنقل المياه العذبة تمارس التهريب، ولزراعة الأراضي القاحلة بالكويت، غير أن السلطات البريطانية رأت في ذلك نوعاً من النفوذ، كما أن الاقتراح الأخير سيتيح الفرصة لتدفق الفلاحين العراقيين لاستصلاح الأراضي وزراعتها، والسيطرة عليها مستقبلاً بدعم من حكومتهم .

وقد حرضت الصحف العراقية، بحملاتها المتوالية، عناصر المعارضة وأيدتها، وطالبت بإيجاد «اتحاد وثيق بين الكويت والعراق» حتى يستطيع العراق تحويل الإمارة إلى بلد متقدم، ووصف الشيخ أحمد الجابر هذه الحملة بأنها عدائية ومغرضة وحظر دخول الصحف العراقية للكويت، وحدث أن شكل المعارضون في الكويت ما سُمي «بالكتلة الوطنية» التي وجدت في الصحف والمطابع العراقية لساناً لحالها، وترتب على ذلك، ضمن عوامل أخرى، أن ظهر بين أعضاء المجلس التشريعي من يطالب بالموافقة على المشروع العراقي بمد أنابيب المياه، والموافقة على ضم الكويت إلى العراق، ونتيجة كتفاقم الأزمة بين المجلس والحاكم، حل المجلس في ديسمبر ١٩٣٨ على ما هو معروف، وتدهورت الأوضاع بين كتلة المعارضة والشيخ، حتى بلغت قمتها في صدام مارس ١٩٣٩ الذي علله «ديكسون» بأنه استهدف الاطاحة بالشيخ، وانهاء الحماية البريطانية، واستبدالها بعراقية، غير أن السلطات الكويتية واجهت حركة المعارضة وقمعتها بالقوة[١٧] .

وكانت السلطات البريطانية من جانبها ترى أن الشعور الموالي للعراق، داخل الكويت، ليس له تأثير، ما لم تثره الدعاية العراقية، كما كانت تري أيضاً أن تهديد العراق للكويت سيؤدي إلى إضعاف مركز بريطانيا، ليس في الكويت وحدها، وإنما في سائر الخليج، وقد اقترح «دي جوري De Gauiry » الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بأنه في حالة إصرار العراق على غزو الكويت، فلابد من استخدام قوة سلاح الطيران البريطاني لحماية الكويت، وبالفعل كانت هناك خطة بريطانية لإحباط الغزو[١٨] ، غير أن مصرع الملك غازي، كما أشرنا، وكذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى إحكام السيطرة العسكرية البريطانية المباشرة على الكويت تحسباً لأية تطورات، كما أحكمت القوات البريطانية سيطرتها على العراق، لقمع حركة «رشيد عالي الكيلاني» عام ١٩٤١.

وكان لتأثيرات الحرب العالمية الثانية دورها في تهدئة الأوضاع بين البلدين، بينما أقدمت الحكومة الكويتية من جانبها على تغييرات في برامجها التعليمية عام ١٩٤٥، ألغت بموجبها المناهج العراقية التي كان معمولاً بها منذ عام ١٩٣٦.. إلى أن تجددت المتاعب بعد الحرب وخلال الخمسينات، خاصة بعد تدفق عائدات النفط إلى الكويت بشكل كبير، فبذلت محاولات من جانب «نوري السعيد» لاحتواء الكويت في حلف بغداد تارة، أو ضمها للاتحاد الهاشمي، بين العراق والأردن، عام ١٩٥٨ تارة أخرى، غير أن سقوط نظام نوري السعيد ومصرعه، بقيام ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق، التي أطاحت بالنظام الملكي برمته، قد أحبط ذلك كله .

وقد حدثت أزمة جديدة بين العراق الجمهوري والكويت خلال الفترة (١٩٦١-١٩٦٣) أي منذ استقلال الكويت في يونيو ١٩٦١ وحتى الانقلاب الذي أطاح بعبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣، بدأت الأزمة الجديدة بإعلان بريطانيا والكويت إلغاء اتفاقية ١٨٩٩، وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون تعترف فيها

بريطانيا باستقلال الكويت وسيادتها، حينئذ أرسل عبد الكريم قاسم إلى حاكم الكويت (الشيخ عبدالله السالم آل صباح) برقية تهنئة بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ «التي كان قد عقدها مبارك قائمقام الكويت التابعة للبصرة» وحذره من قبول اتفاقية استعمارية جديدة، ثم عقد قاسم مؤتمراً صحفياً بعد أسبوع من استقلال الكويت طالب فيه صراحة بضم الكويت باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة. وأضاف أنه لا توجد حدود بين البلدين، وأن حكومته قررت «حماية الشعب العراقي في الكويت، وأنه بصدد إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقام على الكويت، الذي سيتبع لواء البصرة ..»!

وتبع ذلك إصدار الخارجية العراقية لبيان تعلن فيه عدم اعترافها باستقلال الكويت، ووصفت معاهدة يونيو ١٩٦١ بين بريطانيا والكويت بأنها «مؤامرة استعمارية» فردت الحكومة الكويتية بإغلاق حدودها مع العراق - بعد اندلاع المظاهرات الاحتجاجية فيها - وأجرت مشاورات عاجلة مع بريطانيا، أسفرت عن دخول القوات البريطانية، طبقاً لمعاهدة ١٩٦١، لمواجهة التهديدات العراقية، كما وصلت قوات سعودية أيضاً، لمعاونة الكويت، ثم لجأت الكويت للشكوى لمجلس الأمن - من خلال بريطانيا - متهمة العراق بتهديد استقلالها لكن توازن القوى داخل المجلس حال دون اتخاذ قرار لصالح الكويت، بل ترك الموضوع لجامعة الدول العربية.

وقد أصدرت الجامعة العربية قرارات تنص على صيانة استقلال الكويت، والتزام العراق بعدم استخدام القوة، والتزام الكويت بإبعاد القوات البريطانية عن أراضيها، والترحيب بها عضواً بالجامعة مع مساندتها للحصول على عضوية الأمم المتحدة، وبانضمام الكويت للجامعة، انضمت لمعاهدة الدفاع المشترك لدولها، وقبلت بموجبها تشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية .. فرد العراق بالانسحاب من الجامعة، وتعديل خرائطه السياسة لتضم الكويت، ومنع قبول التأشيرات التي تصدرها حكومة الكويت، وأعلن قطع علاقاته مع أي دولة تعترف

باستقلال الكويت، وترتب على ذلك سحب بعثاته الدبلوماسية من الدول التي استقبلت بعثات دبلوماسية كويتية، حتى لقد عاش العراق في شبه عزلة دولية وعربية، ولم ينجح إلا في إعاقة انضمام الكويت للأمم المتحدة وذلك بتأييد من الاتحاد السوفيتي حينذاك.

وعموماً انتهت أزمة بداية الستينيات بسقوط نظام عبد الكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣، وبادر النظام الجديد بإصدار بيانات مطمئنة لمستقبل العلاقات بين البلدين، وانضمت الكويت للأمم المتحدة في مايو من نفس العام، والتقى رئيسا وزراء البلدين في مباحثات جرت في أكتوبر ١٩٦٣، أسفرت عن توقيع وثيقة تتضمن نصوصاً تحث على فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين العربيين، تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات أخوية، وضرورة التعاون الاقتصادي والثقافي، وبالبدء فوراً في تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتم تسجيل هذه الوثيقة في كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

حركة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨

في أعقاب وفاة الشيخ سالم بن مبارك عام ١٩٢١ رأى أعيان الكويت، من التجار والوجهاء، ضرورة أن تضع الأسرة الحاكمة وثيقة تنظم الحكم وولاية العهد، وأن يكون من يعين للحكم بموافقة الجماعة، على أن يرفع الأمر للحكومة للتصديق عليه، وأن يتولى رئاسة مجلس للشورى، ينتخب من الأهالي ومن الأسرة الحاكمة، لإدارة شئون البلاد على أساس العدل والإنصاف .. وبالفعل صدرت وثيقة بهذا المعنى، تعتبر هامة في تاريخ الكويت آنئذ[١٩] .. وقد اختير الشيخ أحمد الجابر حاكماً، وتم تعيين أول مجلس للشورى، وكان يضم اثنى عشر عضواً، وباشر عقد جلساته، التي كان الحاكم يحضرها أحياناً، لمناقشة الموضوعات الهامة، غير أن هذه التجربة لم تعمر طويلاً، ربما لعدم تمثيل الأعضاء للأمة جميعاً، فقد كانوا الأكثر وجاهة وثروة، وربما لأنهم لم يدركوا حجم مسئوليتهم، ولأنهم كانوا

يختلفون لأسباب شخصية.. ومن هنا تضاءل دور المجلس حتى انتهى، ليباشر الحاكم دوره بالطريقة التقليدية المألوفة.

وفي الثلاثينات اقتضت سنة التطور أن ينشأ في الكويت مجلسان أحدهما هوالمجلس البلدي (١٩٣٤) والآخر مجلس المعارف (١٩٣٦) وذلك بانتخابات جزئية، غير أن الخلاف لم يلبث أن دبّ بين مجلس المعارف والسلطة الحاكمة التي حلت المجلس، فاستقال أعضاء المجلس البلدي احتجاجاً، وقد نتج عن ذلك كله بروز كتلة وطنية تعارض أسلوب الحكم والإدارة، وتطالب بإصلاحات في الإدارة والتعليم والقضاء والخدمات الصحية .. الخ واستطاعت عناصر هذه المعارضة أن تؤثر في صفوف الشعب وتحظى بحماسة الشباب الذي بدأت قطاعات منه تطالب بالاصلاح، حتى لقد تكونت جمعية سرية عرفت باسم «الشبيبة الكويتية» وكان أول تحرك في هذا الاتجاه حين قدم بعض الشباب عريضة للشيخ أحمد الجابر، في أبريل ١٩٣٨، تتضمن مطالبهم للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ودعته أن يعطي اهتماماً أكبر «للرعية» كما طالبته بطرد بعض مستشاريه، ومعظمهم من الأجانب، وكذلك تسهيل إقامة العرب في الكويت...الخ، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فيبدو أن جماعة الشبيبة السرية المعارضة، ما لبثت أن أعلنت عن نفسها باسم الكتلة الوطنية، وقد شكلت هذه الكتلة وفداً لمقابلة الحاكم، حيث أكدوا له حاجة الإمارة إلى إصلاحات كثيرة، وقدموا إليه عريضة، تحدثت عن حاجة البلاد للحكم الشوري، وتشكيل مجلس تشريعي منتخب من أحرار البلاد، للإشراف على تنظيم أمورها.. الخ ومن الملاحظ أنهم بادروه «بالنصيحة باعتبارهم من رعاياه المخلصين ..» وهو ما يتفق وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين أنئذ.

استجاب الشيخ أحمد الجابر وتألف مجلس تشريعي بضم أربعة عشر عضواً، تم اختيارهم بالانتخاب المحدود - من بين مائة وأربعين فرداً - وعين الشيخ عبدالله السالم آل صباح رئيساً له، وهو ابن عمر الحاكم ومن أقوى شخصيات الأسرة، والملاحظ أن المجلس تألف على أساس قانون (يمكن أن يتحول إلى

دستور) تضمن خمس مواد مأخوذة عن دستور ١٩٢٣ المصري، وافق عليه الحاكم في ٢ يوليو ١٩٣٨، ورغم أنه لم يفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث تضمن نصاً بأن لرئيسه حق تمثيل السلطة التنفيذية في البلاد، فقد تضمن مواداً هامة منها أن الأمة مصدر السلطات، وأن المجلس يتولى التشريع، وأنه لابد أن يوافق على المعاهدات والاتفاقيات قبل أن تصبح نافذة، وأياً كان النقد الذي يمكن أن يوجه لمثل هذا القانون، فقد كان خطوة هامة في تطور الكويت، بل في الخليج العربي عامة.

ولم تلبث أن بدأت تتعارض سياسة المجلس مع سياسة الحاكم وأسلوبه، واتضح التعارض أكثر عندما طلب المجلس إليه إبعاد مستشاره الخاص، وعندما اختلفا حول سيطرة الشيخ على مخزن السلاح في البلاد، فساند الوكيل البريطاني الشيخ، وأذعن المجلس بعد أن أبعد الحاكم مستشاره، ولما كان قانون المجلس يزوده بسلطة إقرار المعاهدات والاتفاقيات، فقد أثار ذلك السلطات البريطانية، التي كانت ترى أن الحاكم هو الرأس الدستوري للإمارة. وأن العلاقات الرسمية لاتكون إلا معه، وأن الحكومة البريطانية هي التي تتولى الشئون الخارجية نيابة عنه[٢٠].

وقد ثبت أن المجلس التشريعي بعد نحو ثلاثة أشهر من قيامه، استطاع إنجاز عدد من الاصلاحات التي اعترف بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج والتي منها إلغاء ضرائب الصادرات، ومحاسبة المنحرفين في الجمارك، ووضع أساس تنظيمات جديدة للمحاكم والشرطة وتأسيس مجلس محلي بالانتخاب، وتحسين مرافق المدينة، والأهم من ذلك تحديد مخصصات ثابتة للحاكم وأفراد أسرته، ومنع تحصيلهم أية ضرائب عينية من التجار ...الخ. ومما سبق يتضح أن المجلس شرع ينتزع سلطات الحكم ويتحول إلى قوة تنفيذية وتشريعية مؤثرة، بل ظهر من أعضائه، كما ذكرنا، من يوافق على ضم الكويت إلى العراق، وعلى مشروع مد أنابيب المياه منها إلى الكويت، وتدريجياً تأزمت العلاقة بين الشيخ والمجلس، بشأن السلطات وحدودها أو لعدم وجود حدود واضحة بين سلطتيهما أساساً.

بلغت الأزمة ذورتها عندما اعترض الشيخ على مشروع دستور قدمه المجلس إليه، وفي المقابل قدم الشيخ مشروعاً آخر يعطي له حق الاعتراض، ويحول المجلس من قوة تنفيذية وتشريعية إلى مجرد مجلس استشاري فقط، فرفضه المجلس بطبيعة الحال ، وتعاظمت المعارضة خاصة من جانب العناصر التي فقدت امتيازاتها، أو العناصر الساخطة على الأوضاع، أو الداعية إلى ضم الكويت إلى العراق، فاندفع الحاكم إلى حل المجلس في ديسمبر ١٩٣٨، ولما يمضي على انعقاد أكثر من ستة أشهر، كانت حافلة في تاريخ الكويت، وعرفت هذه الأزمة بـ «أزمة المجلس التشريعي»، ورغم ذلك فقد كانت خطوة هامة، لها ما بعدها، نحو تطور الكويت السياسي والدستوري فيما بعد .

نحـو الاستقـلال :

انتهى عهد الشيخ أحمد الجابر الحافل، بوفاته عام ١٩٥٠، ليتولى ابن عمه الشيخ عبدالله السالم بن مبارك الصباح الحكم خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٥) وكان قد اكتسب دربة ومراناً في شئون الحكم والإدارة، إلى جانب قوة شخصيته داخل الأسرة، مما أهله لرئاسة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨، ودفعه إلى سدة الحكم خلال هذه الفترة من تاريخ الكويت المعاصر، التي شهدت انفراجاً كبيراً لكثير من المشاكل التي عانت منها، فعلى المستوى السياسي، حصلت الكويت في عهده على استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦١، كما حصلت على أول دستور ينظم السلطات وشئون الحكم عام ١٩٦٢،أما بخصوص جيرانها فقد شهدت الفترة حقبة من التعاون وحسن الجوار مع السعودية، كما شهدت نهاية أزمة التهديد العراقي (٦١- ١٩٦٣) باعتراف الحكم الجديد في العراق باستقلال الكويت وسيادتها رسمياً.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد بدأت الكويت خطوات واسعة، بعد تدفق عائدات النفط بشكل كبير، نحو بناء «دولة» جديدة في نظمها وأبنيتها

وقوانينها، مما أتاح فرصة واسعة للتقدم في شتى المجالات، وساهم في تغيير بنية المجتمع ونشاطه الاقتصادي، وجعله ينفتح على معطيات الحضارة الحديثة، وفي تقديرنا أن عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ يمثلان انعطافه سياسية هامة في تاريخ الكويت وتطورها السياسي، حيث بدأت بعدها مرحلة الدولة المستقلة ذات الحكم الدستوري.

لقد كانت اتفاقية عام ١٨٩٩ التي عقدتها بريطانيا مع مبارك آل صباح، والقيود التي قيدت بها الكويت في فلك سياستها، تمثل الأساس القانوني الذي ترتكز عليه العلاقات البريطانية - الكويتية، منذ توقيعها، وحتي إلغائها وتوقيع معاهدة استقلال الكويت عام ١٩٦١، وقد أتاحت هذه الاتفاقية لبريطانيا أن تتولى كافة شئون وعلاقات الكويت الخارجية كما هو معروف. لذلك بات واضحاً أن هذا الإساس، في ظل الظروف الدولية السابقة، وفي ظل ظروف داخلية لاحقة، يحتاج إلى مراجعة أو صيغة أخرى.

وفيما يتصل بالكويت كان اكتشاف الثروة النفطية. مما آذن ببداية عهد جديد، قد جعل بريطانيا تتيح للكويت، وتدريجياً، قدراً من الحرية في إدارة بعض أمورها السياسية الخارجية بنفسها، ومن خلال موافقة من وكيلها السياسي في الكويت، فاستطاعت الكويت عام ١٩٤٧ أن توقع إتفاقية دفاع مشترك وتعاون مع السعودية، كما استطاعت توقيع اتفاقية نفطية مع اليابان عام ١٩٥٨، وبدأت الكويت تشارك في بعض الأنشطة العربية، والدولية، كأنشطة ومؤتمرات جامعة الدول العربية (التي لم يكن بوسعها الانضمام إليها لعدم استقلالها)، كما أنشأت مكتباً لمقاطعة إسرائيل، وبتأييد بريطاني، شاركت الكويت في منظمات الصحة العالمية والطيران المدني العالمية، والأغذية والزراعة واليونسكو والأوبيك عام ١٩٦٠، ثم انضمت لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٦١، ويضاف إلى ذلك كله أن الكويت استطاعت إنشاء قنصليات لها في بعض العواصم العربية، كما استقبلت قنصليات عربية في عاصمتها.. ويلاحظ أن بريطانيا أيدتها في المشاركة في ذلك

كله، وبات واضحاً أنها تقر بأن الكويت أصبحت مسئولة مسئولية تامة عن إدارة شئونها الدولية [٢١]. ومن ثم يمكن الاستنتاج أن التطورات السابقة في المجال الخارجي في مجملها، تعطي مؤشرات واضحة، على أن الكويت بسبيلها لاتخاذ خطوات أوسع مدى تهيئ لها سبيل الاستقلال.

وعلى مستوى التطورات الداخلية وفي نفس الاتجاه، نحو الاستقلال، اتخذت الكويت خطوة هامة لتحقيق استقلالها القضائى، فأصدر الشيخ عبد الله السالم مراسيم هامة عامي ١٩٥٩. ١٩٦٠ لتنظيم القضاء، تخلصت بها الكويت من الأنظمة البريطانية، التي كانت تمارسها محاكم قنصلية، واستطاعت الكويت بسط سيادتها القانونية والقضائية على جميع المقيمين على أرضها، خاصة بعد استكمال صدور قوانينها وتشريعاتها المدنية والجنائية (إنشاء إدارة الفتوى والتشريع ١٩٦٠). ولما كان أول بنك وطني في الكويت قد تأسس عام ١٩٥٢، رأت الحكومة الكويتية، إصدار قانون للنقد الكويتي عام ١٩٦٠، أنهى التعامل بالروبية الهندية، واستبدلها بعملة وطنية ، وفي نفس العام صدر أول قانون بعمل موازنة للدولة، وكذلك اكتسبت الكويت شخصية وطنية بإصدار قانون الجنسية عام ١٩٥٩، والتعديلات التي أدخلت عليه في العام التالي، فساهم ذلك في بلورة شخصيتها القومية والإقليمية وأعطى المواطنين وضعاً مميزاً في وطنهم.

وقد لعبت التطورات الثقافية والاجتماعية دورها الهام في تهيئة الكويتيين وإثبات جدارتهم للاستقلال من خلال رفع المستوى الثقافي والعلمي للمواطنين، وكذلك إذكاء الوعي الوطني وانضاج الشعور القومي، ولعبت الصحافة الوطنية والأندية دورها في هذا الشأن، وكانت أول مجلة قد صدرت في الكويت - بل في الخليج العربي كله - هي «مجلة الكويت» عام ١٩٢٨ أعقبتها مجلات البعثة (١٩٤٦) وكاظمة (١٩٤٨)، ثم مجلتي الرائد، واليقظة (١٩٥٢)، والإيمان، والإرشاد (١٩٥٣)، والفجر (١٩٥٥)، ومجلة الشعب (١٩٥٧). يضاف إلى الصحافة، دور الأندية والجمعيات كنادي المعلمين (١٩٥١) وجمعية الإرشاد

الإسلامية (١٩٥٢). والنادي الثقافي القومي الذي أسسه الشباب المتعلم خارج الكويت عام ١٩٥٢.. وكلها بغير شك كانت ضمن العوامل التي عجلت باستقلال الكويت [٢٢].

وفيما يتعلق بنظام الحكم والإدارة فالمعروف أن السلطة كانت منحصرة في الشيخ وأسرته، بتقليد متوارث منذ بداية حكمها، وكانت ممارستها تتسم بطابع أبوي قبلي، على نحو ما هو معروف في تاريخ الأسر الحاكمة في الخليج، غير أن أولى محاولات الخروج على هذه الوضع، وكسر احتكار الأسرة للسلطة في الكويت، جاءت من أعيان البلاد وكبار التجار فيها، من خلال مجلسي البلدية والمعارف (٣٤-١٩٣٦)، ثم من خلال المجلس التشريعي عام ١٩٣٨، وبالرغم من أن هذه المحاولات لم تنجح تماماً، نتيجة صدامها بسلطة الحاكم آنئذ، إلا أنها شكلت رصيداً مهماً، وتجربة تاريخية مهدت لتطور سياسي ودستوري كبير عام ١٩٦٢.

وعندما تولى الشيخ عبد الله السالم وضع تنظيماً يتضمن تشكيل «مجلس أعلى» للشيوخ عام ١٩٥٦، يتولى إدارة دوائر الحكومة أو إدارتها، كالمعارف والمالية والأشغال والإسكان والصحة ... الخ حيث لم تكن هناك وزارات آنئذ، وقد أصبح هذا المجلس نواة لمجلس الوزراء فيما بعد، لكن يلاحظ أنه كان بحكم تكوينه عائلياً، حصر السلطة داخل الأسرة الحاكمة، وما لبثت الخلافات بين فروع الأسرة أن انعكست عليه، فضلاً عن حرمان المواطنين من المشاركة السياسية فيه، لذلك أنشئت «الهيئة التنظيمية» في نفس عام ١٩٥٦، لتضم عشرة أعضاء معظمهم من الشخصيات العامة في البلاد من غير أعضاء الأسرة، لتقديم المشورة لرؤساء الدوائر الحكومية، ثم رؤي ضمها إلى المجلس الأعلى في مجلس واحد هو «المجلس المشترك» الذي أدى وظيفته كمجلس للوزراء طوال عام ١٩٦١، حتى تحول إلى مجلس للوزراء في يناير عام ١٩٦٢ بعد تحويل الدوائر إلى وزارات. ومع توافر أعداد متزايدة من المواطنين، خاصة ممن درسوا في الخارج وتلقوا تعليماً حديثاً، واكتسبوا وعياً، كل هذا فتح الباب، لمرحلة من المشاركة، ولتنظيم الأداة

الحكومية وتطويرها، والبدء في إنشاء مؤسسات دستورية على النمط الحديث خلال مرحلة الاستقلال.

والحاصل أن التطورات السابقة، سواء تمت بإرادة الحكام أو بغير ذلك، وسواء بإرادة الإنجليز، أو بخضوعهم لمتطلبات حركة التاريخ في هذه المرحلة، فإنها مهدت للكويت الانفكاك من قيود النفوذ البريطاني وسيطرته، ولحصولها على استقلالها.. وكانت ثمة عوامل أخرى زادت من شعور الكويتيين بوطأة الوجود البريطاني، منها قيام ثورات تحررية مثل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وبدء ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، وما صحبهما من هتافات وشعارات تنادي بمقاومة الاستعمار والتنديد بوجوده على الأرض العربية، ثم جاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، مما أجج الشعور القومي ضد الوجود البريطاني في الخليج، وأدى إلى تنامي الشعور القومي العربي في الكويت، التي شهدت انتفاضات ومظاهرات وطنية، أشعلت النيران في آبار النفط، كما تعالت فيها دعوات مقاطعة السلع البريطانية وإلغاء عقود الشركات البريطانية، وطرد البريطانيين العاملين في الحكومة، فضلاً عن تشكيل لجان التبرع لمصر، والتطوع لمقاومة العدوان عليها [٢٣]، وكذلك هاجم المواطنون دار الوكيل السياسي البريطاني وقذفوها بالحجارة .. واستنكر الوطنيون استمرار بقاء بلادهم مرتبطة ببريطانيا، وبدأوا يمارسون ضغوطاً شديدة، لإنهاء هذا الارتباط، ولانضمام بلدهم إلى جامعة الدول العربية دولة حرة مستقلة.

وهكذا، وبفعل عوامل عديدة، تولدت لدى بريطانيا قناعة راسخة، بأن المعاهدات التي عقدتها مع إمارات الخليج منذ القرن التاسع عشر، أصبحت عديمة الجدوى، وأن العلاقات لم تعد منحصرة بينها وبين الحكام، وإنما أصبح أبناء الخليج، بحسهم الوطني ونضجهم القومي، طرفاً هاماً، فضلاً عن حضور تيار القومية العربية الزاحفة إلى المنطقة .. لذلك شرعت تستجيب لطلب حاكم الكويت وشعبه، بشأن إعادة النظر في اتفاقية ١٨٩٩، والاعتراف باستقلال البلاد.

وبالفعل أعد وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية «إدوارد هيث» مذكرة في ٦ أبريل ١٩٦١ لتدرسها حكومة بلاده بشأن ما يقترح عمله إزاء مطلب أمير الكويت، وقد تناول فيها الحديث عن أن علاقات بلاده بالكويت تستند إلى اتفاقية عام ١٨٩٩، التي لا تعني - بالنص - أن الكويت تحت الحماية البريطانية، وأن مسألة الحماية وردت بالنص في التبليغ البريطاني للكويت في ٣ نوفمبر ١٩١٤ بمناسبة اندلاع الحرب العظمى الأولى، وأنه جرى تأكيد مسألة الحماية في رسالة غير منشورة، من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إلى الأمير في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨، ثم أضافت المذكرة إشارة إلى أن ثمة بياناً صدر عن مجلس الوزراء البريطاني في مارس ١٩٦٠ يفيد بأن الكويت أصبحت مسئولة تماماً عن إدارة علاقاتها الدولية، مما يعني انتهاء مفعول اتفاقية عام ١٨٩٩، وأوردت المذكرة كذلك أن أمير الكويت أثار هذا الموضوع بالفعل، ويرغب في الحصول على الاستقلال التام، وأنه أبلغ المقيم السياسي البريطاني بذلك في ٤ يناير ١٩٦١، وأنه يرغب في عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية الآن بدلاً من اتفاقية ١٨٩٩، تؤكد على الصداقة القوية وعلى استعداد بريطانيا لمساعدة الكويت[٢٤] .

والملاحظ أنه قد بدأت اتصالات ومباحثات بين أمير الكويت والمقيم السياسي البريطاني في الخليج آنئذ «جورج ميدلتون». تمت بشكل نهائي في عهد خلفه «وليم لوس». انتهت إلى أن تبادل المقيم نيابة عن الحكومة البريطانية، وأمير الكويت، وثيقتين تاريخيتين، نتج عنهما إلغاء اتفاقية ١٨٩٩، وإعلان استقلال الكويت وارتباطها مع بريطانيا بمعاهدة تعاون وصداقة .

وهكذا حصلت الكويت، بتبادل المذكرتين، بين الأمير والمقيم السياسي البريطاني، علي استقلالها التام، وبدأت تمارس سيادتها على الفور، حيث أرسلت المعاهدة إلى الأمم المتحدة لتسجيلها. كما طلبت الانضمام إلى عضويتها، وإلى عضوية جامعة الدول العربية، وأصبح أخر وكيل سياسي بريطاني في الكويت وهو «ريتشموند» هو أول سفير لها بالكويت، ومن مضمون ونص المعاهدة الجديدة، لم

تفرض على الكويت أية أعباء، وبإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ ،ألغيت بالتالي كافة التعهدات والارتباطات التي أعقبتها، كذلك فإن نصوص المعاهدة الجديدة المتعلقة بالتشاور والمساعدة، لا تلزم الحكومة الكويتية بشئ .. فضلاً عن أن المعاهدة لم تحدد مدة لسريانها، وإنما منحت الجانبين الحق في إنهائها على أن يخطر الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة أعوام بعزمه على ذلك .

ولما لم يعد للكويت نفس الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا، بعد فقدان شبه القارة الهندية، فلم يبق لها من سبب يدفعها للتمسك بعلاقاتها بالكويت سوى النفط، لذلك أدركت بريطانيا أهمية المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بها وبالكويت، وأصبح لزاماً عليها أن تغير من أسلوب تعاملها مع حكام المنطقة وشعوبها، في ظل حقيقة قائمة، هي أن معظم شركات النفط العاملة في الكويت، هي شركات بريطانية، حائزة على عقود احتكارية وامتيازات لفترات طويلة - وان نافستها الشركات الأمريكية فيما بعد - لذلك رأت بريطانيا أن تحتاط لاستمرار التعاقدات والارتباطات الخاصة بالنفط وغيره، من خلال تبادل الرسائل الرسمية، بين الخارجية الكويتية والسفارة البريطانية في الكويت عام ١٩٦٢، لضمان بقاء هذه التعاقدات[٢٥].

كانت الخطوة التالية الهامة في تاريخ الكويت، بعد إعلان الاستقلال، هي اتجاهها لأن تصبح دولة دستورية برلمانية، ففي أغسطس ١٩٦١ صدر مرسوم أميري بتشكيل مجلس تأسيسي، من خلال انتخابات عامة، يتولى إعداد دستور يستند إلى المبادئ الديمقراطية، ويستهدف رفاهية الشعب وخيره، ويستمد أحكامه من ظروف البلاد .. وبالفعل جرت انتخابات عامة مباشرة بالاقتراع السري، بعد أن قُسِّمَتْ الكويت إلى عشر دوائر انتخابية، تنتخب نائبين عن كل دائرة، ومما يلفت النظر أن معظم الشخصيات التي شكلت هذا المجلس التأسيسي، كانت ممن ظهروا في المجلس التشريعي عام ١٩٣٨، أي من شخصيات لها خبرة سابقة في المسائل التشريعية والدستورية. وفي ٩ نوفمبر ١٩٦٢ صدّق الأمير على دستور الكويت،

الذي تضمن ١٨٣ مادة تتناول نظام الحكم والمقومات الأساسية للمجتمع، وكذلك حدود السلطات، والحقوق والواجبات العامة، كما أكد على مبدأ الديمقراطية النيابية.. الخ والملاحظ أن الدستور نص على أن الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية، وأن الحكم فيها وراثي في ذرية الشيخ مبارك آل صباح، مع اشتراط إجراءات خاصة لاختيار ولي العهد، ومبايعته بواسطة مجلس الأمة، ضمن الذرية المذكورة، كما نص الدستور كذلك على أن نظام الحكم ديمقراطي، السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات، وأن الأمير يتولى السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء، ويتولى السلطة التشريعية كذلك مع مجلس الأمة، المنتخب بالاقتراع العام، وقد تضمن الدستور نصاً يتضمن عدم منحه أي امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو للخدمة العامة إلا بقانون يصادق عليه مجلس الأمة.

وقد نص الدستور كذلك على استقلال السلطة القضائية، ولم تعد ممارسة القضاء احتكاراً للأسرة الحاكمة، كذلك لم يعترف الدستور بحق تأليف الأحزاب السياسية، كما لم يمنح مجلس الأمة حق إقالة الوزارة وإنما يعود الأمر للأمير، إذا طرح المجلس الثقة بالوزارة، الذي يملك حق إقالتها أو حل المجلس. وبغض النظر عن أية ملاحظات بشأن هذا الدستور، فمما لا شك فيه أن الكويت كسبت به خطوة هامة في تطورها السياسي والدستوري، واستحدثت تجربة ديمقراطية فريدة في المنطقة، فضلاً عن برلمان (مجلس الأمة) وحكومة مسئولة أمامه، لتبدأ صفحة جديدة من تاريخها المعاصر، كدولة حرة مستقلة دستورية .



الهوامش والمصادر

١ - F.O.371/3420,1914.
عن وليد الأعظمي : الكويت في الوثائق العثمانية، دار الريس، لندن ، إبريل ١٩٩١، ص ٩٨-٩٩.

٢ - راجع نص التبليغ في الوثيقة FO.371/3229,1914 ، نفس المصدر ، ص ١٠١ - ١٠٢.

٣ - راجع حول هذه التطورات: جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ١٤ - ١٩٤٥، ط(١)، دار الفكر بالقاهرة ١٩٧٣، ص ٧ - ١٠، وكذلك ميمونة الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية، ط(١)١٩٨٨، ص ٣٦.

٤ - راجع عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، جـ (٢)، بيروت ١٩٦٢، ص ١٧٤، سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، القاهرة ١٩٥٩، ص١٧١، وجمال زكريا، المرجع السابق، ص ١٢-١٣.

٥ - حول هذه التطورات راجع: جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٥ - ١٨، وميمونة الصباح، المرجع السابق، ص ٣٥ - ٣٧.

٦ - جمال زكريا، المرجع السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

٧ - Aitchison, C.A.U., A Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, Vol X, p.204.

٨ - أحمد حسن جوده: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، ترجمة حسن النجار، بغداد ١٩٧٩، ص ١٠٤-١٠٥ .

٩ - جمال زكريا، المرجع السابق، ص ٤٩ - ٦٤.

١٠- أحمد أبو حاكمة: تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠ - ١٩٦٥، ط (١) ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ص ٢٤٣ - ٢٤٧.

١١ - جمال زكريا، المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٨٨ ؛ وكذلك هـ. ديكسون: الكويت وجاراتها، ترجمة فتوح الخترش، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٩٥، ص ٣١٩ - ٣٢٣ .

١٢- FO. 371/8952, Memo. From His Excellency the High Commissioner for Iraq to the Political Agent of Kuwait, 19th April 1923.

ونصـوص هذه الرسـائل في Schofield, R. and Blake, G. (eds.) Arabian Boundaries, Vol. 7, London 1988, pp. 371 - 376.

١٣- حول مشكلة التهريب وتداعياتها راجع ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ص ٢٦٠ وما بعدها ، وكذلك جمال زكريا ، المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٦٢.

١٤- FO. 371/19968, British Embassy, Baghdad, 10 May 1936.

١٥- Khaduri, Majid, Independent Iraq 1932 - 1958, A Study in Iraq Politics, Oxford, 1960, p. 141.

١٦- عن رسالة السفير البريطاني في بغداد لخارجية بلاده، في ٤ مارس ١٩٣٦ (راجع جمال زكريا، نفسه، ١٥٥) .

١٧- جمال زكريا، نفس المرجع ، ص ١٨٨ - ١٩٢ .

١٨- FO. 371/23181, De Gaury to Residency, 5th April 1939.

وثمة اعتراف بوجود خطة عسكرية للزحف على الكويت كلف رئيس الأركان العراقي بإعداد الجيش لها، ولكنها لم تبحث مع القادة العسكريين في الجيش وإنما اقتصرت على اتصالات سرية مباشرة بين الملك ومتصرف البصرة ، راجع : مصطفى النجار ونزار الحديثي : سقوط التجزئة ، الحقيقة التاريخية للكويت، ط(٢) ١٩٩١، دون ناشر أو مكان، ص ١٠٦ .

١٩- راجع نص هذه الوثيقة في كتاب سيف الشملان : من تاريخ الكويت، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٩٧.

٢٠- FO.371/21833, Political Resident to J.P.Gibson, I.O.10th Oct. 1938.

وجمال زكريا، المرجع السابق، ص ١٧٢ - ١٨٢.

٢١- حول هذه التطورات راجع ميمونة الصباح، المرجع السابق، ص ٤٥٠ - ٤٥٥، وجمال زكريا : الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٦ - ٤٧.

٢٢- حول دور الصحافة والمنتديات راجع ميمونة الصباح، المرجع السابق، ص ٣٩٢ - ٤٠٨.

٢٣- عن رد الفعل الكويتي راجع، إبراهيم شهداد: ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حولية كلية الإنسانيات ، جامعة قطر ، العدد (١٥) ١٩٩٢، ص ٢٢١ - ٢٢٥.

٢٤- نازلي معوض وصالح عبد الرحمن : أزمة الحدود العراقية - الكويتية الأولى ٦١-١٩٦٣ ، بكتاب الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة (تحرير أحمد الرشيدي)، ص ٤٥٨ - ٤٦٠.

٢٥ - نازلي معوض وصالح عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص ٤٦٥ ، ونتيجة لقرار بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي عسكرياً وسياسياً في يناير ١٩٦٨، رأت إلغاء معاهدة ١٩ يونيو ١٩٦١ مع الكويت ، وذلك في ١٣ مايو ١٩٦٨ لأن المعاهدة المذكورة كانت تتضمن نصاً بشأن المساعدة العسكرية للكويت عند طلبها، بما فيها المساعدة العسكرية، لذلك رأت بريطانيا إلغاء هذه الفقرة تمشياً مع سياستها بشأن الانسحاب العسكري، الذي تقرر أن يتم قبل نهاية عام ١٩٧١ ، راجع جمال زكريا، المرجع السابق ، ص ٥٢.



الفصل العاشر

البحريـــن

بين النفوذ البريطاني والحركة الوطنية

(من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١)

الفصل العاشر

البحريـــن

بين النفوذ البريطاني والحركة الوطنية

(من معاهدة ١٨٩٢ حتى الاستقلال ١٩٧١)

شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر مزيداً من إحكام بريطانيا قبضتها على إمارات الخليج العربية بسبب اشتداد التنافس الدولي على المنطقة، ففي مارس ١٨٩٢ وقّع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩ - ١٨٣٢) اتفاقية جديدة مع السلطات البريطانية، أدخلت البحرين في نطاق «المعاهدات المانعة»، فنصت على ألا يعقد الشيخ اتفاقيات أو يجرى اتصالات أو مخابرات مع أي دولة سوى بريطانيا وألا يسمح بإقامة أي وكيل أو مندوب لأي دولة في البحرين دون موافقة الحكومة البريطانية، كما نصت على أن لا يتنازل عن أي جزء من أراضي البحرين، بأي شكل من أشكال التنازل، إلا للحكومة البريطانية [1]. وواضح من المضمون السابق أن بريطانيا ستتولى إدارة شؤون وعلاقات البحرين الخارجية، بل أكثر من هذا انتزعت قدراً من سلطات وصلاحيات الشيخ في المسائل الداخلية، كما أن السلطات البريطانية لم تدخر وسعاً في إحكام سيطرتها على البحرين من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير المختلفة فيما بعد. وعندما احتجت الدولة العثمانية وادعت أن أهالي البحرين من رعاياها وأن البحرين تقع في نطاق الأراضي العثمانية، وعارضت تولي بريطانيا النظر في قضايا أهالي البحرين الذين يتعرضون لعمليات قرصنة، ردت الحكومة البريطانية بشكل صريح بأن البحرين واقعة تحت الحماية البريطانية .

وفي عام ١٩٠٠ تخلى الإنجليز عن وظيفة «الوكيل الوطني» أو المحلي، الذي كان يمثلهم في البحرين وعينوا وكيلاً أو معتمداً سياسياً بريطانياً Political Agent للقيام بهذه المهمة. وبدا واضحاً مع بدايات القرن العشرين أن السلطات

البريطانية تمارس ضغوطاً واضحة على الشيخ عيسى ليقبل ما اعتبرته إصلاحاً لموضوعين هما تنظيم العوائد الجمركية، والتشريع القضائي المتعلق بالأجانب، وكان الهدف من ذلك زيادة التحكم البريطاني في شؤون البحرين، فتدخلت السلطات البريطانية في تعديل القواعد المعمول بها في تنظيم العوائد الجمركية وأساليب تحصيلها عن طريق ملتزمين أثاروا سخط الأهالي نتيجة استغلالهم. أما بالنسبة للقضاء المتعلق بالأجانب فقد تولاه المعتمد السياسي البريطاني في البحرين «بريدو» Prideaux منذ عام ١٩٠٤ حتى لا تتخذ القضايا المتعلقة بالأجانب ذريعة لتهديد الحماية البريطانية على البحرين واتهامها بالعجز، وقد أثار ذلك الشعب البحريني الذي رأى الإنجليز يسلبون الشيخ سلطاته وسيادته القضائية على الأجانب[٢].

وفي عام ١٩٠٦ تعهد الشيخ عيسى بعدم السماح لأية دولة أجنبية بتأسيس مكاتب للبريد والبرق في البحرين، ما عدا بريطانيا، كما تعهد عام ١٩١١ بمنحها حق استغلال ثروات البحرين من اللؤلؤ والاسفنج والنفط، وبذلك قيدت بريطانيا الحاكم بتعهدات شملت قيوداً واضحة أحكمت بها قبضتها على البلاد بشكل واضح خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى .

وعندما تفاوضت إنجلترا مع الدولة العثمانية بشأن تصفية نفوذها وسيادتها على الخليج، وأسفرت المفاوضات عن توقيع الاتفاق الإنجليزي- العثماني المعروف عام ١٩١٣، نص الاتفاق في القسم الثالث (مادة ١٣) على تخلي الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها في البحرين واعترافها باستقلالها، كما أعلنت بريطانيا بدورها بأنها لا تنوي ضم البحرين إلى ممتلكاتها، كما نصت في تعهدها على ضمان بألا يفرض الشيخ رسوماً إضافية على الرعايا العاملين في صيد اللؤلؤ[٣]، وهكذا انتهت كل ادعاءات العثمانيين في البحرين، وبدا واضحاً انفراد بريطانيا بها سواءً بنصوص المعاهدات أو الواقع الفعلي.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ استُخدمت البحرين كقاعدة لحشد القوات البريطانية وعتادها أثناء حملتها ضد العراق، وعموماً كان موقف شيخ البحرين ودياً إزاء بريطانيا خلال سنوات الحرب، بينما كان الأهالي متعاطفين مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية، فكان ثمة شعور بالاستياء العام ضد الإنجليز .. وخلال فترة الحرب وقعت بريطانيا عام ١٩١٥ معاهدة القطيف المعروفة مع عبد العزيز آل سعود التي اعترفت بسلطاته كحاكم مستقل على نجد وملحقاتها ووافق فيها على عدم تدخله في شؤون الإمارات المجاورة له، (ورد اسم البحرين من بينها) التي ترتبط مع بريطانيا بعلاقات تعاهدية، فضمنت بريطانيا بذلك عدم معارضة السعوديين لنفوذها في الخليج.

ونتيجة لتزايد النفوذ البريطاني في البحرين، وازدياد تدخل المعتمدين السياسيين الإنجليز وموظفيهم في شؤون البحرين الداخلية، خاصة في الشؤون القضائية، بدأ الشعور الوطني المعادي لذلك في النمو والازدياد، وقد عبّر هذا الشعور عن نفسه عندما نشبت اضطرابات عام ١٩١٩ احتجاجاً على محاولة المعتمد السياسي البريطاني تطبيق بعض القوانين المدنية والجنائية المعمول بها في الهند على البحرين، حيث اجتمع أعيان البلاد ، في شكل مجلس تأسيسي، والتقوا بالشيخ عيسى بن علي آل خليفة وقدموا إليه عده مطالب كان على رأسها وقف التدخل البريطاني في شؤون البلاد، وتخويل المجلس التأسيسي حق انتخاب القضاة ورؤساء الإدارات التنفيذية، وإبعاد غير الوطنيين عن الوظائف الرسمية، وتنظيم شرطة وطنية، فضلاً عن إعداد لائحة للإصلاح الإداري تستهدف تحقيق حياة كريمة للمواطنين.

استجاب الشيخ عيسى لهذه المطالب ووعد بتنفيذها، بينما رفض المعتمد السياسي البريطاني ذلك وسعى للحيلولة دون تنفيذ هذه المطالب، وأدخل في روع الحاكم أن المجلس التأسيسي المقترح سيسحب سلطاته ويسعى إلى خلعه، كما بدأت السلطات البريطانية تثير المشاعر لإثارة فتنة بين السُنّة والشيعة، بادعائها

أن الشيعة في البحرين طلبوا تدخل إيران لحمايتهم، وازداد تفاقم الأمور بين الشيخ والمعتمد السياسي البريطاني «ديكسون Dikson » عندما أعلن الأخير أن جميع الرعايا غير البحرينيين خاضعون للحماية البريطانية، وأن السلطات البريطانية في البحرين لها حق النظر والفصل في شؤونهم القضائية، الأمر الذي أثار استياء الشيخ وتبرمه بسياسة المعتمد، التي تنتقص من سلطاته وظلت علاقته بديكسون تتدهور، حتى انتهت خدمته في البحرين وخلفه الميجور «ديلي Daly» عام ١٩٢١.

ولم يكن المعتمد الجديد خيراً من سلفه، فقد اتبع سياسة مؤداها تحويل البلاد إلى محمية بريطانية من الناحية الفعلية، وذلك بموجب مرسوم أصدره عام ١٩٢٢، خُوِّلت بموجبه السلطات البريطانية إدارة الشرطة وأجهزة الحكومة وكافة إداراتها، فضلاً عن سن اللوائح والقوانين، كما أرسلت بريطانيا «تشارلز بلجريف Belgrav» ليشغل وظيفة مستشار لحكومة البحرين، واستطاع هذا بعد شهور من وصوله أن يصبح قائداً عاماً للشرطة ورئيساً لشؤون القضاء ومراقباً عاماً للإدارة المالية والصحة والأشغال. باختصار لقد أصبح بلجريف هو الحاكم الفعلي خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٥٧) وعندما عُزِلَ وحل محله بريطاني آخر، بلقب سكرتير عام لحكومة البحرين، ظلت كثير من الدوائر الحكومية يديرها بريطانيون حتى استقلت البحرين عام ١٩٧١ [٤].

والثابت أن السلطات البريطانية وقفت بشدة ضد الحركة الوطنية وعملت على قمعها، خاصة خلال عام ١٩٢٢ عندما استنجد الشيعة بالحكومة الإيرانية وهو ما ترتب عليه مطالبة إيران بأن يكون لها ممثل قنصلي في البحرين، أسوة بعبد العزيز آل سعود، الذي كان له وكيل ينظر في مصالح رعاياه في البحرين، وقد استفز ذلك المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وجعله يقترح وضع نظام ضرائبي يضمن عدالة توزيع الضرائب بين مختلف الطوائف، وعلاج مساوئ نظام الغوص، كما اقترح عزل الشيخ عيسى بحجة ضعفه وتقدم سنه (٧٥ سنة) ومن ثم عدم

قدرته على إدارة البلاد، على أن يخلفه ابنه حمد في الحكم، حيث سيكون قادراً على تحمل المسؤولية وإجراء الاصلاحات الضرورية بالتنسيق مع المعتمد السياسي البريطاني، وكان واضحاً أن بريطانيا في سعيها لتبني خطة إصلاح جديدة، كانت تستهدف زيادة نفوذها في البلاد من خلال موظفيها الذين سيتولون إجراء الاصلاحات، التي ستتم من خلالهم وبدرجة محسوبة، فضلاً عن أن هذه الخطة ستحول دون تدخل إيران أو السعودية إذا ما حدثت اضطرابات أو قلاقل.

ونتيجة لحدوث اضطرابات جديدة عام ١٩٢٢ رأت السلطات البريطانية ضرورة تنحية الشيخ عيسى عن السلطة بعد أن أظهر تعاطفاً واضحاً مع الوطنيين، وبالفعل عُيِّن ابنه حمد خلفاً له، خاصة وأنه كان ولياً لعهده ومعاوناً له في شؤون الحكم والإدارة، ولم يكن الشيخ عيسى معارضاً لتولية ابنه، فهو الذي ولاه ولاية العهد، ولكنه كان يرفض الأسلوب البريطاني والتدخل في شئونه على هذا النحو، ومع هذا ظل الشيخ عيسى يعاون ابنه في شؤون الحكم (حتى توفي عام ١٩٣٢) وكان الشيخ حمد قد بدأ حكمه فعلاً منذ عام ١٩٢٢ وأبدى ميلاً واضحاً للاستجابة لما يشير به المعتمد السياسي، ومن ثم طبقت السلطات البريطانية خطتها لإصلاح الأوضاع، والتي تضمنت تخفيض الاعتمادات المالية للأسرة الحاكمة، ووضع نظام لإصلاح الجمارك تحت إشراف الموظفين الإنجليز، وتنظيم الفرق الجديدة للشرطة تحت قيادة ضباط إنجليز، وإعادة تنظيم الميزانية وتسجيل الأراضي، واصلاح نظام الغوص بوضعه تحت إشراف الحكومة، ونقل العاصمة من المحرق إلى المنامة.. وأتبعت السلطات البريطانية ذلك بنقل قاعدتها البحرية في الخليج من هنجام إلى البحرين، فصارت البحرين تشكل مركزاً هاماً باعتبارها قاعدة ملاحية وجوية هامة خاصة بعد إنشاء قاعدة جوية في المحرّق [٥].



وبـات واضحاً أن خطط بريطانيا الإصلاحية، التي اقترنت بإحكام سيطرتها على البلاد، خاصة بعد أن أصبحت ذات أهمية استراتيجية لبريطانيا، إنما كانت تستهدف مزيداً من السيطرة، وهو ما أثار الشعور الوطني من جديد، غير أن هذا الشعور في هبته الجديدة، اختلط بنعرات ونزاعات طائفية، لعب الإنجليز دوراً في إثارتها، ومع هذا تقدم قادة الحركة الوطنية بالتماس إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج عام ١٩٢٣ عبروا فيه عن مطالبهم، وهاجموا الإصلاح «بالأسلوب البريطاني» الذي قضى بعزل الحاكم على غير رغبة شعبه، وتحويل العاصمة إلى مدينة أجنبية، وتأسيسي بنوك بريطانية في داخلها، وقد ركزوا في مطالبهم على ضرورة بقاء الشيخ عيسى في منصبه، وليس هناك مانع من تعيينه ابنه وكيلاً له بمحض إرادته، وأن يفصل في القضايا طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وأن تنتخب البلاد برلماناً وطنياً، وأخيراً أن يكف المعتمد البريطاني عن التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين [٦١]. غير أن السلطات البريطانية في البحرين واجهت هذه المطالب بالعنف وإلقاء القبض على قادة الحركة الوطنية ونفيهم خارج البلاد، وهو ما جعل الحركة تتبع أسلوباً جديداً، عبرت عن نفسها فيه من خلال المنتديات الأدبية والإسلامية والتي لم تلبث أن اتجهت بشكل تلقائي إلى العمل السياسي السلمي .

وفي بداية الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت البحرين عدة تغييرات هامة كان **أولها** تأثير انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، واكتشاف اليابان للؤلؤ الصناعي (المزروع) الذي أدى إلى تدهور حرفة الغوص التي كانت تُشكل نشاطاً أساسياً للسكان، **وثانيها** وفاة الشيخ عيسى في ديسمبر عام ١٩٣٢ وانفراد الشيخ حمد بن عيسى بالحكم وحده (١٩٣٢-١٩٤٢) رغم أنه كان يمارسه بالفعل منذ نحو عشر سنوات، **وثالثها** اكتشاف النفط بعد تأسيس شركة نفط البحرين (بابكو BAPCO) الأمريكية-البريطانية عام ١٩٣٠ والتي شرعت في التنقيب عن النفط في الأراضي التي شملها عقد الامتياز، واستطاعت اكتشاف النفط بالفعل في منطقة «عوالي» في عام ١٩٣٢ لتصبح البحرين أسبق إمارات الخليج

جميعاً في اكتشاف النفط، الذي بدأ تصديره إلى أسواق العالم عام ١٩٣٤، مما كان له آثاره الإيجابية في الاستفادة بعائداته لدفع عجلة الإنشاء والتعمير وإنعاش السوق المحلية، واستيعاب الكثير من الأيدي العاملة التي كانت تحترف الغوص، كما كان لاكتشاف النفط آثار أخرى حيث جددت إيران ادعاءاتها القديمة بملكية جزر البحرين والسيادة عليها.

وقد شهدت فترة الثلاثينيات كذلك علواً واضحاً للمد الوطني نتيجة ازدياد الوعي بين الأهالي، خاصة بين شرائح الطبقة الوسطى من الذين تلقوا تعليماً عصرياً حديثاً، بعد انتشار التعليم الحديث منذ عام ١٩٢٦، فظهرت فئات جديدة كانت أكثر تنوراً بالنسبة للمحيط العام في المنطقة، فضلاً عن انتماء هذه الفئات إلى طبقة التجار التي أضيرت بفترة الكساد الاقتصادي، ويضاف إلى هؤلاء وأولئك الجماعات المستضعفة من السُنّة والشيعة، ورغم تجدد الاشتباكات بين الفريقين خلال عامي ١٩٣٤، ١٩٣٥، إلا أن الشيعة نتيجة لأوضاعهم الخاصة، تقدموا بمطالب خاصة تمثلت في أن يكون تمثيلهم في المجالس القائمة، كالمجلس العرفي للتجار ومجلسي البلدية والتربية، بما يتناسب وأعدادهم، كما هددوا بمقاطعة انتخابات بلدية المنامة، غير أن الأوضاع مالبثت أن هدأت بعد أن وعد الحاكم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق مطالبهم وتحسين الأوضاع بشكل عام.

ولم يتحقق الكثير مما كان ينشده الوطنيون، لذلك لم يلبث الشعور الوطني أن تأجج من جديد وقام بانتفاضة كبيرة عام ١٩٣٨، كان من أسبابها تشديد المستشار البريطاني بلجريف قبضته على البلاد وتدخله في كل الأمور، وتجديد وتحديث بريطانيا لقاعدتها البحرية في البحرين عام ١٩٣٥، مما أدى إلى تعاظم الشعور المعادي للإنجليز، خاصة بين العناصر المتعلمة والمستنيرة، يزكي هذا الشعور ما كانت تبثه إذاعة العراق ضد الوجود البريطاني في المنطقة، وكان بين هذه الأسباب كذلك تأثر المواطنين بما حدث من إنشاء مجلس تشريعي في الكويت عام ١٩٣٨ وقيام حركة إصلاحية في دبي في نفس العام استهدفت إقامة مجلس

شورى يساهم في شئون الحكم، كما كان من بين أسباب الانتفاضة كذلك ما اتبعته شركة النفط من سياسة تفضيل العناصر الأجنبية وتجاهلها للعناصر الوطنية .

وقد عبرت الحركة الوطنية عن نفسها في شكل موجات من الإضرابات والمظاهرات، وتوحدت فيها عناصر السُنّة والشيعة في جبهة متماسكة واستطاعت تقديم مذكرة تضم مطالبها، التي تضمنت تأسيس مجلس تشريعي يضم عناصر متساوية من أنصار المذهبين ويرأسه ابن الحاكم، وإصلاح إدارات الشرطة والقضاء والتربية، وضمان الأفضلية للمواطنين في العمل بشركة النفط .. وقد حاول المستشار البريطاني شق صفوف الحركة من خلال محاولة تحييد الشيعة، ولكن تفجرت موجات السخط في أوساط الطلبة والعمال من جديد، واخترقت المظاهرات الشوارع وأغلقت الأسواق، فواجهت السلطات ذلك بالتصدي لهم بالقوة واعتقال عدد من قادة الحركة في نوفمبر ١٩٣٨، كما نفت بعضهم إلى الخارج، بينما آثر بعضهم اللجوء إلى البصرة، حيث كونوا، بالاشتراك مع عناصر معارضة كويتية هناك، ما عُرِفَ باسم «اتحاد عرب الخليج» وقد أتاحت ظروف الحرب العالمية الثانية فرصة للمسؤولين الإنجليز للقيام بمزيد من أعمال القمع والشدة ضد الحركة الوطنية، بينما شهدت البحرين خلال نفس الفترة وفاة حاكمها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في فبراير ١٩٤٢ وتولية ابنه الأكبر الشيخ سلمان بن حمد مقاليد الحكم (١٩٤٢-١٩٦١).

وما أن وضعت الحرب الثانية أوزارها، حتى اتخذت السلطات البريطانية خطوات أكبر لتوطيد نفوذها في البحرين، خاصة بعد أن تم نقل المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين، التي أصبحت منذ عام ١٩٤٦ أهم قاعدة للوجود والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج كلها [٧]، كما ركز المستشار بلجريف كل الصلاحيات التنفيذية والقضائية في يده وبدا يمارس دوره باعتباره رئيساً للحكومة وقائداً للشرطة والمتصرف في مالية البلاد ومرافقها. مما انعكس بشكل سيئ على فساد الإدارة الحكومية لعدم تبني سياسة سليمة تستهدف صالح

البلاد. في الوقت الذي شهدت فيه سنوات ما بعد الحرب نمواً في الوعي السياسي والوطني والقومي لدى شعب البحرين، وذلك بتأثير الصحافة السياسية التي عرفتها البلاد قبل غيرها من إمارات الخليج الأخرى، وكانت السلطات البريطانية قد شجعت، خلال سني الحرب، إصدار صحيفة لمتابعة ونقل أخبار المعارك إلى البحرين، إلا أن هذه الصحيفة لم تلبث أن تحولت بعد الحرب إلى منبر يعبر عن الاتجاهات الجديدة في البحرين، كما أسس أحد قادة الحركة الوطنية وهو «عبد الرحمن الباكر» مجلة «صوت البحرين» عام ١٩٤٩ التي أعطت اهتماماً خاصاً للقضايا الاجتماعية فشنت حملات لإلغاء الرق، وهاجمت استغلال شركات النفط للعمال العرب، وتخطت كتاباتها نطاق البحرين بإثارة قضايا بلدان الخليج المجاورة، كما أسس «علي سيار» صحيفة أخرى هي «القافلة»[٨] بالإضافة إلى صحف أخرى مثل «الوطن» التي لعبت دوراً هاماً في إثارة الوعي الوطني منذ عام ١٩٥٦، وكانت هذه الصحف تشكل متنفساً للأفكار والاتجاهات والمشاعر الوطنية والقومية.



وقد شهدت الخمسينيات ظهور عدد من الأندية والجمعيات الثقافية والرياضية، التي ما لبثت أن تحولت إلى منتديات فكرية وسياسية، وانخرط الطلاب وفئات من التجار وموظفو الشركات الأجنبية في عضويتها فضلاً عن المعلمين وغيرهم من أبناء الأقطار العربية المقيمين في البحرين، وكانت أهم هذه المنتديات «نادي الخريجين» و «جمعية الأدباء» ، فضلاً عن «المنتدى الإسلامي» الذي تحول إلى منتدى سياسي. وقد أفرز هذا المناخ مظاهرات عبرت عن شعورها القومي بتأييد عرب فلسطين في صراعهم مع الصهيونية عام ١٩٤٧، وكذلك ظهرت تنظيمات جماهيرية تعارض الحماية البريطانية وتطالب بحق تقرير المصير والإلحاح على ضرورة إشراك الجماهير في إدارة شؤون البلاد، خاصة بعد نجاح الهند وباكستان في الحصول على استقلالهما عام ١٩٤٧، وانتهاء دور حكومة الهند

البريطانية، التي كانت تشرف على شؤون الخليج، وانتقال مهامها إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن. يضاف إلى ذلك كله تجاوب المواطنين مع مبادئ ثورة يوليو الوطنية والقومية في مصر عام ١٩٥٢ التي انتقلت أصداء نجاحاتها إلى البحرين وغيرها، مما كان مصدر وحي وإلهام للوطنيين في البحرين وغيرها من إمارات الخليج العربي[٩].

وقد حاولت الحركة الوطنية تدعيم موقف الحاكم الشيخ سلمان بن حمد لمواجهة التدخل البريطاني المتزايد في شؤون البلاد، غير أن الإنجليز حاولوا بذر بذور الفتنة بين السُنّة والشيعة حتى لا تقوى الحركة الوطنية على مواجهتهم، فكانت اضطرابات سبتمبر ١٩٥٣، التي برزت فيها بعض الأحداث الطائفية التي عبر فيها كل طرف عن مصالحه الضيقة ومطالبه الخاصة، التي تعارضت بطبيعة الحال مع الطرف الآخر، وتضاءلت في ظل ذلك المطالب الوطنية والدستورية العامة والمشتركة. وبالرغم من ذلك فقد شكلت بعض الأحداث الطائفية ونتائجها أساساً للعمل المشترك وللاتحاد المرتقب بين السُنّة والشيعة لتوحيد الجهود والتضامن، وبدأت الحركة الوطنية عام ١٩٥٤ بدعوة المواطنين لاتخاذ مواقف من شأنها كفالة الحرية السياسية والحد من سلطات الحاكم مع إدخال بعض الإصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والقضاء، ورغم هذه المطالب الإصلاحية المتواضعة إلا أن الحكومة واجهتها بالإرهاب والقمع، وبالانتقام من العمال الذين أيدوها وشاركوا في الاضراب الذي دعت إليه الحركة الوطنية، وادعت أنها حركات طائفية، لتسيء بذلك إلى الحركة الوطنية .

الحركة الوطنية وأحداث ١٩٥٤-١٩٥٦

وكان رد الفعل الوطني على ذلك مزيداً من التماسك داخل صفوف الحركة الوطنية، حيث أقسم قادتها يمين الإخلاص للوطن ونبذ الطائفية، وقد تم ذلك في اجتماع لزعماء الحركة في ١٦ أكتوبر ١٩٥٤، ذلك الاجتماع الذي أعلنوا فيه

أيضاً تأسيس «الهيئة الوطنية» التي اتخذت شكل حزب سياسي منظم، وإن لم تسمى حزباً، فكان لها هيئة تأسيسية دائمة، ثم هيئة إدارية انبثقت عنها، انتخبت ثمانية أعضاء شكلوا هيئة تنفيذية عليا، تتولى تنفيذ ومتابعة القرارات، وانتخب عبد الرحمن الباكر رئيساً لها وعبدالعزيز الشملان مساعداً له. وقد تم تفويضها بتقديم المطالب الوطنية للسلطات الحاكمة والسعي لديها في جميع ما فيه صالح البلاد، كما تأسس صندوق شعبي لجمع التبرعات لتغطية نفقات الحركة.

وقد أعدت الهيئة التنفيذية العليا بياناً تضمن مطالب الحركة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - ضرورة تأسيس مجلس تشريعي يمثل الأهالي من خلال انتخابات حرة .

٢ - وضع قانون عام مدني وجنائي يتمشى مع حاجات المجتمع وتقاليده وأن يقوم بإعداده هيئة من الخبراء على أن يعرض على المجلس التشريعي لإقراره ،وإصلاح المحاكم، وأن يعين لها قضاة جامعيون ومتمرسون .

٣ - تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها الفصل في الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أو بين الحكومة وبين أفراد الشعب .

٤ - السماح بتأليف نقابات للعمال وأصحاب المهن الحرة، على أن يقر المجلس التشريعي لوائحها .

٥ - الاستفادة من عائدات النفط بشكل أفضل، ووضع حد للهجرة الأجنبية لتوفير فرص العمل للوطنيين، ومناصفة الأرباح مع شركات النفط وإلغاء الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها [١٠].

وقد بادرت الهيئة التنفيذية العليا بتقديم هذه المطالب الوطنية في صورة التماس إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، فضلاً عن إرسال نسخ أخرى إلى جميع الدوائر السياسية المعنية بشؤون البحرين كالخارجية البريطانية والمقيم

السياسي في الخليج والمعتمد السياسي في البحرين، وكذلك بلجريف مستشار حكومة البحرين، وقد أوضحت الهيئة أن هذه الإصلاحات ضرورية لإقامة العدل، وأنها لا تتعارض مع مصالح بريطانيا أو العلاقات الودية معها، كما لا تستهدف المساس بوضع حاكم البلاد، إلا أن حكومة البحرين أصدرت بياناً رفضت فيه هذه المطالب، ووصفت واضعي البيان بأنهم «بعض أناس سموا أنفسهم ممثلين للشعب تقدموا بطلبات ليس من حقهم أن يتقدموا بها لأنهم لا يمثلون أحداً، وأن الحكومة جادة في تنفيذ الإصلاحات ضمن المخطط الذي رسمته ...»[111].

ومع ذلك لم ييأس أعضاء الهيئة فحاولوا إقناع الحاكم بوسائل مختلفة كإرسال المذكرات أو لقائه ومخاطبته شفاهة، لكن الشيخ لم يستجب لهم، بل إن الحكومة لجأت إلى تبني أساليب تستهدف تهدئة المواطنين من خلال الاستجابة لبعض مطالبهم، فشكلت لجاناً في بعض الدوائر الحكومية للتعرف على أوجه الفساد، لكن الوطنيين قاطعوا هذه اللجان.

ولم تلبث الهيئة التنفيذية أن أرسلت مذكرة للحاكم تتضمن تذكيره بالمطالب الوطنية وإعطائه مهلة معينة، فإن لم تتلق إجابته فإنها ستتخذ خطوات مؤداها مطالبة المواطنين بالانسحاب من جميع مجالس وإدارات الحكومة، وتكوين لجان من ذوي الرأي في انحاء البلاد لفض الخلافات المدنية دون حاجة للحكومة، والقيام بمظاهرات سلمية شاملة حتى يستجيب المسؤولون للمطالب الوطنية.

ويلاحظ أن الحركة الوطنية في البحرين ركزت جهودها على الاحتفاظ للبحرين بطابعها العربي، فتصدى رجالها لبعض محاولات سرية من جانب جماعات مؤيدة من إيران، كانت تؤيد إلحاق البحرين بإيران، وبالرغم من أن الحركة كانت تعارض نظام الحكم التقليدي، فإنها لم تفكر في المساس بأوضاع الإنجليز في الخليج في هذه المرحلة، وإنما قصرت نشاطها على التنديد بتحكم الموظفين الإنجليز في الإدارات الحكومية وعلى فساد هذه الإدارات. وكانت الحركة تستهدف من ذلك عدم التعرض للصراع مع الإنجليز والسلطة القائمة في نفس المرحلة. فتفتت جهودها

في جبهتين في آن واحد، كما تميزت الحركة الوطنية باتجاهها الوحدوي في الخليج، من خلال تطلعها إلى إقامة اتحاد فيدرالي يضم الإمارات العشر وهي إمارات الساحل العُماني السبع وقطر والبحرين والكويت(١٢).

وكان رد الفعل الحكومي مخيباً لآمال الوطنيين الذين عقدوا مؤتمراً شعبياً في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٤ ضم آلاف المواطنين، انتقدت فيه الحكومة علناً، وطالب المجتمعون بتأسيس مجلس تشريعي منتخب باعتباره حجر الزاوية في بقية الإصلاحات، ولما لم تستجب الحكومة أعلن عن إضراب عام عطل كل مرافق الحياة في البحرين (٤ - ١٠ ديسمبر) أشرفت الهيئة التنفيذية العليا خلاله على تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين، فاضطرت الحكومة إلى التفاوض مع قادة الهيئة مقابل إنهاء الإضراب العام، وخلال المفاوضات وافقت الحكومة على إجراء انتخابات لمجلسي التربية والصحة، وحين طالبت الهيئة بسن قانون للعمل والعمال، ماطلت الحكومة، فواجهتها الهيئة بتأسيس اتحاد للعمال ووضع قانون للعمل، عندئذ كلفت الحكومة خبيراً قانونياً بسن قانون جديد بالاشتراك مع ممثلين عن العمال وأرباب العمل والحكومة، وبالفعل توصلت اللجنة إلى صيغة نهائية للقانون، وافق عليها الحاكم ولكن السلطات البريطانية عطلت صدوره.



وقد انتقلت الحركة الوطنية إلى مرحلة جديدة نتيجة للحملات التي شنت ضد سياسة بلجريف والامبريالية البريطانية في الخليج من إذاعات وصحف القاهرة ودمشق وبغداد، التي أيدت نضال الهيئة التي تأثرت بذلك، وعندما حاول الحاكم تعيين مجلسين للتربية والصحة لتقديم المشورة له، نددت بهما وشددت في حملتها الدعائية، فاضطرت الحكومة إلى إنشاء مكتب للعلاقات العامة في يوليو ١٩٥٥ أنيط به القيام بحملات مضادة لدعاية الهيئة ترأسه ابن المستشار بلجريف الذين كان يشرف على الإذاعة، ويعدّه والده ليخلفه في منصبه.. وعندما زار وزير

الخارجة البريطاني «سلوين لويد» البحرين في ٢ مارس ١٩٥٦ استقبلته الجماهير بالمظاهرات والحجارة والتنديد ببلجريف مطالبة بعزله وكذلك التنديد بسياسة الإنجليز عموماً مما كان له أثره في تبني السلطات البريطانية خطة صريحة لقمع الحركة الوطنية وتصفيتها بالاتفاق مع الحكومة البحرينية حيث شعر الحاكم بالإهانة لما حدث للوزير البريطاني كما بات خطر الحركة الوطنية على النفوذ البريطاني واضحاً، ليس في البحرين وحدها، وإنما في سائر إمارات الخليج(١٣) .

وفي ١١ مارس ١٩٥٥ واجهت الشرطة تجمعاً للمواطنين في سوق الخضر بإطلاق النار عليهم، بأمر من بلجريف في أعقاب احتجاج الباعة على استفزاز مفتشي البلدية، فلقي ثلاثة مصرعهم وجُرح كثيرون، فاحتجت الهيئة التنفيذية العليا على ذلك ودعت لإضراب عام استمر أسبوعاً، توسط خلاله الإنجليز ووضعوا تسوية للمسألة بين الحكومة والهيئة، اعترفت فيها الحكومة بوجود الهيئة المشروع بشرط تغيير اسمها ليصبح «لجنة الاتحاد الوطني»، ونُفي سكرتيرها العام نفياً اختيارياً لستة شهور، كما تقرر تشكيل لجنة للتحقيق في الحادث، ولكن سرعان ما تجدد الخلاف بين الطرفين بسبب تجاهل الحكومة لمطالب الهيئة واستمرار وجود بلجريف على رأسها، واصدارها قانوناً يحد من حرية الصحافة (١٤).

ويبدو أن الحاكم اقتنع بأن أساليب القمع تؤدي إلى مزيد من سفك الدماء وأن من الأجدى العمل على كسب تعاطف المعارضة، فربما يساعد ذلك على تهدئة الأوضاع للخروج من الأزمة، فعفى عن بعض أعضاء المعارضة الذين قاموا بأعمال متطرفة من اعتداءات على موظفي الحكومة، وسمح لعبد الرحمن الباكر بالعودة إلى البحرين في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦ ومزاولة نشاطه كسكرتير عام لقيادة المعارضة، رغم أنه كان قد شن حملات عنيفة على الحكومة البحرينية وعلى الحاكم شخصياً في كل من القاهرة وبيروت (١٥).

غير أن عام ١٩٥٦ شهد تجدد الصراع بين الحركة الوطنية والنفوذ البريطاني بسبب أحداث العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦ وانتفاضة شعب البحرين لاستنكار العدوان، وقد لعبت قيادة المعارضة دوراً خطيراً في تهيئة الرأي العام لمواجهة الموقف وكان أهم ما أصدرت منشورها رقم (٧٨) الذي تضمن قرارات تدعو المواطنين إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية والفرنسية، والامتناع عن شحن أو تفريغ السفن التابعة للدولتين، وعدم تموين طائراتهما، وكذلك عدم تزويد القوات البريطانية بالمؤن، وأخيراً دعوة الموظفين والعمال للانسحاب من خدمة تلك القوات[١٦].

وقد واجهت السلطات هذه الانتفاضة بإعلان حالة الطوارئ في نوفمبر واعتقال زعماء الهيئة، وبعد محاكمات سريعة وظالمة ودون ضمانات حكم على الباكر والشملان والعليوات بالسجن مدة أربعة عشر عاماً، بينما حكم على إبراهيم فخرو وإبراهيم موسى بالسجن عشرة أعوام لكل منهما، وأرسل الثلاثة الأول إلى سجن في جزيرة «سانت هيلانه»، أما الآخران فقد سجنا في جزيرة «جدة» بالبحرين [١٧]، كما شرعت السلطات في توسيع دائرة القمع والإرهاب، لمواجهة موقف عمال البحرين الذين أوقفوا ضخ النفط وتكريره ومع ذلك ألحقت المظاهرات الشعبية أضراراً بالمنشآت البريطانية في المنامة، حتى اضطرت القوات العسكرية البريطانية إلى التدخل بحجة حماية المصالح الأجنبية، ومع ذلك استمر الاضراب العام، الذي ووجه فيه الوطنيون بقسوة بالغة وقطعت أرزاقهم، وعطلت الصحف، ودخلت البلاد في مرحلة خطيرة من القمع والتضييق والإرهاق، وعلى الرغم من قمع الحركة الوطنية في البحرين على هذه الصورة، إلا أنها نجحت في الإطاحة بالمستشار بلجريف في بداية عام ١٩٥٧ الذي رأت الحكومة البريطانية التضحية به لتهدئة الحركة، واستبدلت منصبه بمنصب جديد هو «سكرتير حكومة البحرين» الذي تولاه «المستر سميث» بنفس السلطات تقريباً وإن بدت وظيفته شكلياً محدودة الصلاحيات، وبالرغم من ذلك فقد ظل الموظفون الإنجليز مسيطرين على الجهاز

الحكومي خاصة في إدارات الجمارك والبوليس والأمن العام وغيرها ، وظلت الأوضاع هكذا حتى قبيل الاستقلال.

وينبغي ملاحظة أنه رغم أهمية هذه الحركة الوطنية التي كانت انتفاضتها بين عامي (٥٤ - ١٩٥٦) تمثل ذروة نشاطها في البحرين، ورغم نجاحها في عزل المستشار الطاغية بلجريف، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في إنشاء مجلس تشريعي منتخب، كما أن ما حققته خلال تطورها لم ينقص من الصلاحيات الأساسية للحاكم، ذلك أن المجلس الإداري الذي أعلن عن تأسيسه في مارس ١٩٥٦ للإشراف على الدوائر الحكومية والذي كان بمثابة جهاز تنفيذي، لم يدخله سوى ثلاثة أعضاء لا ينتمون للأسرة الحاكمة، كما أن الوطنيين قد احتجوا على تشكيله بالتعيين، غير أن الحاكم أوضح أنه أنشئ باعتباره امتداداً لسلطته، وأن الهيئات الشعبية بوسعها أن تقدم اقتراحاتها للحكومة عن طريقه [١٨].. كما أن السلطات اتخذت خطوة أقرب إلى الديموقراطية، ربما لتهدئة الأحوال ، وربما استرضاء للحركة الوطنية، حين وافقت على تشكيل مجالس الصحة والتعليم وشؤون البلدية بالانتخاب، على اعتبار أن نشاطها يمس جمهور الناس مباشرة، وبات واضحاً أن الهدف من ذلك تهدئة الأوضاع، وتدعيم موقف الحكومة وصرف الرأي العام عن موضوع السجناء .



وبعد قمع الحركة الوطنية ونفي زعمائها على النحو السابق وإعلان قوانين الطوارئ وإغلاق الصحف المحلية خلال الفترة (٥٦ - ١٩٦٦)، مرت البلاد بفترة من الهدوء النسبي لعدة سنوات تولى خلالها الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة مقاليد الحكم (١٩٦١-١٩٩٩)، ولم تلبث الحركة الوطنية بعد ذلك أن نشطت من جديد في شكل حركات عمالية، وإن لم تقتصر على المطالب العمالية وحدها بطبيعة الحال، وإنما عبّرت عن مطالب الحركة الوطنية بصفة عامة، وكانت أبرز هذه

الحركات تلك التي نشبت في مارس ١٩٦٥ نتيجة تسريح شركة نفط البحرين «بابكو» خمسمائة عامل عربي دفعة واحدة، فتضامن الطلبة مع العمال وقاموا بمسيرات ومظاهرات ضخمة تطالب بإعادة العمال ومنع تهجيرهم، عندئذ اعترضت الشرطة المظاهرات وأصابت واعتقلت أعداداً من الطلاب، فازدادت حدة الغضب وأصبحت المظاهرات عامة، وشاركت فيها النساء، رغم تصدي الشرطة لها بالقوة، مما أسفر عن قتل وجرح الكثيرين.

وقد قادت الحركة حينئذ ما سمي «بجبهة القوى القومية في البحرين» التي كانت تشكل تجمعاً للنقابات العمالية، وهناك من يرى أن هذه الجبهة تواصلت مع «حركة القوميين العرب» التي امتد تأثيرها من الكويت إلى عدد من بلدان الخليج العربي، وأنها قد أنشأت لها فرعاً في البحرين لعب دوره في أوساط الطلاب والمعلمين والعمال لاسيما الذين تلقوا تعليماً في الجامعات العربية، وكان من أبرز قياداته علي الشيراوي وعبدالرحمن الزامل، ولكن حظر السلطات لنشاطه والتضييق عليه وملاحقة أعضائه، أضعفه تدريجياً، خاصة بعدما أصاب الحركة الأم من انشقاق وتفتت [١٩] ، كما تفيد المصادر بأن أحداث مارس ١٩٦٥ دفعت التجمعات السياسية في البحرين، كالبعثيين والقوميين العرب واليساريين وغيرهم، إلى توحيد القوى لتشكيل تنظيم مشترك للعمل عُرف باسم «الجبهة الوطنية للقوى التقدمية» [٢٠].

ومع ذلك فقد استمر طرح المطالب الوطنية التي تمثلت في وقف عمليات فصل العمال تعسفياً من شركة النفط وإعادة المفصولين إلى أعمالهم، والاعتراف بحق العمال في تأسيس نقابات لهم، وإيقاف العمل بقوانين الطوارئ السارية منذ انتفاضة ١٩٥٦، والسماح بحرية الصحافة وحرية التعبير، والعفو عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين، والسماح بعودة السياسيين المنفيين، وتصفية الأجهزة المسؤولة عن القمع، وطرد المستخدمين الأجانب في قوات الأمن.

وعلى الرغم من أن شركة «بابكو» قد أرغمت على الاستجابة لبعض المطالب، وسمحت بعودة كثير من العمال المبعدين، كما دفعت تعويضات لأعداد أخرى، إلا أن عمليات الاعتقال التي تعرض لها الوطنيون المتشددون ظلت قائمة، حيث اعتقل الكثيرون منهم في قلعة المنامة وفي القواعد البريطانية، وفي جزيرة «جدة»... وفي نفس الوقت جعلت السلطات البريطانية تخطط بذكاء للالتفاف حول قيادات الحركة الوطنية ومطالبها بنقل كل الصلاحيات الإدارية إلى الأسرة الحاكمة وإلى الفئات المعتدلة والمحافظة، لتسحب البساط من تحت أقدام المتشددين وحتى لا يتعاظم دور الحركة الوطنية وتصبح أكثر تطرفاً أو يسارية، ومن هنا خفقت الرقابة على الصحف وأتاحت من جديد حرية تكوين النوادي الرياضية والثقافية والتي كان على رأسها «نادي خريجي الجامعات».

لقد بدا واضحاً إصرار السلطات البريطانية على مواجهة الحركة الوطنية، سواء بأساليب القمع، أو الالتفاف حول مطالبها وتحقيق بعضها بشكل لا يضر بالأوضاع القائمة وكان ثمة خوف لدى الإنجليز من انتقال تأثير الحركة من البحرين إلى مناطق النفوذ البريطاني الأخرى في الخليج، باعتبار أن الحركة اتخذت أبعاداً قومية وتقدمية، في الوقت الذي بدأت فيه السلطات البريطانية تحول البلاد إلى قاعدة رئيسية للوجود البريطاني لمنطقة شرقي السويس، خاصة بعدما قررت بريطانيا نقل قواعدها العسكرية من عدن إليها عام ١٩٦٧، ومهدت لذلك بتوقيع اتفاقية لزيادة مدفوعاتها مقابل استخدام قواتها العسكرية لمرافق البحرين [٢١]، واستعدادها للتوسع في إنشاء القواعد العسكرية لاستيعاب التطورات الجديدة، ومع ذلك ظلت مسألة احتفاظ بريطانيا بوجودها العسكري شرقي السويس محل جدل في الدوائر السياسية البريطانية، خاصة في ضوء تدهور الاقتصاد البريطاني وتجربة بريطانيا المريرة في عدن، غير أن الحكومة البريطانية ما لبثت أن قررت في يناير ١٩٦٨ إنهاء وجودها في منطقة الخليج، وسحب قواتها منها مع نهاية عام ١٩٧١ على نحو ما هو معروف.

نحــو الاستقــلال :

كان طريق البحرين إلى الاستقلال مليئاً بالعقبات أكثر من غيرها من إمارات الخليج العربيـة، فـالوضع القـانوني الذي قـيـدتهـا بـه بريطانيـا ، ووضع البـحـرين الاستراتيجي بالنسبة لها ، جعل بريطانيا أشد إصراراً على الإمساك بمقاليد الأمور فـيهـا ، وقـد تولى بلجريف هذه المهمة عملياً ، وسيطر على شؤون البلاد الداخليـة والخارجية بشكل أثار أعنف المشاعر الوطنية، ولذا جاء إبعاده عن البحرين بعد ثلاثين عاماً من الخدمة فيها نهاية لعهد بغيض من الحكم الإنجليزي المباشر.

وكان ثمة عقبة أخرى توحي بصعوبة نيل الاستقلال، وهي تشدد إيران في إداعاءاتها بالسيادة على البحرين، ففي الماضي كانت إيران تكتفي بتقديم مذكرات تتـضـمن أدلتـهـا من وجـهـة نظرها ، على وجود هذه السـيـادة، ثم عـدلت عن هذا الأسلوب منذ الحرب العـالمية الثـانيـة وجعلت تتخذ بعض الإجراءات الرمزية لإثبات سيادتها ، فاعترضت مثلاً على تمثيل البحرين في بعض الهيئات والمؤتمرات الدولية، كما اعـترضت على ورود اسم البحرين كإحدى دول الخليج العربي في بعض وثائق الأمم المتحدة، كـمـا شنت الصحف الإيرانيـة حـملاتهـا ضـد الوجـود البريـطاني في البحرين، وكذلك استصدرت الحكومة الإيرانية عام ١٩٤٦ قراراً من المجلس النيابي يقضي بتـخويل السلطة للحكومـة الإيرانيـة في ممارسـة سـيـادتهـا علـى البـحـرين، وتطبيق القوانين الإيرانيـة عليها ، وراحت وزارة التعليم في إيران تُدرِّس للتلاميذ البحرين باعتبارها تنتمي إلى إيران [٢٢].

وعندمـا قـام رئيس الوزراء الإيراني «الدكـتـور مـصـدق» بتـأمـيم النفط عـام ١٩٥١ اعـتبرت الحكومـة الإيرانيـة أن القرار يسري على البحرين، ثم ما لبـث أن عـرضت مسـألة البـحـرين على هيئة الأمم المتحدة، معـتـمدة على تأييد الاتحـاد السوفيتي، غير أن المنظمة الدولية لم تأخذ المسألة مأخذ الجد، وعند انضمام إيران لحلف بغداد عام ١٩٥٥ كانت تأمل كسب تأييد بريطانيـا ، شريكتـهـا في الحلف،

ولكن بريطانيا استمرت على سياستها التقليدية وهي إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، والحاصل أن جامعة الدول العربية أخذت على عاتقها الدفاع عن عروبة البحرين أمام المنظمات الدولية، وراحت تعد المذكرات والأسانيد لمواجهة كل ادعاء إيراني، كما شددت بعض الإذاعات العربية لهجتها ضد إيران وحكومة الشاه بصفة خاصة، وبدا أن إيران، وقد رأت عاصفة العروبة تجتاح المنطقة، فإذا بها تقابل ذلك باتخاذ مواقف متطرفة، فأصدرت عام ١٩٥٧ قراراً باعتبار البحرين المديرية الرابعة عشر في إيران، وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب ! غير أن إيران لم تلبث أن وجدت أن حججها غير مقنعة، كما لم تتلق التأييد الذي كانت تأمل فيه، ويبدو أن الشاه اقتنع أخيراً بعدم جدوى المسألة برمتها.

ففي يناير ١٩٦٩ فاجأ الشاه العالم في مؤتمر صحفي بقوله إنه يقبل استفتاء الشعب في البحرين على حق تقرير المصير، وأنه لا يريد أن يكون حكمه للبحرين على غير رغبة السكان، وقد فسر المؤرخون موقف الشاه بخشيته من تسرب التيارات اليسارية إلى الخليج بعد إعلان بريطانيا انسحابها منه، وأن الملك فيصل ربما يكون قد أقنعه بذلك عند لقائه به في الرياض قبيل التصريح مباشرة، وربما يكون الشاه قد ا قتنع بأن صداقة بلاده للعرب أهم بكثير من مطالبته بالبحرين، وربما تكون بريطانيا قد اتفقت مع إيران على أن تترك لها فرصة احتلال الجزر التابعة لإمارات ساحل عُمان العربية مقابل التخلي عن المطالبة بالبحرين[٢٣].

المهم بدأت المفاوضات بين مندوبين عن الحكومة الإيرانية وعن بريطانيا، وبحضور ممثلين عن السعودية والكويت ليقوموا بالوساطة، بهدف بحث الوسائل الكفيلة بتسوية المسألة نهائياً، فعرض المندوب الإيراني فكرة إجراء الاستفتاء في البحرين ولكن المندوبين السعوديين والكويتيين رفضوا الفكرة لما فيها من تشكيك في عروبة البحرين، كما أن مبدأ الاستفتاء سيشكل سابقة خطيرة، وطرحت فكرة أن تتولى اللجنة الدولية لتصفية الاستعمار بحث المشكلة، ولكن رفضت هذه الفكرة على اعتبار أن البحرين ليست مستعمرة، وإنما هي إمارة مستقلة ذات

علاقة ببريطانيا، وأخيراً طرح الوفد البريطاني اقتراحاً بتكوين لجنة دولية لتقصي الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة، فاقترح السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُكتفى بمبعوث شخصي من قِبَله يذهب للبحرين لاستطلاع الرأي بشأن مستقبلها، على أن يكتب تقريراً بنتيجة مهمته.

وبالفعل ذهب المبعوث على رأس بعثة إلى البحرين في مارس ١٩٧٠ لإنجاز المهمة حيث قضى بها نحو ثلاثة أسابيع لاستطلاع آراء المواطنين حول مستقبل بلادهم، ثم عاد ليقدم تقريره إلى سكرتير الأمم المتحدة الذي ذكر فيه أن معظم الردود التي تلقاها كانت بشأن «قيام دولة ذات سيادة واستقلال تام، وأن الأغلبية العظمى كانوا يضيفون إلى ذلك أن هذه الدولة يجب أن تكون دولة عربية». ثم عُرض التقرير على مجلس الأمن في مايو ١٩٧٠ حيث صادق عليه، وأكد الوفد الإيراني في الأمم المتحدة قبول بلاده بهذه النتيجة وأنها تريد الخير لشعب البحرين وتتطلع إلى التعاون معه مستقبلاً.. والواقع إن إصرار شعب البحرين على تحقيق استقلاله والدفاع عن عروبته قد أدى إلى هذه النتيجة التي حررت البلاد من الأطماع الإيرانية مما اعتبر خطوة مهمة نحو استقلالها [٢٤].

وعندما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج، تنادت إماراته التسع (إمارات ساحل عُمان السبع وقطر والبحرين) لإقامة دولة اتحادية تضمهم جميعاً وجرت مفاوضات إقامة هذه الدولة منذ فبراير ١٩٦٨، غير أن هذه المفاوضات طالت وتعثرت، وأعلن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في بيان استقلال بلاده أنه «نظراً لصدور قرار مجلس الأمن التاريخي في ١١ مايو ١٩٧٠ الذي أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي إلى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الأخرى .. وعليه قررت الحكومة عزمها على إنهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية، وعليه فقد بوشر فعلاً في الانسحاب

العسكري البريطاني من أراضي البحرين، وأن البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وأن لحكومتها حق تصريف شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية، وأن تطلب من الدول الاعتراف بوضع البحرين كدولة عربية مستقلة...الخ»[٢٥]، وتبادل الشيخ عيسى مع السير «آرثر جفري»، المقيم السياسي البريطاني، المذكرات الخاصة بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات السابقة، تمشياً مع سياسة الانسحاب البريطانية، فتخلت بريطانيا بذلك عن الحماية التي كانت ملزمة بتقديمها للبحرين، واستبدلت ذلك كله بمعاهدة صداقة نصت على التشاور والتعاون المتبادل بين البلدين، تم توقيعها في ١٥ أغسطس ١٩٧١، لتصبح البحرين دولة مستقلة ذات سيادة.

وبعد إعلان الاستقلال بيومين صدر قرار بتسمية إمارة البحرين باسم «دولة البحرين» وحمل حاكمها لقب «أمير»، كما أبدل مجلس الدولة بمجلس وزاري، وانضمت البحرين لعضوية جامعة الدول العربية وعضوية هيئة الأمم المتحدة، فاكتسبت بذلك مقومات الاستقلال وشرعت في إصدار المراسيم والتشريعات بشأن تنظيم مؤسسات الدولة وتنظيمها على نحو يتفق مع عهد الاستقلال.



الهوامش والمصادر

١ - نص الاتفاقية المانعة الخاصة بالبحرين :

Aitchison, C.U., A Treaties, Engagements and Sanads. Vol. XI, Calcutta 1929, p. 237

٢ - أحمد طربين: الفصل الأول من كتاب دولة البحرين، دراسة في تحديات البيئة والاستجابة البشرية، معهد البحوث للدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٩ - ٣٠.

٣- فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج ، ١٨٥٣ - ١٩١٤ ، جـ ٢ ، (ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤)، ص ٢٦٠.

٤ - راجع جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي ١٩٧٣، ص٢٠٧-٢٠٨؛ وكذلك محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران، الاسكندرية ١٩٦٢، ص ١٧.

٥ - جمال زكريا قاسم، المرجع السابق ، ص ٢١٧.

٦ - أمين الريحاني : ملوك العرب، الجزء الثاني، بيروت ١٩٣٩، ص ٩٣ وما بعدها.

٧ - صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي، الأنجلو المصرية، ١٩٩٢، ص٢٦٠-٢٦١.

وجمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤؛ محمود صبحي: المرجع السابق، ص٢٣٢-٢٣٣.

٨ - صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٢٦١.

٩ - أحمد طربين : المرجع السابق ، ص ٣٨.

١٠- إبراهيم شهداد : نشاط المعارضة الساسية في البحرين ٥٤-١٩٥٦، الدوحة ٢٠٠٠، ص ٤٧-٤٨؛ وكذلك يوسف الفلكي : قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٨٩-٩٢؛ وصلاح العقاد : معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٧٢، ص ٥٩.

١١- إبراهيم شهداد : المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠؛ وكذلك جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥-١٩٧١، معهد البحوث والدراسات، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢٧-١٢٨.

١٢- المرجع السابق ، ص ١٢٩ ، ويوضح د. جمال زكريا أن الوطنيين لم يوجهوا أهمية إلى مسقط وعُمان حينئذ حتى تتطور أوضاع السلطنة اقتصادياً واجتماعياً وتتحد مع إمامة عُمان حتى يمكن ضمها إلى الاتحاد المقترح.

١٣- FO. 371/126869, Annaul Review of Bahrain Affairs for 1956.

١٤ - أحمد طربين : دولة البحرين ، ص ٤٠ - ٤١.

١٥ - إبراهيم شهداد : المرجع السابق، ص ١٠١؛ جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

١٦- FO. 371/120567, Tel. No. 971, From P. R. in Bahrain To. F.O.London, October 31, 1956.

١٧- Bahrain Records, Vol. V, 1952-1956. Archive Edition, London 1986, pp.9-10.

١٨- عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى ، سانت هيلانة ، بيروت ١٩٦٥، ص ١٠٠-١٠٢.

١٩- مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٧٧-١٨٥.

لقد بدأت حركة القوميين من نادي للطلبة أنشئ في الجامعة الأمريكية ببيروت في أعقاب حرب فلسطين وفي مطلع الخمسينيات انتشر في سوريا ولبنان والأردن والعراق وليبيا ثم برز في الكويت بصفة خاصة بين المجتمع الفلسطيني بها واعتنق أفكارها كثير من الشباب الكويتيين وكانت تقوم على أساس قومي صرف ثم مستها اتجاهات يسارية فيما بعد .

٢٠- محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠، الكويت ١٩٧٦، ص ٣٦٠.

٢١- حول تفاصيل هذه الاتفاقية وملابساتها راجع محمد الرميحي، المرجع السابق، ص ٣٦٢-٣٦٣؛ وكذلك جمال زكريا، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

٢٢- راجع، صلاح العقاد: التيارات السياسية، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ جمال زكريا: الخليج العربي ٤٥-١٩٧١، ص ١٣٧.

٢٣- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٢٦٧-٢٦٨؛ جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

٢٤- رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٠٠ وما بعدها.

٢٥- راجع نص بيان استقلال البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ بكتاب منى غزال : تاريخ العتوب، آل خليفة في البحرين ، ص ٢٦٤-٢٦٦.



الفصل الحادي عشر

قطـــــر

من معاهدة الحماية إلى الاستقلال

١٩١٦ - ١٩٧١

الفصل الحادي عشر

قطـــــر

من معاهدة الحماية إلى الاستقلال

١٩١٦ - ١٩٧١

تمهيد :

حتى السنوات الأولى من القرن العشرين حافظت قطر على صلاتها بالدولة العثمانية، واعترافها بسيادتها الاسمية عليها، بالرغم من أن النفوذ العثماني في الخليج والجزيرة العربية كان يواصل انحساره بغير توقف، وفي تلك الظروف تغاضت قطر عن طلبها الارتباط ببريطانيا أو طلب حمايتها، مكتفية بالاستناد إلى إتفاقية ١٨٦٨ التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني مع الإنجليز .

ومع تزايد ضعف الدولة العثمانية، ازداد نشاط بريطانيا لتطويق الوجود العثماني في الخليج توطئة للتخلص منه نهائياً، وخلال عامي ١٩١١، ١٩١٢ كانت حروب البلقان قد أنهكت الدولة العثمانية وأضعفتها، مما جعل القوميين الأتراك يقدمون على التفاوض مع بريطانيا، لإنهاء المشاكل المعلقة بين الدولتين في الخليج. واستمرت هذه المفاوضات بين عامي ١٩١١، ١٩١٣ وكانت شاقة وعسيرة في كثير من مراحلها نتيجة الجدل الذي ثار بين الساسة البريطانيين حول تحديد مناطق النفوذ العثماني، حتى تم أخيراً التوصل إلى مشروع إتفاق بريطاني- عثماني، وقعه وزير الخارجية التركي (إبراهيم حقي باشا) والسير إدوارد جراي Grey وزير الخارجية البريطاني في ٢٩ يوليو ١٩١٣ [١] .

وكان القسم الثاني من مشروع الإتفاق ينص في مادته الحادية عشرة على أن « ... تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر. ويحكمها الشيخ قاسم آل ثاني، كما كان سابقاً، على أن يتوارث خلفاؤه الحكم من بعده، كما تتعهد

بريطانيا بعدم السماح لحكام البحرين بضم قطر ..» وهكذا نجحت بريطانيا في فرض هيمنتها على المنطقة، وإن لم يكتب لهذا المشروع أن يدخل في حيز التنفيذ، إذ كان قد تم الاتفاق على أن تصدق عليه كل من الدولتين، وأن يتم تبادل الوثائق في ٣١ أكتوبر ١٩١٤، غير أن نذر الحرب العالمية الأولى قد حالت دون ذلك، فأوقف نشوبها تنفيذ هذا الميثاق، حتى تم إنهاء النفوذ العثماني في المنطقة بالقوة، مع إنتهاء هذه الحرب، التي خرجت منها بريطانيا منتصرة، وأصبحت لها السيادة، ليس على قطر وحدها، وإنما على منطقة الخليج، ودون منازع [٢].

كذلك أدى سقوط الاحساء في يد عبد العزيز آل سعود في أكتوبر ١٩١٣ إلى إيجاد قوة جديدة على حدود الخليج، حاولت أن ترث مكانة العثمانيين وسيادتهم. وكان من مخططات السعوديين حينئذ التوسع في اتجاه الساحل الجنوبي للخليج [٣]. وقد أزعجت هذه التطورات المسئولين البريطانيين في المنطقة، الذين ارتبطت دولتهم بإمارات الخليج – عدا قطر – بمعاهدات أملتها القوة، فألح المقيم البريطاني في الخليج على حكومة الهند البريطانية لتأييد الشيخ عبد الله آل ثاني – الذي خلف أباه – وتدعيم حكمه «... حتى يتيقن ابن سعود من موقفنا المتشدد تجاه أية محاولات تستهدف تقويض مركزه .. ولأنه من الأفضل في الوقت الراهن أن ندعمه دعماً قوياً، دون أن نطلب منه أي مقابل..». كما اقترح المقيم إخطار ابن سعود «... بأننا مهتمون بمسألة النزاعات بين أبناء المرحوم الشيخ قاسم آل ثاني، ونأمل ألا يشجع حدوث أية مضايقات للشيخ عبد الله، وريثه الشرعي.» [٤].

وبناء على ذلك كله خُوِّلت حكومة الهند حق إبراهم معاهدة مع قطر، ورأت الأخيرة بدورها أن خروج الحامية العثمانية من الدوحة ضرورة أولية، وكان موقف هذه الحامية قد أصبح حرجاً للغاية، بعد المفاوضات الأنجلو – تركية عام ١٩١٣، فقد انقطعت عنها الامدادات، حتى لقد اضطر قائدها لأن يطلب عوناً من أصدقائه

في البحرين بعد أن انقطعت السبل به عن الدولة[٥] لذلك سهل على بريطانيا أن تتعاون مع الشيخ عبد الله بن قاسم لإقناع رجال الحامية بتسليم أنفسهم وأسلحتهم وذخائرهم، لترحيلهم عن الدوحة، على سفن بريطانية إلى البحرين في أغسطس ١٩١٥ [٦] وبذلك أسدل الستار نهائياً عن الوجود العثماني في قطر، وانفردت بريطانيا - عملياً - بالسيطرة والنفوذ على الخليج بأكمله .

وهكذا حملت الفترة السابقة على عام ١٩١٦ عدة متغيرات في أوضاع قطر السياسية، **أولها** : تسليم الدولة العثمانية بزوال سيادتها على قطر، وقد أقرت ذلك رسمياً من خلال مشروع اتفاقيتها مع بريطانيا عام ١٩١٣، ثم زوال آخر رموز هذه السيادة، وهي الحامية العسكرية المقيمة في الدوحة عام ١٩١٥. **وثانيها** : انفراد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بالحكم في قطر، بعد سلسلة من المتاعب، داخل أسرته، خلال الفترة الأخيرة من حكم والده الشيخ قاسم، والتي كان الشيخ عبد الله خلالها حاكماً على مدينة الدوحة [٧] ثم استقرت الأمور له فأصبح حاكماً على قطر كلها منذ مايو ١٩١٣، وكانت ممارسته للحكم في حياة والده، قد أتاحت له التمرس بشئونه والاضطلاع بمسئولياته. **وثالثها** : انفراد بريطانيا بالعمل وحدها في قطر، بعد أن مهدت لها الظروف الدولية ذلك. وخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في أواخر عام ١٩١٤ وانضمام تركيا لمعسكر أعدائها. وبذلك أحكمت بريطانيا قبضتها على الخليج بأكمله لتأمين مواصلاتها ومصالحها، في الوقت الذي لم تكن علاقاتها بقطر قد اتخذت بعد إطاراً قانونياً. وإن كان ذلك بطبيعة الحال لم يمنع بريطانيا من أن تشمل قطر بحمايتها من الناحية الفعلية، ظهر هذا واضحاً في موقفها من الوجود العثماني في قطر، ثم في تشددها تجاه ابن سعود ليتعهد بعدم التدخل في الأراضي القطرية، وذلك في معاهدة «القطيف» في ديسمبر ١٩١٥.

لقد أوجبت ظروف الحرب العالمية الأولى على بريطانيا أن تربط الخليج العربي بعجلة السياسة البريطانية، فضربت حول إماراته نطاقاً من المعاهدات، أملتها

القوة، وإن بدت نظرياً تحمل طابعاً ودياً. ولم تكن قطر، نتيجة ظروفها الخاصة، قد دخلت في نطاق تلك المعاهدات، برغم مسلك بريطانيا العملي تجاهها. وما أن نجحت في عقد معاهدتها مع قطر عام ١٩١٦، حتى أصبح الخليج، حسب تعبير كيرزن Curzon، «بحيرة بريطانية». وكانت الأسباب التي عللت بها بريطانيا إقدامها على توقيع هذه المعاهدة هي ازدهار تجارة السلاح في قطر، وانتشار القرصنة في مياهها، ومحاربة بريطانيا لتجارة الرقيق، وأخيراً دخول تركيا الحرب إلى جانب أعدائها، ألمانيا ودول الوسط، وقد رأت بريطانيا أن هذه الأمور جميعاً تهدد المصالح البريطانية وخطوط مواصلاتها الامبراطورية .

وقد ورد في تقرير للميجور نوكس Knox نائب المقيم السياسي البريطاني في أول سبتمبر ١٩١٤ أن ابن سعود يتطلع إلى زيادة حدود بلاده، وفرض نفوذه على قطر، ما لم تتخذ الترتيبات والإجراءات الضرورية لتدعيم سلطات حاكمها .. وأن الأتراك سوف يصطادون في الماء العكر بطبيعة الحال، بالإضافة إلى أن ذلك سيهدد أوضاع شيوخ الساحل المهادن. وكان التفكير في البداية أن تكون مثل هذه المعاهدة سرية، خشية تعرض الشيخ عبد الله لمتاعب داخلية [٨] .

وبخصوص مضمون هذه المعاهدة فمن الضروري أن نشير إلى أن الجانب البريطاني قد قدم في البداية نص معاهدات بريطانيا السابقة مع شيوخ الخليج، ليوقع عليها شيخ قطر، لكنه أبدى عدة تحفظات واعتراضات على بعض بنودها، فقبلت بريطانيا ذلك بوثيقة تعهد فيها ممثلها بقبول وقف العمل بهذه البنود، وهذه البنود خاصة بإنشاء معتمدية بريطانية في قطر، وبدخول التجار والرعايا البريطانيين إلى البلاد، وإنشاء مكتب للبريد والبرق (وهي المواد أرقام ٧، ٨، ٩).

أما ما عدا هذه المواد المعطلة، فقد تضمنت المعاهدة النص على معاونة الشيخ لبريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق، وعلى القرصنة وتجارة السلاح، والمحافظة على السلم البحري (المادتان ١، ٣)، كذلك فقد تعهد الشيخ بأن لا يقيم علاقات

مع أية دولة، وألا يتنازل عن أي جـزء من أراضي قطر، بأية صـورة، أو يقـدم تنازلات أو امتيازات لأي دولة (المادتان ٤، ٥) دون موافقة بريطانيا. وفي المقابل تعهدت بريطانيا بحماية الشيخ ورعاياه وأراضيه ضد أي اعتداء من ناحية البحر، مع بذل مساعيها الحميدة (فقط)، إذا جاء الاعتداء من ناحية البر [٩] (يلاحظ أن هذه النقطة المتعلقة بالبر لم يسبق لبريطانيا أن تعهدت بها لشيوخ الخليج الآخرين). وباختصار شديد يمكن القول بأن هذه المعاهدة جعلت من بريطانيا قيِّماً على شئون الدفاع عن قطر، وكذلك على شئونها الخارجية، بينما تركت الشئون الداخلية المتعلقة بالحكم والإدارة والقضاء للشيخ، مع ضمان استقلال البلاد، استقلالاً مكفولاً بالحماية البريطانية .



المعاهدة في التطبيق

وبالرغم من قبول قطر للمعاهدة بمحض إرادتها، وإقرار بريطانيا فيها بأنها ستفي بالتزاماتها الواردة بها، إلا أن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وما صاحبها من تطورات، جعلت بريطانيا تتجاهل، فيما يخصها، روح المعاهدة، وتفسرها، شأن الأقوياء، وفق مصالحها. وقد بدا هذا واضحاً عند أول محك تعرضت له المعاهدة، عندما أثيرت مسألة تسليح قطر والدفاع عنها، من جراء ما أشيع حول احتمال تعرض حدودها للخطر من ناحية شبه الجزيرة العربية، بعد تعاظم قوة عبد العزيز آل سعود، ذلك الذي أزعج الشيخ عبد الله وأثار قلقه ودفعه لاختبار نوايا بريطانيا فطلب إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (المستر تريفور A.P. Trevor) [١٠] أن يزور قطر، فوافق بالفعل، ووصل إلى الدوحة في مايو ١٩٢١ وعندئذ سأله الشيخ عبد الله :عن كيفية مساعدة الحكومة البريطانية لبلاده وفي أي الحالات يكون ذلك ؟ وعن نوع تلك المساعدة. وكان رد المقيم السياسي أن بلاده سوف تسعى بالطرق الدبلوماسية، لتأمين مصالح

قطر، وأنها ستتوصل إلى تسوية مرضية طبقاً لنصوص معاهدة عام ١٩١٦ [١١] ومنذ ذلك الوقت فطن الشيخ عبد الله إلى أن سياسة بريطانيا هي ألا تتدخل بقدر الإمكان في الشئون الداخلية لقطر [١٢].

ويبدو أن الشيخ عبد الله قد أزمع التقرب إلى ابن سعود وزيارته، عندما قوبل بهذا الرد البريطاني البارد، الأمر الذي جعل المسئولين البريطانيين يطلبون من معتمدهم السياسي في البحرين أن يبادر بلقاء الشيخ قبل زيارته لابن سعود [١٣]. وبالفعل جرت الاتصالات وأبدى الشيخ خلالها رغبته في أن يزوره المعتمد في الدوحة، كما وافق كذلك على أن يزور المعتمد البريطاني بالبحرين، وفي ٢ و ٣ نوفمبر ١٩٢٢ طلب الشيخ أن توافقه الحكومة البريطانية على استخدام سفنه لتأديب القرى المتمردة على سلطته في الساحل، وأن تتعهد صراحة، بمعاونة حكمه ضد أية مؤامرات من جانب خصومه، وأن تعترف بابنه حمد ولياً لعهده وحاكماً من بعده مع تدعيم حكمه ومساندته ... الخ .

وقد أوصى المعتمد السياسي بتقدير هذه المطالب معللاً ذلك بضرورة معاونة الشيخ وتأييده، حيث أن سلطته قد بدأت تضعف على كثير من المناطق [١٤] ولكن المقيم السياسي البريطاني بالخليج رد بأن بلاده لا تتورط في شئون قطر الداخلية، وأنها سوف تتدخل فقط طبقاً لمعاهدة ١٩١٦، لحماية قطر إذا ما هوجمت من ناحية البحر، حيث ستعاونها بالسفن في هذه الحالة، كما أن حكومته لاتوافق على مطلبه المتعلق بولاية العهد لابنه[١٥] .

لقد كان واضحاً أن بريطانيا لن تستجيب لمطالب قطر، وذلك بهدف الضغط على الشيخ للموافقة على تطبيق البنود المعلقة في معاهدة عام ١٩١٦، والتي تحفظ الشيخ على تنفيذها في بلاده، اتضح هذا جيداً خلال السنوات التالية، عندما استمرت أزمة تسليح قطر، مع تزايد تهديد حدود البلاد، الأمر الذي اعتقدت معه بريطانيا أن الشيخ قد أصبح مستعداً للموافقة على أية مطالب

بريطانية في مقابل دعمها له، ويؤيد ما ذهبنا إليه أنها فكرت في الضغط على الشيخ ثانية، وطلبت من معتمدها في البحرين أن يرسل صورة من خطاب السير برسي كوكس الذي وافق فيه على تعطيل البنود التي تحفظ الشيخ عليها في معاهدة نوفمبر ١٩١٦ [١٦] لاستخدامه في الضغط على الشيخ من جديد.



لقد استمرت أزمة تطبيق نصوص معاهدة ١٩١٦ المتعلقة بتسليح قطر وحمايتها لبضع سنوات تالية، مع استمرار التهديد السعودي لأراضي قطر، بينما اكتفت الحكومة البريطانية بتذكير ابن سعود بأن قطر إحدى الدول التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة حماية، وأن ابن سعود قد سبق وتعهد لبريطانيا في معاهدة «دارين» بعدم المساس بأراضيها .

وقد تجددت الأزمة في يناير عام ١٩٢٦ عندما أعاد الشيخ عبد الله طلبه من المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بريدو (Prideaux) تزويد قطر بنحو خمسمائة بندقية كل سنة، طبقاً لما ورد في اتفاقية عام ١٩١٦ وملحقاتها، فأعاد المقيم النظر في نصوص الاتفاقية المذكورة، وعلق في تقريره لوزارة الهند بأن الشيخ ذكر له بأن قطر تحتاج إلى هذا القدر في زمن السلم لإقرار الأمن، أما عندما تتعرض بلاده للخطر فسوف يطلب أكثر من ذلك، بالإضافة إلى مواجهته للقبائل البدوية المسلحة، الذين يتنقلون بين بلاده وحدود الساحل العماني المتصالح، وأن عليه أن يقدم لها الأسلحة كهدايا من حين لآخر. وقد أفاد المقيم السياسي في نفس التقرير أن المسودة التي أعدها السير برسي كوكس خلال مفاوضاته عام ١٩١٦ قد ورد بها على لسان الشيخ «أن الحجم السنوي لاحتياجاتي سيكون ٥٠٠ قطعة سلاح». أما في النسخة المكتوبة على الآلة الكاتبة بالملحق الأول لخطاب كوكس رقم (ت ١٥) المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩١٦ فقد استبدلت كلمة Early «مبكراً» بكلمة Yearly «سنوياً»، ويؤيد ذلك ما جاء بالترجمة العربية بالنص على كلمة «سنوياً» [١٧].

ورأي بريدو أن هذا اللبس الذي وقع فيه السير كوكس عام ١٩١٦، هو الذي ألغى كلمة سنوياً، ومن ثم اقترح على حكومة الهند أن تعيد النظر في موقفها نتيجة لذلك، بالإضافة إلى أن الشيخ طلب ٥٠٠ بندقية مع ٧٥ ألف طلقة ذخيرة، واقترح الاستجابة لمطالب الشيخ مضيفاً أنه عندما ناقش ذلك مع الشيخ عبد الله، أبدى سروره واستعداده لاستقبال جيولوجيين من الشركة الإنجليزية - الفارسية، وتقديم كل المساعدات الضرورية لهم، وان كان يرى أن نقص الأسلحة حالياً يجعله غير قادر على حمايتهم بشكل كاف هذا الربيع، ومن ثم يقترح أن ينتظروا حتى الخريف التالي [١٨]. ويتضح من العبارات الأخيرة أن الشيخ أكد بذكاء على ضرورة تسليح بلاده، قبل أن يوافق على استقبال الجيولوجيين الإنجليز للبحث عن النفط، كما يتضح أن بريطانيا كانت تراوغ في الوفاء بالتزاماتها نحو قطر متجاهلة معاهدة ١٩١٦ .

وقد حاول المقيم السياسي البريطاني أن يثني الشيخ عن مطالبه حين ذكر له أن ثمن الأسلحة والذخائر التي يطلبها باهظ ويقدر بنحو ٢٥٫٥٠٠ روبية وتساءل عن كيفية ومواعيد تسديده للمبلغ أولاً، واقترح أن يتم ذلك عن طريق المعتمد البريطاني في البحرين [١٩] وقد وافق الشيخ على ذلك مبدئياً وطلب أن ترسل إليه عينة من البنادق من نوع جديد جيد. ويبدو أن بريطانيا استجابت لمطلب الشيخ بعد لأيٍ شديد وأرسلت له الأسلحة المطلوبة بالفعل [٢٠] .

وفي غضون الفترة السابقة انتهت الأزمة مؤقتاً بتوقيع معاهدة جدة الإنجليزية- السعودية في مايو ١٩٢٧، التي تعهد فيها ابن سعود بالمحافظة على علاقات الصداقة والسلام مع شيوخ قطر، ومن ثم توقف الخطر السعودي خلال الأعوام التالية. وبذلك لم يقدر للمعاهدة الإنجليزية القطرية أن توضع موضع التنفيذ الفعلي، وذلك للاختلاف في مفهومها ودوافعها لدى كل من بريطانيا وقطر، فقد كان مفهوم الشيخ أن تعاونه بريطانيا بالأسلحة للدفاع عن بلاده في الداخل والخارج، وأن تنتصر له ضد خصومه المحليين والخارجيين على السواء، عند

أي صراع، وأن تترك له شئون الحكم المحلي لبلاده. وكان مفهوم بريطانيا للحماية هو عدم إخلال أية قوة خارجية. من وجهة نظرها، بمصالحها في قطر، وفي المنطقة بأسرها. ونتيجة لاختلاف المفاهيم والنوايا فقدت المعاهدة فعاليتها .



ومع بداية الثلاثينيات نشأت لدى بريطانيا ضرورة ملحة لإنشاء مطار لهبوط طائراتها اضطرارياً في أراضي قطر، ولتغطي بذلك المجال الجوي لإمارات الساحل جميعاً، واتفق ذلك مع حدوث بعض المتاعب الداخلية في الأسرة الحاكمة، حتى أنه في ديسمبر عام ١٩٣٠ كان الشيخ عبد الله مايزال يلح على طلب التأييد والمعاونة البريطانية ضد أقاربه الرافضين لسلطته، ولكن المقيم السياسي لم يكن قد توصل إلى قرار بهذا الشأن (٢١) .

وفي يونيو ١٩٣٢ طلب المقيم السياسي من حكومة الهند تقديم ضمانات للشيخ عبد الله قبل مباحثته في مسألة إنشاء المطار، حتى لا يتشدد إذا ما أحس بحاجة بريطانيا له. وكانت فكرة الشيخ أن تفسير المعاهدة أو تعديلها، إنما يتم التوصل إليه من خلال تبادل المراسلات بينه وبين الحكومة البريطانية، ثم يحضر المقيم السياسي إلى الدوحة للتفاوض عن كثب، ويحدد المساعدات التي ستقدمها بريطانيا لبلاده، ثم يعتمدها من نائب الملك، وإلا فإنه لن يوافق على إنشاء المطار. وفي أكتوبر ١٩٣٢ أبلغ الشيخ برفض الحكومة البريطانية للاقتراح، لربطه بمسألة إنشاء المطار، بعد أن تخلت وزارة الطيران عن الفكرة، مكتفية بإنشاء «مهبط» بسيط بمنطقة الريان، وأنذرت الشيخ بعدم التعرض للطائرات البريطانية، التي ستضع العلامات في الريان (٢٢).

وهكذا بدا واضحاً أن بريطانيا كانت قادرة على إلزام الشيخ بعدم التعرض لما تريد تنفيذه بالقوة القاهرة، وأنها تطبق معاهدة ١٩١٦ وفقاً لمصالحها وحدها. وكان على الشيخ أن ينتظر فترة أخرى قبل أن يجد سبيلاً لتحقيق مطالبه (٢٣).

ولكن الأمور تطورت في أواخر عام ١٩٣٣ بما جعل بريطانيا تتخلى ، مرغمة، عن سياستها هذه، بظهور عامل جديد في أفق السياسة في المنطقة، ممثلاً في علو شأن الولايات المتحدة الأمريكية وازدياد الصراع حول امتيازات النفط في شبه الجزيرة العربية، وخشية انتقال نشاط شركة «ستاندرد أويل أوف كلفورنيا» إلى الأراضي القطرية، وهذا يفسر لماذا استحثت بريطانيا الشركة الإنجليزية - الفارسية من جديد للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الأراضي القطرية، ووافق الشيخ عبد الله مبدئياً على أن تعيد بريطانيا النظر في التدابير التي تنوي اتخاذها بشأن الحماية وإعادة النظر في معاهدة ١٩١٦ من جديد. وأثناء اجتماعات وزارة الهند لوضع مسودة مشروع «امتياز الشركة الإنجليزية - الفارسية للبترول بالأراضي القطرية» أكد ممثل وزارة الخارجية الذي كان حاضراً للاجتماع في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣، أن وزارة الخارجية تعلق أهمية قصوى على هذه المسألة، وعلى ضرورة تحديد الحدود القطرية - السعودية بدقة، تجنباً لأية متاعب حول الحدود ، مع اتخاذ التدابير بأقصى سرعة للاتفاق على شروط هذا الامتياز، حيث أن أي تأخير بهذا الشأن سيزيد من مخاطر احتمال تغلغل الامتيازات الأمريكية في قطر. وجاء ضمن مسودة المشروع ضرورة أن تسجل الشركة في بريطانيا ، وأن يدير بريطاني مكتبها في لندن، وأن يكون لها ممثل محلي توافق الحكومة البريطانية عليه، بالإضافة إلى توظيف أكبر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين في الشركة[٢٤].



تجديد الحماية :

وكان لابد لبريطانيا أن تعيد حساباتها بشأن مستقبل العلاقات البريطانية - القطرية، وأن تراجع آخر تطورات هذه العلاقات على ضوء التطورات السابقة، وبالفعل انتهت الخارجية البريطانية إلى أنه من الضروري بحث الخطوات التي يجب

اتخاذها لتقوية علاقاتها برمتها مع قطر «على أن يمتد ذلك إلى شئون القضاء، والبنود المتعلقة من معاهدة عام ١٩١٦، وتحقيق رغبة وزارة الطيران بشأن إنشاء المطار ... وقد لا يكون مهماً الآن تعيين ضابط معتمد سياسي بريطاني في قطر، ولكن الأمر سيختلف إذا ما حدثت تطورات بترولية، وتوافدت العمالة الأجنبية من كل الجنسيات، فسيكون أمراً ضرورياً للغاية تعيين هذا المعتمد ... وقد يكون من المحتم علينا مستقبلاً أن نمارس الضغوط على الشيخ لتحقيق مطالبنا ...» [٢٥].

وعندما عُرف أن الشيخ عبد الله وأبناءه زاروا الرياض، راحت الحكومة البريطانية تدرس مسألة التعجيل للتوصل إلى تسوية لعلاقاتها مع قطر [٢٦] وراح المعتمد السياسي البريطاني في البحرين «لوك P.G. Loch» يستعجل حكومته لذلك، فذكر في مذكرته لها في ١٠ يناير ١٩٣٤ «أن الأحداث تتحرك بسرعة، وأنه أصبح مستحيلاً علينا، شئنا أو أبينا، تجنب التدخل في قطر، علناً أو من وراء ستار، لتولي مسئولية الدفاع عنها، خاصة وقد رأت حكومة جلالة الملك إمكانية تعيين معتمد لها في قطر، ولذلك لابد من قبول المسئولية، لأننا إذا حصلنا على موافقة رسمية لحماية هذه المنطقة، فلن يكون ثمة تهديد لها من أيجانب...» [٢٧].

ونتيجة لذلك كله اتفقت وجهات النظر البريطانية، من جانب المقيم السياسي وحكومة الهند ووزارة الطيران، والمعتمد السياسي في البحرين، على ضرورة تجديد الحماية البريطاية على قطر وإكسابها مضموناً جديداً، لإقناع الشيخ بمنح امتياز النفط للشركة الإنجليزية - الفارسية، ولإبعاد المصالح السعودية والأمريكية عن قطر.

ودارت المفاوضات الجديدة في الفترة من ١٧ ابريل حتى ١٤ مايو ١٩٣٥، وسبقها رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل «فاول Fowel» في ١٦ أبريل للشيخ عبد الله يذكره فيها بأن الحكومة البريطانية، استناداً إلى

المادة الخامسة من معاهدة ١٩١٦، لا توافق على السماح للشيخ بمنح امتيازات النفط لأية شركة غير بريطانية، أو ليس للبريطانيين فيها الجزء الأكبر من ملكيتها.

وزار المقيم الدوحة من ١٦ - ١٨ أبريل ١٩٣٥، ودارت المفاوضات بينه وبين الشيخ عبد الله، وأعلن خلالها أن بلاده «توافق على تقديم الحماية لقطر، بشرط أن تمنحوا امتياز النفط الذي تفاوضكم بشأنه شركة النفط الإنجليزية - الفارسية، لتلك الشركة» [٢٨] . وقد تركزت تساؤلات الشيخ حول توضيح نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده، وأسلوبها، وأثار أهمية اعتراف بريطانيا بولي عهده وتأييده عندما يخلفه، وكلها تقريباً نفس الموضوعات التي كانت تؤرق الشيخ منذ عام ١٩١٦، والتي كانت بريطانيا تراوغ في تحديدها وتحمل تبعاتها.

أما مطالب بريطانيا، فكان على رأسها الحصول على امتياز النفط، ثم تحديد الاختصاصات القضائية في النزاعات التي ستنشأ بين الرعايا البريطانيين والأجانب غير المسلمين، وطلبت أن يتولاها بريطاني، أما التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين وغير المسلمين، وبين رعايا قطر والدول الإسلامية، فتتولاها محكمة مشتركة قطرية - بريطانية. وقد وافق الشيخ على ذلك [٢٩] .

وطلب الشيخ تحديد نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده، إذا ما تعرضت لاعتداء من ناحية حدودها البرية، والوسيلة التي ستتبعها لضمان الأمن والحماية. وأجاب المقيم السياسي ذلك بأن الحماية ستكون ضد «الهجمات الخطيرة التي قد تشن - بدون سبب لها - على بلادكم من خارج حدودكم .. وان الحماية تتعلق بالغزوات الخطيرة لقطر، وليس الغارات الصغيرة .. على أن يتخذ الشيخ الاجراءات الداخلية المناسبة للدفاع عن بلاده وحفظ الأمن فيها .. وأن الأسلوب الذي ستتبعه بريطانيا لتنفيذ حمايتها سيكون باستخدام القوة الجوية الملكية .. التي ستعوزها بالضرورة تسهيلات لاسلكية، ومواقع للهبوط، وأماكن لتخزين

البترول ومهمات الطائرات، وأن يسمح لطائرات سلاح الجو الملكي وضباطه بزيارة قطر من وقت لآخر لبحث ترتيبات وخطط وسائل الدفاع ...» [٣٠].

كما وافقت بريطانيا على الاعتراف بولي العهد، واشترطت أن يلتزم الشيخ بنصوص معاهدة عام ١٩١٦، وأن يقر كذلك بأن المعاهدة الجديدة تنسحب على ورثة حكمه وخلفائهم. ووقعت الأسس الجديدة للمعاهدة في ٢٤ مايو ١٩٣٥، بعد أن سبقها بأيام في ١٧ مايو ١٩٣٥ توقيع عقد امتياز النفط الأول لصالح الشركة الإنجليزية - الفارسية .



لقد باتت البلاد على أعتاب مرحلة هامة خلال الثلاثينات بسبب النفط، الذي سوف يتعاظم تأثيره بعد ذلك ليتجاوز «توجيه» العلاقات السياسية بين بريطانيا وقطر، ليشمل كيان الدولة السياسي وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بشكل جوهري، خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وقصة النفط، اكتشافه وإنتاجه، في قطر، موضوع دراسة ليس هنا مجالها، وإن كان هذا لا يعفينا بطبيعة الموضوع أن نبلور عدة حقائق أحاطت بهذا التطور .

أولها : أن محاولات بريطانيا الحصول على امتياز التنقيب على النفط في الأراضي القطرية، قد سبقت توقيع عقد الامتياز الأول بنحو عشر سنين، عندما وافق الشيخ على طلب الشركة الإنجليزية - الفارسية في أكتوبر ١٩٢٥ بإجراء مسح جيولوجي لأراضي قطر، وانتهى أجل التنقيب دون نتائج ذات قيمة. ونتيجة لبعض العوامل على رأسها الخوف من تغلغل الامتيازات النفطية الأمريكية إلى قطر، مارست بريطانيا ضغوطها، المشار إليها، لمنح الشركة الإنجليزية - الفارسية، امتياز النفط في قطر، حيث توالت الاتصالات والاجتماعات في لندن والدوحة، وتبودلت المقترحات والمسودات والخرائط، حتى حصلت الشركة على الامتياز في ١٧ مايو ١٩٣٥، والذي وقعه مع الشيخ عبد الله آل ثاني المستر تشارلز كلارك

نائباً عن الشركة، والذي نص على حق الشركة المذكورة في التنقيب والحفر والاستخراج والشحن والتكرير والبيع، للنفط [٣١] والغازات الطبيعية، وحددت مدة الامتياز بخمسة وسبعين عاماً كان من المقرر أن تنتهي عام ٢٠١٠ تؤول بعدها الشركة إلى قطر .

وثانيها : أنه مع منح امتياز التنقيب على النفط للشركة الإنجليزية - الفارسية، وما أرفق به من خرائط تتعلق بالأوضاع الجيوبولتيكية للبلاد، تفجرت بعض قضايا الحدود بين قطر وجيرانها، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، فنشأت معها أزمة عام ١٩٣٤، استمرت لفترة مجالاً للنزاع حول بعض مناطق الحدود السعودية - القطرية، تولت بريطانيا - نيابة عن قطر - معالجتها، كما نشأت أزمة بين قطر والبحرين عام ١٩٣٧، حول الزبارة وجزر حوار، وتحديد الجرف القاري، وجعلت بريطانيا من نفسها، بحكم مصالحها ونفوذها في البلدين، حكماً سيئاً عقّد الأمور وأطال أمد المتاعب .

وثالثها : بالرغم من أن عمليات الكشف قد استغرقت نحو أربعة عشر سنة (١٩٣٥ - ١٩٤٩)، وبالرغم من أن بشائر الزيت بدأت تتدفق من حقل دخان عام ١٩٤٠، توقفت خلالها عمليات البحث سنوات أربع (١٩٤٢ - ١٩٤٦) بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها، إلا أن تدفق النفط بكميات تجارية لم يبدأ إلا عام ١٩٤٩، حين أبحرت أول باخرة تحمل نفط قطر إلى أسواق العالم، في ديسمبر من نفس العام. ومنذ ذلك العام بدأت البلاد تستفيد بشكل فعلي منه، الأمر الذي يجعل عام ١٩٤٩ عام تحول هام وخطير في حياة قطر والقطريين، ويمثل مرحلة جديدة من تطور البلاد السياسي والاقتصادي، ثبتت خلالها سلطة الحاكم وأسرته، وأصبح مركزه أكثر استقراراً وتوطداً، وانفتحت البلاد على معطيات الحضارة التقنية الحديثة، نتيجة تدفق الخبراء والفنيين الأوروبيين .

ورابعها : إن النجاحات المتوالية للشركة، التي أصبحت تحمل اسم «شركة نفط قطر» قد شجعت الشيخ عبد الله على منح امتياز التنقيب عن النفط في مياه قطر المغمورة لشركة «سوبيريور أويل» الأمريكية، مما فجر أزمة بين الشيخ وشركة نفط قطر، انتهت إلى قبول الطرفين التحكيم حسب نصوص المادة ١٦، وبالفعل اجتمع المحكمون في نوفمبر عام ١٩٥٠، وأصدروا حكماً مؤداه أن الامتياز الممنوح لشركة نفط قطر لا يشغل أي جزء من قاع مياه الخليج المحاذية للمياه الإقليمية [٣٢]، وبالتالي أصبح هذا القاع، وما تحته، مجالاً لامتياز ونشاط الشركة الجديدة. وكسبت البلاد القضية، وتوالت بعد ذلك عمليات تعديل وتطوير الاتفاقيات، فعقدت اتفاقية في سبتمبر ١٩٥٢ حصلت قطر بموجبها على نسبة ٥٠٪ من الأرباح، ثم عقدت اتفاقية جديدة مع شركة «شل فيما وراء البحار» التي حلت محل شركة «سوبيريور أويل»، وقد روعيت مصلحة البلاد وتحقيق سيطرتها الوطنية بشكل تدريجي، خلال التعديلات والاتفاقيات الجديدة التالية .



سنوات الحرب العالمية الثانية وأعقابها

لقد سبقت عمليات اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، سنوات عشر عجاف (٣٩ - ١٩٤٩) في قطر، حملت في طياتها تأثيرات وانعكاسات الحرب العالمية الثانية (٣٩ - ١٩٤٥) السلبية على المجتمع القطري، شأنه في ذلك شأن مناطق الهيمنة البريطانية، وبلغت الأوضاع الاقتصادية حداً خطيراً من التدهور، حيث توقفت عمليات التنقيب عن النفط عام ١٩٤٢، بعد أن رأت السلطات البريطانية المسئولة، ضرورة ذلك، نتيجة لتجنيد كل رعايا الامبراطورية البريطانية لخدمة المجهود الحربي البريطاني بسبب الحرب .

وأغلقت الشركة الإنجليزية الفارسية للنفط أبوابها، فسدت أبواب الرزق أمام أعداد كبيرة من أبناء البلاد، الذين سرِّحوا من العمل بالشركة دون ضمان أو

تعويض، بالإضافة إلى أن خزانة الدولة قد حرمت مما كان يرد إليها من مبالغ سنوية، مقابل عمليات البحث والتنقيب، حسب نصوص الامتياز الأول. ولم يكن هذا وحده هو الذي دفع بالبلاد إلى هذا الوضع المتدهور، وإنما سبقه تدهور صناعة الغوص، وبوار أسواق اللؤلؤ وكساد تجارته، حيث عجز أرباب الحرفة عن تجهيز سفن الغوص بالمؤن الضرورية، التي اختفت من الأسواق، وارتفعت أسعار الموجود منها ، بالإضافة إلى إغلاق أسواق باريس أمام تصريف اللؤلؤ، وكانت المستورد الرئيسي له، خاصة بعد أن سقطت باريس في يد الألمان عام ١٩٤٠. وهكذا بدا أمراً طبيعياً أن ينشغل العالم عن سلع الرفاهية بحربه الضروس، التي لم يكن أحد يعلم مداها .

وقد نتج عن ذلك كله أن ساءت أوضاع البلاد التموينية، فعم الغلاء، وانتشرت الأوبئة نتيجة لانعدام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، كما نهشت المجاعات الكثير من المناطق النائية في البلاد. وزاد من خطورة الأوضاع تفاقم حالة العداء بين قطر والبحرين في تلك الفترة، بعد أحداث حرب الزبارة عام ١٩٣٧. فقاطعت البحرين التجارة مع قطر، بل وفرضت حصاراً على ما يرد إليها من الهند من المواد الغذائية، واختلت حركة النقل البحري، مما أعاق عمليات نقل هذه المواد إلى قطر عن طريق دبي، إلى جانب أن تأثيرات الحرب ذاتها قد انعكست بشكل مخيف على البلاد المنتجة للمواد الغذائية، وعلى رأسها الهند، التي كان عليها العبء الأكبر في توفير هذه المواد لمنطقة الخليج .

وقد لجأ الشيخ عبد الله آل ثاني إلى السلطات البريطانية في البحرين، يطلب إليها الترخيص لبلاده بالاستيراد مباشرة من الهند، بينما قامت السلطات البريطانية بإنشاء «مركز تموين الشرق الأوسط» بالقاهرة، لينهض بعبء توفير المواد الغذائية للخليج والجزيرة العربية، تنظم من خلاله عمليات استيراد هذه المواد من الكونغو وزنجبار وغيرهما. وكان أمراً طبيعياً أن تنشأ، في ظل هذه الأزمات فئات من المهربين، الذين استفادوا من هذه الأوضاع، ومن عمليات الاتجار بالمواد المهربة

من البحرين ودبي، فظهرت السوق السوداء، وتاجر الناس بالمواد الممنوعة كالأسلحة والذخائر وغيرها، بينما مارس البعض الآخر عمليات نقل وتهريب الرقيق[٣٣].

وكان الشيخ عبد الله قد أعرب عام ١٩٣٨ عن حاجة بلاده إلى الأسلحة وبصفة خاصة بعض السيارات المصفحة، طبقاً لما وعدت به بريطانيا عام ١٩٣٥، عند تجديد الحماية على قطر، وقد علل الشيخ طلبه بتزايد مسئولياته الإدارية، وباختلال الأمن، نتيجة الوضع الناشيء عن النزاع مع البحرين وبعض فروع قبيلة النعيم، وذكّر السلطات البريطانية بأنها قد تعهدت بتقديم العون له ضد أي اعتداء خارجي، ولكن رفضت السلطات البريطانية، كعادتها، الوفاء بما التزمت به في المعاهدة المجددة، وظلت مشكلة حاجة البلاد إلى الأسلحة قائمة بغير حل، رغم تكرار طلب الشيخ وإلحاحه على ذلك خلال عام ١٩٤٢ [٣٤]، والسبب في ذلك بطبيعة الحال أن بريطانيا كانت تريد الاحتفاظ لنفسها بحق الدفاع عن قطر، بشكل مباشر، ووفق ما ترى أن ذلك يقتضيه، وربما حتى يوافق الشيخ على تعيين معتمد سياسي بريطاني في بلاده .

وفي مايو عام ١٩٤٨ توفي ولي العهد، الشيخ حمد بن عبد الله، الابن الثاني للشيخ، في مستشفى شركة النفط بدخان، بعد فترة من المرض، فأصبح على والده الذي يعاني من المرض أيضاً، وقد تجاوز السبعين، أن يباشر شئون الحكم كلها بنفسه من جديد، فقضي عدة شهور - قبل أن يتنازل عن الحكم - في حالة من القلق والمتاعب، وقد عين ابنه الأكبر، الشيخ علي بن عبد الله ولياً للعهد، ولم يكن، كشقيقه الراحل، شخصية طموحة للحكم، ولم يترتب على ذلك تغييرات إدارية، وإن كان الشيخ نتيجة حرصه على المحافظة على استتباب الأمن والنظام، قد طلب أن تمده السلطات البريطانية بنحو ١٦٠٠ بندقية لهذا الغرض، واستند في طلبه الجديد إلى شروط معاهدة الحماية لعام ١٩١٦ [٣٥]، كما طلب الاعتراف بولاية العهد لابنه علي، فانتهزت تلك السلطات هذه المطالب، للضغط على الشيخ

لتطبيق البنود الثلاثة المعلقة من معاهدة عام ١٩١٦، وأهم نقطة فيها كانت تعيين معتمد بريطاني في قطر .

وحدث أن جمع الشيخ كبار رجال أسرته والقبائل القطرية، ورشح أمامهم ابنه علياً ولياً للعهد، وزكّاه، وطلب رأيهم، ثم أعدوا محضراً بوقائع الترشيح، وقعه الحاضرون بالموافقة [٣٦] ، وفاجأ الشيخ السلطات البريطانية بذلك، فلم تر بداً من مواصلة ضغطها عليه، بكثرة التدخل في شئون البلاد، وبتوالي اتهاماتها للشيخ بعدم القدرة على حفظ الأمن، وبترك تجارة الرقيق «دون أن يتصرف إزاءها بشكل مقنع» [٣٧] .

وبينما أزمع الشيخ عبد الله في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ التنازل عن الحكم نهائياً لولي عهده الجديد، في ظروف اشتد فيها عليه المرض، كثرت عليه المتاعب من جانب بعض أفراد أسرته، بشأن مخصصاتهم مما كان يدفع للحاكم من جانب شركة النفط [٣٨] . وقد تزامن مع ذلك حدوث بعض الاضطرابات في سوق الدوحة، أسفرت عن إصابة بعض العناصر الهندية والباكستانية، بالغت السلطات البريطانية في تضخيمها وإشاعتها، فلم ير القائم بعمل المقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل «وليم هاي W. Hay » بُداً من التوجه إلى الدوحة في ١٦ أغسطس ١٩٤٩، والحصول على موافقة خطية من الشيخ عبد الله بتنفيذ البنود الثلاثة المعلقة من معاهدة الحماية عام ١٩١٦ المشار إليها، وذلك قبل موافقة بلاده على تسلُّم الشيخ علي بن عبد الله مقاليد الحكم .

واعترفت السلطات البريطانية بالشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حاكماً على قطر. وعلى الفور طلب الحاكم الجديد تعيين معتمد سياسي بريطاني في قطر، ثم وقَّع على صلاحية كافة الاتفاقيات التي عقدها والده مع الحكومة البريطانية، كما وقَّع كذلك على خطاب يطلب فيه تعيين مستشار بريطاني له [٣٩] .

وقد عيّنت السلطات البريطانية «المستر كوكرين Cochrane » مسئولاً عن الأمن في قطر، وكلفته بأن يعمل على تنظيم قوة بوليس محلية تتولى مسئولية صيانة الأمن. وحتى نهاية عام ١٩٤٩ لم توفق السلطات البريطانية في العثور على شخصية مناسبة لتتولى وظيفة مستشار حاكم قطر، وكانت ترى - كما تذكر التقارير البريطانية - أن الوقت على كل حال لازال مبكراً للبدء في تأسيس إدارة حقيقية في قطر. وفي ٢٣ أغسطس ١٩٤٩ عيّنت بريطانيا الضابط «جون ويلتون John Wilton » معتمداً سياسياً لها في قطر British Political Agent، كما اتخذت داراً للوكالة البريطانية فيها [٤٠] .

تزايد النفوذ البريطاني

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، دخلت قطر طوراً جديداً من أطوار تاريخها، تدفقت خلاله الأموال، مع تزايد تدفق النفط وتصديره بكميات هائلة، وقد حكمها خلال هذه المرحلة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٩٤٩ - ١٩٦٠) ثم ابنه الشيخ أحمد بن علي (١٩٦٠-١٩٧٢)، ثم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢-١٩٩٥م)، وبينما شهدت قطر خلال هذه المرحلة، ولأول مرة معتمداً سياسياً بريطانياً يقيم في عاصمتها، فإنها كذلك حصلت على استقلالها نهائياً عن النفوذ البريطاني منذ بداية سبتمبر عام ١٩٧١م .

فكانت بحق فترة تحولات عميقة في حياة قطر والقطريين، استمرت نحو عقدين من الزمان، كان من أبرز ملامحها أن المجتمع القطري لم يعد مجتمع البداوة والغوص، وإنما أضحى مجتمعاً مختلفاً، بانفتاحه على معطيات الحضارة الحديثة، في شتى نواحيها السياسية والإدارية والإقتصادية، مع ما يصاحبها من تطورات اجتماعية في شتى المجالات، وإن كان هذا الانفتاح قد ارتبط في البداية، وبشكل محكم، بعجلة الإدارة البريطانية ومن خلالها، تطبيقاً لمعاهدة الحماية المعقودة بين قطر وبريطانيا منذ عام ١٩١٦م، والتي جددت عام ١٩٣٥م.

وبعد أن كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، أو حتى مساعده، يتولى مباشرة مهام ومصالح بريطانيا في قطر، من خلال زيارات هذا أو ذاك المتكررة لها، عينت بريطانيا «ويلتون» الذي شغل وظيفته في الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥١) ثم أعقبه «مايكل جاكومب» (٥١ - ١٩٥٣)، وتلاه موبرلي J.C. Moberly (١٩٥٣ - ١٩٦٠) وكان المعتمد السياسي البريطاني في قطر يتبع وزارة المستعمرات مباشرة، كما كان الممثل الأجنبي الوحيد في قطر، أما مهمته فتنحصر بشكل أساسي في تولي إدارة الشئون الخارجية لقطر، وتمثيل مصالح بلاده فيها، بالإضافة إلى مباشرة بعض المهام القضائية المتعلقة بمحاكمة الأوروبيين والهنود والباكستانيين، ورعاية المصالح التجارية للبريطانيين في قطر [٤١] .

وطبقاً لتنفيذ بقية البنود المعلقة من المعاهدة، تقرر إنشاء مكتبين للبريد والبرق، كما سمح بنشاط التجار البريطانيين في قطر، وبدأ توافد الإنجليز إلى الدوحة، وإن كان هؤلاء لم يشكلوا فيما بعد جالية بريطانية كبيرة، كذلك لم تعرف قطر وجود حامية عسكرية بريطانية على أراضيها، وبشكل عام كان الوجود البريطاني في قطر محدوداً وغير مثير للانتباه [٤٢].

وبالرغم من ذلك كله فإن تأثير بريطانيا ونفوذها السياسي والإداري في قطر قد ازداد إلى حد بعيد خلال عام ١٩٥٠م، كما تشير التقارير البريطانية، فقد «دعَّم ممثلوها موقف الشيخ، الذي أصبح مركزه أكثر قوة، وقد بدا هذا واضحاً خلال تعاملاته وعلاقاته، سيطرته على جميع أنحاء بلاده» [٤٣].

ويبدو أن الشيخ علي كان يستشير والده في كثير من شئون الحكم، وأنه كثيراً ما يقع تحت تأثيره، متبنياً رأيه في كثير من المسائل، وقد جلب ذلك استياء السلطات البريطانية، التي سعت من جانبها لإقناع الشيخ بقبول النصائح البريطانية [٤٤] .

وخلال عام ١٩٤٩م أنشيء فرع للبنك الشرقي بالدوحة، كما جرت المباحثات مع المسئولين عن البرق والتليفون والبريد لافتتاح مكتبيهما بالدوحة. ولم يقدم الحاكم على إجراء أية تغييرات تتعلق بالمسائل الإدارية أو المالية، خاصة فيما يتصل بنظام المحاسبات، أو تحديد وتخطيط أوجه الانفاق، أو حتى إعداد ميزانية للبلاد، فقد أرجأ اتخاذ مثل هذه الإجراءات خلال ما تبقى من العام حتى يصل المستشار البريطاني[٤٥] .

وبطبيعة الحال سارعت السلطات البريطانية إلى الإستجابة لطلب الشيخ بتعيين مستشار بريطاني، لمعاونته في إدارة شئون دولته، فأرسلت فيليب بلانت Philip Plant ومعه جماعة من الخبراء والفنيين الإنجليز الذين انتشروا، فور وصولهم للدوحة في ٢٧ فبراير عام ١٩٥٠م، في إدارات البلاد ومرافقها، فكان منهم قائد الشرطة، ومدير إدارة مهندسي الحكومة، ومديرون لإدارة المياه والكهرباء والميكانيكا، والأشغال العامة، والصحة ولم يكتف هؤلاء بوظائفهم، كمستشارين فنيين، وإنما عملوا كمديرين تنفيذيين لكافة الدوائر الحكومية، مبررين ذلك بقلة الكفاءات والخبرات في قطر، التي أصبحت على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب نظماً وإدارات عصرية.

وعندما فوجيء الشيخ عبد الله بن قاسم بوفاة ابنه وولي عهده الشيخ حمد عام ١٩٤٨م، قرر على الفور أن يكون إبنه الأكبر الشيخ علي هو ولي عهده الجديد - كما مر بنا - ولكنه قرر في نفس الوقت بأن يُسلِّم الشيخ علي كتابةً بأن يخلفه في الحكم نجل ولي العهد المتوفي وهو (الشيخ خليفة بن حمد) - الذي كان لايزال صغيراً - لتولي أية سلطة آنئذ، ولم يكن الشيخ علي بن عبد الله، الذي كان الاختيار الثاني من جانب أبيه من المتحمسين لتولي مهام الحكم والسياسة، كما كان كبير السن نسبياً عندما تولى السلطة عام ١٩٤٩ [٤٦].

ومن الواضح أن الشيخ خليفة بن حمد بدأ يبرز كشخصية عامة منذ هذه الفترة، حيث شغل عدداً من المناصب، منها رئيس جهاز الأمن في أول مشروع بترولي في قطر، كما عمل رئيساً لمجلس القضاء في المرافعات العامة، فوزيراً للمالية في نوفمبر عام ١٩٦٠م. وقبل وظيفته الأخيرة هذه كان عمه قد تجاوزه في تولية الحكم، وتنازل عنه لابنه الشيخ أحمد بن علي، الذي أصبح حاكماً لقطر منذ أكتوبر ١٩٦٠م، وجدد البيعة في نفس الوقت للشيخ خليفة ليكون ولياً لعهد الحاكم الجديد ونائباً له. ومنذ ذلك التاريخ وهو يلعب دوراً كبيراً في السياسة القطرية، خاصة عندما ألغي منصب المستشار البريطاني منذ عام ١٩٦٠م [٤٧].

وإذا كانت التطورات السابقة قد أوقعت قطر خلال عقد الخمسينيات بالذات، تحت الإشراف البريطاني النشط والمباشر - رغم محاولات الشيخ عبد الله بن قاسم المحافظة على حريتها واستقلال إرادتها الوطنية - فلم يكن ثمة مفر من حدوث ذلك، سواء نظمته معاهدة أم لا. وقد نتج عن ذلك، أن قطر لم يكن لها سياسة خارجية مستقلة، أو حتى تمثيلاً دبلوماسياً أو قنصلياً، فلم يحدث ذلك إلا بعد أن حصلت على استقلالها عام ١٩٧١م.

وإذا كانت تلك التطورات، تتفق وجوهر معاهدة الحماية البريطانية على قطر، خاصة بعد تطبيق المواد التي كانت معلقة فيها منذ عام ١٩٤٩م، إلا أن تطبيقها على النحو السابق قد مسّ عملياً بسيادة الدولة واستقلال إرادتها، وإن حفظت من الناحية القانونية أو الشكلية هذه السيادة، ذلك أن الحاكم قد تنازل عن هذا الدور السياسي للسلطات البريطانية بمحض إرادته، اعتماداً على أن بلاده في ظروف داخلية وخارجية تقتضي الاعتماد على دولة كبرى، ذات صلات تاريخية ببلاده، تدعم حكمه وتعاونه، شأن إمارات الخليج الأخرى، مكتفياً بتمتعه باستقلاله الداخلي في إدارة شئون بلاده، والتي لم يستطع فيها الاستغناء عن المستشارين البريطانيين.

وبالرغم من فقدان قطر لسيادتها الخارجية، إلا أنها حاولت منذ الستينيات الاشتراك في بعض ألوان النشاط الدولي، وذلك بالانضمام إلى منظمات فنية تابعة لهيئة الأمم المتحدة، كهيئة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، كما اشتركت كذلك في مؤتمرات الدول المنتجة للنفط، وفي مؤتمرات مقاطعة إسرائيل، كما اشتركت في الدورة الرابعة عشرة للجنة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة في ٢١ يناير ١٩٦١م [٤٨].

بناء النظام السياسي والإداري

حتى السنوات الأولى من النصف الثاني للقرن العشرين، وبالذات خلال عهد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٩٤٩ - ١٩٦٠م) لم تعرف قطر تنظيمات الدولة الحديثة، بإداراتها وحكومتها، وإنما كانت السلطة فيها، بشكل تقليدي، تتركز في يد الشيخ الحاكم وكبار رجال أسرته. وكانت السلطة تستمد قوتها، بطبيعة الحال، من مدى قوته الشخصية ومكانته الاجتماعية، وكذلك وضعه الاقتصادي الموروث، ومن ثم كان يدير بأسرته شئون البلاد بطريقة مباشرة، وفق أعراف وتقاليد اجتماعية مستقرة.

وكان الشيخ الذي يلي الحكم بمبايعة أهل الحل والعقد، يجمع في يده كافة السلطات، وبعبارة أخرى هو الحاكم والمشرِّع والمنفذ والقاضي في آن واحد، ولعل هذا يمثل امتداداً، بشكل أو بآخر، لمبدأ الخلافة في النظم الإسلامية، فلم يكن هناك تشريع أو قانون مكتوب، يحدد سياسة الحكم، وإنما كانت الغلبة والسيادة للعرف والتقاليد المتوارثة [٤٩].

وقد اعتادت بريطانيا أن تعترف بالحاكم الجديد، الذي اتفق عليه من قبل رجال العائلة، وذلك في احتفال رسمي، يقام لهذا الغرض، يحضره المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ثم المعتمد السياسي البريطاني في قطر بعد ذلك. وخلال

ذلك الاحتفال يعلن الحاكم الجديد التزامه بكافة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها أسلافه مع الحكومة البريطانية [٥٠].

وبالرغم من أن الحكم يقوم على أساس السلطة المطلقة للشيخ الحاكم، إلا أنه كان عادة ما يلجأ إلى عقد مجالس مؤقتة من كبار الأعيان والعلماء والتجار، ليستشيرهم في بعض الأمور المتعلقة بالإدارة كلما دعته الحاجة إلى ذلك. وكانت سلطة الحاكم نهائية، فيما يتعلق بشئون القضاء الخاص بالمواطنين القطريين، التي يديرها عن طريق القضاة الشرعيين والمدنيين الذين يتولى بنفسه تعيينهم، كما كان يصدر القوانين والتشريعات الضرورية لإدارة شئون البلاد، ويقوم عن طريق ممثليه المدنيين بتصريف كافة الأمور المتعلقة بتحقيق العدل وحفظ الأمن والنظام، وغير ذلك من النشاطات التي تدخل في نطاق مهام الحكومات الحديثة.

لقد توالت بعد ذلك خلال فترة حكم الشيخ أحمد بن علي (١٩٦٠ - ١٩٧٢م) التطورات التي شملت الجهاز الإداري والتنفيذي. وكان أهم هذه التطورات إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشيخ، حيث تولى صلاحيات منصبه آنذاك ولي العهد ونائب الحكم، الشيخ خليفة بن حمد، الذي أصبح بمثابة رئيس للحكومة، واستطاع من خلال منصبه، القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لتطوير البلاد، وكان ذا تأثير واضح في صياغة وإصدار القرارات والقوانين التي كانت تصدر باسم الحاكم أو باسمه كنائب له. وقد تمكن خليفة خلال فترة وجيزة من أن يكون مسئولاً عن خطط الحكومة وسياستها وتسيير دفتها. كما استحدث منصب المدير العام للحكومة، الذي كان يعينه نائب الحاكم، ويكون مسئولاً أمامه، وهو بمثابة وكيل وزارة يشرف على الوزارات الرئيسية، وقد تولاه شخصية مصرية معروفة في فبراير ١٩٦٢م [٥١].

وقد أعقب هذه التطورات صدور سلسلة من القوانين والمراسيم المنظمة لأجهزة الدولة وإداراتها. فصدر «القانون الفاتح» رقم (١) لعام ١٩٦١م بإنشاء جريدة

رسمية لحكومة قطر «ينشر فيها كل تشريع يصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون». ثم توالى بعد ذلك في نفس العام إصدار سلسلة من القوانين المهمة منها قانون الجنسية الذي صدر في إبريل، وفيه تحددت الجنسية القطرية وقواعد منحها..

ثم توالى خلال السنوات الأولى من الستينيات إصدار العديد من القوانين واللوائح، كان أهمها وأبعدها أثراً في تطوير الإدارة العامة في قطر، القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢م الخاص بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية. الذي تضمن قواعد جديدة لتنظيم هذه الإدارة في دولة قطر، حيث استحدثت ولأول مرة هيئة إدارية عليا مركزية عصرية يشرف عليها نائب الحاكم، الذي عهد إليه بإعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قدر من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري، كما عهد إليه كذلك بالرقابة على سير الجهاز الحكومي، كذلك نص القانون على إنشاء إدارة عامة للحكومة تكوّن الهيئة المركزية لها، على أن تتألف من ثلاث إدارات رئيسية هي : - إدارة الشئون المالية، إدارة الشئون الإدارية ،ثم إدارة شئون البترول.

ثم أضيفت للإدارات السابقة «إدارة للشئون القانونية»، وأنشيء منصب المدير العام للحكومة المشار إليه آنفاً (المادتان الخامسة والسادسة). ولما كان قانون العمل قد صدر عام ١٩٦٢م، فقد صدر القانون رقم (٨) لعام ١٩٦٣م بإنشاء «دائرة للعمل والشئون الإجتماعية» [٥٢] ، التي كانت نواة لوزارة تحمل نفس الاسم فيما بعد، وفيما يتعلق بالشئون الخارجية، والتي كان يتولاها المعتمد السياسي البريطاني بشكل عام، فقدشهدت تطوراً هاماً، خاصة بعد أن قررت بريطانياالإنسحاب من المنطقة بأسرها عام ١٩٦٨، فصدر المرسوم بقانون رقم ١١ لعام ١٩٦٩ المتعلق بإنشاء إدارة للشئون الخارجية تتبع دار الحكومة، وهي التي أصبحت نواه لوزارة الخارجية الحالية.

وعندما صدر أول دستور قطري في شكل « نظام أساسي مؤقت » في إبريل عام ١٩٧٠ أقر هذا النظام تشكيل أول مجلس وزاراء في تارخ قطر، وبالفعل صدر المرسوم رقم ٣٥ في ٢٩ مايو ١٩٧٠ بتأليف مجلس وزراء، يتولى رئاسته نائب الحاكم وولي العهد آنذاك وهو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ثم توالى بعد ذلك صدور العديد من القوانين التي تحدد صلاحيات الوزراء، وتعين إختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى [٥٣]، وقد إجتمع للمرة الأولى في تاريخ البلاد أول مجلس للوزراء في ٣ يونيو ١٩٧٠ وكان يضم عشرة مناصب وزارية هي وزارات : المالية والبترول، التربية والتعليم، والداخلية، والعدل، والصحة العامة، والأشغال العامة، والعمل والشؤن الإجتماعية، والصناعة والزراعة، والمواصلات والنقل، وأخيراً وزارة الكهرباء والماء.

وقبيل أن تحصل قطر على استقلالها في سبتمبر ١٩٧١م كانت السنوات القليلة السابقة على ذلك قد شهدت عدة تطورات هامة تمثلت في إصدار قوانين ونظم جديدة، ساعدت على بلورة الشخصية القطرية، منها انضمام قطر في يناير ١٩٦١م إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) كأول دولة، بعد الدول التي تأسست منها المنظمة - في سبتمبر ١٩٦٠م - ومنها كذلك إصدار قانون الجنسية القطرية عام ١٩٦١م، والذي أدخلت عليه عدة تعديلات بين عامي ١٩٦٣م، ١٩٦٦م ساهمت في النهاية في تحديد هوية المواطن وطبيعة المواطنة [٥٤].



ويتصل بالتطورات السابقة تقليص دور المعتمد السياسي البريطاني في قطر، وحصر مهامه في المسائل القنصلية فقط، وقد طلبت قطر من الحكومة البريطانية الموافقة على ذلك، نتيجة لإعلان بريطانيا عزمها على الإنسحاب من منطقة الخليج، وبالفعل استجابت الحكومة البريطانية لذلك وحددت مهام معتمدها في قطر آنئذ وهو «ادوارد هندرسن Eeward Henderson » بمباشرة

الأعمال القنصلية وحدها، حتى استقلت البلاد، ليصبح آخر معتمد بريطاني هو أول سفير لبلاده يقدم أوراق اعتماده إلى حاكم قطر [٥٥].

وكان إنشاء إدارة للشئون الخارجية تتبع دار الحكومة عام ١٩٦٩م خطوة مكملة نحو مباشرة الدولة شئونها الخارجية بنفسها، بعيداً عن الوصاية البريطانية، كما انتقلت شئون الجوازات والهجرة إلى أيدى الوطنيين، بعد أن سنت القوانين المتعلقة بها عامي ١٩٦٣، ١٩٦٤م، وقد أصبح خاضعاً لها كل من يحملون الجوازات البريطانية، الذين بات عليهم أيضاً إذا كانوا مخالفين لقوانين البلاد، أن يمثلوا أمام محكمة الهجرة القطرية أو محكمة العمل [٥٦].

وتوالت بعد ذلك خطوات تعريب الإدارة وتقطيرها، حيث تبنت الدولة خطة لذلك، وبالذات فيما يتعلق بالمراكز الإشرافية والرئاسية، وكانت أول خطوة في هذا السبيل إبعاد مستشار الحكومة البريطاني - كما رأينا - وكذلك إقصاء كوكرين عن إدارة الأمن، كما تم الاستغناء عن معظم المديرين البريطانيين، وفي المقابل تم تعيين الدكتور حسن كامل مستشاراً قانونياً للحكومة منذ عام ١٩٦٠م، ثم أصبح مستشاراً عاماً لحكومة قطر اعتباراً من عام ١٩٦٧م، ومع بداية السبعينات كانت البلاد تتخذ سبيلها بإرادة وحزم نحو تعريب إدارات ودواوين الحكومة، بما يتفق وتضاؤل وانحسار النفوذ البريطاني فيها، والذي انتهى بشكل رسمي مع إعلان الاستقلال في سبتمبر عام ١٩٧١م.



أما بالنسبة للنظام القضائي، فقد بدأ القضاء شرعياً في أول أمره، حيث تأسست في قطر أول محكمة شرعية عام ١٩٢٨م، وبدأت منذ ذلك التاريخ في تسجيل القضايا والأحكام، بعد أن كان القضاة يصدرون أحكامهم شفهياً، معتمدين على التقاليد الإسلامية، ومستمدين هذه الأحكام من الشريعة الإسلامية، ومع ولكن مع تطور أوضاع البلاد وخاصة بعد اكتشاف النفط

وتصديره، واتساع أجهزة الحكم والإدارة ونشاطاتها، وازدياد العمران البشري، وكثرة المصالح، أنشئت رئاسة للمحاكم الشرعية يرأسها قاضي القضاة. ومع تعقد قضايا العمل والعمال وكثرتها، صدر القانون رقم (٤) في مارس ١٩٦٢م الذي يختص بإنشاء محكمة للعمل، لتختص بالفصل في جميع الدعاوي المتعلقة بتطبيق أحكام قانون العمل، وجميع المنازعات الناشئة عن تطبيق الأحكام الصادرة منها [٥٧].

وفي نوفمبر ١٩٦٩م أنشئت «محكمة لشئون بلدية قطر» تختص بالفصل في المخالفات التي تنشأ عن تطبيق القوانين المتعلقة بتنظيم المباني، ومراقبة المواد التموينية، والنظافة العامة ... الخ. ثم ألغيت هذه المحكمة لتحل محلها «محكمة قطر الجزئية» التي أنشئت في مايو ١٩٧٠م، وهي تختص بالفصل في الدعاوي الجزائية التي تقررها جداول القوانين المرفقة بقانون إنشائها [٥٨]، وهكذا شهدت قطر قضاء مدنياً أو عدلياً إلى جانب القضاء الشرعي .

الاتجاه نحو الاستقلال

وعقب ظروف دولية ومحلية ترتبت على إعلان بريطانيا عزمها على الإنسحاب العسكري من الخليج في يناير ١٩٦٨م، حاولت إمارات الخليج ومشيخاته العربية التسع إقامة أول اتحاد فيما بينها لسد ما سمي حينئذ بالفراغ، الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني. وقد لعب ولي عهد قطر ونائب الحاكم دوراً بارزاً في تلك الجهود التي بذلت لتأسيس دولة اتحادية، وكان اتفاق دبي ينص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل. ونتيجة لتعثر المفاوضات بدأت قطر تتخذ سبيلاً مستقلاً ومن هنا كان صدور دستورها في أبريل ١٩٧٠، الذي تضمن أن قطر دولة عربية تعتبر نفسها جزءاً من اتحاد الإمارات العربية. وعندما لم يخرج الاتحاد إلى حيز التنفيذ، جاء في تعديل النظام الأساسي القطري أن شعب قطر جزء من الأمة العربية [٥٩]، دون إشارة إلى صلة قطر باتحاد الإمارات العربية.

ومن المهم أن نشير إلى أن هذا النظام الأساسي يعتبر بمثابة أول دستور عرفته قطر خلال تاريخها، وقد وضع مسودته المستشار القانوني للحكومة القطرية (الدكتور حسن كامل) واحتوى سبعاً وسبعين مادة تناولت نظام الحكم، وأقرت النظام الوراثي، ونظمت السلطات وحددت اختصاصاتها، كما تضمن النظام تحديد حقوق المواطنين وواجباتهم، بالإضافة إلى تحديد المبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة، وقد نص على قيام مجلس للشورى يساهم في العملية التشريعية، ويعين في تسديد مسار السلطة التنفيذية للدولة بقيادة الأمير، وبعد أقل من شهرين من إعلان هذا النظام، شكلت أول وزارة قطرية في ٢٩ مايو ١٩٧٠ .

والملاحظ أيضاً أنه بالرغم من القصور الذي اعترى هذا النظام، إلا أن تطبيقه لم يتخذ صورة متكاملة نتيجة لتعطيل حكم هام من أحكامه وهو المتعلق بتشكيل مجلس الشورى[٦٠]. حتى تولى نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني - مقاليد الحكم - في فبراير ١٩٧٢م، ورأى ضرورة تعديل هذا النظام، وصدر بالفعل «النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم» في ١٩ ابريل ١٩٧٢م، وهو النظام المعمول به في قطر منذ ذلك التاريخ.

❁ ❖ ❁ ❖ ❁

جاء القرار البريطاني في مطلع عام ١٩٦٨م بالإنسحاب تدريجياً من منطقة الخليج في موعد ينتهي مع نهاية عام ١٩٧١م، ليدفع ببلدان الخليج العربية خطوة حاسمة نحو الاستقلال والفكاك من ربقة معاهدات الحماية البريطانية، وما ارتبط بها من نفوذ سياسي وتواجد عسكري.

ساهمت الظروف الخارجية هذه، إلى جانب الداخلية، في تهيئة سبيل قطر للاستقلال، وما أن جاء أول سبتمبر عام ١٩٧١م، حتى كانت محادثات ووثائق إعلان الاستقلال قد اتفق عليها، ليعلن ولي العهد ونائب الحاكم استقلال البلاد في بيان أصدره للشعب ذكر فيه أنه «... تنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا

إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة، وجميع الاتفاقات والالتزامات والتنظيمات المترتبة عليها، المبرمة مع الحكومة البريطانية، وبذلك تصبح قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة [٦١]، كذلك فقد أكد بيان الاستقلال على توجهات الدولة «العربية والإسلامية»، وارتباطها بجاراتها، وتأييد حقوق شعب فلسطين ودول المواجهة العربية مع اسرائيل، والتأكيد على أهمية اتحاد الإمارات، والإيمان بمباديء وأهداف الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة [٦٢].

وقد ترتب على إعلان الاستقلال أن صدر في ٣ سبتمبر قرار بإنشاء وزارة للخارجية، تولاها - بالنيابة - ولي العهد ونائب الحاكم، كما صدر قرار بتغيير لقب رئيس الدولة من «حاكم» إلى «أمير» [٦٣]. وفي ١١ سبتمبر انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية، وفي ١٦ سبتمبر إنضمت لهيئة الأمم المتحدة، وشرعت تمارس سياستها الخارجية بنفسها لأول مرة في تاريخها، وانطوت بذلك صفحة الحماية البريطانية، وما صاحبها من نفوذ وسيطرة، لتبدأ قطر مرحلة الإستقلال منذ عام ١٩٧١، حيث عقدت معاهدة صداقة بين قطر وبريطانيا وقعت في ٣ سبتمبر، أي بعد يومين من إعلان الإستقلال، وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٢ انفرد نائب الحاكم وولي العهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بالحكم، فيما عُرف بالحركة التصحيحية، لتبدأ البلاد صفحة جديدة من تاريخها.

وهكذا شهدت قطر خلال عقدين هامين من الزمان في تاريخها (١٩٥٠-١٩٧٠) تغييرات جذرية، وعبرت خلالهما فترة تحول أو مفترق طرق، وبدت وكأنها مرحلة انتقالية من عصر تاريخي إلى آخر، انفتحت خلالهما على معطيات العالم الحديث ومتغيراته، وتوالت خلالهما مقدمات الإستقلال، بعد أن بدا وكأن بريطانيا قد أمسكت بخناقها، فامتلكت قطر زمام شئونها وإداراتها الداخلية جميعاً، وحصلت، بعائدات النفط، على الأساس المادي لبناء اقتصادي وتطور اجتماعي مأمول، فعرفت بدايات المؤسسات التعليمية والإجتماعية، وشهدت تبلور ملامح

بنا ء إجتماعي جديد، بعد أن إرتفعت معدلات النمو السكاني بشكل لم يسبق له مثيل.

وظهرت بوادر طبقة عمالية، بانخراط فقراء الغوص وابنائهم في مؤسسات النفط وصناعاته، كما تشكلت ملامح طبقة وسطى من رجال الإدارة وأرباب المهن، الذين حلوا بفضل التعليم الحديث، في إدارات الدولة وأجهزتها محل العناصر الأوروبية منذ أواخر الستينيات. وشهدت نهاية هذين العقدين تحلل قبضة الإنجليز عن البلاد، وتبلور الشخصية الوطنية والقومية والدولية لقطر، لتصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة.



الهوامش والمصادر

١ - انظر نصوص الميثاق في :
Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Record, Vol. I. Princeton 1956, pp. 269 - 273.

٢ - فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج، ١٨٥٣ - ١٩١٤، جـ ٢، الكويت ١٩٨٤، ص ٢٥٥ - ٢٦٢ .

٣ - عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، الكويت ١٩٧٩، ص٤٣.

٤ - فتوح الخترش وعبد العزيز المنصور، مصادر تاريخ قطر، الكويت ١٩٧٩، ص ٥٤، ٥٥. الوثائق أرقام ١٠٨- ١١١ .

٥ - IOR. R/15/2/30, Letter from Sayed Shaker Effendi to Yousf Fakhru, p. 125

٦ - فتوح الخترش، المصدر السابق، وثيقتان ١١٣، ١١٩، ص ٥٧ - ٥٨.

٧ - تقرير يوسف كانو في ٢ أغسطس ١٩١٤ :
IOR. R/15/2/30, Report from Yousef Kanoo.

٨ - IOR. R/15/2/30, No. CF 302, from Knox to P.Cox, 1st Sept. 1914.

٩ - نصوص المعاهدة بكتاب وثائق التاريخ القطري، جـ ٢، من الوثائق البريطانية والعثمانية، الدوحة ١٩٧٩، ص ١٢ - ١٧ .

١٠، ١١ - IOR. R.15/2/79, Letter No. 104 - S dated 13 May 1921, from the Political Resident to the Forgin Secretary.

١٢ - Zahlan, R.S., The Creation of Qatar, London , 1979, p. 62.

١٣ - IOR. R/15/2/79, Telegram, File 1/4 from Trevor to Political Agent, Bahrain No. 206, 3rd Feb 1922.

١٤ - IOR. R/15/2/79, from the Agency, Bahrain to the Political Resident, Bushire, 3rd Nov. 1922.

١٥- IOR. R/15/2/79, No. 844, from British Residency, Bushire to the Political Agency, Bahrain, 11th Nov. 1922.

١٦- IOR. R/15/2/79, D.O.No. 155/1/4, July 7 1924 and No.447-S 8th Agu. 1924.

١٧- IOR. R/15/2/79, No. 38 - S. Bushire, 30th January 1926, pp. 47- 48

١٨- Op. cit., p. 49.

١٩- IOR. R/15/2/79, 9th Sept. 1920, to Shaikh Abdullah

٢٠- IOR. R/15/2/79, No. C. 76, from Prior to the Political Resident, Bushire, 30 May 1929.

٢١- IOR. R/15/2/79, "Protection Accorded to the Shaikh of Qatar", p. 128.

٢٢- راجع : عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩، ص٢٦-٦٠، ٦٥.

٢٣- Zahlan, R.S. The Creation of Qatar, p. 65.

٢٤- IOR. R/15/1/627, Qatar Oil, F. 83 India Office 14 Dec. 1933. pp. 7 - 14.

٢٥- IOR. R/15/1/627 نفس المذكرة السابقة حول «سياسة المستقبل في قطر» وهي بتوقيع :

J.G. Laithwaite , India Office P.Z. 82/5/33 , Dex. 1933, pp. 62-64, 70 - 71.

٢٦- عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩،ص ٦٨.

٢٧- IOR. R/15/1/627, Note from Lieut-Colonel, Political Agent, Bahrain, 10th Jan. 1934. p. 85.

٢٨- وثائق التاريخ القطري، من الوثائق البريطانية والعثمانية، جـ ٢، قسم الوثائق بمكتب أمير قطر، نفس الرسالة في ١٧/٤/١٩٣٥، ص ٢١، ٢٢، ورسالة فاول للشيخ في ١١/٥/١٩٣٥، ص ٢٥ - ٢٦ .

٢٩ - عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٦٩ ؛ كتاب العهد: قطر وثرواتها النفطية، ص ١٠٠ - ١١٢ .

٣٠ - وثائق التاريخ القطري، المصدر السابق، ص ٢٦، ٢٧ .

٣١ - انظر تفصيلات المفاوضات وخطواتها في مجموعة الوثائق البريطانية في أرشيف وزارة الهند India Office Recond R/15/1/627, 82/27 المجلد الثاني بعنوان Qatar Oil, 1934.

- وكذلك كتاب إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، الدوحة ١٩٨٥، ص ١٤١ ومابعدها .

- كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص ١٢٣ ومابعدها.

- ناصر العثمان، السواعد السمر، قصة النفط في قطر، الدوحة، بدون تاريخ، ص ٨١ - ٨٣، ٢٢٣ .

٣٢ - انظر تفصيلات حول هذا التطورات الجديدة بكتاب عبد العزيز المنصور، تطور قطر السياسي ١٩١٦ - ١٩٤٩، ص ٢٠٦ ؛ ناصر العثمان، السواعد السمر ص ٨١ - ٨٣، ص ٢٢٣.

٣٣ - FO. 371/74935, Political Review of Events in the Persian Gulf during the year 1948, 21th Jan. 1949.

٣٤ - مذكرة الوكيل السياسي البريطاني وايتمان H. Weightman في ٢١ أكتوبر ١٩٣٨، أوراق مكتبة حكومة الهند البريطانية (عن قطر وثروتها النفطية، ص ١٧٩).

٣٥ - FO. 371/74935, Political Review, Year 1948, 21 Jan. 1949.

٣٦ - نص محضر موجز للقرار، محرر في ٢٤ شعبان ١٣٦٧هـ (قطر وثروتها النفطية ص٢٠٠).

٣٧ - FO. 371/74935, Political Review, Year 1948, 21 Jan. 1949.

٣٨ - FO. 371/82003, Persian Gulf Residency, 31st Sept. 1950.

٣٩ - FO. 371/82003, Persian Gulf Residency, 31st Sept. 1950.

٤٠ - FO. 371/82003, Secret, Persian Gulf Residency, 29 July 1950.

انظر نص أول تقرير أعده ويلتون عن الإدارة في قطر (أغسطس - ديسمبر ١٩٤٩) وقد وعده الشيخ بقطعة من الأرض لإنشاء مبنى دائم للوكالة وتم تعيين المكان الملائم لذلك .

٤١ – مصطفى مراد الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٦١، ص ٧٣، ٧٤ .

٤٢ – فريد هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، بيروت ١٩٧٥، ص٧٠ .

٤٣ – FO. 371/91258, Administration Report of the British . Agency, Doha, for the year 1950 . أعده جاكومب.

٤٤ – FO.371/91258, Persian Gulf. Annual Review,For 1950, Jan. 13,1951 .

٤٥ – FO. 371/82003, Persian Gulf Report, 29 July 1950 .

(من تقرير أعده ويلتون عن الإدارة في قطر عن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر ١٩٤٩).

٤٦– Zahlan, Rosemarie, S., The Creation of Qatar, p. 97.

٤٧– الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، ص ١٩٧؛ سنان، تاريخ قطر العام، ص ١٠٦ .

٤٨– عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩م، الكويت ١٩٧٩، ص ٣٧، ٣٨، يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، الدوحة ١٩٧٩، ص ٦٠، ٦١.

٤٩– يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ٢٣٣، ٢٣٤ .

٥٠– عبد العزيز المنصور، تطور قطر السياسي ١٩١٦ – ١٩٤٩م، ص ٣٦، ٣٨ .

٥١– هو الدكتور حسن كامل، **راجع** :

Zahlan, Rosemarie. S., The Creation of Qatar, London, 1979, p.102.

وأيضاً محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام، بغداد ١٩٦٦، ص ١٠٩، ص ١١١ ؛ ومجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٩١٣ (القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢م).

٥٢– مجموعة قوانين قطر، المجلد الثاني، ص ٨٣٠ – ٨٣٣، ص ٨٧٠، وكذلك حسن كامل، دور التشريع في بناء النظام الإداري بدولة قطر، معهد الإدارة، محاضرات غير منشورة، الدوحة ١٩٧٤، ص ٤، ٥.

٥٣- يوسف عبيدان، معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٤٣ وما بعدها.

٥٤ - راجع مجموعة قوانين قطر، المجلد الرابع، ص ١٨٤٩ وما بعدها (نص القانون والتعديلات التي أدخلت عليه).

٥٥- كان هندرسن ثالث المعتمدين السياسيين لبريطانيا في قطر بعد ويلتون وموبرلي، وقد خلفه د. جرو فوردD. Growford في نوفمبر ١٩٧٤م كسفير لبريطانيا في قطر. راجع قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤٩، ٢٥٠ ؛ عبيدان، المؤسسات السياسية، ص ١٤٤.

٥٦- قطر وثروتها النفطية، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

٥٧- مجموعة قوانين قطر، المجلد السادس، ص ٢٩٩٥ - ٢٩٩٨ (نص القانون رقم (٤)في ١٩٦٢/٣/١٩).

٥٨- المصدر السابق، ص ٣٠٠٧ - ٣٠١٠، ص ٣٠١٣ - ٣٠١٤ .

٥٩- استند حاكم قطر في إعلان هذا النظام الأساسي إلى قرار المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية رقم (٣) لعام ١٩٦٩ وفقاً لاتفاق دبي، ذلك القرار الذي نص على حق كل إمارة في أن يكون لها دستور مستقل، انظر المرجعين السابقين، نفس المكان.

٦٠- يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، ص ١٥١ - ١٥٦ ؛ معالم التنظيم السياسي المعاصر، ص ٥١ - ٥٣.

٦١- نص بيان استقلال قطر في «مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ١٩٧١ - ١٩٨١م، الدوحة ١٩٨٢، ص ١٢ - ١٦ .

٦٢- انظر تعليق عبيدان، معالم التنظيم السياسي، ص ١٤٣، ١٤٤؛ جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ١٦٩.

٦٣- مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص ٥٥، وصار لقب نائب الحاكم أيضاً «نائب الأمير».

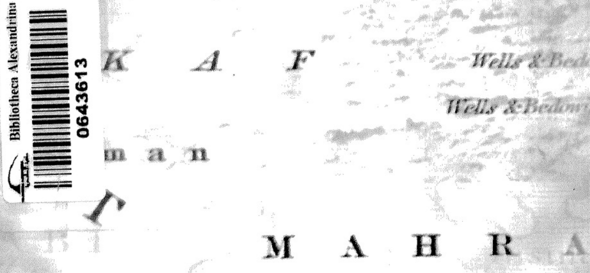


المحتويـــات

١,٩٥٣ التاريخ السياسي لدول الخليج العربية: الحديث
والمعاصر/ احمد زكريا الشلق... (وآخ) - الدوحة
المؤلفـــــون ، ٢٠٠٤
٣٣٥ ص ، ٢٦ سم
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٥٣٦ / ٢٠٠٤
الرقم الدولي (ردمك) : ٠-٣٧-٦٩-٩٩٩٢١

رقم الايـداع بـدار الكـتب القطـريـة ٥٣٦ / ٢٠٠٤
الرقم الدولـي (ردمك) : ٠-٣٧-٦٩-٩٩٩٢١

مطابع رينود الحديثة
طباعة - نشر - توزيع


Ras Mussendom
Elphinstones Inlet
Nobilaur I.
Surly I.
Basman I.
Shaum
Raumps
Libini
Sharja
Kurna
Lima
Dibbah
Khorfakan
Debai
Fejerah
Sur Aboneid
Ras Hassun
Jebel Ali
Kulba
Saba
Stannus Sh.
Walkers R.
India Co.s I.
Abothubbee
Bireymah
Sohar
Jaibil
Sabayazah
Runk
Amathi
Obrio
Makiniyat
Harrurah
Gabrin
Gabbi
O M
K A F
M A H R A